من الإنتداب إلى النكبة

1919 – 1948

الكتاب: من الإنتداب إلى النكبة .. 1919 – 1948

تأليف: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

معهد العلوم الاجتماعية

مكتب التثقيف المركزي

الطبعة الأولى: آب (أغسطس) 2017

جميع الحقوق محفوظة

الناشرون:

- **الدار الوطنية الجديدة – دمشق – سوريا**

ص.ب 5935 – تلفاكس 22485600 – خليوي 0933460224

- **الفرات للنشر والتوزيع – بيروت – لبنان**

هاتف 550554–01 خليوي 722411–03

- **شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر– بيروت– لبنان**

ص.ب 14/6047 – هاتف 305596

الإخراج وتصميم الغلاف: زكريا شريف

سلسلة كتب: «دليل المعرفة» (1)

من الإنتداب إلى النكبة

1948 – 1919

■ هذا الكتاب.....5
■ جذور القضية الفلسطينية.....9
■ الثورة الكبرى في فلسطين.....133
■ التشكيلات السياسية للحركة الوطنية.....185
■ من الحزب الشيوعي إلى عصبة التحرر.....221
□ ملحق.....235

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
معهد العلوم الإجتماعية
مكتب التثقيف المركزي

هذا الكتاب..

■ بعد إلحاق الهزيمة بالحكم العثماني، ومع دخول الجنرال اللنبي القدس ماشياً من باب الخليل في **11 كانون الأول(ديسمبر) 1917**، وإعلانه سريان الأحكام العرفية على البلاد، تكون بريطانيا قد إستكملت رسمياً إحتلال فلسطين تبعاً لتقسيمات سايكس– بيكو (1916) بينها وبين فرنسا، لتركة الإمبراطورية العثمانية في المشرق العربي، التي جعلت فلسطين وشرق الأردن إلى جانب العراق، من حصة بريطانيا.

■ سبق إستكمال إحتلال فلسطين بأسابيع، وفي **2 تشرين الثاني(نوفمبر) 1917** بالتحديد، إصدار الحكومة البريطانية ما إشتهر بـ«وعد بلفور» القاضي بـ«تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، معززاً بتعهد بريطانيا بأنها «ستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية».
إحتلال فلسطين قاد إلى نظام الإنتداب البريطاني عليها، وهو نظام إنحكم – منذ البداية– بأولوية توفير شروط تطبيق وعد بلفور، الذي أضحى– بالنسبة لسلطة الإنتداب ومركز القرار في الحركة الصهيونية– هو الأساس الموجه لسياستهما، وللتعاون والعمل المشترك بينهما. وبالنتيجة، فقد إنسحب الإنتداب البريطاني من فلسطين في **14 أيار(مايو) 1948**، بعد أن أنجز مهمته الإستعمارية بانعقاد شروط إعلان قيام دولة إسرائيل.

■ بعد عام ونصف العام من بدء الإحتلال البريطاني لفلسطين، وفي **28 حزيران (يونيو) 1919** بالتحديد، وقَّعت الدول الأوروبية المستقلة – باستثناء الإتحاد السوفياتي – على ميثاق(أو عهد) عصبة الأمم، المؤسسة الجامعة للشرعية الدولية ومرآتها، في ذلك الحين. وقد نصَّ هذا الميثاق في المادة الرقم 22 على إعتماد «نظام الإنتداب» الذي شمل أيضاً في بنده الثالث «بعض الشعوب التي كانت خاضعة للأمبراطورية التركية» ومن ضمنها فلسطين، وأصبح ميثاق عصبة الأمم نافذ المفعول في **10 كانون الثاني(يناير) 1920**. وقد إعتبرنا في هذا الكتاب أن تاريخ التوقيع على ميثاق عصبة الأمم (1919) هو بداية الإنتداب البريطاني على فلسطين، أي قبل إعلان بريطانيا رسمياً نهاية الحكم العسكري بحوالي السنة.

■ في **أول تموز(يوليو) 1920**، أعلنت بريطانيا نهاية الإدارة العسكرية في فلسطين وبداية الحكم المدني الذي إفتتحه المندوب السامي هربرت صموئيل، المعروف بالتزامه الصارم، العقيدي والوظيفي، بالمشروع الصهيوني.

■ في **25 نيسان(إبريل) 1920**، أوكل «مجلس مؤتمر السلام الأعلى» (أي مجلس الحلفاء) أثناء إنعقاد مؤتمر سان ريمو (San Remo) أمر الإنتداب على فلسطين إلى بريطانيا، كما وزع الإنتدابات على الولايات الأخرى (العثمانية سابقاً) بين قطبي إتفاقية سايكس– بيكو: فرنسا وبريطانيا.

■ في **24 تموز(يوليو) 1922** صادق مجلس عصبة الأمم على نظام(أو صك) الإنتداب على فلسطين. وفي **29 أيلول(سبتمبر) 1923** سرى مفعول ها النظام رسمياً على البلاد. وبذلك إكتسبت بريطانيا، القوة القائمة بالإحتلال منذ العام 1917، مكانة سياسية، وحقاً قانونياً يستند إلى الشرعية الدولية، إنما بصيغة أخرى أرقى وأكثر فعالية من الإحتلال، هي صيغة الإنتداب. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التي كانت خارج عضوية عصبة الأمم، وافقت في **30 حزيران(يونيو) 1922** على صك الإنتداب بقرار مشترك من مجلسي النواب والشيوخ.

■■■

■ إشتمل **صك الإنتداب** على النص الكامل لوعد بلفور، وشدد على تنفيذ الوعد على يد سلطة الإنتداب. هذا ما تؤكد عليه: **1**– مقدمة الصك التي أشارت إلى «مسئولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) عن تنفيذ وعد بلفور لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين..»،(..) و«إعتراف (مجلس عصبة الأمم) بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد»(..)؛ **2**– كما تشدد على وعد بلفور أيضاً، أهم مواد الصك(6 من أصل 28) المتعلقة بمسئولية سلطة الإنتداب عن «وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية وإقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي(..) بما فيه الإعتراف بالوكالة اليهودية(..)، وتسهيل هجرة اليهود(..)، واستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية(..)، بما فيها الأراضي(..)».

■ مما سبق يتضح مايلي: إلتزمت بريطانيا والولايات المتحدة وسائر دول الحلفاء (باستثناء الإتحاد السوفياتي)، التي إنتصرت في الحرب العالمية الأولى على دول المركز (إمبراطوريات ألمانيا، النمسا/المجر، وتركيا العثمانية)، بحق تقرير المصير وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين الواقعة تحت الإنتداب. كما إلتزم بذلك أيضاً المجتمع الدولي «الرسمي» الذي كانت عصبة الأمم تعبّر عن موقفه..
وبالمقابل لم يكن هناك إلتزام بريطاني أو دولي رسمي مماثل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي إستخدم صك الإنتداب في تعريفه تعابير مبهمة، رجعية، لا بل عنصرية، مثل: «الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين»، «قطاع من السكان»، «السكان الأصليين»، «الناس والجماعات»..

■ إثر تخلصه من الحكم العثماني وإنتقاله إلى حكم الإنتداب، وقف الشعب الفلسطيني أمام خيارين، إما الإذعان أو الثورة: **1**– الإذعان لصك الإنتداب الذي كلفت «بريطانيا بتنفيذه نيابة عن عصبة الأمم»، وهو الصيغة الدولية الرسمية التي أتت أكثر تشدداً من وعد بلفور نفسه، صك الإنتداب الذي ينكر على الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وسائر حقوقه الوطنية، ولا يعترف به، أصلاً، كشعب؛ أو **2**– خوض معركة التحرر الوطني بأفق الإستقلال الناجز والسيادة الوطنية ضد الإستعمار البريطاني

الإحتلالي، وتحت جناحه وفي إمتداده الإستعمار الصهيوني الإستيطاني الإحلالي. وهذا ما حصل على إمتداد العقود الثلاثة التي إستغرقتها مرحلة الإنتداب البريطاني لفلسطين.

■■■

■ هذا الكتاب.. «من الإنتداب إلى النكبة.. 1919 – 1948» يتناول مرحلة الإنتداب البريطاني على فلسطين التي قادت في العام 1948 إلى تحقيق الحركة الصهيونية لغايتها بتأسيس دولة إسرائيل على 78% من أرض فلسطين، على أنقاض الوجود الكياني الوطني، والمؤسسي السياسي، لشعب فلسطين وحقوقه الوطنية، ما ترتب عليه نشوء ما يسمى بـ «القضية الفلسطينية» أو «المسألة الوطنية الفلسطينية»، وجوهرها «مسألة التبديد القومي لشعب فلسطين وإقتلاعه من وطنه وتقسيم وإحتلال بلاده وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره على أرضه».

■ على خلفية الوضع الدولي والتطورات ذات الصلة في المحيط، يغطي الكتاب مرحلة الإنتداب بحقليها: حقل المشروع الإمبريالي البريطاني المترافق مع المشروع الصهيوني، وحقل نشوء ونضال الحركة الوطنية الفلسطينية، ليصل إلى النتيجة التي آلت إليها المواجهة الحتمية بين مشروعي الإستعمار الإستيطاني من جهة، والتحرر الوطني من جهة أخرى. وفي هذا المسعى يستعين الكتاب بمجموعة من الدراسات العلمية الرصينة، المعتمدة وذات الإنتشار الواسع، دراسات تعرَّفت أجيال من الفلسطينيين والعرب وسائر المهتمين من خلالها على تاريخ قضيتنا الوطنية في مرحلة الإنتداب:

- إميل توما: «جذور القضية الفلسطينية»[1].
- غسان كنفاني: «الثورة الكبرى في فلسطين.. 1936 – 1939»[2].
- فيصل حوراني: «التشكيلات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية»[3].
- ماهر الشريف: «من الحزب الشيوعي إلى عصبة التحرر الوطني»[4].

■«**من الإنتداب إلى النكبة.. 1919 – 1948**» هو الكتاب الأول من سلسلة كتب «دليل المعرفة» التي ستغطي في إصداراتها اللاحقة قضايا متعددة (نظرية، سياسية، تنظيمية..) تهم العاملين في الحقل الوطني الفلسطيني، فضلاً عن المهتمين والمتابعين لشؤون القضية الفلسطينية■

المحرر

([1]) صدر هذا الكتاب في عدد كبير من الطبعات عن عدة دور نشر (منها دار الجليل، عمان)، فضلاً عن دائرة التثقيف والإعلام في منظمة التحرير. موجود على شبكة الإنترنت. ويعتبر الكتاب من المراجع الكلاسيكية في تاريخ القضية الوطنية.

([2]) ينطبق على هذا الكتاب ما ورد أعلاه في الهامش 1.

([3]) وهو الفصل العاشر من دراسة مستفيضة بعنوان: «جذور الرفض الفلسطيني .. 1918 – 1948»، من إصدار: «مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية»، رام الله، الطبعة الأولى: بلا تاريخ.

([4]) من مقدمة كتاب: «مذكرات القائد الشيوعي محمود الأطرش المغربي»، الصادر عن «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، بيروت، الطبعة الأولى: تموز (يوليو) 2015.

جذور القضية الفلسطينية

1 – نشوء العقدة الفلسطينية.....11
2– ملاحظة على المرحلة ما قبل الصهيونية.....17
3– نشوء الصهيونية وأيديولوجيتها.....23
4– الصهيونية حتى وعد بلفور.....29
5– وعد بلفور.....37
6– الحركة القومية العربية حيال وعد بلفور.....45
7– المجابهة الأولى.....51
8– نظام الإنتداب والممارسة الصهيونية.....59
9– الحركة القومية العربية.....65
10– أحداث 1929.....73
11– الكتاب الأبيض والحركة القومية العربية.....79
12– هبّة سنة 1933.....85
13– ثورة 1936.....95
14– تطورات الثورة واللجنة الملكية.....103
15– إصدار التقرير والكتاب الأبيض.....113
16– قرار تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل.....123

إميل توما

(1)

نشوء العقدة الفلسطينية

■ لم تنشأ القضية الفلسطينية في عزلة من الأحداث العالمية بل كانت جزءاً لا يتجزأ منها، وهي لا تزال حتى اليوم تؤلف عقدة من العقد الدولية المترابطة عضوياً بعضها ببعض. لقد إلتقت على التربة الفلسطينية ثلاث قوى تفاعلت فيما بينها، كل بقدر طاقاتها، وخلقت بصراعاتها القضية الفلسطينية: **الإمبريالية البريطانية، الحركة الصهيونية، والحركة القومية العربية**■

1- الإمبريالية البريطانية

■ قد يكون من الصعب تحديد تاريخ تطلع بريطانيا إلى إحتلال الشرق الأدنى في التاريخ المعاصر، ولكن المؤرخ فيليب حتّي في كتابه «تاريخ سوريا» يعتقد أن إنكلترا، وإن لم تكن تجاور الدولة العثمانية إقليميا، إلا أنها إبتدأت منذ القرن الـ 16 تبدي إهتماماً خاصاً بها بسبب تجارتها البرية مع الهند والشرقين الأدنى والأقصى، ويضيف: «ببدء تلاشي الإمبراطورية العثمانية تخطت مصالح بريطانيا التجارة إلى الإمبريالية فهي لم تكن تريد أن ترى الدولة العثمانية مقطعة الأوصال، كما أنها لم تكن ترغب في رؤية روسيا متمركزة على البوسفور».

والحقيقة أنه منذ بداية القرن الـ 19 أخذت الشركات البريطانية من الهند تقوم بخدمة ملاحة منتظمة إلى البصرة والسويس (1809). وفي البحر المتوسط بدأت شركة بواخر بريطانية أيضاً بخدمة منتظمة إلى مصر وسوريا. (برنارد لويس في كتابه «العرب في التاريخ»).

ولا جدال في أن إحتلال نابليون بونابرت، بجيشه الفرنسي، مصر عام 1798 ومحاولته إحتلال سوريا الطبيعية (ونقصد بها فلسطين وشرق الأردن ولبنان وسوريا) كانتا حملة عسكرية سياسية هدفت إلى أمرين: تهديد الإمبراطورية البريطانية الكولونيالية في الهند، وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية الكولونيالية.

ولذلك تمثل الحملة النابليونية نقطة تحول في سياسة الكولونيالية البريطانية، فقد بدأت بعدها سلسلة «إتفاقاتها» مع أمراء ومشايخ ولايات سواحل شبه الجزيرة العربية إبتداء من عدن وحتى الكويت، واحتلت المواقع الإستراتيجية والإقتصادية الحاسمة التي يمكن أن تقطع الطرق على أية قوة تهدد الهند، درة التاج الإمبراطوري البريطاني، كذلك عاونت القوات البريطانية القوات العثمانية على إجلاء القوات الفرنسية عن مصر عام 1801، ولكنها لم تحاول البقاء فيها آنذاك.

أما محاولتها إحتلال قطر ما في منطقة الشرق الأدنى فقد جرت عام 1807 حين هبطت قوة بريطانية بقيادة الجنرال فريزر إلى مصر بقصد إحتلالها، إلا إنها أخفقت وهزمتها القوات المصرية في الرشيد فإضطرت إلى الإنسحاب إلى الأسطول البريطاني الذي أبحر بها عائداً إلى قواعده.

وهناك من المؤرخين من يعتقد أن هذه الحملة لا تؤلف محاولة بريطانية مصممة على إحتلال مصر، بل كانت من قبيل الإستكشاف وتوطيد المواقع البريطانية الإقتصادية حيال التطورات الداخلية في مصر التي تبلورت آنذاك في تقليص نفوذ المماليك حلفاء بريطانيا، وصعود محمد علي إلى الحكم الذي كان يبدي ميلا للفرنسيين.. ولكن هذا التقدير لا يصمد أمام الوقائع، فبريطانيا حاولت قصداً إحتلال مصر في عام 1807، إلا أنها ما كانت تستطيع أن تلقي بقوات أكبر من القوات التي ألقتها في المعركة، ففي ذلك الوقت كان نابليون يسيطر على أوروبا ويهددها تهديداً خطيراً ويفرض عليها، لمواجهته، حشد قواتها لا توزيعها على مختلف الجبهات.

■ عادت أطماع الكولونيالية البريطاينة بادية للعيان في فترة محاولة حاكم مصر محمد علي وولده إبراهيم باشا إقامة الدولة العربية الكبيرة الأولى في الفترة المعاصرة بين 1831 ـ 1840.

آنذاك وقفت بريطانيا بوضوح وعنف تقاوم هذه الدولة الفتية، التي إمتدت من مصر عبر سوريا الطبيعية حتى حدود آسيا الصغرى، وتعاونت مع الإمبراطورية العثمانية والدول الكولونيالية الأوروبية الأخرى لإجلاء القوات العربية المصرية عن سوريا وإعادتها إلى مصر، وحصر الدولة الحديثة التي كانت تنمو في حدود مصر.

وقامت عام 1840 القوات البريطانية البرية، التي أنزلت على ساحل سوريا، والبحرية التي كانت تقصف القوات المصرية من البحر بدور فعّال في تقهقر القوات المصرية وإنسحابها من سوريا.

ولاحظ المؤرخ جورج أنطونيوس في «يقظة العرب» أن مقاومة بريطانيا مشروع الدولة العربية الناشئة كان أحد العوامل الجوهرية في إخفاقها، وكتب: «قد يكون الإصطدام بين محمد علي وإنكلترا أمراً لا بد من وقوعه لأن نمو سلطانه في مصر ثم إمتداده إلى الجزيرة العربية والبحر الأحمر أكسبه سيطرة قوية في تلك المناطق الواقعة على طريق من أخطر الطرق التجارية في العالم، وله في الوقت نفسه قيمة خاصة للتجارة الإنكليزية».

وتدعم الوقائع هذا التقدير، فوزير خارجية بريطانيا (ورئيس وزرائها فيما بعد) بالمرستون في رسالة إلى سفير بلاده في نابولي بتاريخ 21 آذار (مارس) 1833، كتب: «إن هدف محمد علي الحقيقي هو إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد التي تتكلم العربية وقد لا يحوي هذا المشروع ضرراً ما في حد ذاته ولكنه سيؤدي إلى تقطيع أوصال تركيا وهذا ما لا نرضى عنه، وفضلاً عن ذلك فلا نرى سبباً يبرر إحلال ملك عربي محل تركيا في السيطرة على طريق الهند» («يقظة العرب»).

وفي رسالة إلى السير ويليام كامبل سفير بلاده في كابول عام 1833 كتب بالمرستون بنفس الروحية، إلا أنه كان أحدّ وأشدّ بتأكيده على عدم تسليم بريطانيا بوجود دولة غير تركيا على طريق الهند، فهي «خير من ملك عربي يقوم على هذه البلاد ويكون نزّاعاً للعمل، كثير الحركة» (أمين سعيد: «الدولة العربية المتحدة»)■

2–الكولونيالية البريطانية تصبح صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية

■ لقد أثبتنا تطور المطامع البريطانية في الشرق الأدنى تمهيداً لنبحث في بداية اللقاء بين الكولونيالية البريطانية والصهيونية من قبل أن تولد الحركة الصهيونية بحوالي نصف قرن. وكان التهديد الذي مثّلَه محمد علي وولده إبراهيم باشا بمحاولتهما إقامة الدولة العربية الكبيرة نقطة البداية في هذا اللقاء.

كتب ناحوم سوكولوف، أحد كبار مؤسسي الحركة الصهيونية، يبرز الصلة بين محاولة إقامة الدولة العربية الكبيرة وتبني الكولونيالية البريطانية الفكرة الصهيونية من قبل أن تنشأ منظمة صهيونية أو يضع أسسها أيديولوجي يهودي، فأكد: «نشأت بعد تدخل الدول الأوروبية لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية وإعادة قوات إبراهيم إلى مصر، مسألة مستقبل فلسطين. هل كانت ستبقى بيد تركيا أم هل كانت بريطانيا العظمى ستفوز بالأماكن الهامة. وكان السائد في الرأي العام البريطاني ضم عكا وقبرص إلى الإمبراطورية البريطانية. فبريطانيا وقد إحتلت موقع عكا الحصين الذي لا يقهر كانت لا تضطر إلى السعي لضمان حرية الطريق إلى الهند من أي دولة أخرى». ثم أورد أمثلة عديدة على ساسة بريطانيين نادوا باستيطان اليهود في فلسطين («تاريخ الصهيونية» – المجلد الأول).

ومن هذه الأمثلة أنه في 25 أيلول (سبتمبر) 1840 كتب الأيرل شافتسبري بالمرستون وزير الخارجية البريطاني بشأن المسألة السورية (التي كانت لا تزال موضع بحث في الميدان الدولي وتدور حولها المفاوضة مع محمد

علي) يقترح إقامة مستعمرة بريطانية (دومنيون)، وأضاف: «أن المنطقة تحتاج إلى المال والعمل.. وأن العبرانيين يترقبون العودة إلى سوريا، ولذلك فإذا ضمنت الدول قوانين تحقق المساواة في سوريا وتبدد شكوك العبرانيين فعندئذ يستنفرهم النداء فيخرجون بثرواتهم وصناعتهم».. وأكد في النهاية أن إستعمار العبرانيين سوريا هو أرخص وأضمن أسلوب لتزويد هذه المناطق القليلة السكان بحاجاتها (المصدر ذاته).

وعاد شافتسبري ليؤكد هذا الأمر بعد ربع قرن، ففي مقال كتبه عام 1876 تحدث عن اليهود بوصفهم تجاراً بارزين وقال أن سوريا تحتاج إلى رأس مال وسكان وإستنتج أن اليهود يستطيعون تزويدها بالأمرين، وسأل: «أو ليس لبريطانيا مصلحة في ذلك؟»، وأجاب: «إنها لضربة لإنكلترا إذا ما إستولى أي من منافسيها على سوريا. فإمبراطوريتها التي تمتد من كندا في الغرب إلى كلكوتا (الهند) وأستراليا في الجنوب الشرقي تقطع نصفين.. يجب أن تصون إنكلترا سوريا لنفسها.. ألا تستدعي السياسة إذن أن تنمي إنكلترا، وهي دولة تجارية بحرية عظمى، قومية اليهود وأن يرجع إليها فضل إستيطان اليهود في فلسطين؟» (المصدر ذاته).

بين هذين التاريخين 1840 و1876 عالج عدد من الكتاب والساسة البريطانيين غير اليهود ما كان يطلق عليها آنذاك «**المسألة الشرقية**» وأكدوا أمرين، بالتساوي تقريباً: **1**– ضرورة سيطرة بريطانيا على الشرق الأدنى وبالتحديد سوريا (وتشمل فلسطين)؛ **2**– إستخدام اليهود أو العبرانيين في إستيطان فلسطين أو سوريا لتثبيت السيطرة البريطانية على المنطقة وحماية طريق الهند (المصدر ذاته).

وكان أحد هؤلاء الكولونيل شارلز هنري تشرشل (1814–1877) أحد ضباط الحملة البريطانية التي حاربت القوات المصرية العربية في سوريا عام 1840، كتب في مقدمة كتابه «جبل لبنان»: «إن كنا نريد الإسراع في تقدم المدنية وأردنا توطيد سيادة إنكلترا في الشرق، فمن الواجب أن تقع سوريا ومصر تحت سيطرتها ونفوذها بهذا الشكل أو ذاك».

ودعا إلى مثل هذا (في«مجموعة خطاباته في المسألة التركية»)، المستشرق البريطاني السير أوستن هنري لايارد (1817–1894) عضو البرلمان في خمسينيات القرن الـ 19، قال في إحدى خطبه التي عالج فيها المسألة التركية: «علينا أن لا ننسى أنه إذا كانت مصر طريقاً من الطرق إلى الهند، فسوريا ووادي دجلة والفرات هي الطريق، والدولة التي تسيطر على هذين القطرين تتحكم في الهند».

وقال الكولونيل جورج جولر (1796 – 1869) حاكم جنوب أستراليا في خطاب ألقاه في 25 كانون الثاني(يناير) 1853: «لقد وضع القدر سوريا ومصر بين إنكلترا وأعظم مناطق إمبراطوريتها الكولونيالية ومراكز تجارتها في الهند والصين والأرخبيل الهندي وأستراليا»، وأضاف: «أن إستيلاء أي دولة على مصر وسوريا يهدد تجارة بريطانيا، ولذلك يدعو القدر إنكلترا إلى أن تحسن سوريا وتطورها وذلك بنشاط أبناء إسرائيل ومساعيهم».

وتؤكد هذه التصريحات فعالية المحرك الكولونيالي في دفع كتاب إنكلترا وساستها إلى الدعوة لبسط النفوذ البريطاني على سوريا (فلسطين) وإستخدام أبناء إسرائيل أو العبرانيين في إستيطانها على نسق المستوطنين الأوروبيين في أميركا لتحقيق ذلك، فهذا فقط يفسر صدور الكتب العديدة نسبياً التي تدعو إلى هذا الأمر؛ منها، كتاب توماس كلارك: «فلسطين لليهود» لذي أبرز أن إستيلاء اليهود على فلسطين بحماية بريطانية ضرورة قصوى، وكتاب هولنفدرث: «تاريخ اليهود في فلسطين» الذي يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين لحماية طريق الهند■

3- المزاحمة والصراع بين الدول الإمبريالية

■ طابق إشتداد الإهتمام الكولونيالي في الشرق الأدنى أزمات سياسية دولية معيّنة: **الأولى** أثناء محاولة محمد علي وولده إبراهيم باشا إقامة الدولة العربية الكبيرة في مصر وسوريا، **والثانية** أثناء التوتر الذي رافق مسألة حفر قناة السويس وملابساتها.

ولاحظ هذا الأمر هوراس ماير كالن في كتابه «الصهيونية والسياسة الدولية»، فكتب: «إنتشرت فكرة بعث إسرائيل باعتبارها ممكنة التحقيق على صعيد السياسة العملية والمستوى الديني في بريطانيا وفرنسا بين غير اليهود بشكل أوسع وأشد من إنتشارها بين اليهود». وبالفعل، فقد إنتشرت فكرة دينية - إلى جانب الفكرة السياسية المذكورة - تقول أن عودة اليهود إلى فلسطين، أو بعث إسرائيل، يُقرّب خلاص الإنسانية وعودة «المخلص»، وعليه ينبغي على المسيحيين أن يتبنوا هذه الفكرة.

أما بالنسبة لهولنغورث حين كتب عام 1852 في إنكلترا «ملاحظات حول وضع اليهود في فلسطين»، فلم تكن ملاحظاته تقتصر على أن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين عملاً إنسانياً وعادلاً فحسب، بل ضرورة سياسية في الذهن البريطاني لحماية الطريق عبر آسيا الصغرى إلى الهند. أما المحرك المباشر فكان الحديث الملح حول قناة السويس. فهذا المشروع الكبير حرك الفرنسيين للتفكير بالفكرة نفسها (أي «بعث إسرائيل») كما يظهر ذلك من كتاب دينبي «المشكلة الشرقية الجديدة»، وكتاب أ.لاهرامي «المسألة الشرقية»، وكلاهما ينبه فيه الكاتب إلى أن سياسة الكولونيالية البريطانية الصهيونية، أي تبني إنكلترا فكرة «بعث إسرائيل» قابلتها في مرحلة قصيرة سياسة كولونيالية فرنسية صهيونية.

وبذلك جرى التنافس الكولونيالي حول فلسطين في ميدان واحد هو ميدان «البعث الإسرائيلي». إلا أن هذه الفترة كانت قصيرة جداً. والكولونيالية الفرنسية لم تهتم الإهتمام الكبير بالمشروع الكولونيالي الإسرائيلي الذي أبدته بريطانيا منذ عام 1840 وما بعد. وتعود إلى هذه الفترة محاولة تخفيف حدة التنافس الأنجلو ـ فرنسي باقتراح هنري دونانت، في رسالة مفتوحة، تأليف جمعية شرقية دولية يؤيدها الرأي العام الدولي لبعث الشرق زراعياً وصناعياً وتجارياً، وخاصة فلسطين، بالتعاون مع الإسرائيليين وبتأييد أصحاب القول الفصل في فرنسا وبريطانيا وغيرها (سوكولوف: «تاريخ الصهيونية»، المجلد الثاني).

■ هذا ويلاحظ المؤرخ أن الحماس البريطاني لفكرة الإستيطان اليهودي خف في الربع الأخير من القرن الـ 19، ثم عاد وتجدد في القرن الـ 20. ولهذا أسباب، لقد لاحظ لينين في دراسته «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، أنه في أوج إزدهار المزاحمة الحرة عالمياً في مرحلة 1840-1860، كان السياسيون البورجوازيون في بريطانيا ضد السياسة الكولونيالية وكانوا يعتبرون تحرر المستعمرات وإنفصالها التام عن إنجلترا أمراً محتوماً.

ولذلك لم تكن بريطانيا، التي إحتلت مناطق عديدة في العالم تفكر في المرحلة هذه، باحتلال مناطق جديدة، بل بمواصلة سياسة الإستيطان الكولونيالي الذي بدأ في القرن الـ 17، وترى فيه سبيلاً لحماية مصالحها التجارية وهذا ما ظهر في كل التصريحات وكتابات الساسة البريطانيين.

وهذا ما أكده سوكولوف، فكتب: «أن فكرة إستعمار سوريا نشأت حين كان إستعمار أميركا وأستراليا يجري على قدم وساق»، وأضاف: «فالسيطرة على القطر السوري كانت تزيد في موارد بريطانيا التجارية وقواها الدفاعية» (المصدر ذاته).

ثم هناك سبب آخر أبعد بريطانيا عن فكرة إحتلال سوريا آنذاك، ونقصد به التوازن الدولي في العالم. فقد كان يستبعد إجراء تغييرات في أوضاع الإمبراطورية العثمانية تمنح أي من الدول الكولونيالية إمتيازاً على الأخرى.
وأهمية صيانة هذا التوازن ظهرت في المناسبتين اللتين نشبت فيهما الحرب بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية:

- ففي **المناسبة الأولى** – وعرفت بحرب «القرم» (1854–1856) – هَزَمت في بدايتها روسيا القيصرية الإمبراطورية العثمانية فاقتحمت بريطانيا ومعها فرنسا وسردينيا وبروسيا ميدان المعركة وقلبت نصر روسيا القيصرية هزيمة، وعقد مؤتمر باريس عام 1856 وقرر «تمامية السلطنة العثمانية» وتكامل أراضيها.
- أما في **المناسبة الثانية**، فهزم روسيا القيصرية الإمبراطورية العثمانية عام 1876 لم يؤدِ إلى تدخل عسكري وإستطاعت روسيا القيصرية أن تفرض على الإمبرطورية العثمانية معاهدة سان ستيفانو.. إلا أن بريطانيا نجحت في أن تجند دول أوروبا الكبرى وأن تفرض على روسيا القيصرية الإشتراك في مؤتمر برلين والقبول بنتائجه، وأهمها إعادة الولايات التي إحتلتها روسيا القيصرية إلى الإمبراطورية العثمانية.

■ دخل عامل التجارة في الموقف البريطاني من يهود الشرق الأدنى. وفي كتابه « تقرير حول سوريا» وصف جون بردنغ حال اليهود في دمشق، فكتب أن التجار اليهود الأجانب في دمشق هم الفئة الأغنى بين التجار، وذكر عائلتين تملك كل منهما مليون ونصف مليون جنيه (وهذه ثروة ضخمة في ذلك الحين)، وأضاف أن أكثر البيوتات التجارية اليهودية تتاجر مع بريطانيا. وهذا قد يكون عاملاً من العوامل التي جعلت بريطانيا تمد حمايتها على يهود الإمبراطورية العثمانية في أربعينيات القرن الـ 19، أي في هذه الفترة من شيوع الصهيونية الكولونيالية البريطانية غير اليهودية.

■ ولاحظ سوكولوف أن عوامل سياسية أيضاً دفعت بريطانيا نحو مد حمايتها لتشمل اليهود في الإمبراطورية العثمانية. وفسر ضرورات السياسة البريطانية هذه الدكتور إدوارد روبنسون (1797–1863) في «كتابه تنقيبات توراتية في فلسطين»، حين كتب: «كانت فرنسا منذ وقت طويل حامي الدين الكاثوليكي المعترف بها.. ووجد أبناء الكنيسة الأرثوذكسية أنصار أشداء في الروس.. ولكن لا يوجد متحيزون للإنكليز في أي مكان من الإمبراطورية العثمانية».

وبما أن الدول الكولونيالية، في مساعيها للتسرب إلى الإمبراطورية العثمانية وإقتسام تركتها في الشرق الأدنى كانت تستفيد من التظاهر بالدفاع عن هذه الطائفة أو تلك، فقد وجدت بريطانيا أنها في حاجة إلى طائفة لتواجه روسيا القيصرية وفرنسا، فأرادت أن تتوكأ على اليهود.. وقد لجأت فيما بعد حين إشتد الصراع بين الدول الإمبريالية إلى زعماء الدروز، تماماً كما وجدت فرنسا بغيتها في زعماء الموارنة، وروسيا القيصرية في زعماء الروم الأورثوذكس، حيث تمتعت الدول الأوروبية بنظام الإمتيازات في الإمبراطورية العثمانية، وهذه كانت تمنح من يتمتع بالحماية الأجنبية حقوقاً خاصة، منها عدم المثول أمام المحاكم المحلية.
وهنا نستطيع أن نجيب على السؤال لماذا خفَّت الدعوة إلى بعث إسرائيل في الربع الأخير من القرن الـ 19. أوضح لينين كما ذكرنا أن فترة المنافسة التجارية بين 1840 و1860 خلقت الإعتقاد بأن تحرر المستعمرات

(بصيغة الإستعمار الإستيطاني على وجه التحديد) أمر محتوم، على إعتبار أن وجودها يعرقل نمو التجارة وإتساعها، ولكنه أضاف في كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، أن الوضع تغير بنمو الإحتكارات وتراجعها عن مبدأ المنافسة (المزاحمة) الحرة في التجارة الدولية■

4- إشتداد الصراع الإمبريالي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

■ لقد بدأت الكولونيالية تتحول إلى إمبريالية، ومن ملامح الإمبريالية إتمام تقسيم العالم بين الدول الإمبريالية، ولهذا إشتد الصراع بينها على المستعمرات.. وكتب لينين في هذا الصدد: «أن مرحلة إشتداد الإستيلاء على المستعمرات، إشتداداً كبيراً، هي بالنسبة لإنجلترا سنوات 1860-1880، وإشتداداً ملحوظاً جداً في العقدين الأخيرين من القرن الـ 19. ومرحلة الإشتداد الكبير بالنسبة لفرنسا وألمانيا هي العقدان الأخيران بالضبط (كتاب: «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية»).

وهكذا ففي الربع الأخير من القرن الـ 19، خصوصاً بعد إفتتاح قناة السويس عام 1869، إشتد الصراع الإمبريالي على الإمبراطورية العثمانية. وكان الصراع على أشده بين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأدنى..

ولم يكن الصراع على مجرد النفوذ أو المواقع الإقتصادية، بل على الأقطار نفسها، فالإستيلاء على القطر المعين كان يمنح إحتكارات الدولة السائدة المواقع الإقتصادية ويمكنها من السيطرة على سوقها ومقدراتها. وفعلاً ركزت بريطانيا جهودها لإحتلال مصر ونجحت في ذلك عام 1882، في حين نجحت فرنسا في إحتلال تونس قبل سنة من هذا التاريخ.

■ يقسم «دافيد هيل» في كتابه «تاريخ الدبلوماسية في التطور الدولي في أوروبا» تاريخ السياسة الدولية التي مارستها بريطانيا العظمى من سنة 1870 وما بعد إلى أربع مراحل:

- **الآسيوية الأولى** وفيها قاومت بريطانيا تقدم روسيا في آسيا الوسطى في إتجاه الهند.
- **الإفريقية** سنوات 1885-1902 على وجه التقريب، وفيها إشتد الصراع بين بريطانيا وفرنسا من أجل إقتسام إفريقيا ووقعت حادثة فاشودا (قرية على حدود السودان إلتقت فيها قوتان بريطانية وفرنسية كانتا تحددان حدود إمبراطورية كل منهما. آنذاك رفضت بريطانيا السماح لقوة فرنسا بالتقدم وإضطرت فرنسا للتراجع. فأصبحت الحرب بين القطرين قاب قوسين أو أدنى).
- **الآسيوية الثانية** وخلالها عقدت بريطانيا معاهدة مع اليابان للتصدي لروسيا القيصرية.
- **الأوروبية** وفيها وقفت بريطانيا أمام ألمانيا التي كانت تريد إعادة تقسيم المستعمرات لتفوز «بحقها» منها، أو بـ «مكان تحت الشمس» بحسب تعبير غليوم الثاني، قيصر ألمانيا.

والمهم هنا أن بريطانيا إحتاجت فكرة «بعث إسرائيل» في فترة المزاحمة الحرة ولم تكن في حاجة لها في وقت الصراع الشديد مع فرنسا في نهاية القرن الـ 19، فقد كان ميدان الصراع مصر وإفريقيا، وفيهما لم يكن من الممكن الإستفادة من صهيونية بريطانيا الكولونيالية..

إلا أنها إحتاجت من جديد إلى الصهيونية في بداية القرن الـ 20. ولكن آنذاك كانت الصهيونية قد أصبحت يهودية.. وكانت منظمتها قد بدأت تحتل مكانها في بعض المحافل الأوروبية■

(2)

ملاحظة على مرحلة ما قبل الصهيونية

1- فكرة قدوم «المخلص» والشوق إلى صهيون

■ يختلف الكتاب الصهيونيون في تقدير ماهية الصهيونية ويتفاوتون في نهجهم عند تعقبهم آثار نشوئها، دون أن يؤثر ذلك على إستنتاجاتهم الجوهرية المعاصرة.

وفي هذا الصدد يقرأ المرء، على سبيل المثال، هذا التقدير لأحد كبار زعماء الصهيونيين القدامى ناحوم سوكولوف في كتابه «تاريخ الصهيونية»: «إنها حقيقة بسيطة.. يبدأ تاريخ إسرائيل بالصهيونية، ويبين هذا التاريخ في الأزمنة السحيقة طريق تحقيق الصهيونية.. فالخروج من مصر كان مثلاً للجمع بين الهجرة والكولونيالية.. والعودة من بابل كانت حدثاً صهيونياً عظيماً».

ولكن مقابل هذا اللون من الغيبية القومية، التي تتجاوز مراحل التاريخ وتخلط بين المقولات الإجتماعية يستطيع المرء أن يجد نسقاً أقرب إلى العقلانية في ما كتبه بن هلبرن في كتاب «فكرة الدولة اليهودية»: «أدى الإنعتاق (أي مساواة اليهود بالمواطنين عامة بعد الثورات البورجوازية في القرن الـ 18) إلى خلافات أيديولوجية بشأن مباديء الكيان اليهودي ومؤسساته، وبين الأيديولوجيات التي نشأت آنذاك (في القرن الـ 19) جوهرياً. وفي هذه الفترة كانت الصهيونية تطوراً مختلفاً عن الركب نسبياً. لقد ظهرت في صورة نقد لحل المسألة اليهودية على أساس التحرر المدني وحده وكانت محاولة لمواصلة الفرضيات التقليدية حول طبيعة التاريخ اليهودي وهدفه، الأمر الذي نبذه تلامذة التنوير اليهود».

وكان التفاوت في التوجه عاماً لم يفلت منه الصهيونيون «الإشتراكيون»(!)، ففي حين إعتبر بوروخوف الصهيونية: الرد على إحتياجات الشعب اليهودي الإقتصادية والثقافية، ولذلك فهي بعث قومي وإجتماعي معاصر، إقتفى س. ليفنبرغ نفسه آثار «الشوق إلى صهيون» والعودة إلى فلسطين من أيام الأنبياء العظام ليبني منه أيديولوجيته «الإشتراكية»(!) الصهيونية (في كتاب «اليهود وفلسطين»).

■ صحيح أن الأنبياء (أشعيا، عاموس..) تحدثوا عن «جمع بقايا اليهود من الشتات من أربعة أطراف الأرض، وعن غربلة بيت إسرائيل من بين جميع الأمم، وإنهاء سبي شعب إسرائيل وغرسهم في أرضهم فلا يقلعوا منها أبدا»، إلا أن ذلك إرتبط عبر الأجيال بقدوم «المخلص» وحلول الآخرة آنذاك كما تنبأ ميخا: «يعيد الرب شعبه إلى أرضهم ويملك عليهم في جبل صهيون».

وبمرور الأجيال ورغم إخفاق حسابات المتدينين في محطات معيّنة لتحديد موعد اليوم الآخر، لم يتزعزع إقتناع الطوائف اليهودية – بشكل عام – أن معجزة قدوم «المخلص» المرتقب ستحل في موعدها بإرادة الرب. ولذلك فمن التطاول والتجديف السعي للتسريع بها، ولم يتخل المتدينون عن هذا الرأي وقاوموا الصهيونية حتى وقت متأخر جداً. ولاحظ بن هلبرن، إعتماداً على تراث القرن الـ 19، أن الوعد بقدوم «المخلص» إفترض أن لا يقوم اليهود بأي عمل لإعادة سيادتهم (القومية)، فعليهم أن يواصلوا رسالتهم بين الأمم على إعتبار أن الخلاص سيأتي من جرّاء تدخل إلهي.

وفي كتابه «فلسطين، اليوم وغداً» قال بون هنيس هولمس: «تشكل فكرة قدوم «المخلص» في أصلها وجوهرها العميق رؤيا الهروب. ففي الأيام التي سبقت الشتات كانت هروباً من حكم روما الحديدي، وفي الأيام التي أعقبت الشتات كان هروباً من التحقير والإضطهاد اللذين حلا بطوائف اليهود الموزعين في أقطار عديدة».

■ يكشف التدقيق التاريخي أن ترقب «المخلص» بين الطوائف اليهودية، الذي كان يقترن طبيعياً بالعودة إلى صهيون، كان يشيع في أقطار بعينها وفي تواريخ محددة حين كانت الطائفة اليهودية في ذلك القطر أو ذاك وفي التاريخ المعين، تعيش في ظروف صعبة، تتوق إلى الخلاص فتتشبث بفكرة عودة «المخلص» وبفكرة العودة إلى صهيون. لقد كانت الفكرة الأخيرة، أي العودة إلى صهيون، بالأساس فكرة دينية لم تتجسم تنظيمياً إلا في حالات قليلة عينية، كما في سوريا في القرنين الـ 7 والـ 8، وكانت إشتياقاً دينياً شائعاً في إسبانيا في القرن الـ 11، وهكذا فإن الشكل التنظيمي، لم يتجاوز بضع حالات، إندثرت عبر القرون، وإنتهت في القرن الـ 17.

وهكذا فالفرق كبير بين «الشوق إلى صهيون» أو فكرة قدوم «المخلص» التي كانت ولا تزال تؤلف عقيدة من عقائد الإيمان الديني في اليهودية، وبين الصهيونية بوصفها أيديولوجية سياسة معاصرة نشأت في قرن محدد ونشطت في ظروف تاريخية ملموسة ومارست حياتها في أوضاع عالمية عينية. ولا يغير في ذلك واقع أن الصهيونية إقتبست هذا «الشوق إلى صهيون» وأقامت بناءها الأيديولوجي على عقيدة من عقائد الإيمان الديني في اليهودية وعلى الدين اليهودي عموماً، وجعلته جوهر القومية التي أرادت خلقها■

2- أسطورة «الشتات»

■ عند هذا الحد لا بد من معالجة أسطورة أخرى نسجتها الصهيونية إلى جانب أسطورة الشوق «الخالد» إلى صهيون، الذي لم يكن سوى شوق غيبي للهروب و«للخلاص»(!!). ونقصد بذلك أسطورة الشتات الذي زعمت الصهيونية أن القوى الظالمة فرضته على اليهود وحالت عبر التاريخ دون عودتهم إلى أرض «الميعاد»..

إن التاريخ ينسف هذه الأسطورة تماماً.. ويلاحظ أن اليهود رحلوا عن «أرض الميعاد» طلباً للرزق قبل أن يطاردهم أحد.. وفي هذا الإطار يكتب ناتان أوسبيل في كتابه «كتاب المعرفة اليهودية»: «ووجد الأسرى الذين نقلهم نبوخذ نصر إلى بابل في 586 قبل الميلاد.. في أرض سبيهم طوائف يهودية كبيرة وعميقة الجذور نشأت في القرن الثامن (قبل الميلاد). ويمكن أن نفترض أن القادمين الجدد زادوا عدد هذه الطوائف. وحين عاد المنفيون من بابل إلى القدس بعد قرن من الزمن كان مدهشاً أن نرى، حسب أقوال عزرا ونحميا، لا أكثر من 60 ألف يعودون فقط. بديهي أن أكثرية المنفيين إختارت أن تبقى في بابل».

هذا الأمر الذي تؤكده المصادر التاريخية عامة يوافق إتجاه ذلك العصر. وقد جاء في الجزء السادس من «تاريخ كمبردج القديم» (حرره ج.ب. بري و س .أ. أدكوك) أن المحتمل أن يكون اليهود تعاونوا مع الفينيقيين الذين كانوا في ذلك العصر قد بدأوا ينتشرون في العالم المعروف ويتعاطون التجارة خاصة مع الشرق.

وقبل أن يقمع الرومان ثورة اليهود في فلسطين ويدمروا الهيكل في عام70بعد الميلاد، كان اليهود قد إنتشروا في مراكز الإقتصاد والتجارة في الإمبراطورية الرومانية. ولم يمنعهم من التركز في «أرض الميعاد» سوى إرتباطهم الوثيق بتجارة وإقتصاد تلك المراكز من مثل الإسكندرية، فآنذاك لم تكن قد نشأت صعوبات للعودة إلى صهيون.

وكتب ناتان أوسبيل (كتاب«المعرفة اليهودية»).. في معرض الحديث عن «الشتات» قبل تدمير الحياة اليهودية المستقلة عام 70: «والحقيقة الساطعة أنه من قبل الكارثة كان «تشتت» اليهود يتسع منذ وقت طويل..».
وهناك من يقدر أن نسبة اليهود في «أرض الميعاد»(!) في أيام الرومان قبل تدمير الهيكل بلغت الربع. وفي مصر لوحدها كان عدد اليهود مليون من مجموع ثمانية ملايين هم سكان البلاد في ذلك العصر.
ولهذا فمن التعدي على التاريخ والعقلانية العلمية الحديث عن الصهيونية منذ فجر التاريخ والخروج من مصر، أو عن إجبار اليهود على الشتات.

■ إنطلاقاً من هذه الحقيقة يصبح الحديث عن الشعب اليهودي الموحد عبر الأقطار والقارات ضرباً من البلادة الفكرية.. فمنذ أن هاجر اليهود واستقروا في مختلف الأقاليم أيام البابليين، دمر الرومان الهيكل وقضوا على مقاومة الشعب اليهودي في فلسطين.
ولهذا كان الممكن رؤية التفاوت في المصير في فترات مختلفة من التاريخ وفي أقطار متباينة من العالم. ففي حين دمر الرومان الهيكل وقضوا على مقاومة الشعب اليهودي في فلسطين الخ..، تمتعت الطوائف اليهودية في مواطنها بعطف الإمبراطورية ولم تمس. وحافظت، على سبيل المثال، الطائفة اليهودية في الإسكندرية على إزدهارها الإقتصادي بغض النظر عن مصير اليهود في فلسطين آنذاك.
وبدون أن نحاول تعقب تاريخ الطوائف اليهودية بالتفصيل، نستطيع أن نلاحظ أن الطوائف اليهودية في مختلف أنحاء الإمبراطورية العربية الإسلامية إزدهرت مثلها مثل سائر الشعوب والطوائف ما دامت الإمبراطورية في عصورها الذهبية وشاع فيها الإستقرار، وبالمقابل أصابها التدهور والجمود حين تدهورت أوضاع الإمبراطورية باشتداد الصراع الإجتماعي في داخلها وإزدياد ضغط القبائل التركية عليها. ولعل ما طرأ على يهود إسبانيا من إزدهار في العهد العربي الإسلامي لأبلغ دليل على صحة هذا الإرتباط .. فقط حين إنتصر الإسبان على العرب وأشاعوا محاكم التفتيش، كان على اليهود، مثلهم في ذلك مثل المسلمين، أن يختاروا بين البقاء وتغيير دينهم، أو الفرار والتشريد.
وكذلك لا بد من أن نلاحظ أن تدهور الإمبراطورية العربية الإسلامية أدى إلى إنتقال مراكز إستيطان الطوائف اليهودية من شرق حوض البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا التي كانت تتطور بسرعة، وتحولت أكثرية هذه الطوائف من طوائف آسيوية شرقية إلى طوائف أوروبية.
وهكذا عند بداية العصر الحديث، ومع بقاء الطوائف اليهودية في العراق ومصر وأقطار شمال إفريقيا وإن بأعداد أقل، تحوَّل مركز ثقل التواجد والحضور إلى أوروبا. وهناك، لا في الشرق نشأت الأيديولوجيا الصهيونية وقامت حركتها السياسية المعاصرة■

3- الطوائف اليهودية في أوروبا في العصر الوسيط

■ عاشت الطوائف اليهودية – في أوروبا – في القرون الوسطى في الغيتوات.. ولم يكن ذلك دائماً بسبب التفرقة الدينية وإتجاه الكنيسة نحو عزل اليهود عن المسيحيين، فالتاريخ يعرف مناسبات طالب فيها قادة الطوائف اليهودية بالإنعزال عن سائر المواطنين.. وفي هذا أشار هوارد مورلي ساخر في كتابه «مسيرة التاريخ اليهودي المعاصر»: «من سخرية القدر أن يطالب اليهود بأنفسهم في إقامة الغيتوات الأولى في إسبانيا وصقلية في العصر الوسيط

المبكر باعتبارها رمزاً مادياً لتنظيمهم الذاتي»، وأضاف: «أن بعض اليهود إكتشفوا أخطار هذه الإنعزالية في القرن الـ 16، ولكن ذلك جاء متأخراً فآنذاك فرضت الغيتوات فرضاً على اليهود».

كذلك ليس دقيقاً القول أن التضييق على نشاط اليهود الإقتصادي وحرمانهم من العمل الزراعي هو الذي فرض عليهم إختيار الإشتغال بالتجارة والربى في العصور الوسطى.. فكما لاحظ كتاب «تاريخ كمبردج الوسيط» (الجزء الثاني)، أن اليهود منذ القرن الـ 6 أقاموا المستوطنات التجارية في أوروبا وحافظوا على علاقات ودية مع أبناء دينهم في إيطاليا وإسبانيا والشرق. وهذا الإتجاه إستمر عبر القرون حتى إشتهرت الطوائف اليهودية بالشئون المالية ومعرفة قوانين التجارة.. أما إشتغالهم بالربى فيعود إلى تحريم الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا التعامل بالربى على المسيحيين، ما أدى إلى نشوء فراغ في المعاملات المالية والتجارية، أشغله أغنياء اليهود.

■ تجدر الإشارة هنا إلى أن الطوائف اليهودية التي كانت تستقر هنا أو هناك لم تكن في طبيعة الحال طبقة واحدة بل طبقات، مثلها في ذلك مثل سائر المجتمعات، إلا أنها كانت تقوم عادة حول نواة تجارية – مالية وتؤلف طائفة منعزلة بسبب نظام الغيتوات.

وهكذا وصف كتاب «تاريخ كمبردج الوسيط» (الجزء السابع) عملية الإستيطان في أوروبا في بدء عهدها: «وكان كثيرون من اليهود في الأيام الأولى من الإستيطان في أوروبا مزارعين. إلا أن المهاجر المسالم إلى بلاد مأهولة لا يستطيع الإستيطان بسهولة على الأرض. ثم أن الطبيعة الطائفية وضرورة القيام بالطقوس الدينية اليهودية جعلت من الأفضل الإبقاء على الصلات الدائمة التي لا يسهل القيام بها في ظروف الوحدات الريفية المتباعدة. وهذا وطد الإتجاه الطبيعي بين القادمين الجدد نحو البقاء في المستعمرات التي كان قد أقامها أبناء ملتهم»، ويضيف: «وبلا شك أن الطلائع التي تغلغلت في أوروبا الغربية وأقامت المستوطنات (اليهودية) كانت تجارية وعملت في التجارة».

ثم أن موقع هذه الطوائف الإقتصادي والتعصب الديني الذي إمتازت به المراحل المظلمة في العصر الوسيط خلق ظروف الإضطهاد الديني الذي تعرضت له بعض الطوائف في أيام الصراع الإجتماعي القاتمة. ولذلك كان بديهياً أن يشتد هذا الإضطهاد مثلاً أيام تسيير الحملات الصليبية.. والأخيرة جسّمت خطورة الصراع الإجتماعي المتفجر في المجتمع الإقطاعي الأوروبي. ومع هذا الإضطهاد الذي وصل حدوداً وحشية في بعض الأحيان لم تنشأ أيديولوجية صهيونية وبقيت فكرة «الخلاص» وقدوم «المخلص» في إطارها الالهي.

وجدير بالذكر هنا أن الراب منشي بن إسرائيل الذي سافر إلى إنجلترا في القرن الـ17 ليسترحم حاكمها، كروموبل، ليسمح باستيطان اليهود في تلك البلاد، كان يعلن أن على اليهود أن ينتشروا في أربعة أطراف المعمورة قبل أن يعيدهم الرب الإله إلى «أرض الميعاد»(سوكولوف: «تاريخ الصهيونية »، المجلد الأول).

ولم يكن الإضطهاد مقتصراً على اليهود، فالنظام الإقطاعي السائد آنذاك إمتزج بالتعصب الديني واستخدمه الإقطاعيون في الصراعات الإجتماعية. ولذلك شهدت تلك الحقبة من الزمن حروباً دينية مدمرة بين الكاثوليك والبروتستانت رأى بعض المؤرخين – في جانب مهم منها – صراعاً سياسياً مثلت فيه البروتستانتية مصالح الرأسمالية الصاعدة■

4- الثورات البورجوازية وإنعتاق اليهود

■ دشن نمو الرأسمالية إقتصادياً في أوروبا عصراً جديداً. وحين حققت الثورات البورجوازية سيادة الرأسمالية سياسياً، بالإضافة إلى سيادتها الإقتصادية، حدثت ثورة في حياة الطوائف اليهودية.

ويجمع المؤرخون على أن إنتصار الثورة البورجوازية في أوروبا عامة حطم جدران الغيتوات وفتح الطريق واسعة أمام إندماج الطوائف اليهودية بالشعوب التي كانت تعيش بين ظهرانيها. وإذا كانت الثورات البورجوازية قد أعربت عن نمو القوميات وتبلورها في حدودها الإقليمية، وإكتسابها المميزات القومية العينية، فهي في الوقت ذاته بدأت عملية إكتساب الطوائف اليهودية مميزات القوميات التي كانت تمتزج بها.

ودشنت الثورة البورجوازية الفرنسية الإنعطاف الحاسم في إنهيار النظام الإقطاعي وإنتصار الرأسمالية على الصعيد الأوروبي العام، ولذلك جسدت نقطة حاسمة في عملية إنعتاق اليهود وإندماجهم بالشعوب إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً. ونزعم أن الثورة البورجوازية الفرنسية شكلت نقطة البداية في هذه العملية لسببين:

- لأن الحروب النابليونية، بغض النظر عن طابعها التوسعي، نقلت مباديء الثورة البورجوازية الديمقراطية – ومنها مساواة اليهود بسائر أبناء الشعوب – إلى بلدان الإقطاع الأوروبية التي وصلت إليها.
- ولأن الإمبراطور نابليون جسَّم هذه العملية بعقد **مجلس السنهدرين**– وهو هيئة قضائية عليا كانت قائمة في أزمنة مملكة إسرائيل الغابرة – وإستصدر قرارات منه بهذا المعنى.

■ ويقيناً أن إلتئام مجلس السنهدرين كان حدثاً هاماً في حياة الطوائف اليهودية في أوروبا في القرن الـ 19، لأنه وضع أسس أيديولوجية لحل المسألة اليهودية في ظروف صعود البورجوازية، وصاغ فكرة الإنعتاق وإندماج الطوائف اليهودية بالشعوب التي تطبعوا بطبائعها القومية. لقد إلتأم السنهدرين بحضور ثمانين شخصية دينية وعلمانية من مختلف أنحاء الأقاليم التي كانت تسيطر عليها فرنسا نابليون في أوائل شباط(فبراير) 1807 لإعطاء أجوبة على أسئلة محددة من مثل: أيحق لليهود تعدد الزوجات؟ أيصح الطلاق في اليهودية؟ أيمكن الزواج بين اليهود والمسيحيين؟ أيعتبر اليهود الذين ولدوا في فرنسا، فرنسا وطناً لهم؟ هل تشجع القوانين اليهودية الربى بين اليهود؟

إتضح أن الأسئلة كانت مصيرية على إعتبار أنها ستحدد العلاقات بين اليهود والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها. ولم تكن الأجوبة إصطناعية شكلية، ولم تكن من النوع المثالي المجرد، لقد جاءت في القضايا الجوهرية تجسم عملية التطور التاريخي. وبحق أشار المؤرخ هاورد مورلي ساخر في كتابه «مسيرة التاريخ اليهودي»، أن السنهدرين كان مخلصاً بلا شك حين أكد أن اليهود أداروا ظهورهم عن فكرة وجودهم كأمة لصالح إعتبار فرنسا وطنهم. وآنذاك أعلن أحد كبار رجال السنهدرين المالي الكبير أبراهام فورتادو: «لسنا نؤلف أمة في داخل أمة أخرى، إن فرنسا وطننا. أيها اليهود هذا هو وضعكم. إن واجباتكم قد تحددت والسعادة تنتظركم» (المصدر ذاته).

■ إلا أن القضية الهامة هنا أن **عملية الإندماج** لم تكن طارئة، باعتبارها قد حُلَّت بحلول نابليون وذهبت بذهابه، بل عميقة الجذور، ولذلك إستمرت بعد هزيمة نابليون واتخذت طابعاً طبيعياً تماماً في مختلف الأقطار الأوروبية.. ولم يكن التطور كما ربما، ومن ناحية محض توظيفية، أراده نابليون – تطوراً يؤدي إلى ولاء اليهود في كل مكان لفرنسا، كما في بولندا على سبيل المثال – بل كما قضت به الأوضاع الموضوعية، فكان ولاء كل طائفة يهودية

للقطر الذي ترعرت في ظله وإندمجت كل طائفة في حياة شعبها وبدأت تسهم في عملياته الإجتماعية. لقد إتضح الإنقسام الطبقي في هذه الطوائف تماماً كما إتضح في سائر الشعوب في هذا القطر أو ذاك، وكما أن حركة الطبقة العاملة آنذاك عرفت قادة من أبناء الطوائف اليهودية في أوروبا، كذلك عرفت الأحزاب البورجوازية من بين قادتها من إنتسبوا إلى الطوائف اليهودية.

■ لقد بدأت مرحلة أصبح أبناء الطوائف اليهودية يعلنون أنهم فرنسيين وبريطانيين وألمان يدينون بالدين اليهودي أو الموسوي.. ونتيجة التطور المتفاوت بين أقطار أوروبا كان من الطبيعي أن تتمايز عملية إنعتاق اليهود وإندماجهم، ولذلك تخلف إنعتاق يهود الولايات الألمانية (أي الإمارات والممالك والدوقيات الخ.. في مرحلة ما قبل تحقيق الوحدة الألمانية) عن إنعتاق يهود فرنسا، واتخذت عملية إنعتاق اليهود في روسيا القيصرية طابعاً معقداً. وعند هذا الحد لا بد من التوقف عند مسألة يهود روسيا القيصرية، فبينهم نشأت بذور الفكرة الصهيونية وزعمت الحركة الصهيونية حين قامت في الغرب أنها قامت في الدرجة الأولى لإنقاذهم.

■ لا جدال في أن القيود على اليهود في روسيا القيصرية بقيت زمناً طويلاً بعد أن حطمت الثورة الفرنسية البورجوازية الديمقراطية جدران الغيتوات في فرنسا، وغيرها من أقطار أوروبا الغربية. لقد حاصرت روسيا القيصرية اليهود في منطقة في غربي إمبراطوريتها شملت مساحة كبيرة من بولندا الشرقية التي كانت تؤلف جزءاً من الإمبراطورية القيصرية.. وفي هذه المنطقة كانت حياة اليهود صعبة إلا أنها كانت أفضل من حياة الفلاحين الروس في ظل الإقطاعية الروسية.

وتمايز اليهود طبقياً وتباينت القيود عليهم، فالأغنياء منهم تخلصوا من عبء الإضطهاد الطائفي والفظاظة الإقطاعية، في حين حَلَّت المصائب بجماهير اليهود، مثلهم في ذلك مثل سائر سكان الإمبراطورية القيصرية.

صحيح أن القيصرية لجأت، فيما لجأت إليه من أساليب، لقمع الثورة الإجتماعية، إلى تشجيع المنازعات القومية، على أساس مبدأ «فرق تسد»، مما أدى إلى مذابح في القفقاس وفي غيره من المناطق. وفي هذا الإطار إستخدمت القيصرية سلاح معاداة اليهود وشنت عليهم تحريضاً دينياً سافلاً ونظمت بوغرومات (جمع بوغروم، أي الدهماء أو الغوغاء) كانوا ضحاياها.

ولكن كل هذا لم يغيّر القوانين الموضوعية.. ولأن الحركة الثورية الإجتماعية كانت عميقة الجذور، عريضة القاعدة، إتسمت حركة الإنعتاق اليهودي في روسيا القيصرية – كما لاحظ ذلك لينين– بالإتساع والعمق بفضل يقظة الوعي الطبقي في صفوف البروليتاريا اليهودية. ولهذا، حين بدأت الصهيونية نشاطها في روسيا القيصرية، بدأته في ظروف يقظة الوعي الطبقي بين جماهير البروليتاريا اليهودية التي إنخرطت في العملية الثورية، وحاولت أن تجذبها – أي الحركة الصهيونية – بعيداً عن هذه العملية الثورية كما سنرى■

(3)

نشوء الصهيونية وأيديولوجيتها

■ لم يكن من قبيل المصادفة أن تنشأ الصهيونية في أوروبا، وأن يكون توقيت ظهور منظمتها في نهاية القرن الـ 19، وأن تصوغ أيديولوجيتها على الوجه الذي صاغته فيه.. فالأوضاع الإقتصادية والسياسية هي التي خلقت التربة لظهور اللاسامية والصهيونية التي زعم أصحابها أنها الرد الوحيد على اللاسامية■

1- الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية: إشتداد القمع + الإستيطان الكولونيالي

■ أن الإستيطان الكولونيالي الذي بدأ في القرن الـ 18 إستمر في القرن الـ 19 وخاصة في أقطار إفريقيا، إلا أن الأمر الحاسم الذي ميّز الربع الأخير من ذلك القرن كان إنتقال الرأسمالية في أوروبا إلى أعلى مراحلها: مرحلة الإمبريالية.. وهذا كان يعني تحول رأسمالية التنافس الحر إلى الإحتكار وإندماج رأس المال المصرفي بالرأسمال الصناعي وتصدير رؤوس الأموال وإقامة إحتكارات عالمية وتقسيم المستعمرات بين الدول الإمبريالية.

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فالإنتقال من الرأسمالية إلى الإمبريالية شدد الصراعات الإجتماعية والقومية، وجعل الصراع بين الطبقة العاملة والرأسمالية هو الصراع الجوهري الذي يترك طابعه على كل ميادين الحياة ونواحي التطور..

■ لم يَر القرن الـ 19 شيوع أيديولوجيا الإشتراكية العلمية ومولد الحركة الشيوعية العالمية فحسب (تأسست الأممية الأولى عام 1864 وحُلَّت عام 1876.. وتألفت الأممية الثانية عام 1889)، بل شهد أول محاولة في التاريخ تقوم بها الطبقة العاملة (الفرنسية) لخلع نير الرأسمالية وإقامة المجتمع العادل الذي يقضي على إستغلال الإنسان للإنسان..

لقد هزَّت هذه المحاولة التي يُعرِّفها التاريخ بكومونة باريس عام 1871 الرأسمالية، وخاصة في أوروبا وأيقظتها على خطورة الطبقة العاملة التي إتسعت صفوفها بفضل التطور الصناعي المتواصل، وتَحسَّنَ تنظيمها بفضل خبراتها المتراكمة، وتعمقت نضاليتها الثورية نتيجة ظروفها القاسية. ولجأت الرأسمالية إلى مختلف الأساليب لوقف المد الثوري: فمن جهة، إستخدمت القمع والعنف في وقف مد النضال الطبقي الثوري، ومن جهة أخرى، لجأت إلى الإستيطان الكولونيالي في سبيل تخفيف عنف هذا الصراع.

وهكذا وصف الإمبريالي سيسل رودس دور الكولونيالية الإستيطانية في هذا الصراع في عام 1895: «كنت أمس في الإيست إند (حي العمال في لندن)، وحضرت إجتماعاً من إجتماعات العمال العاطلين، وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها إلى آخرها صرخات الخبز(!) الخبز(!)، وأثناء عودتي إلى البيت كنت أفكر بما رأيت، وتبينت أوضح من السابق أهمية الإستعمار.. إن الفكرة التي أصبو إليها هي حل المسألة الإجتماعية، أعني: لكيما ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة من حرب أهلية مهلكة، ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولي على أراضٍ جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم؛ فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، هي مسألة البطون، فإذا كنتم لا تريدون الحروب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا إستعماريين»■

2- إرتباط اللاسامية باحتدام الصراعات الإجتماعية

■ لم تكتف الرأسمالية بهذين الأسلوبين (إستخدام القمع + الإستيطان الكولونيالي)، بل إستخدمت اللاسامية أيضاً حين دعتها إلى ذلك ضرورة تحويل الصراع الإجتماعي عن مساربه الصحيحة.. وإبتدع الرجعيون اللاسامية في هذه المرحلة بالذات، مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإمبريالية وإحتدام الصراعات الإجتماعية في أوروبا لأنهم إعتقدوا أنها سهلة الترويج.. ويحدد كثيرون من المؤرخين وقت ظهور اللاسامية في سنوات السبعين من القرن الـ 19، ويؤكدون أن الساسة لجأوا إليها خدمة لأغراضهم.

وهذا ما يؤكده ماكس ديمونت في مؤلفه «اليهود والله والتاريخ»، حين كتب: «إن اللاسامية، وهي أيديولوجيا معاصرة تختلف تمام الإختلاف عن معاداة اليهود في القرون الوسطى، نشأت في أواخر القرن الـ 19، وشاعت بين الفئات المتوسطة التي كانت قلقة بحكم عدم إستقرار أوضاعها الإجتماعية»، وأضاف: «أن ساسة اليمين إستخدموها في محاربة ساسة اليسار»، ثم كتب: «فسر الساسة عدم إستقرار هذه الفئات، لا بأسبابه الإجتماعية والإقتصادية، بل بسبب شرور اليهود، فإذا كانت هذه الفئات تخاف أخطار الرأسمالية عليها، لوحوا لها باليهودي الرأسمالي المستغل، أما إذا كانت تخاف الشيوعية فكانوا يلوحوا لها بالشيوعي اليهودي المتآمر».

وهكذا، فظهور الأيديولوجيا العنصرية رافق الأمبريالية التي كانت تبرر إحتلالها وسيطرتها على الأقطار المتخلفة في آسيا وإفريقيا بذريعة «تمدين» شعوبها. وذريعة «التمدين» التي إتخذت شعار لها «عبء الرجل الأبيض» إستنفرت بطبيعة الأمور فكرة رقي شعوب الدول الأمبريالية عرقاً على الشعوب المتخلفة، كما ونقاوتها العنصرية بالنسبة لتلك التي أدنى منها تطوراً أو «أغمق» منها لوناً.

وتؤكد حقائق التطور أن الأيديولوجيا العنصرية كانت أسبق من اللاسامية التي تفرعت عنها، وأن اللاسامية إنتشرت أول ما إنتشرت في ألمانيا الإمبريالية في وقت الصراع الإجتماعي.. ويتفق المؤرخون على أن مستشار ألمانيا بسمارك الذي قام بدور كبير في إنعتاق اليهود ودمجهم في الحياة الألمانية، لجأ بنفسه إلى اللاسامية في معركته السياسية حين قاد معركة حزب المحافظين مع المعارضة الليبرالية وغيرها.

ويؤكد هوارد مورلي ساخر في مؤلفه «مسيرة التاريخ اليهودي المعاصر» إرتباط اللاسامية بالصراع الإجتماعي على النحو التالي: «وكانت سنوات السبعين في القرن الـ 19 بالحقيقة سنوات أزمة الطبقة الوسطى الدنيا. كانت سنوات هبوط إقتصادي فقد خلالها أصحاب الحوانيت والمعلمون، مكانتهم بوصفهم أصحاب الياقات البيضاء»، وأضاف: «وخلال هذه الفترة بالضبط ظهر المدعو أدولف ستوكر وأدرك كره هذه الفئة للإشتراكية الماركسية والبروليتاريا فأسس «حزب العمال المسيحي الإجتماعي» واستخدم اللاسامية في دعايته لكسب الأنصار».

■ يتأكد إرتباط اللاسامية بالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في أنها لم تظهر إلا في أوقات إحتدام الصراعات الإجتماعية وتبددت حين لم تعد هناك ضرورة لها. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن اللاسامية التي شاعت في ألمانيا في سبعينيات وثمانينيات القرن الـ 19، إختفت تقريباً من الحياة السياسية عند نهاية القرن المذكور ومطلعه لتعود إليها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، في وقت إحتدم فيه الصراع الإجتماعي إحتداماً هائلاً واتسعت صفوف الحركة الشيوعية وتعاظم دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية.

وليس يهمنا طبعاً من اللاسامية هنا غير مقولتها الأساسية، فهي إنطلاقاً من مصدر أيديولوجيتها العنصرية تعتبر اليهود أمة منفصلة، لا يمكن لأفراداها أن يندمجوا بالشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها.

ولذلك كانت اللاسامية نقيض حركة إنعتاق اليهود التي إقترنت بالثورات البورجوازية، في أوروبا على وجه التحديد، وخطت خطوات بعيدة المدى في دمج الطوائف اليهودية بالقوميات التي تعيش في أقطارها.

إقترن ظهور اللاسامية بتطور عيني في الفكرة القومية في أوروبا. لقد كانت الحركة القومية في أوروبا حركات تقدمية دينامية هدفت إلى تصفية تجزئة النظام الإقطاعي وإنعزالية وإنفصال ولايات الشعب الواحد عن بعضها البعض (كما حال ألمانيا، إيطاليا،..).

وفي الفترة التي نحن بصددها، على الرغم من بقاء جيوب الكفاح القومي في الأمبراطوريات متعددة القوميات في أوروبا، كانت الفكرة القومية قد فقدت طابعها التقدمي وأصبحت أداة في أيدي الإمبرياليين يستخدمونها لتوسيع إمبراطورياتهم تحت شعار «الكبرياء القومي» و «تمدين الشعوب».

وظهر هذا التغيير في طابع الحركات القومية في الحرب الفرنسية ـ البروسية (1870) التي خاضتها بروسيا بعد حربها ضد الدانمارك والنمسا لإتمام وحدة ألمانيا. ولكن هذه الحروب تخطت طابعها التقدمي الذي إتسمت به في بدايتها، حين تجاوزت الجيوش البروسية حدود ألمانيا وغزت الأراضي الفرنسية وأملت صلح الإذعان بضم مقاطعتي الإلزاس واللورين الفرنسيتين إلى الرايخ الألماني الموحد. وهكذا، إذا إستثنينا الشعوب التي كانت مازالت ترزح تحت قيود الكبت القومي (كما بولندا على سبيل المثال) نستطيع أن نقول أن القومية أصبحت في أوروبا أداة بيد القوى الرجعية■

3- الأيديولوجيا الصهيونية

■ تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن الـ 19 في كتاب تيودور هرتسل «الدولة اليهودية»(1896). صحيح أن منظمات «أحباء/أو عشاق صهيون» نشأت أساساً في روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن الـ 19 ودعت إلى الهجرة إلى فلسطين، إلا أنها لن تترك أثراً عميقاً في حياة جماهير الطوائف اليهودية التي كانت قد إنحازت إلى موجة الحركة الثورية الناهضة في روسيا القيصرية.

كذلك عالج القضية اليهودية من منطلقات مماثلة لمنطلقات هرتسل، اليهودي الروسي مواطن أوديسا ليو بنسكر ووضع إستنتاجاته في كتابه «التحرر الذاتي»، إلا أن دعوته لإقامة دولة يهودية ـ لا في فلسطين بالضرورة إذ إستبعدها، واعياً ـ لم تجد إطاراً تنظيمياً.. وكان هرتسل وأولئك الذين أقاموا المنظمة الصهيونية فيما بعد يجهلون دعوة بنسكر، ولهذا إقترنت الحركة الصهيونية بهرتسل لأنه قرن أيديولوجيته بالمنظمة الصهيونية التي نشأت بعد المؤتمر الصهيوني العالمي، الذي عقد في بال من أعمال سويسرا في عام 1897.

■ أن منطلق أصحاب هذه الأيديولوجيا الأول، كما صاغه هرتسل وخلفاؤه من بعده «أن الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها هي، إما ضمنا أو صراحة، لاسامية وأن اليهود هم شعب واحد.. جعلهم أعداؤهم هكذا بدون موافقتهم، كما يحدث مراراً وتكراراً في التاريخ».

وهكذا ينطلق الصهيونيون من المقولة الغيبية التي تتجاهل العوامل الإقتصادية ـ الإجتماعية التي خلقت اللاسامية ويؤكدون أن اللاسامية أبدية قائمة بين كل الشعوب قاطبة، وهي لطابعها العدائي أنشأت الشعب اليهودي ووحدته، بدون إرادته أو موافقته.. وهذا يعني **أن الصهيونية قبلت مقولة اللاسامية وأصبحت وجهها الآخر**.

وفي هذا الصدد كتب بن هلبرن صاحب كتاب «فكرة الدولة اليهودية»: «نمت اللاسامية السياسية إذن بوصفها حركة مضادة للثورة، معادية للوضع القائم لا بالنسبة لوضع اليهود فحسب، بل بالنسبة إلى البناء الديمقراطي والمواقف الليبرالية التي إتخذتها المجتمعات المعاصرة عامة»، وأضاف أن جمهرة اليهود رفضت مقولة اللاسامية وإعتبرت نفسها جزء من القوميات التي إقترنت حياتها بحياة طوائفها اليهودية: «فقد أنكر اليهود الساعون نحو الإنعتاق أن يكونوا قومية منفصلة». وعلى هذا الضوء يظهر أن الصهيونية فرضت الأيديولوجيا اللاسامية حول «القومية اليهودية المنفصلة» على الطوائف اليهودية، على الرغم من مقاومتها ذلك.

■ وفي الواقع وجدت الصهيونية صعوبة كبيرة في الإنتشار بين الطوائف اليهودية في أوروبا الغربية، حيث ظهرت المنظمة الصهيونية في البداية.. ومن الدلائل على ذلك أن الطائفة اليهودية في ميونيخ من أعمال ألمانيا رفضت بشدة عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينتها، مما دفع القيّمين عليه لعقده في بال السويسرية.
وقرر التقارب بين اللاسامية والصهيونية، أيديولوجيا، على الرغم من التناقض الظاهر بينهما، قرره إلى حد كبير موقف المنظمة الصهيونية من اللاسامية.. فالقيادة الصهيونية لم تجد في اللاسامية عدواً خطيراً بل عاملاً مساعداً على تحقيق برامجها، إنطلاقاً من مقولة هرتسل أن أعداء اليهود هم الذين جعلوهم شعباً واحداً..
بل أن هرتسل ذهب إلى أبعد من ذلك، وفي وصفه إنتقاله من معسكر أنصار الإنعتاق والإندماج إلى أنصار الإنعزالية الطائفية، كتب أنه إكتشف «أن اللاسامية وهي قوة غير واعية وشديدة المراس بين الجماهير لن تضر اليهود»، وأضاف أنه يعتبرها «حركة مفيدة لتطوير الخلق اليهودي» («يوميات هرتسل»).

■ وهكذا، فعلى الرغم من التناقض بين اللاسامية التي تصف اليهود بكل المثالب التي إكتشفتها العقليات المتعصبة، والصهيونية التي تضفي على اليهود كافة نعت الكمال الإنساني، فقد كان التقارب ملازماً لهما على صعيد العمل، إذ كانت الصهيونية ترى في اللاسامية محركها التاريخي وتحتاج إلى نشاطها لتحقق أهدافها.
إتخذ هذا التقارب لا شكل سكوت عن اللاسامية فحسب، بل إطار تعاون وثيق بين اللاساميين والصهيونيين..
وهذا ما أظهرته حقائق التعاون بين القادة الصهيونيين مع النازيين قبل الحرب العالمية الثانية..
وليس الوقت ببعيد حين نشرت بعض مجلات هذه البلاد فضيحة المنظمة الصهيونية في العراق التي ألقت القنابل على الكنس وتجمعات اليهود بقصد إجتثاث جماهير الطائفة اليهودية من تربتها الطبيعية، التي نمت فيها عبر قرون، وتهجيرها إلى إسرائيل.
إعتماداً على المقولتين: أبدية اللاسامية «وفشل» عملية الإنعتاق والإندماج، **أولاً**؛ ووجود الشعب اليهودي بفضل أعدائه، **ثانياً**؛ إستنتجت الصهيونية أن المشكلة اليهودية لا حل لها بغير تجميع «شتات» اليهود في مركز واحد فيقيموا دولتهم وتنتهي مشكلتهم التي «إمتدت حوالي ألفي سنة» منذ أن «شتتهم الرومان». وقد لاحظنا في البداية زيف هذا الزعم، فحين قضى الرومان على ما يسمى بالهيكل الثاني في سنة 70 ميلادية كان ثلاثة أرباع اليهود في أنحاء مختلفة من الإمبراطورية.

■ لم يترك الصهيونيون أيديولوجيتهم بهذه البساطة، بل تعمقوا في بحث ملامحها وألبسوها حللاً «علمية».. ومن هذا القبيل ما كتبه ليو بنسكر في كتابه «التحرر الذاتي».. فقد إعتمد في بنائه الأيديولوجي على أن اليهود هم قوم شبح لا وطن لهم، وبما أن الإنسانية تكره الأشباح لذلك تنزل بهم الشعوب الإضطهاد والتعذيب.. والحل إذن

يكمن في تحويلهم من قوم شبح إلى قوم طبيعي.. وهذا يتم إذا ما أقاموا وطناً لهم في مكان ما.. فعندئذ يتوقف إضطهادهم حتى لو بقيت بعض طوائفهم في أقطار مختلفة.. فهم عندئذ يكونون جالية كسائر الجاليات التي تعيش بين قوميات أخرى. ولم يكن تعيين الوطن أمراً مفروغاً منه منذ البداية، فليو بنسكر إستبعد، واعياً، فلسطين عند بحثه أمر إختيار الوطن، على إعتبار أن ذكرياتهم المرتبطة بها قد تكون عاملاً معرقلاً..

كما أن المنظمة الصهيونية، مع أنها في مؤتمرها الأول دعت إلى إقامة الوطن القومي في فلسطين، إلا أنها عادت في عام 1903 ووافقت على إقتراح ممثل الإمبريالية البريطانية تشمبرلين إقامة الوطن القومي في أوغندا. أما الإتفاق نهائياً على إختيار فلسطين فيعود إلى عاملين: نشوء ظروف تساوقت فيها مصلحة الإمبريالية البريطانية والصهيونية **أولاً**؛ وإكتشاف الصهيونيين، **ثانياً**، أن من الأسهل إستنفار جماهير الطوائف اليهودية لبناء وطن قومي في فلسطين بسبب إقترانها بالدين اليهودي وذكريات تاريخية قديمة..

كذلك إرتأت الأيديولوجيا الصهيونية الأمة اليهودية لا أمة عالمية فحسب، بل أمة من نوع فريد تتجاوز التقسيمات الطبقية وينتفي فيها الصراع الإجتماعي. ولهذا كانت دعوة هرتسل معادية للإشتراكية التي وضعها التاريخ على بساط البحث في تلك الفترة التاريخية في أوروبا..

وكان واضحاً أن الصهيونية التي كان من الممكن أن تجد قاسماً مشتركاً مع اللاسامية، لم تجد قاسماً مشتركاً مع الإشتراكية العلمية، وكان إصطدامها بها تصادماً مباشراً على طول الجبهة.. ففي حين كانت الحركة الإشتراكية الثورية آنذاك تدعو إلى وحدة النضال الطبقي بين العمال عامة بغض النظر عن إنتمائهم القومي أو الطائفي وترى في القضاء على حكم الطغيان الرأسمالي حلاً للمشاكل القومية والطوائفية ومن بينها المشكلة اليهودية، وتنادي باندماج اليهود مع سائر القوميات، ظهرت الصهيونية عنصراً مخرباً في الطبقة العاملة تدعو إلى إنسحاب العمال اليهود من النضال الطبقي والسير وراء سراب الصهيونية وتعميق العزلة الطائفية والقومية في مرحلة النهوض الطبقي الثوري■

4- تياران داخل الحركة الصهيونية

■ في حين أن القيادة الصهيونية لم تبذل أي جهد لجذب اليهود الرأسماليين النشيطين من الأحزاب البورجوازية (ليبرالية كانت أم محافظة)، بذلت – بالمقابل – جهوداً ضخمة، لجذب اليهود خارج الحركات الثورية..

وفرضت تطورات الحياة السياسية ـ الإقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة حيث تدفقت الهجرة اليهودية في نهاية القرن الـ 19 ومطلع القرن الـ 20 تغييرات في الأيديولوجيا الصهيونية التي لم تجد جذوراً لها بين جماهير عمال الطوائف اليهودية.

ولهذا ظهر تياران لا يتعارضان بالضرورة: **تيار الصهيونية التقليدي** الذي يرتئي الدولة اليهودية، في وطنها المقبل دولة بورجوازية، مثل سائر الدول البورجوازية في أوروبا؛ **وتيار الصهيونية «الإشتراكية»(!)** الذي يقبل بمقولات الصهيونية كلها، إلا أنه يدعو إلى أن تكون الدولة دولة «إشتراكية».

ونؤكد أن هذين التيارين لم يتعارضا وبقيا في إطار الأيديولوجيا الصهيونية البورجوازية، المتناقضة تناقضاً لا مهاودة فيه مع الإشتراكية العلمية، لأن تيار الصهيونية «الإشتراكية»(!) إنطلق من قاعدة التعاون الطبقي باعتباره الطريق الوحيد لإقامة الوطن القومي وتنفيذ برنامج الصهيونية الإقليمي.

وتتبلور الأيديولوجيا القومية البورجوازية في هذه الصهيونية «الإشتراكية»(!) في توجهها الجوهري لمشكلة الطوائف اليهودية، فـ «الصهيونية الإشتراكية» كما أذاعها بير بوروخوف ترى الصراع القومي سابقاً للصراع الطبقي ـ الإجتماعي. ولذلك لا بد من تجميع الشتات وإقامة القومية أولاً.. وهذا ما يتعارض مع الإشتراكية العلمية التي ترى التطور التاريخي بشكل رئيسي، حصيلة الصراع الإجتماعي منذ أن نشأت الطبقات بعد عهود الإنسانية الأولى.

■ إن الأمر الجوهري الذي يميز الإشتراكية العلمية عن الأيديولوجيا البورجوازية، أن الإشتراكية العلمية ترى في نشوء القوميات وإقامة الدول ظاهرة إقترنت بنشوء الرأسمالية وإنتصارها على التمزق الإقطاعي، لا ظاهرة أزلية.
وهنا ينشأ السؤال:**هل يمكن إعتبار الصهيونية بوصفها أيديولوجيا قومية، أيديولوجيا حركة تحرر قومي يهودي؟**
أن نشوء القوميات والدول القومية، إقترن بنشوء البورجوازية وإنتصارها على الإقطاع.. هذا ما وقع في بريطانيا وفي فرنسا وفي غيرها.. وفي مثل هذه الأقطار لم تكن هناك حركات قومية، بل حركات إجتماعية تسلمت قيادتها البورجوازية وأيدتها الطبقات الشعبية ـ من العمال الفلاحين في معركتها مع الإقطاع..
ولكن نتيجة التطور غير المتعادل والتفاوت في ظروف القوميات الأوروبية نشأت بين القوميات المكبوتة في الإمبراطوريات العثمانية والروسية القيصرية والنمساوية ـ الهنغارية حركات تحرر قومي هدفت إلى إقامة الدول القومية المستقلة..
وأيدت الإنسانية المتقدمة وفي طليعتها قوى الإشتراكية العلمية هذه الحركات القومية باعتبارها حركات تدعم مسيرة التقدم الإجتماعي.. وقد أسهمت هذه الحركات فعلاً في تقويض دعائم الإمبراطوريات القائمة على نظام الإقطاع بمختلف أنماطه ودرجاته، وتدعيم الديمقراطية البورجوازية وخلق الظروف الأفضل لنمو النضال الطبقي..
ولكن الأيديولوجيا القومية البورجوازية التقدمية كانت قد تحوّلت، في أوروبا في نهاية القرن الـ 19، وقت ظهور الصهيونية، إلى أيديولوجيا التوسع الإقليمي على حساب الشعوب، وبهذه الأيديولوجيا إقترنت الصهيونية لا بغيرها..
ثم أن الأيديولوجيا الصهيونية في مسيرتها لم تسهم في الظروف الموضوعية في حركات التقدم الإنسانية، بل دعمت قوى الردة والإمبريالية على الصعيدين الأوروبي والعالمي.. فمن الناحية الأوروبية الداخلية وقفت الصهيونية ضد حركات إنعتاق اليهود العامة وإندماجهم بمجتمعاتهم في كل قطر من الأقطار، كما صادمت الحركات الإشتراكية الثورية بمحاولتها جذب العمال اليهود بعيداً عن تلك الحركات. ومن الناحية العالمية دعت إلى الإندماج في مخططات الإمبريالية العالمية بشقيها الكولونيالي الإستيطاني والسياسي الإستراتيجي■

(4)

الصهيونية حتى وعد بلفور

1- مخطط هرتسل والإستيطان الإستعماري

■ كان كتاب تيورد هرتسل «دولة اليهود»، تجسيداً للأيديولوجيا الصهيونية، ومخططاً لبناء الدولة اليهودية،عالج أدق تفاصيل عملية البناء إبتداء من إقامة «جمعية اليهود» – الهيئة التي ستشرف على المشروع – و«الشركة اليهودية» – المؤسسة التي ستنفذه إقتصادياً – حتى قضايا تهجير اليهود بطبقاتهم وتنظيم المدن في دولتهم وإختيار لغتهم وعلمهم وسن دستورهم. وعليه يعتبر كتاب «دولة اليهود» مخطط الممارسة الصهيونية، وتظهر فيه ملامح السياسة العامة التي إختطتها المنظمة الصهيونية بعد أن قامت في المؤتمر الصهيوني الأول..

وحسب المخطط تكون البداية في تعيين رقعة الأرض التي ستقوم عليها الدولة اليهودية، و«جمعية اليهود» هي التي ستختار فيما بعد إذا كانت هذه الرقعة ستكون فلسطين أو الأرجنتين، ثم تأتي «الشركة اليهودية» لتنفيذ المشروع عملياً «فتصفي مصالح اليهود المهاجرين.. وتنظم التجارة في القطر الجديد».

ويحتل فصل «الشركة اليهودية» حيّزاً محترماً في كتاب «دولة اليهود»، لأن هرتسل أراد أن يعالج بالتفصيل مسألة تصفية أموال اليهود غير المنقولة ونقلها مع رؤوس الأموال السائلة إلى القطر الجديد لاستخدامها في بناء المساكن وشراء الأراضي وتنظيم التجارة. وحدد هرتسل رأسمالاً لهذه الشركة بمقدار ألف مليون مارك (50 مليون جنيه أو 200 مليون دولار بسعر نهاية القرن الـ 20) واختار مركزاً لها لندن لتكون تحت سلطة بريطانيا القانونية وحمايتها.

■ تصور هرتسل وأقرانه تنفيذ المشروع على نسق الإستيطان الكولونيالي في الجزائر وروديسيا وغيرها. ولذلك حين أسسوا أداة الصهيونية المالية في عام 1902 أطلقوا عليها إسم الشركة اليهودية الإستعمارية (الكولونيالية) واعتبروها «أداة الحركة الصهيونية المالية وهدفها الجوهري تطوير فلسطين والأقطار المجاورة لها صناعياً وإقتصادياً» (سوكولوف:«تاريخ الصيونية»، المجلد الثاني). ولم تكن القضية مجرد تشابه في الأسماء، فقادة الصهيونية أكدوا فيما بعد التماثل بينهم وبين الممارسة الإستعمارية (الكولونيالية).

وكتب الزعيم الصهيوني ناحوم سوكولوف في معرض تفسيره دوافع تأسيس شركات المنظمة الصهيونية المالية في بريطانيا:«وشجعت الإنجازات العظيمة التي حققها الغزو السلمي البريطاني الإستيطاني الإستعماري (الكولونيالي) الحركة الصهيونية لتضع ثقتها وأموالها فيها (في بريطانيا)»(..) «لقد خلق سيسل رودس (الإمبريالي البريطاني الذي قاد إحتلال بلدان عديدة في إفريقيا وسميت روديسيا باسمه) بمبلغ مليون جنيه لروديسيا التي تمتد مساحتها 750 ألف ميل مربع. وسيطرت شركة شمال بورنيو البريطانية برأسمال800.000 جنيه على 31.000 ميل مربع، وشركة إفريقيا الشرقية البريطانية التي أشرفت على إدارة 200.000 ميل مربع بدأت بالمبلغ الذي بدأت فيه الشركة اليهودية الإستعمارية أي بمبلغ 250.000 جنيه» (المصدر ذاته).

وأكد سوكولوف هذا الأمر حين عاد وكتب في معرض مناقشته المشككين:«وتسأل ما هي سياستكم؟ وآخرون يقولون يجب إستبعاد السياسة فالصهيونية يجب أن تكون إما إستعمار وإما حركة روحية.. (ولكن) يجب أن نكون صهيونيين في إستعمارنا وروحنا وديننا» (المصدر ذاته).

■ لذلك لم يكن غريباً أن تتجه الحركة الصهيونية إلى الإمبراطورية البريطانية.. وفي هذا الصدد كتب ناحوم سوكولوف أيضاً: «وكان واضحاً أن تقوم بريطانيا بدور على غاية من الأهمية في السياسة الصهيونية. ومنذ البداية كانت لندن مركز المنظمة الصهيونية المالية ومحجة الصهيونية السياسية». وأضاف: «ولذلك قادت الطريق هرتسل إلى لندن.. فبريطانيا هي التي إقترحت إقامة الدولة اليهودية في أوغندا (إفريقيا) ونظمت بعثة العريش.. لقد كانت المالية الصهيونية إنكليزية والنظرة السياسية الصهيونية إنكليزية».

هذا التجاوب بين القيادة الصهيونية وبريطانيا الإمبراطورية منذ بدء المنظمة الصهيونية أكده اللورد ملتشت في كتابه «جارك»، فكتب أن الحركة نمت بعد المؤتمرين الثاني والثالث «وتحقق تقدماً هاماً في إنكلترا حيث كان غير يهود لامعين من مؤيدي مثال العودة إلى صهيون» (المصدر ذاته).

وفعلاً بدأت في هذه الفترة بالذات المفاوضات بين هرتسل ممثل المنظمة الصهيونية وجوزيف تشمبرلين سكرتير (وزير) المستعمرات البريطاني بشأن إستيطان اليهود الإستعماري الكولونيالي في عدد من الأقطار.

وفي المفاوضات الأولى بين هرتسل وتشمبرلين تقدم هرتسل في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1901 بمشروع لاستعمار قبرص وشبه جزيرة سيناء حتى العريش، إلا أن تشمبرلين إستبعد قبرص لأن اليونانيين والأتراك سيرفضون ذلك، ولكنه نظر نظرة إيجابية نحو مشروع إستعمار شبه جزيرة سيناء (وعرف فيما بعد بمشروع العريش) واقترح على هرتسل الإجتماع باللورد لاندسون من وزارة الخارجية لهذا الغرض.

وتابعت المنظمة الصهيونية المشروع الذي كان يجب أن يعتمد على موافقة المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك، اللورد كرومر.. وأرسلت بعثة لاستقصاء الحقائق إلى سيناء، بدأ بعدها هرتسل يفاوض اللورد كرومر في هذا الشأن، إلا أن الأخير، تحفظ من المخطط فسقط المشروع.

وبعد ذلك إقترح تشمبرلين منح أوغندا (في كينيا) للإستعمار الصهيوني، واقتنع هرتسل بالعرض فبحثه في المؤتمر الصهيوني السادس في بال الذي عقد بين 23–28 آب(أغسطس) 1903، ونجح في أخذ موافقة أكثرية المندوبين على قبول العرض وإقامة «فلسطين جديدة» في تلك المنطقة.

ولكن المشروع فشل لأكثر من سبب، ومن أهم الأسباب مقاومة المستوطنين الإنكليز أي إستيطان يهودي واسع يهدد مواقعهم، على إعتبار أن المنطقة ستتحول إلى إقليم حكم ذاتي يهودي لو تم المشروع.. ومنها معارضة قسم من الصهيونيين إختيار أوغندا إعتقاداً منهم أنها لن تحرك عواطف اليهود، كما تحركها فلسطين التي ترتبط بتقاليدهم وطقوسهم الدينية.

■ هنا تجدر الملاحظة أن مخططات بريطانيا في هذه الفترة من بداية القرن الـ 20 تباينت، إلى حد ما، مع مخططاتها في أواسط القرن الـ 19.. آنذاك كانت محافلها تدعو إلى «بعث صهيون» أو «إعادة إسرائيل» في فلسطين.. وكان ذلك كما لاحظنا قد إرتبط بمشاريعها الإستعمارية – في منطقة الشرق الأوسط إبّان الهزة السياسية التي أحدثتها مصر في عهد محمد علي عند محاولتها إقامة الدولة العربية الكبيرة بين 1831–1840.. أما في مطلع القرن الـ 20، فكانت بريطانيا قد إحتلت مصر ولم تكن تستطيع في ظروف التوازن الدولي الدقيق الذي أبقى الإمبراطورية العثمانية على كف عفريت (فسميت رجل أوروبا المريض) أن تخطط الإستيلاء على فلسطين.. ولذلك كان إهتمامها بالمنظمة الصهيونية قائماً على رغبتها في تسخيرها لتنظيم إستيطان إستعماري في بعض أنحاء الإمبراطورية البريطانية وبشكل خاص في أوغندا..

ولكن تغيير الأوضاع في العالم إبّان الحرب العالمية الأولى وسنوح فرصة لتقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية (التركية) بعثا المشاريع الإمبريالية البريطانية القديمة وعاد البحث من جديد في «إعادة إسرائيل»■

2- المنظمة الصهيونية في الميدان الدولي

■ بين 21ـ31 آب (أغسطس) 1897 عقد في بال المؤتمر الصهيوني الأول الذي أقام المنظمة الصهيونية العالمية وصاغ البرنامج الصهيوني على الوجه الآتي: «تسعى الصهيونية إلى بناء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام (الدولي). ويرتئي المؤتمر إستخدام الأساليب الآتية (لتحقيق ذلك):

- تنمية إستعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين.
- تنظيم وتلاحم اليهودية كلها (الطوائف اليهودية) بالمؤسسات الملائمة على الصعيدين المحلي والدولي حسب قوانين كل قطر.
- تقوية وتنمية الوعي ومشاعر القومية اليهودية.
- إتخاذ إجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة (الدولية) حيث هي ضرورية لتحقيق أهداف الصهيونية».

ويتضح من هذا أن التأكيد كان على أمرين: **1**- تنفيذ إقامة الوطن القومي أو الدولة اليهودية على نسق الإستيطان الإستعماري؛ **2**- الحصول على الموافقة الدولية حيث هي ضرورية لتحقيق أهداف الصهيونية.

ويقينا أن السنوات القليلة التي قضاها هرتسل بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 إلى وفاته في 3 تموز (يوليو) 1904 كانت سلسلة من المحاولات للحصول على موافقة الدول الإمبريالية على مساعدة الصهيونية من أجل تحقيق أهدافها.. مقابل إسهام المنظمة الصهيونية في تدعيم إستراتيجيتها الإمبريالية.

■ الملاحظة البارزة في هذا الشأن إتصال الصهيونيين بكافة الدول الإمبريالية إبتداء من الإمبراطورية العثمانية المتداعية والإمبراطورية الألمانية الفتية الناهضة حتى الإمبريالية البريطانية العريقة والدولة الإيطالية الحديثة التي بدأت تتطلع إلى الفوز بحصة من المستعمرات.

وإذا كانت إتصالات هرتسل على الصعيد الدولي قد بدأت باجتماعه بالوزير العثماني في 21 حزيران(يونيو) 1896 لبحث الإستيطان الإستعماري في فلسطين تحت رعاية السلطان.. فقد كانت إحدى مقابلاته الأخيرة في 23 كانون الثاني(يناير) 1904 مع ملك إيطاليا الذي أبدى عطفاً على مشروع الصهيونية إستيطان طرابلس الغرب تحت حماية إيطاليا، التي إحتلتها وإستعمرتها إستعماراً إستيطانياً في 1912 وما بعد.

والحقيقة أن القيادة الصهيونية، في نشاطها على الصعيد الدولي، كانت ترى مشروعاتها جزءاً من النشاط الإمبريالي وأعربت عن أهدافها بهذه الروح.

ولا حاجة بنا إلى المغالاة في تقدير أهمية توجه هرتسل إلى المستشار (أي رئيس الحكومة) الألماني بسمارك ليستشيره في مشروعه ويطالبه في أن يقرر في مدى فائدته للإمبريالية الألمانية الناهضة، إنما نريد أن نثبت أن هرتسل كان دائماً يؤكد فائدة مخططه الصهيوني لأوروبا الإمبريالية.

لقد كانت مقابلة هرتسل الأولى لبحث مخططه – قبل إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول – مع الدوق الكبير، حاكم مقاطعة بادن الألمانية في عاصمتها كارلسرو، وكتب في يومياته فذكر أنه تكلم حول الفائدة العظمى التي تجنيها أوروبا من إقامة الدولة اليهودية، وأضاف: «سنبني خطوط السكك الحديدية في آسيا لتكون طريق الشعوب

المتحضرة. ولن تكون هذه الطريق في حوزة أي من الدول الكبرى». وأجاب الدوق: «ستحل المشكلة المصرية، فبريطانيا تتمسك بمصر لأن عليها أن تدافع عن طريقها إلى الهند».

ومع هذا ركز هرتسل جهوداً كبيرة لكسب تأييد الإمبريالية الألمانية.. وفي مقابلاته الثلاث مع قيصر ألمانيا غليوم الثاني [الأولى في اسطنبول (1898/10/18)، والثانية في فلسطين (1898/10/29)، والثالثة في القدس (1898/11/2)] – أكد على الفوائد التي ستجنيها ألمانيا الإمبريالية من تبنيها المشروع الصهيوني وحمايته.. فالإستعمار الصهيوني في فلسطين برعاية ألمانيا وحمايتها سيفتح الطريق البري لآسيا من البحر المتوسط إلى الخليج العربي/ الفارسي، وبذلك يدشن عهداً جديداً ويفتح آفاقاً رحبة.. لقد أضاء وجه القيصر – حسب تعبير هرتسل – حين تكشفت أمامه الرؤيا التي رسمها هرتسل بمخططه.

وحين لم تثمر المساعي في إقناع القيصر الألماني لوضع الإستعمار الصهيوني تحت حمايته لاعتبارات دولية أهمها العلاقات الألمانية – العثمانية، وعدم رغبة القيصر الألماني في تعكيرها.. وبعد أن أحجم السلطان عبد الحميد عندما قابله هرتسل في 19 أيار (مايو) 1901 عن منح «الفرمان» بالإستعمار الصهيوني في فلسطين، ركَّز هرتسل جهوده على كسب تأييد بريطانيا التي بادرت كما أسلفنا إلى عرض إستعمار أوغندا على الصهيونيين في عام1903.

■ إزاء هذا لم يكن غريباً أن يطرق هرتسل أيضاً باب القيصرية الروسية التي إقترفت «بوغرومات» ضد اليهود في بعض مدنها، محاولة منها إشغال الرأي العام وإبعاد الثورة عن بلادها.

في هذا الإطار إجتمع هرتسل بوزير الداخلية القيصري بهلفه الذي عرف بمعاداته اليهود وكان مسؤولاً عن بوغروم كيشينوف في 1903/8/10. وفي هذه المقابلة، والمقابلة التي أعقبتها في 14 آب(أغسطس) 1903، توصل الإثنان إلى قدر كبير من التفاهم.. فهرتسل تعهد بأن تسلخ الصهيونية اليهود عن صفوف الإشتراكيين، وتعهد بهلفه بتمكين المنظمة الصهيونية من العمل، كما وعد بالتدخل مع السلطات لتسهيل الإستيطان الإستعماري الصهيوني في فلسطين («يوميات هرتسل»). وأصبحت مقاومة الحركات الإشتراكية الثورية التي تبناها هرتسل آنذاك تقليداً عميق الجذور في القيادة الصهيونية ولا تزال السياسة الصهيونية في هذا الميدان على حالها■

3– الخلاف بين الصهيونية العملية والصهيونية السياسية

■ مع نمو التنظيم الصهيوني على الصعيد القطري تبلورت ولاءات كل واحدة من المنظمات القطرية للدولة القومية التي تنتسب إليها، وهكذا كان ولاء المنظمة الصهيونية في ألمانيا للإمبريالية الألمانية، كما كان ولاء المنظمة الصهيونية في بريطانيا للإمبريالية البريطانية..

وتجسم هذا الأمر في مجريات المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد في بال بين 27 تموز(يوليو) و2 آب (أغسطس) 1905، وكان المؤتمر الأول بعد وفاة هرتسل. فلقد تقرر في هذا المؤتمر التخلي عن فكرة إستعمار الصهيونية أوغندا والعودة إلى البرنامج الأصيل الذي حدد فلسطين هدفاً للإستيطان الإستعماري الصهيوني..

وعلى الأثر إنشق عنه فريق من كبار الصهيونيين البريطانيين بقيادة إسرائيل زانغويل وألفوا «الإتحاد الإقليمي اليهودي» وهدفه تنمية إستيطان اليهود في أي جزء ملائم من العالم.. وكان هذا الإنقسام إنعكاساً للصراع بين الدول الإمبريالية في المنظمة الصهيونية(!).

إن رفض المؤتمر العرض البريطاني لاستعمار أوغندا.. وتأكيده على العمل على الأرض في فلسطين.. وإختياره المصرفي الألماني دافيد ولفسون رئيساً له.. رجَّح كفة القوى الصهيونية الموالية للإمبريالية الألمانية، مما دفع زانغويل وعدداً من الصهيونيين البريطانيين إلى الإنسحاب وإقامة منظمة عرفت بالمنظمة الإقليمية وهدفها التفتيش عن أقاليم لاستعمارها تحت العلم البريطاني(!).

ولذلك كان طبيعياً فيما بعد أن يحل إسرائيل زانغويل منظمته حين وعدت بريطانيا وعدها المعروف باسم وعد بلفور، وبذلك دمجت المخطط الصهيوني بإستراتيجيتها وألغت الفروق بين الصهيونيين البريطانيين والصهيونيين عامة على إعتبار أن الدول الإمبريالية الأخرى لم تكن في الميدان آنذاك.

■ كانت القوى الصهيونية الألمانية، هي الحاسمة في المنظمة الصهيونية العالمية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، حين بدأت المواجهة بين المجموعتين الأمبرياليتين الكبيرتين في العالم (بريطانيا وحلفائها في مواجهة ألمانيا وحلفائها).

آنذاك إنعكس الصراع بين القوى الصهيونية الموالية للإمبريالية الألمانية والقوى الصهيونية الموالية للإمبريالية البريطانية في أكثر من ميدان، ويصور حاييم وايزمن هذا الأمر بدون أن يعترف بظاهرة إنعكاس الصراع الإمبريالي في المنظمة الصهيونية، حين يصف في كتابه «الخطأ والتجربة» معركة اللغة التي دارت في عشية الحرب العالمية الأولى في فلسطين، فيكتب عن وجود شبكات تعليم ثلاث في فلسطين. **الأولى** بإشراف «أليانس إزرائيليين يونفرسال»[1] ومقرها باريس ولغة التعليم فيها الفرنسية؛ **والثانية** «هلفسفيرين در دويتشن يودين»[2] ومقرها برلين ولغة التعليم في مدارسها الألمانية؛ **والثالثة** مدرسة «إفيلينا دي روتشيلد»[3] في القدس ولغة التعليم فيها الإنكليزية.

ويلاحظ وايزمن أن منظمة «الهلفسفيرين» كانت أداة الدسائس (كذا بالضبط) الألمانية في الشرق الأدنى. ثم ينتقل وايزمن إلى معركة اللغة فيذكر نشوء «التخنيون» في حيفا تحت حماية ألمانيا والمنافسة التي جرت في هيئة الهلفسفيرين حول لغة التعليم ويصف دعاة التعليم باللغة الألمانية بيهود القيصر، ويضيف إنهم ألمان أكثر من الألمان، ولكنه لا يعترف أن دعاة التعليم العبري كانوا من أنصار الإمبريالية البريطانية. ونجح يهود القيصر الألماني، على حد تعبير وايزمن، في تفضيل اللغة الألمانية بأكثرية ساحقة.. ولكن إضراب المعلمين في التخنيون في حيفا وتمسكهم بالعبرية حسم الأمر ضد اللغة الألمانية.

■ في هذه الفترة ظهر الصراع بين الدولتين الإمبرياليتين الكبيرتين بريطانيا وألمانيا، في المنظمة الصهيونية، وكأنه خلاف بين الصهيونيين – السياسيين والصهيونيين – العمليين. ومع هذا فلم يكن هذا الخلاف مجرد إنعكاس للصراع الإمبريالي. كما أن هذا الخلاف لم يكن حول أيديولوجيا الصهيونية وأهدافها بل حول أسلوب تحقيقها.. ففي حين دعا الصهيونيون – السياسيون (وكان خطهم مسيطراً في أيام هرتسل) إلى إستصدار تشريع

---

(1) Alliance Israelienne Universelle

(2) Hilfsverein der Deutschen Juden

(3) Evelyne de Rotchild

دولي بتأييد المشروع الصهيوني.. دعا الصهيونيون ـ العمليون (بدون الإنتقاص من أهمية التشريع الدولي) إلى البدء باستيطان فلسطين إستعمارياً لخلق حقائق قائمة..

وكان دعاة الصهيونية – العملية في البداية صهيوني روسيا القصيرية الذين حاولوا توجيه الهجرة من بلادهم وأوروبا الشرقية إلى فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة، ولذلك لم يكن في وسعهم الإنتظار حتى تصدر الدول الكبرى وعداً بإقامة الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية.. وبكلمات أخرى كان الصهيونيون – العمليون بدعوتهم إلى إستيطان فلسطين يحاولون تحويل التيار الجارف من الهجرة عن الولايات المتحدة وغيرها من الأقطار الغربية التي كانت تستقبل الهجرة اليهودية.

وفي هذا الإطار كانت الدعوة إلى الصهيونية – العملية، دعوة إلى إنقاذ الأيديولوجيا الصهيونية بذاتها وصيانة فكرة الدولة اليهودية.. إذ أن الهجرة من أوروبا الشرقية إلى النصف الغربي من الكرة الأرضية أكدت أن الإعتبار الأساس هو، لا التماسك اليهودي القومي، بل الإندماج الإنساني العام القائم على الرغبة في الهروب من الإضطهاد والتفتيش عن الحياة الكريمة، الحياة الإنسانية..

وهكذا تبلورت الصهيونية – العملية، في تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين، التي كانت آنذاك في نطاق الإمبراطورية العثمانية، بدون إنتظار وعد دولي بإقامة الدولة اليهودية.

ولكن حين إشتد الصراع الإمبريالي البريطاني ـ الألماني أصبح في مصلحة الإمبريالية الألمانية التي تحالفت مع الإمبراطورية العثمانية أن تُسَخِّر الصهيونية لمقاصدها، فتؤيد الإستيطان الإستعماري في فلسطين، الواقعة في الإمبراطورية العثمانية، في حين كانت الإمبريالية البريطانية، كما إتضح، تريد تسخير، هذه المنظمة، لمقاصد الإستيطان الإستعماري في ممتلكات الإمبراطورية في إفريقيا..

ومع هذا، فمن الخطأ تقسيم الصهيونيين بهذه البساطة وبهذا الشكل المكيانيكي.. فقد تداخلت الإتجاهات في المراحل المختلفة وكان الإنقسام في الولاء الإمبريالي بين الدولتين واضحاً في فترة مشروع أوغندا وحتى عشية الحرب العالمية الأولى..

ونؤكد هذه الحقيقة لأن عدداً من الصهيونيين الذين كانوا من أشد الموالين للإمبريالية البريطانية ـ وبينهم وايزمن ـ إنتسبوا إلى الصهيونيين – العمليين وعارضوا مشروع أوغندا، دون أن يعني ذلك تأييداً للإمبريالية الألمانية.

وفي نهاية المطاف إندمجت الصهيونية – السياسية بالصهيونية – العملية بعد التخلي عن مشروع أوغندا، وأصبح هذا الإندماج يخدم الدولة الإمبريالية التي إستطاعت الإستفادة منه وكانت الإمبريالية البريطانية■

4- الإستيطان الإستعماري في فلسطين

■ لم يؤد قرار المؤتمر الصهيوني السابع الذي تخلى عن فكرة إستعمار أوغندا والتمسك بفلسطين إلى وقف عملية الهجرة اليهودية الواسعة من أوروبا إلى العالم الجديد.. لقد دعت المنظمة الصهيونية إلى الإستيطان في فلسطين على إعتباره تجسيماً للكيان القومي وبذلت كل جهد لجذب المضطهدين من يهود أوروبا الشرقية إليها، إلا أنها لم تستطع وقف التيار الجارف من أولئك اليهود المهاجرين الوافد على الولايات المتحدة.. فالنهوض الإقتصادي في العالم الجديد وشروط الإستيطان الأفضل تغلبا على دعوة «البعث القومي» الصهيوني.

وهكذا في فترة قصيرة إمتدت بين 1881 إلى 1918، أصبح عدد اليهود في الولايات المتحدة حوالي 4 ملايين، في حين كان عدد اليهود في فلسطين في عشية الحرب العالمية الأولى 80 الفاً، وهبط أثناءها إلى 65 ألفاً.

ومع هذا، وعلى الرغم من المناقشة التي دارت بين الصهيونيين – العمليين، الذين يريدون الإستيطان حالاً، والصهيونيين – السياسيين الذين أرادوا «فرمان» إعتراف من الدول قبل البدء بالإستيطان، فقد كان يجري إستيطان بطيء ويقيم اليهود المهاجرون مستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين.. وحسب المعطيات كانت هناك 6 مستوطنات يعمل فيها 400 فلاح على 25 ألف دونم في عام 1882، زادت قليلاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

■ ومن المعروف أن المنظمات الصهيونية كانت تشتري الأراضي لتقيم عليها المستعمرات من الإقطاعيين الغائبين بوجه خاص، مما سبب تصادمات بين الفلاحين العرب الذين كانوا يستغلون تلك الأراضي والفلاحين اليهود الذين تسلموا الأراضي التي إشترتها لهم منظمتهم من «صاحب» الأراضي «الشرعي»..
وهكذا ولَّد الإتصال الأول إحتكاكاً معادياً بين العرب واليهود. ولم يكن الإحتكاك ناجماً فقط عن تجريد الفلاحين من أرض هم عرفاً أصحابها وإن لم يكن قانوناً، بل عن توجه المستوطنين اليهود نحو الشعب العربي عامة..
ويصف «أحاد هعام» أحد كبار الصهيونيين في مطلع القرن الـ 20 تصرفات المستوطنين في (مقالته «الحقيقية في فلسطين»)، فكتب عام 1891:«إننا نفكر أن العرب جميعاً متوحشون مثل الحيوانات ولا يدركون ما يجري من حولهم. هذا خطأ كبير». وبعد أن ينصح المستوطنين بعدم إثارة التذمر ضدهم مهما كانت الظروف وبمعاملة العرب بروح وديه وإحترام، كتب: «ولكن كيف يتصرف إخواننا في فلسطين؟ بالعكس تماماً(!) كانوا أقناناً في أرض الشتات وفجأة وجدوا أنفسهم في حرية لا حدود لها، وهذا التغيير أيقظ فيهم ميلا نحو الطغيان. إنهم يعاملون العرب بالمعادة والقسوة، يجردونهم من حقوقهم ويسيئون إليهم بلا سبب وحتى يفتخرون بأعمالهم ولا يوجد بيننا من يقاوم هذا الميل المزري الخطير».

■ ولم يتغير هذا التوجه.. ولعل الوصف الذي أورده آرثر كوستلر في كتابه («الوعد والوفاء ــ فلسطين 1917 – 1949») يصور النظرة التي أرشدت القيادة الصهيونية في موقفها من المواطنين العرب، حيث كتب: «أن يوسف بن داوود طعن بحربة شيخ قبيلة (أبو رمان؟) القوية التي حطت بالقرب من بيتح تكفاً وأرداه قتيلاً.. وكان ذلك لأن قطعان القبيلة رعت في أرضي المستوطنة وسرقت القمح..»، وأضاف: «أن يوسف بن داوود حمل هو وآخرون جثة الشيخ المطعون على ظهر فرس ودخلوا به مخيم البدو وبذلك رفعوا إسم اليهود عالياً وجعل العرب يعترفون بعجزهم عن إجلاء اليهود عن أراضيهم».
وحتى في هذا الوقت المبكر كانت القيادة الصهيونية تتعاون مع الحكم العثماني للبطش بالفلاحين العرب الذين أجلوا عن أراضيهم بعد أن باع الإقطاعيون الأراضي التي كانوا يعملون عليها. لقد كتب أهرون كوهين في كتابه«إسرائيل والعالم العربي» وصفاً دقيقاً لهذه العملية وأبرز أن «مكفيه إسرائيل» والخضيرة والمطلة وغيرها أقيمت بعد إجلاء الفلاحين العرب. ومن هنا نرى بداية ما أصبح يعرف فيما بعد باحتلال الأرض في فلسطين..
ومن هنا نرى بداية إستخدام العنف إزاء المواطنين العرب لفرض الصهيونية عليهم وإجبارهم على الإستسلام.

■ لم تكن ممارسة الصهيونية في نشاطها الإستيطاني الإستعماري تقتصر على العنف حيال العرب، وإحتلال الأراضي فحسب، بل أضافت لذلك ما عرف فيما بعد باحتلال العمل..

وقد شرح أيديولوجيا إحتلال العمل س.ليفنبرغ في كتابه «اليهود في فلسطين»، فكتب: «أن الصهيونية توحيد أضداد تجمع بين الشعور الطبقي والوعي القومي، فالعامل يرى طبقته كجوهر الأمة.. ويرى إستعمار البلاد (فلسطين) ونمو الطبقة العاملة أمراً مترابطاً ترابطاً متبادلاً». وإذا كان إستعمار البلاد ونمو الطبقة العاملة، بالنتيجة، أمراً واحداً متداخلاً، فقد أصبح من الضروري أن يحتل العمال اليهود العمل.. وأن يكونوا أداة الإستعمار صناعياً وزراعياً، ويضيف ليفنبرغ: «على العمال اليهود أن يدافعوا عن أنفسهم حيال إستبدالهم بعمال عرب فلسطينيين ومن الأقطار المجاورة يتناولون أجوراً رخيصة»(!).

وفي هذا تتجسم الإنعزالية الصهيونية وتعصبها القومي الذي لم يحتمل التعاون مع الجماهير العربية.. ولهذا كان الإستيطان الإستعماري منذ البداية معادياً لا للإقطاعيين العرب كما يدعي زعماء الصهيونية زوراً وبهتاناً، بل للفلاحين والعمال العرب.

■ في كتابه «بن غوريون، سيرة حياة سياسية» وصف موريس أدلمان غضب بن غوريون حين زار عام 1909 بيتح تكفاً ووجد أن عدد العمال العرب فيها 1.200، والعمال اليهود 25. وأكد إبن غوريون أنه بدون حركة عمال يهودية تؤكد حقها في العمل، فإن المستعمرات ستزدحم بالعمال العرب ذوي الأجور الرخيصة. وأضاف الكاتب أن غوريون لم يكن معادياً للفلاحين العرب (كذا) فصراعه معهم كان ناجماً عن رغبته في تأكيد حقوق اليهود ليس إلا.. ولأنه إسترشد بالقومية المتعصبة، وبالإنفصال القومي، لا بالتعاون مع العمال العرب من أجل أجور متساوية، فقد توصل بن غوريون إلى سياسة إحتلال العمل، وتنظيم فرق ضاربة من العمال اليهود لمطاردتهم وطردهم بالعنف. وهكذا ظهرت الصهيونية – في حينها – في ممارستها في فلسطين حركة تقوم على العنف وإحتلال الأرض والعمل..

ومع هذا لم تكن الحركة الصهيونية – في حينها – ناجحة.. فنسبة اليهود الذين كانوا يتسربون إلى فلسطين كانت لا شيء بالنسبة إلى الملايين التي صبت في الولايات المتحدة وأقطار أميركا اللاتينية. والمؤتمرات الصهيونية التي عقدت بين 1905و1913 عكست أزمة الفكرة الصهيونية.. لقد كانت فكرة بعيدة عن الطوائف اليهودية وعن إتجاهها نحو الإندماج مع الشعوب التي تعيش بين ظهرانيها.. ولكن مصير الصهيونية تغيّر أيام الحرب العالمية الأولى.. وكان وعد بلفور بداية مرحلة جديدة في تاريخها■

(5)

وعد بلفور

1- إنشغال الدول الإمبريالية عن الصهيونية

■ «حين إنفجرت الحرب على العالم بدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح». هكذا وصف أبراهام ليون ساخراً الوضع في الحركة الصهيونية في بداية الحرب العالمية الأولى في كتابه «تاريخ اليهود».

ولم يكن هذا المؤرخ وحيداً في تقويمه الحركة الصهيونية على هذا النحو فازيا برلين بروفسور النظرية الإجتماعية والسياسية في جامعة أوكسفورد كتب في كتاب حاييم وايزمن مايلي: «ستبقى السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى فصلاً جافاً في تاريخ الصهيونية. كثيرون يئسوا. وضايقت الحركة الصهيونية من الجانب الواحد سخرية اليهود الأرثوذكس التي كانت الصهيونية بالنسبة إليهم محاولة كافرة لاستباق قدوم «المخلص». ومن الجانب الثاني معاداة اليهود الأحرار المثقفين والناضجين في الغرب الذين رأوا في الصهيونية محاولة خطرة لإشغال اليهود بشوفينية تُسَعَّر إصطناعياً ويمكن أن تسوء علاقاتهم مع زملائهم المواطنين من العقائد (الدينية) الأخرى».

لقد إفتخر زملاء هرتسل وتلامذته بأن إنجاز الزعيم الصهيوني تلخص في أنه «جعل الصهيونية عاملاً سياسياً تقر به دول العالم (الكبرى)». وتبجح ماكس نوردو زميل هرتسل الأقرب في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس (بال ـ 24 آب/ أغسطس 1903) بأن أربع دول هي أعظمها وتسيطر على الكرة الأرضية أعربت عن عطفها، إن لم يكن على الشعب اليهودي، فعلى الأقل على الحركة الصهيونية: الأمبراطورية الألمانية أعربت عن عطفها بالإستعداد العملي لتساعد الصهيونية.. بريطانيا قرنت عطفها بالإستعداد العملي لتساعد الصهيونية.. الحكومة الروسية (القيصرية) أعلنت خططها لمساعدتنا.. والولايات المتحدة إتخذت خطوات دبلوماسية توحي بالأمل بأنها ستكون عطوفة حين يحين الوقت.

■ لكن في عشية الحرب العالمية الأولى إنشغلت هذه الدول الإمبريالية، التي تفاخر نوردو «بعطفها» على الصهيونية (وأكد أن عطفها لم يكن على اليهود)، إنشغلت بمصالحها التوسعية ولم تَرَ مكاناً للصهيونية في إطار تلك المصالح..

إن أزمة الصهيونية لم تنجم عن إنشغال الدول الإمبريالية عنها فحسب، بل نجمت عن إنشغال جماهير الطوائف اليهودية عنها أيضاً.. وفي هذا الشأن يمكن قبول تقويم بن هلبرن في كتابه «فكرة الدولة اليهودية»: «في العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى كانت أيديولوجيات يهودية مختلفة بحلولها للقضية اليهودية، كانت هناك الصهيونية والإقليمية والتحرر المدني والدعوة للفوز بحقوق الأقليات في التركيز الإقليمي واللغة والثقافة».

ومع أن هلبرن لا يحدد مكانة الصهيونية في هذه الدوامة من الأيديولوجيات إلا أن الوقائع تؤكد أنها كانت أضعفها.. وفي هذا الصدد يعترف هوراس ماير كالين في كتابه «الصهيونية والسياسة الدولية»: «أن الصهيونية في الولايات المتحدة خرجت من هامشيتها بهبوب الحرب عام 1914 فقط، وحتى ذلك الوقت كان أنصار المنظمة الصهيونية حفنة»■

2- المنظمة الصهيونية تنقسم إلى قوميات

■ أشرنا سابقاً إلى أن المنظمة الصهيونية كانت مسرحاً للتناقضات الإمبريالية وخاصة بين الدولتين الإمبرياليتين بريطانيا وألمانيا.. ولاحظنا أن الصهيونيين جوهرياً إنقسموا بين هذين المعسكرين.. فالصهيونيون الألمان ناصروا إمبراطوريتهم الناشئة.. والصهيونيون البريطانيون ناصروا إمبراطوريتهم الوطيدة..

وفي المرحلة التي سبقت صياغة برنامج المنظمة الصهيونية حاول الصهيونيون الألمان إدخال أطروحتهم القومية الآتية إلى البرنامج: «مرتبطين سوية بتحدرهم وتاريخهم المشترك يؤلف يهود كافة الأقطار جماعة قومية. وهذا الإعتقاد لا يناقض بحال من الأحوال مشاعرهم الوطنية النشيطة وقيامهم بواجبات المواطنة وخاصة تلك التي يشعر بها اليهود الألمان حيال وطنهم الأم ألمانيا» (بن هلبرن: «فكرة الدولة اليهودية»).

ولاحظ حاييم وايزمن أيضاً في العقد الذي سبق الحرب أن «الصهيونية في إنكلتر عكست الوضع المتأزم العام في الحركة في أسوأ حال. ففي هذا الوقت كانت (الصهيونية في إنكلترا) تكتسب نكهة تميل إلى أن تتحول إلى وطنية بريطانية دنيا ـ وطنية بريطانية قائمة على إلتصاق وهمي لقطر خيالي لم يره أحد ولم يعرفه أحد» (ريتشارد كروسمان في كتابه: «أمة بعثت»).

ولذلك ما أن وقعت الحرب العالمية الأولى في عام 1914 بين كتلتين من الدول الإمبريالية: بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية من ناحية، وألمانيا والنمسا/المجر وتركيا من ناحية أخرى، حتى إشتد التقاطب القومي في المنظمة الصهيونية وتعمق الصراع الإجتماعي في الطوائف اليهودية توافقاً مع موقع اليهود الطبقي..

وهكذا، فإلى جانب الصراع الطبقي في الأقطار الأوروبية الكبرى خلال الحرب وإتخاذ اليهود مواقعهم حسب إنتمائهم الطبقي سار الصهيونيون مع أقطارهم.. ولوحوا بأعلامهم القومية، حتى حين كانت عواطفهم الطائفية تتعارض مع هذا المطمح أو ذاك من سياسة حكوماتهم.

■ في هذا الصدد كتب بن هلبرن أن يهود أميركا (ويقصد الطبقة المتمولة) أقنعوا حكومتهم بإلغاء إتفاقها التجاري مع روسيا القيصرية بسبب تمييزها ضد اليهود الذين يحملون جنسية أميركية، وأن يهود بريطانيا وفرنسا (ويقصد أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الحاكمة) كانوا يرغبون في الوقوف مثل هذا الموقف، إلا أنهم وجدوا أنفسهم يتعاونون في حملة إستنفار المشاعر القومية لحرب تقف فيها روسيا القيصرية إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وأضاف: أن مهمة يهود برلين (ومن جديد يقصد أبناء الطبقة العليا) كانت أسهل(المصدر ذاته). **ولذلك كان من الطبيعي أن تنقسم المنظمة الصهيونية العالمية على أساس إنتماء قادتها القومي.**

■ لقد كان مقر المنظمة في وقت إندلاع الحرب العالمية الأولى في برلين. وحاول قادتها، وجلهم من الصهيونيين الموالين لألمانيا، أن يسخروها خدمة لأغراض الإمبريالية الألمانية، وفي سبيل ذلك نقلوا المكاتب رسمياً من برلين إلى عاصمة الدنمارك كوبنهاغن المحايدة.. ولكن كما لاحظ بن هلبرن: «بقي مقر المنظمة الصهيونية في كوبنهاغن على صلة مع ألمانيا أكثر مما كان مع الحلفاء». وفسر هذا التوجه فكتب: «ثم أن فلسطين حتى قبل نهاية الحرب بقليل كانت تحت سيطرة تركيا ولم يكن ثابتاً أنها لن تبقى كذلك حين تنتهي الحرب، ولم يكن الصهيونيون في برلين وإسطنبول يستطيعون العمل على فرضية أخرى»، وأضاف: «الصهيونيون في أقطار الدول الحليفة لم يكن في مقدورهم القيام بمفاوضات مع الحلفاء إلا على أساس إستعدادهم على نسف المنظمة الدولية،

وفعلاً تحطمت المنظمة.. وعمل وايزمن والصهيونيون الأميركيون بمعزل عن الصهيونيين في كوبنهاغن ودول المركز (ألمانيا والنمسا/المجر وتركيا)» (المصدر ذاته).

■ جدير بالملاحظة هنا أن ماكس نوردو الذي أصبح يبالغ، بعد الحرب العالمية الأولى، بالود نحو الإمبريالية البريطانية، دعا في فترة الحرب إلى تجميد عمل الصهيونية والترقب دون التدخل في أي شيء والإكتفاء بنشاط بنك الإستعمار اليهودي(«ثائر سياسي – قصة فلاديمير جابوتنسكي»، جوزيف ب شختمان).

أما مجلة الصهيونيين الأمريكيين: «المكابيين» في السنة الأولى من الحرب، فقد إكتشفت ذرائع مقنعة لدخول تركيا إلى جانب دول المركز، وبررت إنتهاج السلطات التركية سياسة إبعاد اليهود من فلسطين بوصفهم رعايا دول أجنبية معادية (المصدر ذاته).

والثابت أن جناح الصهيونيين الموالين لدول المركز كان قوياً.. ومن مؤيدي التعاون مع تركيا دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء في إسرائيل، وبن زفي، رئيس الدولة.. لقد أخطأ الرجلان، على حد تعبير ميخائيل بار زوهر في كتابه «النبي المسلح: تاريخ حياة بن غوريون» حين طالبا بدمج يهود فلسطين في الإمبراطورية التركية.. وعارضا سياسة وايزمن وجابوتنسكي القائمة على التحالف مع الحلفاء باعتبار أنها تضر يهود فلسطين.

وهكذا في حين علق حاييم وايزمن وزملاؤه المستقبل الصهيوني على إنتصار الحلفاء، إعتبر الصهيونيون الألمان وبعض النازلين في فلسطين أن الواجب يدعو إلى الإندماج بالإمبراطورية التركية والتعاون مع دول المركز وفي قيادتها الإمبراطورية الألمانية («فكرة الدولة اليهودية»، بن هلبرن)■

3- الصراع الأنجلو ـ فرنسي داخل الحلف

■ لم يكن الصراع جديداً بين الدول الإمبريالية على ما كان يطلق عليه آنذاك تركة الرجل المريض (الإمبراطورية العثمانية).. فالصراع إحتدم في القرن الـ19 ومطلع القرن الـ20، واستطاعت بعض هذه الدول أن تقضم هذا الجزء أو ذاك، ولكن التركة كما بقيت كانت أصعب من أن تتفق على توزيعها الدول الإمبريالية قبل الحرب العالمية الأولى..

بل يكاد يتفق المؤرخون أن بقاء الإمبراطورية التركية أو الرجل المريض حتى الحرب العالمية الأولى كان بفضل التوازن الدقيق بين الدول الإمبريالية وإتفاقها على صيانة تكامل الإمبراطورية..

ولكن نشوب الحرب أزال وضع التوازن الذي جمد الإمبراطورية المتداعية، وأصبحت تركة الرجل المريض بين الأسباب التي يدور حولها القتال بين الكتلتين الإمبرياليتين المتحاربتين.

وكان معروفاً قبل الحرب العالمية الأولى أن لكل من الدول الحليفة: روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا مطامع في هذه التركة تصطدم بعضها ببعض. ولذلك لم يكن من الممكن أن تؤدي وحدة المصالح في محاربة **دول المركز** –أي إمبراطوريات ألمانيا والنمسا/المجر وتركيا– إلى إلغاء تصادم المطامع، بل إلى محاولة تسويتها بشكل من الأشكال وبطريقة لا تمزق الحلف فيما بينها.

وبعد مفاوضات دبلوماسية دارت رحاها – إذ أنها من نوع الحرب الباطنة ـ في لندن وباريس وبتروغراد، تم الإتفاق بين الدول الإمبريالية الثلاث على تقسيم التركة، بحيث تستولي كل دولة على القسم الأهم مما كانت تتوق إليه.

وعرف الإتفاق الأنجلو/ فرنسي/ الروسي (الذي تم الوصول إليه بين شهري 4 و5 من العام 1916) باتفاق سايكس– بيكو نسبة للدبلوماسيين الأساسيين اللذين توصلا إليه: جورج بيكو الدبلوماسي الفرنسي وزميله البريطاني مارك سايكس. وكان على صورة تبادل الوثائق بين وزارات الدول الثلاث؛ وبموجب هذا الإتفاق:

- تحددت حصة روسيا بالقسطنطينية (إسطنبول) مع عدد من الأميال إلى الداخل على ضفتي البوسفور وبقطعة كبيرة من شرق الأناضول تضم تقريباً كامل الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية ــ التركية.
- غنمت فرنسا لنفسها القسم الأكبر من سوريا الطبيعية مع جزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق.
- تألفت حصة بريطانيا من منطقة إمتدت من طرف سوريا الجنوبية حتى العراق حيث تتوسع بشكل مروحة لتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين خليج فارس (الخليج العربي) والمنطقة الفرنسية.
- تقرر أن تقع المنطقة التي إقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية يتم الإتفاق على ملامحها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية.
- منح بريطانيا في هذه المنطقة مينائي حيفا وعكا على أن يكونا مينائين حرين تستخدمهما فرنسا، التي بدورها، منحت بريطانيا بالمقابل وبنفس الشروط، حق إستخدام ميناء الإسكندرونة.

ولذلك كان من حق لويد جورج الذي رأس الوزارة البريطانية في الفترة الأخيرة من الحرب وما بعدها أن يكتب في كتابه «الحقيقة حول معاهدات الصلح»:أن نوايا الدول الحليفة بشأن فلسطين حتى عام 1916 جسدها إتفاق سايكس– بيكو الذي بموجبه «كانت البلاد ستشوه وتمزق إلى أقسام بحيث لا تبقى هناك فلسطين».

■ جدير بالملاحظة أن الإتفاق تم لا في عزلة عن نشاط الصهيونية في بريطانيا، بل على الرغم منه في هذه الفترة؛ فما أن وضعت الحرب تركة الإمبراطورية التركية على جدول الأعمال، حتى تقدم هربرت صموئيل الذي إشترك في الوزارة البريطانية في هذه الفترة، وكان أول مندوب سام بريطاني في فلسطين فيما بعد، بمشروع يقوم على ضم فلسطين إلى الإمبراطورية البريطانية وزرع ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي فيها، وبذلك يتحقق حلف بين الفريقين يخدم مصالح بريطانيا..

وفي هذا الوقت بالذات في نهاية عام 1914 ومطلع عام 1915 كان حاييم وايزمن يكتب لأحد أساطين الأمبرياليين س.ب. سكوت محرر مانشستر غارديان:«في حالة وقوع فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني وفي حالة تشجيع بريطانيا إستيطان اليهود هناك، فسنستطيع خلال عشرين أو ثلاثين سنة من نقل مليون يهودي أو أكثر إليها فيطورون البلاد ويشكلون حارساً فعالاً يحمي قناة السويس» (كتاب «التجربة والخطأ»، وايزمن).

■ وهكذا، فمع أن العامل الصهيوني لم يَغِبْ عن أساطين الإمبريالية البريطانية فقد إختاروا بين عام 1914 وعام1916 إهماله. وإذا كان إدراك أهمية العامل الصهيوني في إستراتيجية الإمبريالية البريطانية لم يغب، فإن إدراك أهمية هذا العامل في المنافسة بين بريطانيا وفرنسا لم يغب أيضاً؛

فقد كتب رئيس الوزراء بريطانيا هربرت أسكويث في كتابه «ذكريات وتأملات.. 1852 ـ 1928» تحت التاريخين 28 كانون الثاني(يناير) و13 آذار(مارس) 1915 يصف بعض ملامح مشروع هربرت صموئيل، ولاحظ أن «الغريب في الأمر أن يكون نصير المشروع الوحيد الآخر (في الوزارة) لويد جورج، ولا حاجة بي للقول أنه (لويد

جورج) لا يهتم بالمرة باليهود، لا بماهيتهم ولا بمستقبلهم، ولكنه يعتقد أنه من إنتهاك الحرمة السماح بانتقال الأماكن المقدسة (في فلسطين) إلى حوزة أو حماية «فرنسا اللاأدرية الملحدة».

لقد تعلم الإمبرياليون منذ وقت طويل تغليف مطامعهم بغلافات الحماس الديني والقلق على مصيره.. فلويد جورج، وفي عهد رئاسته الوزارة صدر وعد بلفور، كان في هذا الوقت المبكر من الحرب يرى فائدة العامل الصهيوني في ضم فلسطين للإمبراطورية البريطانية بشكل من الأشكال.. وفي سبيل ذلك كان مستعداً أن «يمنح الأماكن المقدسة لليهود» حماية لها من «فرنسا اللاأدرية الملحدة»(!!)■

4- دخول العامل الصهيوني الميدان

■ بحق، كتب أبراهام ليون في كتابه «تاريخ اليهود»، ساخراً: «أن الإتفاقات زمن الحرب كانت تتغير بسرعة، وكانت التعديلات ترافق كل حدث حربي.. والوعود لم تكن سوى حركات في اللعبة الدبلوماسية.. فكل قطر كان منهمكاً بمناورات معقدة من وراء ظهر القطر الآخر في محاولة لضمان مصالحه السياسية والإقتصادية، ووسط هذه المؤامرت والمفاوضات أعلنت بريطانيا تأييدها للصهيونية وتحول فجأة الحلم الصهيوني إلى حقيقة».

فما ماهي العوامل التي جعلت بريطانيا تعلن تأييدها للصهيونية في أواخر عام 1917؟؟

في كتابه «مفترق الطرق إلى إسرائيل» إستشهد كريستوفر سايكس – إبن مارك سايكس – بالكاتب الصهيوني ليونارد شتين، الذي أكب سنوات على دراسة أصول وعد بلفور، ليؤكد الإستنتاج: «لا أحد يعرف بالضبط دوافع الوعد فهناك أسباب عديدة إليه بحيث لم يعد ممكناً الإيمان بأي واحد منها منفرداً»..

إن بعض النظريات السخيفة حول دوافع بريطانيا لإعلان الوعد بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ساعدت على تشويه الرؤيا والتشكيك بمحركات الوعد الحقيقية.. ومن هذه النظريات أن بريطانيا أصدرت الوعد إعترافاً منها بخدمات البحاثة حاييم وايزمن في إكتشاف الأسيتون الإصطناعي (الحيوي جداً) في أدق مراحل الحرب.

وتروي الأسطورة أن لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، سأل وايزمن: بماذا يستطيع أن يكافئه، فأجابه وايزمن: إصنع شيئاً لشعبي.. «فتأثر» أساطين الإمبراطورية وأصدروا الوعد..

وهناك النظرية الإنسانية التي روجها صاحب الوعد نفسه اللورد بلفور الذي زعم أن اليهود تعرضوا في أوروبا للطغيان والتعذيب، ولذلك كان الوعد تكفيراً عن الجرائم التي إرتكبتها أوروبا بحقهم. ولكن هناك معطيات عديدة توضح الدوافع الجوهرية التي جعلت بريطانيا تصدر الوعد وتتمسك به..

■ وبحق لاحظ أبراهام ليون ساخراً، أن بريطانيا كانت لتشطب الوعد بسرعة لو إستدعت مصالحها إعادة النظر في سياستها.. وأضاف أن المناداة بفيصل ملكاً على سوريا عام 1920 (وهذا أعرب عن نهوض كبير في حركة التحرر القومي العربية في سوريا الطبيعية) جعلت وعد بلفور حقيقة (في كتاب «تاريخ اليهود»).

ولذلك فمن المؤكد أن بريطانيا حين أصدرت الوعد أخذت في عين الإعتبار ممكنات إستخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية التي كانت قد بدأت تتبلور بوضوح وتتحول إلى حركة ذات جذور بين الجماهير العربية في سوريا الطبيعية والعراق وغيرها.. إن مصالح بريطانية إمبريالية عميقة جعلت بريطانيا تصدر الوعد وتتمسك به.

■ وفي معرض بحثه لدوافع بريطانيا كتب كريستوفر سايكس يكشف بعض الملابسات التي رافقت الوعد، مايلي:

«في وقت ما بين أواخر عام 1916 وأوائل عام 1917 ساد الإعتقاد أن وعداً مؤيداً للصهيونية سيحول الرأي العام اليهودي الأميركي إلى جانب الحلفاء ويؤثر على الرأي الأميركي العام، وكان هذا الإعتقاد حافزاً كبيراً للساسة البريطانيين، ولكن هذا الإعتقاد لم يبق منه سوى القليل، إن بقي منه شيء على الإطلاق عند المرحلة الأخيرة من المفاوضات (لإصدار الوعد)، فيبدو أنه نسي. وفي وقت آخر كان هناك خوف كبير من أن يستبق الألمان الحلف بوعد منهم بشأن وطن قومي لليهود. وفي المرحلة الأخيرة قبل تشرين الثاني(نوفمبر) 1917 ساد الإعتقاد أن تأييداً بريطانيا علنياً للصهيونية يبعد اليهود الروس عن الحزب البولشفي ويضمن أن تبقى الثورة لا معتدلة فحسب، بل حليفاً محارباً إلى جانب بريطانيا وفرنسا».. وأضاف كريستوفر سايكس:«أن كل هذا لا يتعدى كونه إندفاعات عابرة، من المؤكد أن تكون أثرت على الحدث، إلا أنها لا تفسره».

وأبرز لويد جورج في كتابه «الحقيقة حول معاهدات الصلح» بعض هذه العوامل.. فأكد مثلاً أن بعض ما حَفّزَ بريطانيا إلى إصدار الوعد، المعلومات بأن قيادة أركان الجيش الألمانية في 1916 ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب الصهيونيين بشأن فلسطين، وأن الحكومة الألمانية كانت في أيلول(سبتمبر) 1917 تبذل مساعي جدية للإستيلاء على الحركة الصهيونية. واستطرد أن جمعية يهودية ألمانية تأسست في كانون الثاني(يناير) 1918 بعد وعد بلفور، وأن الوزير التركي طلعت، بإيعاز من الألمان، وعدها وعداً واهياً بتحقيق رغبات اليهود العادلة في فلسطين.

■ يؤكد كثيرون وبينهم حاييم وايزمن نفسه أن كسب يهود أميركا ليبذلوا جهوداً في إقناع الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب الحلفاء، كان عاملاً جوهرياً في إصدار الوعد..

وبدون التقليل من وزن هذا الإعتبار فهناك ما يوحي بأن الوضع كان على العكس.. فقيادة الصهيونية البريطانية إستنجدت بالصهيونيين الأميركيين ليقنعوا حكومتهم بالضغط على بريطانيا لتصدر تصريح بلفور..

ثم أن توزيع ألوف نسخ الوعد بالطائرات على يهود روسيا القيصرية وبولونيا وألمانيا والنمسا/ المجر يوحي بأن **أصحاب وعد بلفور إعتقدوا أنهم بذلك يكسبون تأييد اليهود في روسيا ضد البلاشفة.. وفي دول المركز عموماً ضد حكوماتهم..**

ولعل مثل هذه الإعتبارات هي التي قصدها لويد جورج حين كتب في «الحقيقة حول معاهدات الصلح»: «أن أسباب دبلوماسية وعسكرية ملحة حققت إجماعاً (إجماع الوزراء) حول موضوع الوعد. وحتى السيد مونتاجي (وزير الهند اليهودي الذي عارض الوعد وكان من أشد أضداد الصهيونية) إستسلم وقبل بالتصريح (تصريح بلفور) بوصفه ضرورة عسكرية».

■ في كل ما ذكر يبقى أن العامل المقرر في نهاية المطاف كان مصلحة الإمبريالية البريطانية لا الآنية فقط، بل البعيدة المدى..

وهذا ما أعربت عنه الصحافة البريطانية البورجوازية في الفترة التي سبقت الوعد. وأعقبته.. فتحت عنوان «سياسة بريطانيا في فلسطين ـ ضرورة عبرية بريطانية» كتبت «ساندي كرونيكل»:

«ولا يوجد جنس آخر في العالم كله يستطيع أن يقوم بهذه الخدمات لنا غير اليهود أنفسهم.. ولدينا في الحركة الصهيونية القوة المحركة التي ستجعل إمتداد الإمبراطورية البريطانية إلى فلسطين ـ في غير هذه الحالة ضرورة غير مسرة ــ مصدر كبرياء وركن قوة..».

وقبل هذا الكلام دعت الصحف البريطانية الأخرى حكومتها إلى إعادة فلسطين إلى اليهود خوفاً من أن تقع في أيدي مؤذية (للإمبراطورية البريطانية)..

وكتبت «ايفننغ ستاندرد»: «لقد أوضحت المصالح البريطانية منذ وقت طويل ضرورة قيام دولة حاجزة بين مصر وحكومة تركية معادية، والصهيونية تزودنا بالحل»..

وتجرأت الصحف البريطانية بعد صدور الوعد في 2 تشرين الثاني(نوفمبر) 1917، فكتبت على سبيل المثال «جلاسكو هيرالد تؤكد» أنه سيكون للوعد أثر سياسي مباشر في أميركا وروسيا وبولونيا والمجر، ثم أضافت: «ومن وجهة النظر البريطانية فالدفاع عن قناة السويس يتم على أفضل وجه بإقامة شعب في فلسطين ملتصق بنا، وإعادة اليهود إلى فلسطين تحت الرعاية البريطانية يضمن ذلك»..

■ وفي هذا الصدد كتب نورمان بنتويش في كتابه «إسرائيل الناهضة»: «لقد ربط حاييم وايزمن عجلة الصهيونية بنجم إنكلترا معتقداً أن بناء فلسطين يجب أن يكون شراكة بريطانية يهودية».

وشرح مدلول ربط عجلة الصهيونية بنجم إنكلترا ماكس نوردو في خطاب ألقاه في إحتفال جرى في ألبرت هول عام 1919 بحضور كبار الإمبرياليين لويد جورج واللورد بلفور. آنذاك كان ماكس نوردو قد تخلص من ولائه لألمانيا المهزومة وأصبح يهتدي بالنجم البريطاني، قال: «نعرف (أيها السادة) ما تتوقعونه منا. تريدون أن نكون حرس قناة السويس، علينا أن نكون حراس طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأدنى، نحن على إستعداد لأن نقوم بهذه الخدمة العسكرية، ولكن من الضروري تمكيننا من أن نصبح قوة حتى نقدر على القيام بهذه المهمة»..

ولم تغب أهمية العامل الصهيوني في التنافس الأنجلو– فرنسي على كريستوفر سايكس، فهو يعترف بأن المسؤولين البريطانيين في الحكومة البريطانية رأوا في الصهيونية في فلسطين فرصة رائعة لمواجهة أي توطيد فرنسي في سوريا. وهذا العامل إكتسب أهمية خاصة بعد الحرب حين أصبح الحلفاء في وضع يمكنهم من تحقيق إتفاقات توزيع الأسلاب أو تركة الإمبراطورية التركية المنهارة.

ولذلك من الممكن أن نلخص دوافع وعد بلفور فنقسمها إلى جوهري وثانوي.. آني وبعيد المدى..

فالجوهري كان رؤية ممكنات البرنامج الصهيوني في توطيد مواقع الإمبريالية في الشرق الأدنى، وهذا يعني صد الحركة القومية العربية وإجهاضها إذا أمكن.. وهذا الهدف، وهو هدف بعيد المدى، قرر أيضاً صيغة وعد بلفور..

أما الثانوي الآني فكان تفويت الفرصة على الإمبريالية الألمانية لكسب الصهيونية، والإستفادة من تأييد من يمكن جذبهم من اليهود لقضية الحلفاء وخاصة في الولايات المتحدة..

■ أما مسألة إستخدام الصهيونية في المنافسة بين بريطانيا وفرنسا فقد كان ثانوياً حين صدر الوعد، ولكنه تحول في فترة الصراع بعد الحرب إلى عامل جوهري بعيد الأثر...

ولا جدال في أن إستخدام الصهيونية كما ذكر كريستوفر سايكس، لإبعاد اليهود الروس عن البلاشفة كان عاملاً ثانوياً.. ولكن أهميته إزدادت باشتداد الحاجة إلى مقاومة الشيوعية والإتحاد السوفياتي عامة..

وتتأكد المصلحة العليا البريطانية ـ بوصفها العامل الحاسم في الوعد ـ من صيغته.. وبحق لاحظ «أحد هعام» المفكر الصهيوني المهم، أن الوزارة البريطانية صاغت وعدها في نهاية المطاف بدون إهتمام بمقترحات الصهيونيين أو أضداد الصهيونية.

فقد جاء في هذا الوعد الذي إتخذ صورة رسالة من اللورد بلفور وزير الخارجية بريطانيا إلى اللورد روتشيلد: «**إن حكومة جلالته لتنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية. وليكن معلوماً أنه لن يعمل شيء من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر أو الوضع السياسي الذي حصلوا عليه**».

أما الصهيونية البريطانية فقد كانت تطالب بأن يأخذ بيان الحكومة البريطانية شكل إعتراف بحق اليهود التاريخي في فلسطين وبفلسطين وطناً قومياً لليهود (لا وطناً قومياً يهودياً في فلسطين).. كذلك لم تشمل المقترحات الصهيونية إعترافاً بحقوق «غير اليهود» أو بحقوق اليهود في أي بلد آخر، الأمر الذي أصر عليه غير الصهيونيين من اليهود.. ومع أن الوقت كان مبكراً، فقد ظهرت في صيغة الوعد نوايا الإمبريالية البريطانية على محاولة مجابهة اليهود «بغير اليهود»(!) أي العرب.. وإقامة حكم «فرق تسد»■

(6)

الحركة القومية العربية حيال وعد بلفور

1- الإرهاصات

■ يزعم الأيديولوجيون الصهيونيون الآن، أن الحركة الصهيونية باعتبارها «حركة البعث القومي اليهودية» إستنفرت الحركة القومية العربية الفلسطينية، وكتب أحدهم على سبيل المثال أن عملية خلق الأمة اليهودية في إسرائيل (فلسطين) أسهمت في خلق «الأمة العربية الفلسطينية».. أما غير الصهيونيين فيجدون صعوبة في تحديد مسيرة التطور التي أدت إلى ظهور حركة قومية عربية في فلسطين، ولهذا فلا بد من توضيح الأمر لإدراك طبيعة مقاومة الصهيونية، **أولاً**؛ وتقويم الموقف العربي من وعد بلفور، **ثانياً**..

ولسنا في حاجة إلى عناء كبير لنقرر أن فلسطين، في مطلع القرن الـ 20 حين ظهرت الصهيونية، لم تكن وحدة جغرافية مستقلة أو كياناً سياسياً منفرداً، بل كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وألفت مع أقاليم أخرى سوريا الطبيعية (ما يعرف الآن بسوريا ولبنان والأردن وفلسطين). ولذلك لم يكن من الضروري أن تكون في فلسطين (أو غيرها من الأقاليم) حركة عربية قومية مستقلة، فالطبيعي أن تشملها الحركة العربية الواحدة.

■ تعود بوادر الحركة القومية العربية في الشرق العربي إلى القرن الـ 19، إلا أن جذور الحركة القومية العربية المعاصرة نمت في سوريا الطبيعية مع مطلع القرن الـ 20، وتجسّمت في جمعيات ونواد تألفت في الآستانة (إسطنبول) عاصمة الإمبراطورية العثمانية آنذاك..

ولعل أجمل تعبير عن الوعي القومي العربي الباكر جاء في أهداف المنتدى الأدبي الذي تأسس 1911، وعمل على حد تعبير رئيسه عبد الكريم الخليلي من أجل توثيق عرى الإخاء بين العرب على إختلاف أجناسهم وأديانهم وعناصرهم وطوائفهم، حتى لا يذكر الواحد منهم في السياسة والوطنية غير عربيته الشريفة.

وتؤكد الحقائق التاريخية كلها على أن الحركة القومية العربية، في المشرق العربي، في عهد الإمبراطورية العثمانية، تجاوزت الإقليمية التي ظهرت فيما بعد. وهكذا على سبيل المثال – إنتسب قادة جمعية العربية الفتاة التي تأسست في باريس عام 1911، للعمل من أجل النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية، إلى مختلف الأقاليم العربية المشرقية، التي قسمتها الدول الإمبريالية فيما بعد إلى أقطار منفردة بغية السيطرة عليها. وكان قادة هذه الجمعية وقت تأسيسها محمد رستم حيدر(لبنان)، عوني عبد الهادي(فلسطين)، جميل مردم (سوريا)، محمد المحمصاني(لبنان)، رفيق التميمي(فلسطين)، توفيق السويدي(العراق). ولا تعرف هذه الفترة حركة عربية ضيقة كانت أم واسعة تقيدت بحدود إقليمية.. فالمعركة في الولايات العربية العثمانية كانت من أجل حقوق العرب عامة – وكما جاء في نداء بعض القوميين العرب في «الأهرام» في 1912/8/8– كان هدف الكفاح أن تعترف السلطنة العثمانية بالعرب أمة حية ذات حقوق قومية في لغتها وإدارة أقاليمها.

■ إنعكس كل هذا قبل الحرب العالمية ـ الأولى في **المؤتمر العربي الأول** الذي عقد في باريس في حزيران (يونيو) 1913 من أجل بحث الحياة الوطنية، ومناهضة الإحتلال، وحقوق العرب في الإمبراطورية العثمانية، وضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية. وأوضح جدول أعمال المؤتمر، ثلاث حقائق:

- إن الحركة القومية العربية قد إستيقظت على أخطار الإمبريالية الأوروبية التي كانت قد تقاسمت عدداً من الأقطار العربية: الجزائر وتونس ومصر وطرابلس الغرب«ليبيا»، وبدأت تتطلع إلى الولايات العربية العثمانية.
- ولذلك فقد كانت ترى طريقها في البقاء في إطار الإمبراطورية العثمانية، لا في الخروج منها، إعتقاداً من قادتها أن ذلك يردع الإمبرياليين الأوروبيين ويردهم عن الولايات العربية العثمانية.
- ومن أجل تحقيق مطامحها القومية كانت ترى ضرورة الإصلاح على أساس اللامركزية، لأن ذلك يجمع بين الأمرين: **1**–البقاء في الإمبراطورية العثمانية، إطار الدفاع إزاء الهجوم الإمبريالي؛ **2**–تحقيق المطامح القومية في التطور والإزدهار.

وفعلاً إنتهى المؤتمر إلى قرارات أعلنت ضرورة الإصلاح، وأن من حق العرب في أن يتمتعوا بحقوقهم السياسية بالإشتراك في الإدراة المركزية فعلاً.. كذلك قرر المؤتمر ضرورة إنشاء إدارة لا مركزية (حكم محلي) في كل ولاية عربية وإعتبار اللغة العربية لغة رسمية في مجلس النواب العثماني وفي الولايات العربية■

2– التحذير من الكولونيالية الصهيونية

■ إستيقظت الحركة القومية العربية في الولايات العربية العثمانية في وقت مبكر على أخطار الصهيونية، على الرغم من أن الحركة الصهيونية آنذاك إقتصرت نشاطها، كما أوضحنا، على الإتصال بالدول الأوروبية الإمبريالية لتدعم مطامعها وحاولت إقناع السلطان العثماني بقبول برنامجها.

وظهرت هذه اليقظة بتعبيراتها الأولية عندما أثار النائبان شكري العسلي(نائب دمشق) وروحي الخالدي(نائب القدس) قضية النشاط الصهيوني في فلسطين في مجلس النواب العثماني (أو مجلس المبعوثان كما كان يسمى في ذلك الوقت). وفي إحدى خطبه في المجلس قال شكري العسلي: «وهم يودون شراء الأرض المشرفة على سكة حديد الحجاز ويرمون إلى التوسع في سوريا حتى العراق»..

واستشهد روحي الخالدي بتصريحات أحد زعماء الصهيونية مناحم أوسيتشكين (من أوائل الصهيونيين) ليقول أن أماني الصهيونية: نيل الميزة والأفضلية في فلسطين، وإنفاق الأموال لتأليف أمة يهودية في فلسطين، إستيطان أرض الميعاد. وحذر الخالدي من الهجرة اليهودية قائلاً: «أن عدد اليهود في متصرفية القدس بلغ مئة ألف، وأن أغنياء اليهود إبتاعوا نحو مئة ألف دونم(!).وهم قد أسسوا بنكاً باسم «بنك الإستعمار اليهودي» لاستيطان البلاد»، وأضاف الخالدي في معرض تأكيده على هذا الخطر أن نسبة العثمانيين من اليهود المهاجرين 10% والباقي من أوروبا التي كانت القوى الوطنية تراها معقل الإمبريالية والتوسع والعدوان. ولعل تحذير نواب الولايات المتحدة العربية، السلطة العثمانية من أخطار التسرب الكولونيالي الذي كانت تدعو إليه المنظمة الصهيونية ساعد على تجميد محاولات مؤسس الصهيونية السياسة هرتسل لكسب تأييد السلطان للمشروع الصهيوني.

وفي هذا الوقت المبكر كان من الممكن أن نرى الموقفين من الصهيونية.. فقادتها كانوا يجدون آذاناً صاغية في محافل السلطنة العثمانية في حين كان القوميون العرب يعارضون المخطط الصهيوني بأسره. وتروي الوثائق الصهيونية أن قوميين عرب إتصلوا بقائدي الصهيونية (قبل الثورة التركية 1908) ف. يعقوبسون و ن. سوكولوف بغية الإطلاع على إستعداد الصهيونيين لمساعدة الحركة القومية في ثورتها على الطغيان العثماني.. ويضيف أن

الزعيمين الصهيونيين قطعا علاقاتهما «بأدب وحسم» مع أولئك القوميين العرب حين عرفا بنواياهم.. فالصهيونيون كانوا يتمسكون بمبدأ الأمانة إزاء الحكم العثماني■

3- مباحثات وايزمن – فيصل أو المعاهدة العربية اليهودية

■ ليس واضحاً تماماً متى عرف العرب بوعد بلفور وأدركوا أبعاده الحقيقية، فالحركة القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى أصيبت بضربتين قاسيتين وكانت تحتاج بعض الوقت لتستجمع قواها.. وكانت **الضربة الأولى** إجراءات القمع الدموية التي إتخذها حاكم سوريا جمال باشا وذهب ضحيتها مئات من كبار القوميين العرب، بعضهم علق على المشانق والبعض الآخر إعتقل أو شرد في الأناضول؛ وكانت **الضربة الثانية** – وأن لم تظهر حقيقتها مباشرة – نجاح العائلة الهاشمية في السيطرة على قيادة الحركة القومية العربية النامية.

إتضحت مصيبة الحركة القومية العربية في هذه القيادة حين نشر البلاشفة، بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية الكبرى معاهدة التقسيم الإمبريالي المعروفة بمعاهدة سايكس– بيكو ليستنفروا الشعب العربي إلى مكافحة الإمبريالية البريطانية ـ الفرنسية دفاعاً عن مصالحه.

فآنذاك «إقتنع» الهاشميون – الشريف حسين والأمير فيصل وأشقاؤه – بصدق نوايا الإمبرياليين البريطانيين الذين كانوا قد وعدوا الشريف بمساعدته على إقامة دولة عربية واحدة تشمل شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب (العراق وسوريا الطبيعية). وقبلوا فيما بعد بيان الحلفاء الذي صدر في 8 تشرين الثاني(نوفمبر) 1918 لتبديد الشكوك المتعاظمة في نوايا بريطانيا وفرنسا الإمبريالية في المنطقة، وجاء فيه: «إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق هو رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الترك وإستعبادهم وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة تنتخب حسب رغائب الأمة وتستمد سلطتها منها.. ولتأييد هذه المقاصد وإبرازها على أن تساعدا الأهلين في تأليف هذه الحكومات في سوريا والعراق وفي جميع البلاد التي حررها الحلفاء..».

■ لم يظهر في هذا البيان ذكر عن وعد بلفور مع أنه كان من برنامج الحلفاء في الشرق، وذلك إمعاناً في التضليل وخوفاً من الجماهير العربية، ولكن الأمير فيصل كان يعرف به وبمخطط الصهيونية وسكت عنهما؛ ففي أول حزيران(يونيو) 1918 أي قبل هذا البيان بحوالي نصف سنة زار الدكتور حاييم وايزمن زعيم الصهيونية آنذاك الأمير فيصل في العقبة «وبسط له أغراض الصهيونية ورغبتها في التعاون مع العرب»[ذكر هذه المباحثات أمين سعيد في كتابه «الثورة العربية الكبرى» – الجزء الثالث (ص40)، كما ذكرها عيسى السفري في كتابه «فلسطين بين الإنتداب والصهيونية»(ص14)].

وأكد وايزمن في كتابه «التجربة والخطأ» أنه أوضح للأمير رغبته في تبديد مخاوف العرب وطلب منه تأييده، ثم أضاف أنه وجد الأمير مطلعاً على الحركة الصهيونية وقد إتفق إتفاقاً تاماً مع وايزمن حول الفوائد التي يجنيها العرب من تنفيذ البرنامج الصهيوني. كذلك وقع الأمير فيصل و د. وايزمن في هذه الفترة على معاهدة تنسيق بين الدولة العربية الموعودة وفلسطين اليهودية(!).

وحسب المصادر العربية أن الإثنين لاحظا القرابة العنصرية القديمة الكائنة بين العرب واليهود واتفقا، فيما إتفقا عليه من أمور، أن يسود علاقات الدولة العربية وفلسطين التفاهم القائم على أساس الإخلاص وحسن الإدارة، وأن

تحدد الحدود بين الدولتين بعد مؤتمر الصلح وأن «تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في 2 تشرين الثاني(نوفمبر)»، وأن تتخذ التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية والإستيطان على أن تصان حقوق الفلاحين ويتقدموا إقتصاديا(حسب عيسى السفري، تم وضع المعاهدة في 1918/6/4 – مصدر سبق ذكره).

ولا ينفي المؤرخون العرب، الموضوعيون منهم على الأقل، حقيقة هذه المعاهدة، إلا أنهم في معرض الدفاع عن فيصل يلاحظون أنه ذيّل المعاهدة بشرط جاء فيه: «إذا توطدت دعائم الحكومة العربية».. «أما إذا أجريت تعديلات فلا أكون مسؤولاً عن عدم قيامي بما جاء فيها».

كذلك يستشهدون بتصريحه إلى «جويش كرونيكل» (البريطانية) في 1919/10/14، وجاء فيه: «يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سوريا فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل وما يؤثر في الواحدة يؤثر في الأخرى. فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولا يرونها بلاداً قائمة بذاتها. ونحن نسعى لننشيء مملكة (دولة) عربية تتألف من العراق وسوريا وفلسطين. وقد قيل لي أن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي قال به اللورد بلفور ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصبح فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم. فأناشد اليهود – وهم ساميون – قبل العرب طالباً معونتهم لنا في إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر عدد اليهود في فلسطين تيَّسَر أن تُجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة». وهكذا أكد رفض العرب وعد بلفور كما وفصل فلسطين عن سوريا، لكنه فتح على إمكانية إقامة ولاية يهودية ضمن المملكة العربية.

■ ليس من الصعب رؤية المؤثرات التي حركت فيصل.. فقد إنتمى إلى عائلة إقطاعية وتماثل، منذ أن تسرب إلى قيادة الحركة القومية العربية، مع أسياد الأرض (كما إتضح هذا خلال فترة قصيرة من حكمه في سوريا) وتهادن مع الإمبريالية البريطانية وتساوق معها في مناوراته المتعاقبة بعد الحرب العالمية الأولى..

ومن المؤكد أن فكرة «التعاون» العربي – الصهيوني ولدت في الدوائر البريطانية كما يظهر ذلك من آراء مارك سايكس ولورانس وكيل المخابرات البريطانية الذي إلتحق بالأمير فيصل. وفي هذا الصدد يتفق وايزمن في كتابه «التجربة والخطأ» وناحوم سوكولوف في كتابه «تاريخ الصهيونية»، على أن مارك سايكس كان يتخيل «تحرير» الشعوب الثلاثة المضطهدة: العرب واليهود والأرمن، ويرتأي تعاونها الوثيق من أجل مصلحتها وفي سبيل تطوير المنطقة.

وحسب ما أورده سوكولوف كان سايكس يعتقد أن العرب الذين يقاومون الصهيونية كانوا يتطلعون من وجهة نظر ضيقة قصيرة الأفق(!) ولا يثمنون تثميناً صحيحاً فكرة «الحلف العبري– العربي» العظيم، كما أن بعض العناصر كانت تُسفِّه أهمية المصالح البريطانية في المنطقة وتقلل من قيمتها. وهكذا يظهر أن التقارب بين فيصل ووايزمن والمعاهدة بينهما إنسجما مع المصالح الإمبريالية البريطانية التي تصوّرت إستخدام الحركة القومية العربية والصهيونية وحركة الأرمن التحررية لتوطيد مواقعها في هذه المنطقة الواسعة من تركة الإمبراطورية العثمانية.

ولعل رسالة فيصل إلى الزعيم الصهيوني الأميركي فيلكس فرانكفورتر في 13 آذار(مارس) 1919 أبرز دليل على هذا التساوق بين الإمبريالية البريطانية وفيصل.. ففي هذه الرسالة – التي نفى علمه بها في 1929 – يردد فيصل فكرة سايكس أن العرب واليهود تحملوا الإضطهادات المتشابهة من الدول القوية، وأن عليهما التعاون من أجل بعث الشرق الأوسط وإصلاحه.

وعلى هذا الضوء تؤكد هذه الإتصالات والإتفاقات بين فيصل وقادة الصهيونية، أن الصهيونية – خلافاً لما إدعته فيما بعد في الغرب في محافل عمالية – كانت تجد التأييد بين الإقطاعيين العرب والعناصر المتعاونة مع الإمبريالية البريطانية. أما جماهير الشعب العربي فقد قاومتها منذ أن عرفت بحقيقتها وأدركت أبعاد وعد بلفور■

4– الحركة القومية العربية ترفض الصهيونية ووعد بلفور

■ لقد أعادت الحركة القومية العربية تنظيمها بعد سنوات القمع التركية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة في ظل الإدارة العربية التي قامت في سوريا بعد إحتلال القوات البريطانية والعربية لها. ولاحظ عدد من الكتاب العرب بحق أن هذه الحركة – التي لم تكن قد تخلصت من الإقليمية – تأثرت بالحقائق التي بدأت الدول الإمبريالية تخلقها فانقسمت إلى شطرين شطر سوري وشطر عراقي..

وفي هذا الصدد يكتب أمين سعيد:«فلما تم فتح سوريا وظهرت نيات الحلفاء وأغراضهم إجتمع مؤسسو هذا الحزب (حزب العهد) وأعضاؤه القدماء من الضباط العرب الذين إشتركوا في الثورة (المقصود نشاط القوات المسلحة التي نظمها الأمير فيصل أثناء الحرب العالمية الأولى) عراقيين وسوريين وقرروا أن ينقسم العهد إلى حزبين سوري وعراقي فيعمل كل منهما لخدمة قضية بلده مستقلاً عن الآخر» («الثورة العربية الكبرى» – المجلد الثاني، ص35).

وفعلاً تنادت القوى الوطنية في سوريا الطبيعية وعقدت المؤتمر السوري الأول في دمشق في 8 حزيران (يونيو) 1919، وأبرزت في قرارها الموقف الواضح الذي إتخذته الحركة القومية العربية من الصهيونية.. وجاء في القرار: «نحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً.. وإستناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة.. وعلى الوعود والعهود والمباديء السامية، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل.. نعلن بإجماع الرأي وحدة بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»(عيسى السفري، المصدر ذاته).

■ في تلك الفترة وصلت لجنة كرين الأميركية إلى الشرق العربي للتحقيق في رغبات الأهالي فاجتمع المؤتمر السوري في 2 تموز(يونيو) 1919 وقرر تقديم مذكرة إضافية إلى اللجنة يعرب فيها مواقف الشعب العربي من مختلف القضايا ويجسم مطامحه القومية.

وفعلاً قدم 21 عضواً إختارهم المؤتمر هذه المذكرة التي جاء فيها في مطلعها: نحن أعضاء المؤتمر السوري «الحائزين على إعتمادات مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحين وموسويين، نطلب الإستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوبا رفح فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية وشرقا نهر الفرات والخابور والخط الممتد شرقي أبي كمال إلى شرقي الجوف وغربا البحر المتوسط بدون حماية ولا وصاية»..

كذلك رفضوا في مذكرتهم بالتحديد مطامع الصهيونية في إقامة دولة يهودية في جزء من جنوب سوريا المعروفة بفلسطين، وعارضوا الهجرة اليهودية إلى أي جزء من البلاد. ثم رفضوا الإعتراف بحق الصهيونيين في البلاد وأعلنوا أنهم يعتبرون مزاعم الصهيونية خطراً جسيماً يهدد حياة الشعب القومية والسياسية والإقتصادية. وأنهوا هذه

الفقرة بالقول أن المواطنين الموسويين سيتمتعون بكافة الحقوق ويقومون بكافة الواجبات مثلهم في ذلك مثل سائر المواطنين.

■ وإعترفت لجنة كرين التي نشرت تقريرها في 1924 فقط – بسبب ضغوط الدول الإمبريالية وفرنسا على الولايات المتحدة – بأن المؤتمر السوري أعرب عملياً عن أماني الشعب العربي في المنطقة، وأوصت «بصيانة وحدة سوريا تلبية لرغبة الأكثرية العظمى من الشعب السوري»، واعتبرت أن من الإنصاف للعرب الإعتراف بالأمة العربية ورغباتها الوطنية، كما أن من مصلحة العالم أن تتألف حكومة عربية على القواعد السياسية الحديثة. وحذرت من تنفيذ البرنامج الصهيوني الذي يعني إحتلال فلسطين وإقترحت تقليص هذا البرنامج بحيث تتخلى الصهيونية عن فكرة الدولة اليهودية وعندئذ لا يكون هناك سبب يمنع بقاء فلسطين في الدولة السورية الموحدة.

■ الشعور بخطر الصهيونية كان من عوامل إنقسام الحركة القومية العربية، كما كانت الوقائع التي تفرضها الإمبريالية وأطماع بريطانيا وفرنسا بالتحديد سبباً في إنقسام حزب العهد إلى شطرين سوري وعراقي.. وصوَّر ساطع الحصري في كتابه «يوم ميسلون» هذه الحقيقة عند وصفه الإتجاهات الإقليمية في الحركة القومية العربية الواحدة، فكتب: «فهذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يهتم به من المشاكل، وذاك سوري يرى في أطماع فرنسا أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية، وذلك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الإنكليز قبل كل شيء».

وتبلور هذا التطور حين عقد المندوبون الفلسطينيون في المؤتمر السوري العام مؤتمرا لهم في دمشق في 27 شباط(فبراير) 1920 وقرروا: «أن أهالي سوريا الشمالية الساحلية (لبنان) ما خطر لهم في وقت من الأوقات أن يعتبروا سوريا الجنوبية، أي فلسطين، قطعياً، غير سوريا وكما أثبتوا ذلك في مقررات مؤتمرهم السوري فهم الآن يثبتون هذا القرار مرة ثانية».

كذلك رفضوا الوطن القومي اليهودي واعتبروا الصهيونية خطراً على البلاد، ورفضوا قيام أي حكومة في فلسطين قبل أن تعترف تلك الحكومة بعدم فصل البلاد عن سوريا. وظهرت بداية عملية تطور الحركة القومية الفلسطينية الإقليمية في هذا حين أعلن المؤتمرون، دفعا للإلتباس ولأن الأوساط الأوروبية تستخدم كلمة فلسطين منفصلة عن سوريا، تأليف «لجنة الدفاع الوطني العربي عن سوريا وفلسطين» تهدف إلى إخراج المحتلين من الساحل (لبنان) وكانوا فرنسيين، ومن فلسطين وكانوا بريطانيين.

■ وفي تموز(يوليو) 1920 حسم إحتلال فرنسا سوريا الشمالية وتصفية إدارة فيصل العربية، وتوطيد التقسيم الإمبريالي بين بريطانيا – التي إحتلت العراق وفلسطين وشرق الأردن، وفرنسا التي إحتلت لبنان وسوريا – حسم كل هذا في وجهة الحركة القومية العربية ودفعها إلى وجهة إقليمية.. وهكذا كانت بداية الحركة القومية العربية الفلسطينية.. وفي 14 كانون الأول(ديسمبر) 1920 عقد القوميون من فلسطين المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، وقرروا رفض وعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين تتحد مع سوريا ولبنان. وبدأ الصراع التحرري واضحاً في فلسطين■

(7)
المجابهة الأولى

1- نظام الإنتداب

■ في 28 حزيران (يونيو) عام 1919 وقعت الدول الأوروبية المستقلة، باستثناء الإتحاد السوفييتي، **ميثاق/أو عهد عصبة الأمم** الذي نصَّت **المادة 22** فيه على نظام الإنتداب الذي حدد بدوره حالة فلسطين..

وكان الإنتداب غطاء الإمبريالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، التي شهدت قبل نهايتها ثورة أكتوبر الإشتراكية الكبرى في روسيا القيصرية، وإنتهت تبعاً لذلك وبتأثير هذه الثورة بنقاط الرئيس الأميركي ويلسون التي عرفت بـ«**النقاط الـ 14**» وأوصت بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إعترف الإنتداب – وكان على درجات – مبدئياً بحق الشعوب بحكم نفسها بنفسها، ولكنه إعتبر تلك الشعوب قاصرة على ذلك، آنذاك، وأوكل أمرها لدولة كبرى «تأخذ بيدها في مدارج الرقي»(!) حتى تقف على أقدامها وتستقل بأمورها، وعندئذ ينتهي نظام الإنتداب.

وأوكل مجلس مؤتمر السلام الأعلى أمر الإنتداب على فلسطين ببريطانيا أثناء إجتماعه في سان ريمو في 25 نيسان (إبريل) عام 1920. كما وزع الإنتدابات الأخرى على الدولتين الإمبرياليتين بريطانيا وفرنسا.

وخلال هذه الفترة إشتد الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول حدود فلسطين.. وكما يقول فورس آدم أحد الإخصائيين البريطانيين في مؤتمر السلام، إستخدمت بريطانيا الحدود التي كان يزعم الصهيونيين أنها حدود فلسطين في مجابهتها فرنسا. وبذلك وصلت إلى ذروة الإستفادة من وعد بلفور للفوز بحصة الأسد في سوريا الطبيعية، وفعلاً إستطاعت بريطانيا أن تقتطع لنفسها فلسطين وشرق الأردن..

وأقر مجلس عصبة الأمم «**نظام الإنتداب على فلسطين**» في 24 تموز(يوليو) عام 1922، وكان ذلك الإجراء إعتراف بواقع الإحتلال البريطاني الذي بدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى.. أما المعركة في فلسطين فلم تنتظر إقرار الإنتداب رسمياً، بل بدأت قبله بكثير■

2- المعركة مع الإمبريالية، وإصطدامات بين العرب واليهود[القدس (1920/4/14)، يافا (1921/5/1)]

■ يقع بعض المؤرخين وبينهم مؤرخون عرب في «خطأ» تاريخي، مغرض في أكثر الأحيان، حين يبدأون بتدوين كفاح الشعب العربي في فلسطين بالإصطدامات بين العرب واليهود في نيسان(إبريل) عام 1920. فالحقيقة أن بداية المعركة كانت في رفض الحركة القومية الموحدة في سوريا الطبيعية الإحتلال، ووعد بلفور، ومطامع الصهيونية. وتطورت المعركة مع الإمبريالية البريطانية حتى من قبل أن ينفصل «القطاع الفلسطيني» عن الحركة القومية العربية في سوريا الطبيعية ويتلاءم مع ظروف التجزئة الإمبريالية في العالم العربي المشرقي..

ولعل بداية موجة عام 1920 كانت في تلك المظاهرة الضخمة التي إشترك فيها 40 ألف مواطن وطافت في القدس في 27 شباط(فبراير) 1920. لقد أعقبت هذا المظاهرة، وكانت الأولى من نوعها في القدس، إجتماع رؤساء الطوائف وأعيان البلاد بدعوة من حاكم البلاد البريطاني الجنرال بولز.. ففي هذه الإجتماع صرح الجنرال بأن مجلس الحلفاء قرر أن يدمج وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين في معاهدة الصلح مع تركيا.. وأن بريطانيا قبلت الإنتداب على البلاد، وأنها ستحافظ على الحريات الدينية وتسمح للمهاجرين بدخول البلاد قدر

حاجتها إلى النمو.. وأضاف الجنرال بولز: «وتسيطر حكومة بريطانيا على المهاجرة ولا يخرج أصحاب الإملاك الحاليون عن أملاكهم ولا تنزع منهم ولا تمنح إميتازات إقتصادية لأفراد أو جماعات إذا كان منحها ضرراً لغيرهم .. فالحكم سيكون للحكومة البريطانية ولا يسمح بحال من الأحوال لأقلية أن تسيطر على الأكثرية من السكان».

وقبل المظاهرة تألفت جمعيات إسلامية – مسيحية في مدن فلسطين، واتفقت على مذكرة أعلنت فيها: «أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة في إستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح، ونرفض الهجرة الصهيونية رفضاً باتاً، ونرفض فصل فلسطين عن سوريا.. لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الإقتصادية والعمرانية.. وبمصالح الوطنيين القومية والمحلية».. وأضافت المذكرة: «أن الأراضي تكفي لأهلها الذين هم في إزدياد مستمر وستسبب الهجرة الشغب والثورة الدائمين».

■ وهكذا كانت المظاهرة إحتجاجاً على التجزئة الإمبريالية، **أولاً**؛ والإحتلال الذي جرد الشعب من إستقلاله، **ثانياً**؛ وعلى وعد بلفور، **ثالثاً**.. وقد طاف المتظاهرون وعلى قناصل الدول الأجنبية وسلموهم إحتجاجات بهذه الروحية. وهنا لا بد من دحض تزييف الرجعيين من بريطانيين إمبرياليين وصهيونيين، حقيقة الحركة القومية العربية في فلسطين وتصويرها، تصويراً عنصرياً، بتضخيم الإصطدامات بين العرب واليهود..

فالحركة القومية العربية في فلسطين لا يمكن فصلها عن الحركات القومية العربية في العالم العربي التي إمتازت بتشديد الكفاح ضد الإمبريالية.. ومعروف تماماً أن براكين الثورات المعادية للإمبريالية تفجرت في هذه الفترة بعنف شديد زعزع مواقع الإمبريالية، وتوالت الثورات، فوقعت ثورة 1919 في مصر، وثورة العراق الشاملة في عام 1920، والنضال المسلح الذي بدأ في سوريا من قبل أن تحتل القوات الفرنسية دمشق في تموز(يوليو) 1920، وإستمر بعد إحتلالها فترة من الزمن.

وهكذا فالموجة الثورية في العالم العربي كانت عامة ومنها مظاهرة القدس الكبرى. ولذلك فالإصطدام بين العرب واليهود الذي وقع في القدس كان لأسباب عديدة لا تمت إلى العنصرية بصلة، ولا تشوه جوهر هذه الحركة بشيء.. وعلى هذا الضوء يمكن أن ننتقل إلى **إصطدامات العرب واليهود في القدس يوم الأحد في 4 نيسان (إبريل) عام 1920**.

يكتب المؤرخون الصهيونيون، وقد تلقوا «العلم» على أيدي معلم الرجعية الواحد أن المحرضين العرب أعدوا مجزرة اليهود في موسم النبي موسى بوحي من السلطات البريطانية أو بعض المحافل فيها، ويستشهدون على ذلك بأن الذين هاجموا اليهود في القدس القديمة كانوا يصرخون «الحكومة معنا»(!!).

ويؤيدهم في هذا الكتاب البريطانيون الذين يدافعون عن وعد بلفور والسياسة البريطانية التي أنتهجها الإنتداب البريطاني في فلسطين.

ولكن المعطيات ترسم صورة أخرى.. ففي ظروف الموجة القومية الثورية في العالم العربي المشرقي، وخاصة في سوريا، حيث كان الحكم العربي (الفيصلي) لا يزال قائماً، حيث كانت القوى القومية تصارع الزحف الفرنسي، تحوّل موسم النبي موسى إلى مظاهرة قومية من الدرجة الأولى.. فالوفود الكبيرة التي توافدت إلى المقام من مدينة القدس وقراها والخليل ونابلس وغيرها كانت «تنادي بالوحدة العربية والإستقلال وترفض الهجرة الصهونية».. واشتد حماسها الوطني وهي تصغي إلى خطابات القوميين أمثال عارف العارف، وخليل بيدس، وموسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس آنذاك.

■ وكانت اللجنة الصهيونية التي وصلت إلى البلاد حتى قبل إتمام إحتلال البريطانيين البلاد تعرب عن مطامعها في السيطرة على البلاد وتتجاهل حقوق الجماهير تجاهلاً تاماً، مما زاد في مخاوف هذه الجماهير من مدلولات وعد بلفور.

كذلك ظهرت ممارسة الصهيونية المعادية للجماهير العربية في مظاهر عدة أبرزها الإعدادات العسكرية، بذريعة إقامة فرقة دفاع عن النفس.. ويعترف جوزيف شختمان في كتابه «متمرد وسياسي– قصة فلاديمير جابوتنسكي» بهذا الأمر، وبالتساوق بين القيادة الصهيونية والإمبريالية البريطانية، مما يدحض أسطورة هتاف الجماهير العربية: «الحكومة معنا..». ويضيف شاختمان: أن أمر تدريب الجنود كان علنيا تعرفه السلطات، «وقبل أيام من العيد الإسلامي النبي موسى قامت فرقة الدفاع عن النفس بمناورات عسكرية منظمة على سفح جبل الزيتون وعند أقدامه أمام مركز الحكومة (البريطانية) واستعرض الضباط البريطانيون حركتنا بمناظرهم.. ولم يكن الموقف الرسمي تجاه منظمة الدفاع الذاتي غير سلبي فحسب، بل كان يبدو أبوياً إلى حد ما».

وهكذا، فبعض قادة الصهيونية من أمثال الزعيم المتطرف جابوتنسكي كانوا يعدون قوة عسكرية ويقومون بمناورات عسكرية منظمة عشية موسم النبي موسى، مما ينفي صورة الحمل الوديع (اليهود) والذئب الكاسر (العرب).

ولا جدال في أن أساطين الإمبريالية البريطانية العريقين بسياسة «فرق تسد» بذلوا كل جهد لتأجيج الإحتراب العنصري بين العرب واليهود لحرف النضال عن مساربه الصحيحة، ليصبحوا قضاة بين متحاربين بدلاً من أن يكونوا هدف المحاربين من أجل الإستقلال بوصفهم أعداء الشعوب الألداء وعقبة التحرر القومي الكأداء.

وحتى في هذا الوقت المبكر وجدت الإمبريالية البريطانية عناصر الرجعية العربية تسير في ركابها بعد أن حظيت بتأييد الصهيونية التام.

■ لقد كانت حصيلة هذا الإصطدام بين العرب من ناحية، والقوات البريطانية واليهود من ناحية أخرى، مقتل 5 من اليهود و4 من العرب وجرح عشرات من الطرفين.. ولكن الأخطر من وقوع الضحايا، إتساع الهوة بين العرب والصهيونيين.. ونحدد الهوة بين العرب والصهيونيين لأن نسبة واسعة من اليهود في البلاد كانت ترفض المشروع الصهيوني في ذلك الوقت المبكر. وعلى أثر هذا الإحتراب، وضعت لجنة تحقيق عسكرية، كانت الأولى من سلسلة لجان تحقيق مختلفة، تقريراً عن ملابسات الإصطدام أكدت فيه ما يلي:

- «خيبة أمل العرب بسبب عدم تنفيذ الوعود بالإستقلال التي يدعون أنها أعطيت لهم أيام الحرب.
- إعتقاد العرب بأن وعد بلفور ينفي حقهم في تقرير المصير وتخوفهم من أن يؤدي قيام الوطن القومي إلى زيادة الهجرة اليهودية، مما سيقود إلى إخضاعهم لسيطرة اليهود الإقتصادية والسياسية.
- تعميق هذه المشاعر بالدعاية من خارج البلاد المرتبطة بإعلان الملك فيصل ملكاً على سوريا الموحدة ونمو أفكار الجامعة العربية والجامعة الإسلامية من ناحية، ونشاط اللجنة الصهيونية تدعمها مقدرات اليهود ونفوذهم في شتى أنحاء العالم من الناحية الثانية».

لم تكن لجنة التحقيق نزيهة في كل ما ذهبت إليه.. فالإمبراطورية البريطانية كانت تقصد بلجانها الموجهة تخدير الجماهير، **أولاً**؛ وكسب الوقت، **ثانياً**؛ والدس المغرض، **ثالثاً**.. ومع هذا فقد أضطرت إلى الإعتراف بحقيقة كبرى: هي أن الجماهير العربية كانت تتوق إلى الإستقلال وترغب في حق تقرير المصير في سوريا الطبيعية وتتخوف، أشد الخوف، من الوطن القومي اليهودي■

3- مؤتمر القاهرة، والإصطدام الثاني [أول أيار/ مايو 1921]

■ يعتبر الكاتب أول تموز(يوليو) 1920 نهاية الإدارة العسكرية في فلسطين وبداية الحكم المدني الذي دشنه تسلم المندوب السامي الأول السير هربرت صموئيل مهام منصبه في البلاد.

وكان هربرت صموئيل على الرغم من إنتسابه إلى الطائفة اليهودية وعطفه على الصهيونية، بريطانيا، من المحافل الإمبريالية، يضع مصلحة الإمبراطورية في المكانة الأولى..

ولهذا كانت سياسته تجمع بين الولاء لوعد بلفور وسياسة إقامة الوطن القومي من ناحية، ومهاوده قيادة الحركة القومية الإقطاعية لكسب تأييدها من ناحية ثانية.. بعد شهر من تسلمه إدارة البلاد، في 21 آب(أغسطس) عام 1920 أصدر تشريعاً يسمح بدخول 16.500 مهاجر يهودي في السنة الأولى.

وخلال الأشهر الأولى من حكمه عفا عن الحاج أمين الحسيني، الذي إتهم بالتورط في الإصطدامات الدامية في نيسان(إبريل) 1920، وعينه مفتياً على القدس.

وجسد موقفه في تصريح كان نموذجاً من التصريحات الإمبريالية المطاطة التي توافق المرحلة والممارسة الصهيونية التي إمتازت بالواقعية والمرونة.. فالأهداف البعيدة المدى كانت تتراجع وتختفي من على سطح المياه السياسية لعدم وجود ظروف لتحقيقها، وتبرز في الوقت ذاته الأهداف العينية التي يمكن تحقيقها.

وجاء في تصريح هربرت صموئيل: «وقفت أثناء وجودي في فلسطين على الإحتجاجات التي قدمها الأهلون على الصهيونيين وعندي أنها إحتجاجات لا خطر منها لأنها مبنية على قضايا فاسدة وجهل بالمسألة الصهيونية».

وجاء في التصريح أيضاً: «أن الذين ينسبون إلى الصهيونيين أطماع السيطرة ينسبون لهم أموراً لم تخطر لهم على بال، وأن الهجرة ستكون تدريجية بقدر طاقة البلاد، وأن المهاجرين سيكونون الأغنياء(!) وأن المنافع ستفيض على العرب».

■ في هذا الوقت أثَّر سقوط الحكم العربي في دمشق في تموز(يوليو) عام 1920، وتراجع الثورة العراقية في الفترة ذاتها، أثر على الحركة القومية العربية في فلسطين وفرض عليها أن تتراجع قليلاً لتجمع قواها من جديد.

واتخذت السلطات البريطانية خطوات عينية في سبيل التهدئة، فقررت عقد ما عرف بمؤتمر القاهرة الذي عقد في الأسبوع الثاني من آذار(مارس) 1921 بحضور وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل وكبار الجنرالات والمندوب السامي في فلسطين وشخصيات موالية لبريطانيا أمثال جعفر العسكري وساسون أفندي من العراق.

وقرر مؤتمر القاهرة ما يلي:

- تنصيب الأمير فيصل، الذي فقد عرشه في سوريا، ملكاً على العراق. وبذلك يصبح من الممكن تهدئة الثورة العراقية بإقامة حكم «قومي» يتزعمه إبن الشريف حسين، فيصل.
- تنصيب عبد الله شقيق فيصل أميراً على شرق الأردن، فبذلك يتخلص البريطانيون من وضع مشحون بالأخطار.
- محاولة إقامة مجلس تشريعي في فلسطين يحل محل المجلس الإستشاري المعين الذي أقامه المندوب السامي.

ولكن في حين كان تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق عاملاً من عوامل التضليل والتهدئة في العراق.. كانت محاولة إقامة المجلس التشريعي فاشلة زادت في تعميق وعي العناصر العربية الواعية على خطورة سياسة الإمبريالية البريطانية والصهيونية.

■ وهكذا **إنفجرت إضطرابات يافا في أول أيار(مايو) عام 1921** لوقوعها في يوم عيد العمال العالمي. ومثل كل إحتدام قومي كانت هناك شرارة، وكانت هناك أسباب موضوعية عميقة..

أما الشرارة فكانت إصطداماً وقع بين متظاهرين يهود في أول أيار(مايو) عام 1921، فالعمال الهستدروتيون الصهيونيون إصطدموا بالعمال الذين ساروا تحت شعار حزب العمال الإشتراكي(موبس) الخارج على الصهيونية ودعوا العمال جميعاً إلى الإضراب في يوم عيد العمال العالمي.

ويبدو أن المواطنين في يافا إعتقدوا أن المتظاهرين الذين إصطدموا في تل أبيب بالقرب من منشية يافا يريدون لهم الشر، فتصدوا لهم ووقعت الواقعة وإمتدت مثل النار في الهشيم إلى منطقة يافا كلها..

ومرة أخرى تدخلت القوات البريطانية لتبطش بالعرب.. وكالمعتاد وقعت الضحايا من الطرفين وكان حصاد المصادمات «الثلاثية الجوانب» مزيداً من الضحايا، فسقط من القتلى 47 يهودياً و48 عربياً وأصيب بجراح العشرات من الجانبين.

■ وفي هذه المرة أيضاً إتهمت القيادة الصهيونية سلطات الأمن الإنتدابية بالإهمال.. وروجت أسطورة «الأفندية العرب» الذين يحرضون المعدمين العرب على اليهود بسبب فقدانهم إمتيازاتهم(!!) وتظاهرت بأن القضية لا تعدو قضية «الحمل الصهيوني» الذي يريد أن يبني البلاد و«الذئب الكاسر العربي» الذي يصر على بقاء البلاد «مستنقعات»(!).

وألفت الحكومة البريطانية في فلسطين لجنة تحقيق جديدة ترأسها قاضي القضاة توماس هيكرافت لتبحث في أسباب الإنفجار الجديد.. واستوحت اللجنة إستنتاجاتها من ماهيتها الإمبريالية ووجهة نظر رجالها الطبقية.. ولهذا إعتبرت «مظاهرة البولشفيك» – وقصدت مظاهرة حزب العمال الإشتراكي (موبس) – الشرارة التي أشعلت موجة الإصطدامات.

ومع هذا إضطرت اللجنة إلى أن تنفي التأكيد الصهيوني القائل بأن «الأفندية» هم الذين يحرضون «الجماهير غير المتعلمة» لأنهم يأسفون كثيراً لزوال الحكم التركي، ولأن الإدارة البريطانية الحالية قد قضت على منافعهم الشخصية(!).

توصلت اللجنة إلى أن إتساع الإضطرابات وإمتدادها من يافا إلى منطقتها يؤكد أن الجماهير العربية قلقة من سياسة الوطن القومي اليهودي وتعتبر المهاجرين خطراً إقتصادياً عليها.

ولاحظت اللجنة أن الصهيونيين يقاطعون العرب.. والتاجر اليهودي لا يشتري من العربي. ومضت تؤكد أن الهجرة اليهودية لاقت إعتراضات إقتصادية من العمال وأصحاب الصنائع، وأضافت: لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية، لما أثر مجيئهم على طبقة العمال في يافا وسائر مدن فلسطين.. فقدوم المهاجرين بكثرة ومزاحمتهم السكان الأصليين يثيران قلق العمال. وذكرت اللجنة – ما أصبح

ممارسة يومية – أن الصهيونيين ضغطوا على صاحب أراضي في ريشون لتسيون وأكرهوه على إستبدال العمال العرب بيهود.

وبدون الإعتماد على إستنتاجات اللجنة كان من الممكن رؤية **ممارسة الصهيونية سياسة إحتلال الأرض والعمل،** مما جعل أمر التعاون بين العرب واليهود على الصعيد الشعبي غير ممكن، فلم يكن ممكناً أن يتم التعاون بين العمال العرب واليهود ما دام خط المنظمة النقابية اليهودية والصهيونية إحتلال العمل وطرد العمال العرب، الذين يعملون في المزارع أو الأشغال التي يمتلكها اليهود.

ومما زاد الأزمة حدة، تواتر تصريحات الصهيونيين حول أهدافهم النهائية، فكتبت جريدة «جويش كرونيكل» البريطانية في 25 أيار (مايو) 1921: «إن الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والإمتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن إنكلترا إنجليزية وكندا كندية»..

أما فلاديمير جابوتنسكي فقد كان يدعو إلى إقامة الدولة اليهودية ويعتبر الجيش اليهودي الذي كان يحاول بناءه من الفرقة اليهودية التي إشتركت في الحرب العالمية الأولى أمراً ضرورياً لتحقيق ذلك■

4– الكشف عن مضمون «الوطن القومي اليهودي»

■ وكان د. وايزمن حين ظهر في مؤتمر الصلح أو مجلس العشرة في فرساي في عام 1919 قد قال رداً على سؤال وزير خارجية الولايات المتحدة روبرت لانسنغ عما يقصده من تعبير «الوطن القومي اليهودي»: «إقامة إدارة تنشأ من ظروف البلاد الطبيعية.. بأمل أن تصبح فلسطين نهائياً عن طريق الهجرة يهودية مثلما بريطانيا بريطانية».

وقرر المؤتمر الصهيوني في كارلسباد في أيلول(سبتمبر) عام 1921 توصية لجنة العمل باتخاذ كافة الإجراءات مع سائر الهيئات «لتنظيم الشعب اليهودي لبناء فلسطين وطناً قومياً لليهود».

ومن الناحية الأخرى رافق الإضطراب الناجم عن معاداة العرب الإمبريالية والصهيونية نشاط سياسي إتخذ شكل وفد قومي تألف من أسياد أرض وبرجوازيين تجاريين (موسى كاظم الحسيني، وتوفيق حماد، وأمين التميمي، وإبراهيم الشماس، ومعين الماضي، وشبلي الجمل) وزار بريطانيا ليعرض قضية البلاد على المسؤولين البريطانيين..

وطالب هذا الوفد بتحقيق الوعود البريطانية باستقلال فلسطين وإلغاء وعد بلفور. وبذلك عكس مطالب الجماهير على الرغم من طابعه الطبقي..

وفي هذا الوقت بالذات، كتب الزعيم الصهيوني د. وايزمن في تموز(يوليو) 1921 رسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل جسَّد بحدة قاسية طبيعة الصهيونية: «لم أندم أبداً على ثقتي بكلمة بريطانيا العظمى ولكن وضعي المزدوج بوصفي زعيماً لحركة عالمية (الصهيونية) وبوصفي مواطناً بريطانيا يخضع آمال الصهيونية لبلاده (بريطانيا) هو وضع فيه حرج.. هناك حلف طبيعي بل تماثل في المصالح تقريباً بين الصهيونية وبريطانيا..».

ثم كتب في هذه الرسالة: «لو لم تكن هناك فلسطين لكان من الضروري حسب إعتقادي خلقها في مصلحة الإمبريالية فهي قلعة مصر..»، وأضاف:«أن بريطانيا تصون مصالحها عن طريق الإستيطان الكولونيالي اليهودي بأرخص ما يمكن» (كتاب «أمة تُبعث»، ريتشارد كروسمان).

■ وهكذا وجدت بريطانيا نفسها أمام وضع لا ندري إذا كانت قد توقعته بحذافيره منذ البداية .. لقد وجدت نفسها أمام:

- حركة قومية عربية تنمو بازدياد وتتضامن معها الحركات القومية في العالم العربي وتناضل من أجل الإستقلال وإلغاء وعد بلفور، والإتحاد مع الأقطار العربية. (إتصل الوفد الفلسطيني المذكور أثناء وجوده في أوروبا بوفد الإتحاد السوري في جنيف وعقدا مؤتمراً قررا فيه مطالبة عصبة الأمم بالإعتراف بالإستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين، والإعتراف بحق فلسطين في الإتحاد مع باقي الدول العربية وإلغاء الإنتداب ووعد بلفور وجلاء الجيوش عن سوريا ولبنان وفلسطين).
- ومنظمة صهيونية ترتبط بالإمبريالية البريطانية بأوثق رباط وتخدم الإستراتيجية الإمبريالية في المنطقة والقارة الآسيوية عامة أجلَّ خدمة■

5- الكتاب الأبيض: 22 حزيران (يونيو) 1922

■ تحت ضغط الحركة القومية العربية وفي سبيل تحقيق الموازنة بينها وبين الصهيونية وتأكيد سياسة «فرق تسد» أصدرت الحكومة البريطانيا **كتاباً أبيض** في 22 حزيران(يونيو) عام 1922 أذاعه وزير المستعمرات ونستون تشرشل. والكتاب الأبيض مثل كلاسيكي على هذه الموازنة التي برعت فيها بريطانيا، فقد جاء فيه:

- «يعود التوتر في فلسطين إلى مخاوف جالت في خواطر اليهود والعرب.. أما مخاوف العرب فتعود إلى التفاسير المبالغ فيها لمعنى وعد بلفور سنة 1917.. إذ ظهرت تصاريح غير رسمية بأن الغاية من ذلك جعل فلسطين يهودية بجملتها، غير أن حكومة جلالة الملك تنظر إلى هذه الآمال على أنها غير قابلة التطبيق، وأنها لا تفكر في وقت من الأوقات بإخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وآدابهم في فلسطين.
- أما فيما يتعلق بالسكان اليهود فالظاهر أن بعضهم خامره الشك في أن حكومة جلالة الملك قد تتخلى عن سياستها التي تضمنها تصريح بلفور.. ومن الضروري التأكيد أن لا أساس لهذه المخاوف».

ومضى الكتاب الأبيض ففسر معنى الوطن القومي اليهودي.. ونفى أنه يفرض الجنسية اليهودية على العرب أو يحرم سكان البلاد عملهم. فالقصد أن «يصبح لليهود في فلسطين مركزاً يكون موضع إهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية».

وأعلنت الحكومة البريطانية في هذا الكاتب الأبيض، الأول من سلسلة، نيتها إقامة حكومة ذاتية واسعة وذلك بتأسيس مجلس تشريعي يتألف من المندوب السامي رئيساً وعشرة أعضاء منتخبين وعشرة أعضاء رسميين (معينين).

■ في هذا الوقت بالذات تأكد عامل قام بدور كبير فيما بعد وهو: تأييد الولايات المتحدة الأميركية الوطن القومي لليهود. **ففي 30 حزيران (يونيو) عام 1922 أقر الكونغرس قراراً يؤيد فيه إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن لا يصاب بالضرر السكان الأصليين..**

ومع هذا إعتبرت الحركة القومية العربية الكتاب الأبيض تراجعاً إلى حد ما. وهذا هو تقدير ريتشارد كروسمان (من زعماء حزب العمال، وعضو اللجنة الأنجلو ـ أميركية في عام 1946). وقد سأل في كتابه «أمة تبعث»: «ماذا

حدث بين عام 1917 (وقت الوعد) وعام 1922 (موعد الكتاب الأبيض)؟» وأجاب: «في السنوات الخمس الحاسمة بين وعد بلفور والإنتداب وقع حادثان بشّرا بنهاية سيادة أوروبا على العالم وبداية عهد تصبح فيه بريطانيا منطقة في السياسة الدولية بين غيرها».. «والحادثان هما: ثورة أكتوبر الإشتراكية الكبرى وشيوع فكرة حق تقرير المصير..».

إلا أن التغيير لم يكن حاسماً بحيث يلغي الإمبريالية البريطانية.. وهكذا فبعد شهر تقريباً (1922/7/24) على الكتاب الأبيض صادق مجلس عصبة الأمم على نظام الإنتداب على فلسطين■

(8)

نظام الإنتداب والممارسة الصهيونية

I- نظام الإنتداب

1- «حكومة داخل حكومة»

■ في 24 تموز(يوليو) 1922 صادق مجلس عصبة الأمم على نظام الإنتداب على فلسطين وفي 29 أيلول (سبتمبر) 1923 سرى مفعول هذا النظام رسمياً على البلاد.

وبذلك إنتهت المماحكات بين الدول الكبرى حول تقسيمات التركة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.. وإكتسبت بريطانيا التي كانت تسيطر على فلسطين فعلاً منذ أن إحتلتها قواتها عام 1917 «حقاً شرعياً دولياً»(!) في البلاد.

وفي هذا الإطار لا يمكن إعتبار نظام (صك) الإنتداب مجرد وثيقة شكلية منحت بريطانيا «الوجود الشرعي الدولي» في فلسطين، فقد وضع هذا النظام الأسس لإقامة ما وصفته لجنة بيل الملكية البريطانية – التي حققت في فلسطين عام 1937 – «**حكومة داخل حكومة**».. حين إستوحت نصوصه مفهوم وعد بلفور.

وهكذا أكد البند «ج» من المقدمة مسؤولية بريطانيا، الدولة المنتدبة، على وضع تصريحها في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 موضع العمل «تنفيذاً لإنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي». فبذلك يتم «الإعتراف بما للشعب اليهودي من الصلة التاريخية بفلسطين وبموجبات إقامتهم من جديد لوطنهم القومي في تلك البلاد» (البند «د» من المقدمة).

■ ولم يكتف نظام الإنتداب بهذه المقدمة، بل دعا في المادة 4 إلى الإعتراف بوكالة يهودية تنصح إدارة فلسطين وتتعاون معها فيما قد يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود.. كما أكد في المادة 6 أن على إدارة فلسطين أن تسهل الهجرة اليهودية في أحوال مناسبة «وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة 4 حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات (أي الأراضي البور) غير المطلوبة للمقاصد العمومية».

كذلك نصت بنود الإنتداب هنا وهناك على ضرورة تجنب ما من شأنه أن يجحف بالمجتمعات «غير اليهودية» القائمة في فلسطين وعلى صيانة حقوقها المدنية والدينية.. ولكن مجرد الإصطلاح «غير اليهودية» عمَّق الوعي بتجاهل الإمبريالية البريطانية والصهيونية حقوق الشعب العربي القومية، بل بمجرد وجود ذلك الشعب أصلاً – من ناحية – وأكد خضوع حقوق «غير اليهود، المدنية والدينية لعملية بناء الوطن القومي اليهودي»، فالمادة 2 وضعت على بريطانيا مسؤولية «وضع البلاد في ما يضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي»، كما وضعت عليها مسؤولية «تطوير منشآت الحكم الذاتي»■

2- فشل محاولات إقامة حكم وطني

■ ولكن الأمر المقرر لم يكن تطوير منشآت الحكم الذاتي بل إنشاء الوطن القومي، ولذلك فشلت المحاولة الأولى لإقامة المجلس التشريعي عام 1922، وفشلت بعدها المحاولات التي جرت لإقامة حكم وطني في البلاد، رسمية كما كانت في عام 1926، وغير رسمية كما في عام 1929:

أ) المحاولة الرسمية – 1926: يذكر محمد دروزة في كتابه «حول الحركة العربية الحديثة» في هذا الصدد أن مساعد السكرتير العام ملز إتصل في عام 1926 ببعض القوميين العرب وبينهم: محمد دروزة، ورفيق التميمي، وعمر الصالح البرغوثي، ورشيد الحاج إبراهيم، ومعين الماضي، وباحثهم بشأن تعديلات دستورية تخلق الظروف لإقامة حكم وطني، وإقترح عليهم إقامة هيئة تمثيلية عربية لهذا الغرض، وفعلاً عقدوا المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في حزيران(يونيو) 1928 تحقيقاً لذلك، ولكن تعارض الحكم الوطني مع مصالح الإمبريالية والصهيونية جمده وإنتهى أمره.

هذا على الرغم من أن القوميين العرب الذي باحثهم ملز قبلوا بمبدأ تعيين نصف أعضاء مجلس الأعيان وإنتخاب مجلس النواب.. وأقروا تعهدات بريطانيا الدولية، وإكتفوا بأن ينص الدستور على تحفظ جاء فيه «أن أهالي فلسطين لم يستشاروا فيما إتخذته حكومة بريطانيا من تعهدات دولية بشأن بلادهم».

وإقترح العرب ـ وهذا الذي على ما يبدو دعا المندوب السامي إلى القول أن بعض المقترحات متعذر العمل بها ـ أن يكون أمر الهجرة اليهودية بقرار يوافق عليه البرلمان تراعى فيه مصالح الأهالي العرب والبلاد الإجتماعية والصحية والإقتصادية والأخلاقية والسياسية والدينية.

ب) المحاولة غير الرسمية – 1929: أجراها الوكيل البريطاني المعروف، الذي قام بدور كبير في العربية السعودية جون فيلبي. ففي تشرين الأول(أكتوبر) 1929 وصل إلى البلاد، بعد أن إجتمع مع بعض قادة الحركة القومية العربية في سوريا، يحمل مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية عرضه على القوميين العرب في فلسطين وباحثهم بشأنه وتوصل معهم إلى إتفاق يمكن تلخيصه على الوجه الآتي:

- تدار فلسطين على أساس جمهوري دستوري ديمقراطي.
- الهجرة حرة وخصوصاً للعرب واليهود مع إعتبار مصالح البلاد وطاقتها.
- تكمن السلطة التشريعية بكاملها في مجلس ينتخبه المسلمون والمسيحيون واليهود.
- تكون السلطة التنفيذية في مجلس وزراء فلسطيني يتألف من عرب ويهود بموجب نسبتهما ويجري التوظيف في المناصب العالية على الأساس النسبي.
- يتحمل المندوب السامي البريطاني مسؤولية الأمن حتى تغدو حكومة فلسطين قادرة على القيام بهذا العبء حسب رأي عصبة الأمم.
- يحق للمندوب السامي نقض «فيتو» أي قانون يتعارض مع إلتزامات بريطانيا الدولية أو يجحف بحقوق الأقليات أو الأجانب أو يتنافى مع مصالح البلاد(!).. وعندئذ يحق للحكومة أن ترفع الأمر إلى عصبة الأمم■

3– الإصطدام بتطلعات الشعب الفلسطيني

■ وهكذا، فعلى الرغم من أن الحكم الوطني كان حكماً وطنياً كاريكاتورياً إلى حد كبير من حيث خضوعه لبريطانيا، فقد «مات» مسودة على الورق قبل أن يصل إلى درجة المباحثات الرسمية، لتعارضه مع المصالح الإمبراطورية، كما فرضتها ظروف ذلك العصر ومع المشروع الصهيوني كما صاغه نظام الإنتداب.

وبهذا الشكل إصطدم الإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني إصطداماً مباشراً مستمراً مع أماني الشعب العربي في فلسطين في التحرر والإستقلال. ولم يكن من الممكن حتى الخطو خطوات أولى في هذا السبيل وإقامة حكومة محلية كما كان الحال في الأقطار العربية المجاورة إمتداداً من العراق حتى مصر.

لقد كان كل مشروع تعديلات دستورية يصطدم كذلك بعالمية الصهيونية.. أو بأيديولوجيتها حول تعريف الشعب اليهودي بوصفه «شعباً عالمياً».. فالصهيونيون كانوا يعتبرون فلسطين وطناً «قومياً» للشعب اليهودي بأسره، ولذلك أقاموا الوكالة اليهودية على هذا الإعتبار، لم يكن من الممكن أن يقبلوا تمثيلاً يقوم على أساس القائم في فلسطين بل على أساس ما سيكون.

■ هذا ما أكده بن غوريون حين عالج مقترحات المجلس التشريعي التي جاءت في **كتاب أبيض جديد صدر عام 1930:** «نصادق على تغييرات دستورية تهدف إلى إعطاء السكان قسطاً من الإدارة، ولكننا نرفض بلا هوادة المجلس التشريعي الذي إقترحه الكتاب الأبيض. ونعد اليهودية (والمقصود هنا هو اليهودية العالمية) والعمال والأمة العربية أن لا نقبل أبداً بأن يسيطر فريق قومي واحد في فلسطين على الآخر الآن أو إلى الأبد. وإذا كنا لا نقبل فكرة دولة يهودية حيث يحكم اليهود العرب، كذلك لا نقبل إزدواجية القومية في سويسرا أو كندا، فالحقوق في فلسطين لا تعود كما هو الحال في ذينك القطرين إلى المواطنين الحاليين يهوداً كانوا أم عرباً، فالجوهر حق عودة اليهود المشتتين، حق إعادة البناء والتطوير والحرية والسيادة بدون الإجحاف بحقوق الآخرين أو السيطرة عليهم» (دافيد بن غوريون: «ولادة إسرائيل مجدداً ومصيرها» – مجموعة خطابات ومقالات، 1954، ص 38).

■ في الوقت ذاته منح الإنتداب في المادة 25 بريطانيا سلطة إستثناء «الأراضي الواقعة شرقي الأردن» من سريان وعد بلفور. وبقيامها بذلك لأغراض إستراتيجيتها في المنطقة، إستنفرت بريطانيا إحتجاج المنظمة الصهيونية التي إعتبرت ذلك تقليصاً إقليمياً لبرنامجها. ولكن لا يمكن القول أن القادة الصهيونيين الواقعيين توقفوا كثيراً عند إستثناء شرقي الأردن من سريان مفعول وعد بلفور الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإنتداب.. ولعلهم وافقوا الكاتب ج.س هورفيتس في كتابه «النضال من أجل فلسطين» حين كتب أن حدود الوطن القومي لم تتحدد أبداً: «فالحدود النهائية، بداهة كان سيقررها في الدرجة الأولى الأسلوب الذي ستستخدم فيه بريطانيا صلاحياتها الواسعة ومدى تجاوب الصهيونيين مع فرصهم ودرجة مقاومة العرب».

ولا جدال في أن الأسطورة الإمبريالية – الصهيونية القائلة بتلاشي مقاومة العرب لنظام الإنتداب والمشروع الصهيوني الكولونيالي، مع الأيام، هدفت في الأساس إلى تضليل الرأي العام الذي لم يكن يقبل بسهولة إقامة وطن قومي على حطام شعب أخر، وحقيقة كون المشروع الصهيوني مشروعاً يقيم وطناً قومياً على حطام شعب آخر ظهرت في السنوات الأولى من الإنتداب، فالفترة الأولى حسمت وجهة التطور، وجسَّمت الممارسة الصهيونية، وقررت لذلك العلاقات اليهودية – العربية.

ولمقاصد هذا البحث من الممكن إعتبار الفترة الأولى، إمتداداً بين المصادقة على نظام الإنتداب والإصطدامات الدامية في عام 1929 وما أعقبها من كتاب أبيض صدر في 1930. **فما هي أبرز أحداث هذه الفترة وملامحها؟** هذا ما سنأتي عليه من خلال معاينتنا لممارسة الصهيونية خلال هذه الفترة■

II – الممارسة الصهيونية

1- الدافع المقرر للهجرة اليهودية

■ في حين توزع السكان بموجب إحصاء 1922 على الوجه التالي: 660 الف عربي و83 الف يهودي، أصبح توزيعهم في 1929: 757 ألف عربي و164 ألف يهودي. وفي سياق هذا النمو السكاني برزت حقيقة «مثالية»(!) الدعوة الصيونية، من حيث أنها دعوة «تحرك» الجماهير اليهودية في مختلف أقطارها، فلم تكن المثالية القومية هي الدافع المقرر للهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل الحاجة إلى اللجوء إلى مكان أمين، أو إلى قطر يفور بالممكنات الإقتصادية هي المحرك. ولهذا تأرجحت الهجرة حيال الصعوبات الإقتصادية، وفي حين كان المهاجرون منها في عام 1925 حوالي الألفين، زاد في عام 1927 عدد المهاجرين من فلسطين إلى حوالي 34 الفاً، وزاد المهاجرون على الذين دخلوا إليها بنسبة الضعف (2.713 دخلوا البلاد، و5.071 خرجوا منها)

2- «إحتلال العمل»

■ خلال هذه السنوات تحولت الهستدروت التي قامت في 1920 لتكون أداة العمال اليهود في النضال الطبقي إلى أداة لتنفيذ سياسة العمل العبري أو إحتلال العمل من العمال العرب الذين يعملون في المزارع والمنشآت اليهودية، ومن هنا أصبحت أداة ممارسة المخطط الصهيوني الأساسية.

وفسر ولتر بريوس في كتابه «حركة العمال في إسرائيل» هذا الأمر بقوله: «أن الجماهير الواسعة من العمال غير المنظمين، (وأكثرهم من العرب) ألفوا هئية منافسة ومارسوا ضغوطاً على شروط العمل التي فاز بها العمال المنظمون مما جعل «الإعتراف القانوني» بمبدأ الإحتلال محتماً وضرورياً».

وكان س. ليفنبرغ في كتابه «اليهود وفلسطين» أكثر صراحة، فكتب: «أن على العمال اليهود أن يدافعوا عن أنفسهم ضد إستبدالهم بعامل عربي رخيص وغير منظم. ويعتقد زعماء العمال اليهود أن على العمال العرب في الوقت الحاضر أن يستخدموا لا في الإقتصاد اليهودي، بل في القطاع العربي والحكومي».

وأكمل أ.س والدشتين الصورة في كتابه «فلسطين العصرية»، فكتب يفسر إحتلال العمل باعتباره عملية المحافظة على النفس: «فاليهود لا يزالون أقلية في فلسطين. ومستقبلنا أن نصبح أكثرية فيها.. وحتى نحقق ذلك الهدف لا نستطيع أن نسمح للعامل العربي أن يهيمن في الزراعة والصناعة على حساب العامل اليهودي وبذلك نهدد مستقبلنا بذاته في فلسطين».

■ بدون الإستشهاد بعدد آخر من الكتاب نستطيع القول أن هدف إحتلال العمل كان خلق ممكنات أوسع لاستعياب المهاجرين الجدد وتعميق الإنعزالية اليهودية عن الشعب العربي في البلاد.

ويكتب ليفنبرغ أن العمال اليهود كانوا ينفذون سياسة قومية متكاملة لم يجدوا فيها أدنى تناقض مع البورجوازية اليهودية، الصهيونية إلا بقدر إستخدامها العمال العرب الأرخص(!).

والأمر المقرر في نهاية المطاف أن قادة العمال الصهيونيين وضعوا أسس الفرقة بين العمال العرب واليهود وعمقوها مع الأيام، وكانت مزاعمهم حول التعاون العمالي في المؤتمرات الدولية (النقابية والسياسية العمالية) مجرد ذر رماد في العيون■

3- الإستيطان الزراعي

■ كذلك كان الإستيطان الزراعي الصهيوني إنعزالياً عن الفلاحين العرب وعلى حسابهم في حالات كثيرة. ودلت إحصاءات الحكومة على أن عدد المستوطنات الصهيونية بلغ 71 مستوطنة في عام 1922، كما بلغت مساحة الملكيات اليهودية 59.000 دونم. ونما عدد المستوطنات فأصبح 96 مستوطنة في عام 1927، واتسعت مساحة الملكيات فأصبحت في السنة ذاتها 903.000 دونم.

ومع هذا فاتساع الملكيات الصهيونية تم بشراء أراضي أسياد الأرض (وفي حالات عينية أسياد أرض غائبين) وبتشريد المزارعين العرب الذين كانوا يقتاتون من كدحهم فيها ..

ويعترف وايزمن في كتابه «التجربة والخطأ» بأن المنظمات الصهيونية إقتنت 80 ألف دونم من سهل مرج بن عامر من عائلة أسياد الأرض الغائبين في لبنان (عائلة سرسق)، وقد كانت عليها بضعة قرى عربية، ولكنه يزعم أن هذه القرى العربية كانت «نصف مهجورة»(!) بسبب الملاريا.

وبتأييد جهاز الإدارة البريطانية حوَّلت الصهيونية هذه القرى «نصف المهجورة» إلى قرى مهجورة تماماً ومسحتها عن الوجود، أما أهلها فكانوا المشردين الأوائل من الشعب العربي الفلسطيني وإن لم يتركوا البلاد آنذاك.

■ لقد زعم الصهيونيون اليساريون أنهم كانوا يقيموا إستيطاناً زراعياً إشتراكياً في فلسطين ولهذا كانوا يقيموا مجتمعاً أرقى(!)، **فما هي حقيقة إشتراكية (!) هذا الإستيطان؟**

في دراسته «القوى الإجتماعية في فلسطين» تعرض إبراهام ريفوسكي إلى هذه القضية وكتب: «مع أن المؤتمرات الصهيونية الأولى سيطرت عليها الطبقات الوسطى اليهودية والمثقفون، فقد صادقت على مبدأ تأميم الأرض باعتبارها أهم أساس للدولة اليهودية في المستقبل.. وبمصادقتها على مبدأ تأميم الأرض وبموافقتها على التجربة الإجتماعية الجزئية في التعاون الزراعي لم تتأثر المؤتمرات الصهيونية بالنظريات الإشتراكية، بل بالضرورة القومية».

ومضى إلى القول أن هذا الشكل كان ضرورياً لأن الملكية الفردية في الأرض أصبحت عقبة أمام إتساع الهجرة، ولأن إستخدام الأيدي العاملة العربية الرخيصة في المزارع اليهودية كان يهدد المشروع الصهيوني بأسره.

ثم هناك الحاجة إلى المثالية.. فالدعوة الصهيونية واجهت الدعوة الشيوعية الثورية، وخاصة في روسيا القيصرية، وأرادت التغلب عليها من أجل جذب العمال اليهود الذين إنخرطوا فيها. ولهذا كان لا بد للصهيونية من أن تخضع توق العمال اليهود إلى المجتمع الإشتراكي لأغراضها ووجدت أن الدعوة إلى التعاون الزراعي تؤدي هذا الدور، فيتحقق الإستيطان اليهودي رغم المقاومة العربية ويمد المستوطنين بالمثالية، ولا يضر المشروع الصهيوني الرأسمالي في قاعدته وأيديولوجيته القومية المغالية في الإنعزالية الرجعية.

وهذا يفسر لماذا «عطف» وايزمن ممثل البورجوازية في الصهيونية وقائدها لأكثر من ثلث قرن على التعاون الزراعي. ويكتب ريتشارد كروسمان في «أمة بعثت» أن وايزمن لم يكن يأبه بتنديد المتمولين اليهود بالكيبوتسات إعتقاداً منه أنها حل مؤقت.

وهذا ما لاحظه موريس أيدلمان في كتابه «بن غوريون، سيرة حياة سياسية» حين كتب: «أن بن غوريون بعد قيام الدولة أراد أن يجذب إلى البلاد رؤوس أموال غربية، وهذا خلق تعقيدات للحركة العمالية التي قاومت الرأسمال

المالي وأرادت إقامة نظام مساواة تعاوني»، وأضاف: «ولكن حاجات التطوير «إضطرت»، بن غوريون إلى أن يمنح المستثمرين فرصاً لتوظيف أموالهم. وهكذا إنتهى الحلم الريفي» (أي حلم المساواة التعاونية)■

4- بناء القوة العسكرية الضاربة

■ ينتسب إلى هذه الفترة التي كما قلنا حددت مسيرة التطور، تأسيس الصهيونية القوة الضاربة التي عرفت بـ «**الهاجاناه**» (الدفاع). أما موريس بيرلموتر في كتابه «العسكرية والسياسة في إسرائيل» فيعود إلى الطوائف اليهودية المشتتة ليرسم تطور القوة العسكرية الصهيونية التي أقيمت في فلسطين.

كذلك يعتقد يغئال ألون أحد القادة العسكريين في القوة العسكرية الصهيونية في كتابه «بناء الجيش الإسرائيلي» أن البداية كانت في عام 1890. ولكن بن غوريون الذي يمكن الإعتماد على شهادته في هذا المضمار، يضع البداية في تعاونية «شجرة» في العقد الأول من القرن الـ 20، ويصف بإسهاب كيف نجح في إقناع المسؤولين في التخلص من الحارس الشركسي وإختيار حارس يهودي.

ومع هذا فالإتفاق كامل على أن قوة «الدفاع» الهاجاناه تأسست (أو نمت من حركة الحراس) في 1920، وكانت في البداية تحت إشراف الهستدروت.

■ يقول بن غوريون في محادثاته مع موشي بيرلمان في كتاب «بن غوريون ينظر إلى وراء» أن إسم المنظمة في البداية كان «فرق الدفاع والعمل» (جدود هجاناه فهعبودا). وكانت الإشارة إليها في البداية فرق العمل – بحذف الدفاع.. ولكن باتساع فرق الدفاع وإزدياد قوتها أصبحت تعرف بالهاجاناه ولصق بها الإسم.. ويضيف أن هذه القوة الدفاعية الضاربة إنتقلت من إشراف الهستدروت إلى إشراف المجلس القومي اليهودي في عام 1930.

وفسر بن غوريون في هذا الكتاب الأسباب التي دعت إلى إقامة الهجانا فقال: للدفاع عن المستوطنات، وأضاف: ولم يكن من الممكن الإعتماد على الإنتداب للدفاع عن هذه المستوطنات التي إنتشرت في البلاد.. إذ أن ذلك كان يعني أن يصبح الإنتداب المقرر في عددها ومواقعها■

5- هجوم صهيوني شامل

■ وهكذا فقوة «الدفاع» الضاربة لم تكن قوة دفاع بالمعنى الحقيقي بل قوة هجوم ترافق الإستيطان الصهيوني الذي كان يجري حسب خطة مرسومة تأخذ بعين الإعتبار طاقة الصهيونية المالية والبشرية.

ويتضح من هذه الملامح أن الإصطدام مع الشعب العربي لم يكن محتوماً فحسب، بل أن الصهيونية خططت له منذ البداية، إمتداداً من جلب المهاجرين إلى إقامة قوة ضاربة تزرع قلاعاً زراعية لا مجرد مستوطنات يعيش أفرادها على الزراعة.

ومما جعل الهجوم يشمل جميع الجبهات قيام الصهيونيين بالتصنيع.. لقد كان في بدايته في هذه الفترة، إلا أنه كان يوحي بالمستقبل خصوصاً بعد ما منحت سلطة الإنتداب إمتياز الكهرباء لشركة تأسست في لندن برأسمال مشترك وعرفت بشركة روتنبرج■

(9)
الحركة القومية العربية

1- المؤتمرات العربية الفلسطينية

■ إعتبرت الحركة القومية العربية في فلسطين المؤتمر العربي السوري العام الذي عقد في دمشق في حزيران (يونيو) 1919 – وإشترك فيها رجالات العرب من فلسطين أو سوريا الجنوبية كما كانت تعرف آنذاك – مؤتمرها الأول[*].. وحين عقد القوميون العرب من فلسطين مؤتمرهم الثاني في دمشق 27 شباط(فبراير) 1920، عبّروا عن الإقتناع بوحدتهم مع الحركة القومية العربية في سوريا الطبيعية وترابط مصيرهم مع مصيرها.. ولهذا تلخصت قراراتهم في التالي:

- أن أهالي سوريا الشمالية والساحلية يعتبرون سوريا الجنوبية «فلسطين» قطعة متممة لسوريا.
- وهم يرفضون الهجرة الصهيونية لخطرها على كيانهم السياسي ويرفضون جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.
- ويعدون حركتهم الوطنية القائمة في البلاد للمطالبة بإستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وكما أنها موجهة لإخراج المحتلين من الساحل (لبنان)، كذلك هي موجهة لإخراج المحتلين من فلسطين.

وهنا يظهر ما لاحظناه من قبل بشأن تأثير تقسيم الإمبريالية الولايات العربية العثمانية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى أجزاء، على الحركة القومية العربية، فالوقائع حتى في هذا الوقت المبكر فرضت نفسها على هذه الحركة، فاجتمع رجالات فلسطين على حدة وعالجوا قضية ولايتهم العينية، وإنطلاقهم من وجهة نظر عربية سورية عامة وشعورهم بالخطر على إقليم فلسطين عمّق التناقض الواضح بين الإقليمية والعروبة. وكان بمثابة محطة إنتقال فصلت بين مريدي الحركة القومية، ودفعتهم إلى إقامة حركات قومية مستقلة في ولايتهم، التي تحولت إلى أقطار تسيطر عليها الدول الإمبريالية.

■ وإذا كان من الممكن إعتبار المؤتمر الثاني محطة إنتقال، فمن الممكن إعتبار **المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث** الذي عقد في حيفا في 14 كانون الأول(ديسمبر) 1920 بداية التنظيم القومي الفلسطيني.. لقد عقد المؤتمر بعد معركة ميسلون وإنهيار الحكومة العربية في دمشق تحت ضغط الإحتلال الفرنسي، ولهذا كان عليه أن يأخذ بعين الإعتبار الواقع الناشيء بحذافيره ويكيّف النضال القومي حسب الأوضاع الجديدة.

(*) بالنسبة لمكان وتاريخ إنعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، وبعده الثاني، ثمة تباين بين المؤرخين الفلسطينيين. وفي تقديرنا أن ما ورد بهذا الخصوص في كتاب فيصل حوراني «جذور الرفض الفلسطيني.. 1918 – 1948»، هو الأدق، إن كان من حيث تحديد مكان وتاريخ إنعقاد المؤتمر الأول (القدس، 1/27 – 1919/2/9)، أو المؤتمر الثاني الذي منع إنعقاده الإحتلال البريطاني، فلم يصله سوى عدد قليل من أعضائه، فاقتصرت أعماله بالنسبة لهؤلاء الذين التقوا في القدس وهم سبعة فقط على توجيه رسالة في 1920/5/15، إلى رئاسة المؤتمر السوري العام في دمشق يبلغون إليه ما جرى من منع، ثم يؤكدون تمسك الفلسطينيين بوحدة سوريا الطبيعية ورفضهم المشروع الصهيوني. (راجع بهذا الخصوص ما ورد في هذا الكتاب في الفصل بعنوان: «التشكيلات السياسية للحركة الوطنية.. 1919 – 1948»، وبالتحديد في القسم«3- المؤتمرات العربية الفلسطينية» من هذا الفصل (المحرر).

وهكذا قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث رفض وعد بلفور والمطالبة بمنع الهجرة اليهودية وبإنشاء حكومة قومية في فلسطين. وفي الوقت ذاته **إنتخب المؤتمر لجنة تنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني،** كانت بمثابة قيادة الحركة القومية في تلك الفترة ..

ثم عقد **المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع** في القدس في 25 حزيران(يونيو) 1921 بعد الصدامات التي وصفناها، وقرر إرسال الوفد العربي الفلسطيني الأول إلى لندن وتألف من موسى كاظم الحسيني، وتوفيق حماد، وأمين التميمي، ومعين الماضي، وإبراهيم شماس، وشبلي الجمل.. وعقد **المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس** في 22 آب(أغسطس) 1922 للإستماع إلى بيان الوفد ومقترحات الحكومة البريطانية حول المجلس التشريعي المقترح.. وقرر هذا المؤتمر مايلي:

- مقاطعة الإشتراك في إنتخابات المجلس التشريعي.
- ورفض القرض الذي تنوي الحكومة عقده لمقاصد القيام بمنشآت وتطوير البلاد.
- مقاطعة اليهود مقاطعة تامة.
- وضع ضريبة على جميع أبناء العرب في فلسطين للقيام بالدفاع عن قضية البلاد
- إرسال بعثة إلى جزيرة العرب.
- تأسيس مكتب دعاية في لندن.

ووضع المؤتمر ميثاقاً بقي دستور الحركة القومية العربية الفلسطينية في مسيرتها، جاء فيه: «نحن ممثلي فلسطين أعضاء المؤتمر العربي الخامس نقسم أمام الله والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الإستقلال والإتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية»..

■ فيما سبق يظهر التطور واضحاً في الحركة القومية العربية الفلسطينية، من خلال ما يلي: **1**– أصبحت تصدر عن تربتها الإقليمية وتعالج قضاياها العينية مثل المجلس التشريعي، والقرض الحكومي؛ **2**– بدأت تواجه مشكلة الصهيونية وتحاول مجابهتها لا بشعار عام مثل رفض وعد بلفور، بل بالمقاطعة ومقاومة الهجرة؛ **3**– جسّمت، تماثلها مع فكرة الوحدة العربية بوضعها الإتحاد العربي بعد الإستقلال في ميثاقها وبإرسالها وفداً إلى الجزيرة العربية لإقامة العلاقة مع المسؤولين فيها وتوطيدها■

2– حركة قومية فضفاضة

■ لقد تألفت الحركة القومية العربية في هذه الفترة الأولى من قيادة في القمة ثابتة إلى حد ما وتنبثق عن مؤتمرات دورية بلغ عددها سبعة في عشرينيات القرن الـ 20، وجماهير فلاحية وشعبية تتجاوب مع هذه القيادة تجاوباً معيناً، ولكن لا ترتبط بها برابطة تنظيمية.. وإزاء هذا تظهر بالمقارنة الفروق الجوهرية بين الحركة القومية العربية في فلسطين الفضفاضة تنظيمياً وأيديولوجياً والحركة الصهيونية بتنظيماتها المتطورة وأجهزة الإستيطان القوية التي أقامتها وأيديولوجيتها القومية المتعصبة العدوانية.

وقد تضخمت هذه الفروق لتزيد من ترجيح كفة المنظمة الصهيونية على الحركة القومية العربية في فلسطين في ظروف تأييد الإمبريالية البريطانية للصهيونية وقمعها بعنف تارة وبالتآمر تارة أخرى نشاط الحركة القومية العربية .. وزاد من هذا التفاوت لأن القيادة القومية العربية تألفت جوهرياً من ملاك الأرض الكبار أو أبناء العائلات

الإقطاعية أمثال عائلات الحسيني والنشاشيبي وعبد الهادي، في حين كانت القيادة الصهيونية بورجوازية عصرية تستند إلى إمبريالية قومية.. ومع هذا جمعت القوى الوطنية العاملة في الميدان السياسي بين هؤلاء والفئات الوسطى من تجار وأصحاب مهن حرة.

■ لكن الأوضاع الموضوعية كما تجلّت في سياسة الصهيونية: إحتلال الأرض وإحتلال العمل والإقتصار على البضائع العبرية، دفعت هذه القيادة إلى إتخاذ قرارات مضادة دفاعاً عن التجار والماليين العرب (قرار مقاطعة اليهود)، وعن الفلاحين والعمال العرب.

وهكذا أخذ **المؤتمر السابع** الذي عقد في القدس في 20 حزيران(يونيو) سنة 1928 الظروف الإقتصادية – الإجتماعية (الطبقية) الناشئة عن سياسة الإمبريالية البريطانية والإستيطان الصهيوني بعين الإعتبار، فقرر المطالبة بحكومة قومية برلمانية، والإحتجاج على كثرة الموظفين الإنجليز في الحكومة «الفلسطينية» (الإنتدابية)، كما قرر الإحتجاج على إعطاء إمتياز البحر الميت لشركة أجنبية، وعلى تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية، والمطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية.

ولا بد من رؤية التناقض هنا بين هذه المطالب الإقتصادية – الإجتماعية التي تعرب عن مصالح طبقات وفئات معينة (الإحتجاج على الإمتيازات صدر عن الماليين، وعلى الموظفين الإنجليز صدر عن الفئات المتعلمة، وعلى سياسة التشغيل عن العمال المهاجرين من الريف والمتذمرين من البطالة..) من جهة، وبين المصالح التي مثلتها قيادة الحركة القومية العربية في فلسطين، من جهة أخرى؛ فقد ظلت هذه القيادة جوهرياً من أسياد الأرض (رجال العائلات الإقطاعية: الحسيني والنشاشيبي والهادي والتميمي والماضي)، ولم تعكس مصالح القوى الإجتماعية المتضررة من سياسة الإمبريالية البريطانية والصهيونية. (وفي هذا السياق يلاحظ أنه لم تبرز في السنوات الأولى من الإنتداب قضية الفلاحين العرب بحدتها، ولذلك غابت المطالبة بالدفاع عن مصالح الفلاحين العرب عن هذه المؤتمرات، لكن هذه القضية برزت وإحتدمت بعد إجلاء الفلاحين عن أراضيهم، فانعكست في الحركة القومية كما سنرى).

إن عدم إضطلاع هذه القيادة بدور يعكس بقوة مصالح القوى الإجتماعية المتضررة من سياسة الإنتداب والصهيونية يعود إلى ضعف هذه الطبقات والفئات الإجتماعية على الصعيد السياسي. ولا يغير من هذا الواقع أن العمال العرب كانوا قد أقاموا منظمتهم النقابية الأولى في عام 1925، فجمعية العمال العربية الفلسطينية كانت ضيقة الإطار وإقتصر نشاطها بين العمال في حيفا في البداية■

3– الخلافات الفلسطينية الداخلية

■ لعبت سلطات الإنتداب الإمبريالية دوراً هاماً في توطيد مواقع كبار الملاك (رجال العائلات الإقطاعية) في قيادة الحركة القومية العربية..

فهذه السلطات هي التي عيّنت الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس على الرغم من أنه لم يأت في المرتبة الأولى عند التصويت، بل لقد عيّنه المندوب السامي هربرت صموئيل في هذا المنصب بعد أن عفا عنه وألغى حكماً غيابياً بالسجن 15 سنة صدر بحقة باعتباره أحد قادة الحوادث الدامية عام 1920 بين العرب من ناحية واليهود

وسلطات الإنتداب من ناحية ثانية.. وهو الذي عيّنه أيضاً رئيساً للمجلس الإسلامي عام 1922 وبذلك وضعه في موقع قيادة الحركة القومية العربية.

ويعتبر محمد عزة دروزة في كتابه حول الحركة العربية الحديثة السلطات البريطانية مهندس الصراع بين الكتلتين العائليتين السياسيتين اللتين نشأتا بعد تعيين راغب النشاشبي رئيساً لبلدية القدس. واتخذ هذا الصراع في هذا الوقت المبكر شكل صراع، بين المجلسيين (عائلة الحسيني الإقطاعية وأنصارها) والمعارضين الذين تكتلوا حول عائلة النشاشيبي وأنصارها، مما أضر بالحركة القومية العربية في فلسطين ضرراً بالغاً بتجزئة قواها وإرباك الرؤيا بين الجماهير.

■ من السذاجة رؤية هذا الصراع إختلافاً إقطاعياً على مواقع النفوذ فحسب. لقد كان الخلاف والتنافس على هذه المواقع عاملاً فعلاً، ولكنه نجم عن خلاف في التوجه نحو سلطات الإنتداب والصهيونية، وكان بين عناصر أقل مهادنة (المجلسيين أو الحسينيين) وأكثر مهادنة (النشاشيبيين).

ثم أن الموقعين اللذين إنطلق منهما الصراع قررا التقاطب الإجتماعي الذي تم فيما بعد حول كل منهما، فالمجلس الإسلامي الأعلى الذي أشرف على الأوقاف والمساجد والمعاهد وبعض المدارس إتصل مع الفلاحين على نطاق واسع، مما عكس ذلك على توجهه؛ في حين كانت رئاسة بلدية القدس ـ مركز إلتفاف لأعضاء بلديات أخرى– متصلة بأهالي المدن ووثيقة الإتصال بالتجار وأصحاب المهن الحرة.

وإذا تذكرنا أن الفلاحين في فلسطين مثلهم في ذلك مثل الفلاحين في كافة المستعمرات، هم قوى الثورة الجوهرية، وأن التجار في المستعمرات يميلون إلى مهادنة الإمبريالية، أمكننا فهم الظروف التي جعلت المجلسيين، لاتصالهم بالفلاحين، يظهرون أكثر عداء للإمبريالية البريطانية.. ودفعت المعارضين – بالمقابل– إلى مهادنة الإمبريالية حتى حين كانت الموجة الثورية توحدهم مع كافة القوى وراء المطالب القومية الحقة.

لم يؤدِ الصراع، كما قلنا، إلى تجزئة القوى القومية وإرباك رؤيا الجماهير وإشاعة العصبية العائلية التي هي من تقاليد الإقطاعية فحسب، بل أدى إلى إقحام الدين في المعركة.. فالمجلسيون، كما يقول محمد عزة دروزة، أقاموا حكومة إسلامية واستخدموا الدين لإضعاف مواقع أعدائهم.. وهذا أدخل الدين الإسلامي عنصراً في الحركة القومية العربية إمتاز بالسلبية في أكثر الأحيان خصوصاً إزاء المد الثوري في الحركة القومية العربية العامة■

4– حرف الأنظار عن النضال ضد الإمبريالية البريطانية

■ كان بديهياً، وقد تسلمت قيادة المجلس الإسلامي الأعلى، بأيديولوجيتها الإقطاعية – الدينية الضيقة، مركز القيادة في الحركة القومية العربية أن يسهل على الإمبريالية البريطانية تشديد التناحر اليهودي العربي لحرف النضال القومي المعادي للإمبريالية عن طريقه الصحيح.. وهكذا ظهرت الحركة القومية العربية وكأنها ضد اليهود لا الإمبريالية البريطانية، على الرغم من أن كل تصادم كان يؤدي إلى تصادم مع قوات الإنتداب البريطاني.

وفي هذا الصدد لاحظ محمد عزة دروزة الظاهرة الغريبة في فلسطين فكتب: في كل البلاد تقاس الوطنية بموقف القومي من الإمبريالية، أما في فلسطين فأصبح يستساغ أن يكون لمن يعقد أواصر الصداقة مع الإنجليز ويخدم أغراضهم ويروج مطالبهم..أن يكون له شأن في الحركة القومية العربية إذا كان مناوئاً لليهود والحركة الصهيونية..

وأضاف: أن ذلك يعود إلى نجاح الإنجليز في التظاهر نفاقاً بالحدب على المطالب القومية العربية مع أن هدفهم كان «إستغلال كل من اليهود والعرب وتخويفهم كل منهم الآخر».

■ لم تبق المعركة القومية العربية في فلسطين في مكان واحد، فقد تطورت بالتغييرات التي طرأت على البلاد وعلى المجتمع العربي..

ولعل من المفيد أن نلاحظ هنا أن البورجوازية العربية في فلسطين – ونقصد هنا البورجوازية الصناعية – التي كانت جنينية عند بداية الإنتداب تطورت ببطء هائل. ولذلك لم تصل إلى مركز القيادة في الحركة القومية العربية، أو على الأصح لم تصل إلى مركز الحسم في القيادة القومية. وهذا يعود **أولاً** إلى السبب التقليدي الساري المفعول في كافة المستعمرات، إلى إغراق الدولة الإمبريالية الأسواق بالبضائع الجاهزة الرخيصة التي لا تستطيع الصناعة القومية منافستها؛ **وثانياً** إلى ممكنات الصهيونية الأوسع لإقامة صناعات محلية حيث أمكن ذلك بالتعاون مع الإحتكارات الأجنبية البريطانية مثلا، مما زاد من صعوبات البورجوازية العربية إزاء المنافسة المزدوجة..

■ في الوقت ذاته لم يغير نشاط الصهيونية في شراء الأراضي العربية من التركيب الإجتماعي في الريف العربي الفلسطيني، فأغلب الأراضي الشاسعة التي إشترتها الصهيونية باعها الإقطاعيون الغائبون. وأما الأراضي التي باعها القطاعيون القائمون في البلاد فلم تكن من الإتساع بحيث تفيد البناء الإجتماعي. ومع هذا فقد تشردت جمهرة من الفلاحين العرب، الذين كانوا يزرعون هذه الأراضي، وبذلك شددوا أزمة الريف وعقّدوا مشكلة البطالة بانضمامهم إلى سوق العمل في المدن..

في هذا الميدان حصلت تغييرات جذرية، فالطبقة العاملة العربية التي كانت ضئيلة العدد ضعيفة التنظيم في هذه الفترة، إزدادت مع الأيام عدداً باتساع النشاط الإقتصادي (وفي أيام الحرب العالمية الثانية نتيجة المشاغل الحربية)، ووطدت تنظيمها وأصبحت تمارس نفوذها على الحركة القومية العربية.

ثم كان إشتراك المرأة العربية في الحركة القومية.. لقد قذف بها زخم الحركة الثورية المعادية للإمبريالية والصهيونية إلى ميدان المعركة، وسجل المؤرخون إقتحامها الميدان في 1929، حين عقدت النساء أول مؤتمر لهن في 26 تشرين الأول(أكتوبر) في القدس، وأيدن مقررات المؤتمرات العربية الفلسطينية، ودعون إلى تنشيط الصناعة والتجارة الوطنية وتعزيز الروابط الإقتصادية مع سوريا وغيرها من الأقطار العربية■

4– سياسة الحركة القومية ومواقفها

■ في هذه الفترة التي إمتدت حتى عام 1929 – وهي فترة تميّزت عالمياً بتراجع الموجة الثورية التي إجتاحت العالم عامة بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية الكبرى– واصلت الحركة القومية العربية نشاطها السياسي على شكل مؤتمرات ووفود تحج إلى لندن وتحاول «إقناع» المسؤولين فيها بعدالة القضية العربية..

وقد ذكرنا عن نشاط الوفد الأول في بريطانيا وإخفاقه.. ونستطيع أن نضيف أن الوفدين الثاني والثالث في 1922 و1923 لم يحققا نجاحات ما، وتركا تأثيرات دعائية طفيفة جداً في المحافل البريطانية أو الغربية، فالوفود الفلسطينية هذه والتي تلتها هدفت في الدرجة الأولى إلى الإتصال بممثلي الإمبريالية البريطانية في السلطة أو مع محافل حاكمة تظاهرت بتأييد العرب ضد الصهيونية. ولم تقم بأي إتصال – وما كان تركيبها الطبقي يسمح لها بأي إتصال – مع القوى المعادية للسياسة الإمبريالية في بريطانيا.

■ ولكن جدير بالملاحظة أن الوفد العربي الفلسطيني الأول إتصل أثناء وجوده في أوروبا بوفد الإتحاد السوري وعقداً سوية في جنيف في 25 آب(أغسطس) 1922 مؤتمراً فلسطينياً ـ سوريا صاغ مطالب الحركتين وقدمها إلى رئيس عصبة الأمم وتتلخص في:

- الإعتراف بإستقلال سوريا ولبنان وفلسطين وبسلطانها القومي(أي بسيادتها).
- الإعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً في حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع سائر الأقطار العربية المستقلة في شكل ولايات إتحادية.
- إلغاء الإنتداب حالاً.
- جلاء الجنود الفرنسيين والإنجليز عن سوريا ولبنان وفلسطين.
- إلغاء تصريح بلفور.

وتكمن أهمية هذه الظاهرة من التضامن العربي في أن تحرك الجماهير في الفترة الممتدة بين 1922 و1929 إرتبط بهذا التفاعل العربي في المنطقة التي عُرِفت قبل تجزئتها إلى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.
وهكذا إشتركت جماهير فلسطين في عام 1925، ثم في عام 1926 بإضرابين عامين رافقتهما المظاهرات الشعبية تأييداً لكفاح الشعب العربي في سوريا ضد الإنتداب الفرنسي. وكان الإضراب الأول تضامناً مع الثورة التي كان يخوضها الشعب العربي في سوريا في عام 1925. وكان الإضراب الثاني إحتجاجاً على زيارة المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان م.دي جوفنيل للقدس زيارة رسمية، وتضاماً أيضاً مع تلك الثورة السورية..
وفي الوقت ذاته إستقبلت المظاهرات الصاخبة اللورد بلفور صاحب الوعد الصهيوني حين وصل إلى دمشق قادماً من القدس حيث وضع الحجر الأساسي في بناء الجامعة العبرية فيها.

■ وظهرت سياسة الحركة القومية العربية في فلسطين إزاء الإنتداب البريطاني والوضع الدستوري من موقفها من الإقتراح البريطاني الداعي إلى إقامة مجلس تشريعي..
لقد إقترح ونستون تشرشل وزير المستعمرات المشروع على الوفد العربي الفلسطيني الأول عام 1922.. ولكن الوفد، وأيدته المؤتمرات العربية الفلسطينية التي عقدت بعد ذلك، رفض الإقتراح.
وكان الإقتراح قد نص على تأليف مجلس تشريعي من 11 عضواً من موظفي الحكومة، و12 عضواً منتخباً منهم 10 عرب ويهوديان برئاسة المندوب السامي الذي يتمتع بصوتين.
أما صلاحيات المجلس فكانت صفر تقريبا، فليس من حقه النظر من أية نقطة تخالف سياسة حكومة الإنتداب الأساسية أو نص الإنتداب الذي قام ليمهد السبيل لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. كذلك كان يتوقف تنفيذ قرارات المجلس على إدارة المندوب السامي الذي عهد إليه بتطبيق تصريح بلفور. وأوضح الإقتراح بأن المجلس التشريعي لا يتمتع بأية سلطة تنفيذية.
وأما التظاهر بالتنازل أمام المطالب العربية فكانت بإقتراح تشكيل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في أمر مراقبة الهجرة اليهودية.. ولكن هذا التنازل تلاشى حين إشترطت الحكومة أن تكون اللجنة مقيّدة بأنظمة لا تتخطاها وأن يعود تنفيذ قراراتها إلى رأي المندوب السامي.

وحين أصرت حكومة الإنتداب على المضي في المشروع أصدرت اللجنة التنفيذية التي إنبثقت عن المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس بياناً في 2 أيلول(سبتمبر) 1922، جاء فيه:

«أجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الإنتداب ومشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك بعد أن تجلَّت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة على حياتها القومية والإقتصادية. وأن من مقتضيات رفض الأصل أن نرفض الفرع لذلك الأصل. ولهذا قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في 22 آب(أغسطس) سنة 1922 رفض الدستور الجديد لفلسطين بمقاطعة الإنتخابات المقبلة للمجلس التشريعي، لأنه وجد بعد البحث الدقيق أن الإشتراك في تلك الإنتخابات، إنما هو قبول محسوس بالإنتداب وبتصريح بلفور» (عيسى السفري، «فلسطين بين الإنتداب والصهيونية»).

■ وبالفعل فقد لّبى أصحاب حق الإقتراع العرب دعوة اللجنة التنفيذية فقاطعوا الإنتخابات التي جرت في مطلع عام 1923 مما إضطر حكومة الإنتداب إلى تجميد فكرة المجلس التشريعي وتعديل الدستور بحيث يتمكن المندوب السامي من إنشاء **مجلس إستشاري** من العرب واليهود..

وقام المندوب السامي بذلك وعيّن مجلساً إستشارياً إختار له عشرة من العرب وإثنين من اليهود، ولكن العرب بضغط الحركة القومية العربية، إنسحبوا أثناء الجلسة الأولى التي عقدت في 13 حزيران(يونيو) 1923 (المصدر ذاته).

وقد صدرت الحركة القومية في موقفها عن إعتبارات مبدئية صحيحة تقوم على حق الشعب في الإستقلال والحكم القومي.. وهذا ما أكدته اللجنة التنفيذية في مذكرة قدمتها إلى وزير المستعمرات البريطاني ج. إيمري في نيسان (إبريل) 1925 وجاء فيها:

«أن العرب وهم في فلسطين يطلبون حقهم في الحكم التشريعي، لم يريدوا قط أن يغمطوا حقوق اليهود الذين يساكنونهم، ولكنهم يريدون أن يتمتعوا بحقهم باعتبار أنهم أكثرية في العدد والمصلحة، وباعتبار أنهم وعدوا بوعود صريحة، إنطلاقاً من أن عهد عصبة الأمم يخولهم ذلك، مع حفظ حق اليهود الوطنيين في الإشتراك في الإدارة والتشريع بحسب نسبتهم» (المصدر ذاته).

وقد كان هذا الموقف فيما بعد موضع نقاش في محافل الحركة القومية العربية، فقد حاولت بعض العناصر التشكيك في صحة هذه السياسة السلبية على إعتبار أن السياسة المثلى هي «خذ وطالب»، ولكن الواقع أكد أن طبيعية المعركة لم تكن تسمح بمثل هذه السياسة، ثم لم يكن هناك ما يأخذه الشعب العربي، فالمناورة كانت مفضوحة والإقتراح كان تضليلاً لا تنازلاً..

صحيح أن الفترة كانت تراجع ثوري في المستعمرات وفي العالم العربي.. صحيح كذلك أن الحركة القومية العربية في مصر قبلت بتصريح فبراير (شباط) عام 1923 واعتبرته تراجعاً إمبريالياً لإعلانه إنهاء الحماية البريطانية وإعترافه بإستقلال مصر.. ولكن المعركة في فلسطين كانت من أجل فرض التراجع على الإمبريالية البريطانية وصد تقدم الصهيونية، والإشتراك في مجلس تشريعي لا يختلف عن الدمية بشيء كان سيوطد مواقع الإمبريالية وسيغطي على هذا التقدم أو يعطيه شيئاً من الشرعية أو الموافقة العربية.

■ في هذه الفترة حاولت السلطات البريطانية إشراك الحركة القومية العربية في الإنتداب البريطاني عن طريق إقامة **وكالة عربية** تكون على غرار الوكالة اليهودية التي إرتأى قيامها نظام إنتداب فلسطين في المادة 4، والتي قامت فعلاً في عام 1929. وقد أعلن الإقتراح وزير المستعمرات الدوق ديفونشاير في 4 تشرين الأول(أكتوبر) 1933 وشرحه المندوب السامي في إجتماع ضم 40 «وجيهاً عربياً»..

ورفض العرب الإقتراح، فالمندوب السامي هو الذي كان عليه أن يعيّن الوكالة العربية بالتشاور مع الزعماء العرب المحليين، الأمر الذي إعتبره القوميون أنه لا يتوافق مع أماني العرب القومية .

لقد زعمت المحافل البريطانية أن الإقتراح، الذي كان سيجمع مندوبين عن الأقطار العربية المجاورة في تلك الوكالة العربية، تجاوب مع المشاعر العربية العامة، وإعتراف بالقربى بين الشعوب العربية، ولكنها تجاهلت أن وكالة يعيّنها المندوب السامي من المتعاونين مع الإمبريالية البريطانية كان هدفها، كما أعلن ذلك الدوق ديفونشاير، مثل هدف المجلس التشريعي والمجلس الإستشاري توثيق مشاركة العرب بحكومة فلسطين التي أعلنت أن سياستها قائمة على تنفيذ المشروع الصهيوني.

ومن نتائج هذه المواقف أن الإمبريالية البريطانية إعترفت – حسب تقرير عن فلسطين أعدته الإدارة البريطانية للجنة التحقيق الأنجلو – أميركية بين كانون الأول(ديسمبر) 1945 وكانون الثاني(يناير) 1946 – «أن إعتراض العرب لم يكن حيال أسلوب عمل الإنتداب، بل ضد مجموع سياسة الإنتداب ولم يكن أي تنازل يستطيع – مهما كان ليبراليا – أن يجعل العرب يتوافقون مع نظام يعترف بمدلولات وعد بلفور»■

(10)

أحداث 1929

■ يلاحظ أكثر الكتاب أن الفترة التي إمتدت بين 1925 و1928 إمتازت «بالهدوء» في فلسطين.. ويماثل هذا الوضع الأوضاع في الأقطار العربية المجاورة باستثناء سوريا، حيث إشتعلت الثورة المسلحة في عام 1925 واستطاعت أن تحقق إنتصارات كبرى قبل أن يغرقها الإمبرياليون الفرنسيون في بحر من الدماء..

ومن أسباب هذا الهدوء هبوط حدة الخوف العربي من الوطن القومي اليهودي بسبب الأزمة التي إنتابته.. ففي هذه الفترة بالذات كما كتب هاري ساخر في كتابه «إسرائيل: إقامة دولة»، إجتاحت أوروبا الشرقية أزمة إقتصادية وإنعكست في نمو الوطن القومي اليهودي، «فالهجرة إلى البلاد تضاءلت، والبطالة تضخمت، وفي عام 1927 كانت الهجرة من البلاد ضعف الهجرة إليها».

ومع هذا فالحركة القومية لم تتوقف عن النضال السياسي وعقدت مؤتمرها السابع في حزيران(يونيو) 1928 في القدس بحضور 250 مندوباً يمثلون جميع المناطق والأحزاب وقررت: المطالبة بحكومة برلمانية والإحتجاج على كثرة الموظفين الإنجليز في الحكومة الفلسطينية والإحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية■

1- بداية التغيير

■ طرأ تغيير في منتصف عام 1928 حين وقفت حركة الإنحدار في الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتجاوز عدد المهاجرين إلى البلاد عدد المهاجرين منها، وأصبح عدد اليهود ثلاثة أضعاف عددهم في نهاية الحرب العالمية الأولى، أي 150 ألفاً. ولم يكن التغيير في الكمية والنوعية مقتصراً على عدد السكان اليهود.. ففي هذه الفترة تضاعفت مساحة الملكيات اليهودية في الأراضي وإرتفعت من 420 ألف دونم (في عام 1914–1918) إلى حوالي المليون دونم في 1928، (ورد في تقرير حكومة فلسطين المقدم إلى لجنة التحقيق الأنجلو- أميركية في كانون الأول(ديسمبر) 1945، أن ملكيات اليهود في 1927 بلغت 903 آلاف دونم).

■ تشددت القيادة الصهيونية في سبيل توطيد مواقفها في فلسطين في ممارسة سياستها القومية الإنعزالية من ناحية، والعدوانية من الناحية الأخرى: **سياسة إحتلال العمل وإحتلال الأرض**. وكتب ولتر بريوس في كتابه «حركة العمال في فلسطين» يصف نهج قيادة الهستدروت في هذه الفترة:«مارس وجود جماهير واسعة من العمال غير المنظمين (وجلهم من العرب) الذين ألفوا هيئة منافسة، ضغطاً مستمراً على شروط العمل التي فاز بها العمال المنظمون، مما جعل الإعتراف القانوني بأساس الإحتلال أمراً ضرورياً محتماً». وأضاف في فصله الفرعي عن «العلاقات بين طائفتي العمال اليهود والعرب، إضطرابات 1929 وأثرها على الحركة العمالية»: «لقد وجد العامل اليهودي كيانه مهدداً من منافسة العمل الرخيص. وبما أن الأكثرية الساحقة من طائفة العمال اليهود إلتزمت طبيعياً الفكرة القائلة أن أساس تحقيق الصهيونية خلق جمهور واسع من العمال اليهود في البلاد فقد تعهدوا تعهداً لا رجوع عنه بمبدأ العمل اليهودي في الإقتصاد اليهودي» (وهو إصطلاح آخر لاحتلال العمل).

■ أصبح إلتزام إحتلال العمل مبدأ من مباديء الكيبوتسات كما أقرها مجلس توحيدها الذي عقد في بيتح تكفا في 5 آب(أغسطس) 1927، وجاء فيه: «السعي لاحتلال الأعمال للعمال اليهود وتحسين أوضاعهم الإقتصادية أي إحتلال العمل في المنشآت اليهودية والحكومية وتطوير فروع عمل جديدة»..

وأكد هذا الإتجاه بيرتس مرحاب في كتابه «تاريخ الحركة العمالية في فلسطين». ففي تعريفه برنامج هبوعيل هتسعير (أو العامل الشاب .. منظمة العمال القيادية في هذه الفترة) كتب: «في تحقيق الصهيونية يقوم بدور حاسم إحتلال المواقع الإقتصادية والثقافية في «أرض إسرائيل». أن الشرط الضروري للإحتلال الإقتصادي هو تركيز الممتلكات والعمل في أيدي يهود»، وأضاف: «أن دور هبوعيل هتسعير في أرض إسرائيل هو العمل على تحقيق الصهيونية عامة والإهتمام باحتلال العمل».

■ **كان أبرز حدث في الحركة الصهيونية في عام 1929 قيام الوكالة اليهودية..** لقد نصت الفقرة الرابعة من نظام الإنتداب الذي إعتمدته حكومة الإنتداب على أن الحكومة البريطانية في فلسطين ستعترف بالوكالة اليهودية هيئة عامة تقوم بدور النصح وتتعاون مع الإدارة الفلسطينية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية وغيرها مما يؤثر على بناء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين..

وفي المرحلة الأولى إعترفت الإدارة الفلسطينية بالمنظمة الصهيونية وكالة يهودية؛ ولكن المؤتمر الصهيوني العالمي الـ 13 الذي عقد في كارلسباد بين 6 و8 آب(أغسطس) 1923 دعا لجنته التنفيذية إلى العمل على إقامة مؤتمر يهودي عالمي يقوم مقام الوكالة اليهودية.. وأيد هذه الدعوة المؤتمر الصهيوني العالمي التالي الذي عقد في فيينا في آب(أغسطس) 1925 إعترافاً منه – كما جاء في القرار– برغبة اليهود في العالم في المساهمة في بناء الوطن القومي بروحية وعد بلفور. وكان أساس التعاون اليهودي العالمي أو هدفه، هو: **1**– زيادة الهجرة إلى فلسطين؛ **2**– إستخلاص الأراضي وجعلها ملكية الشعب اليهودي؛ **3**– الاستيطان الزراعي الكولونيالي القائم على العمل العبري؛ **4**– بعث اللغة والثقافة اليهودية (بن هلبرن، «فكرة الدولة اليهودية»).

وكان القصد من وراء إقامة الوكالة اليهودية إستنفار يهود عالم – وخاصة الذين لا يتماثلون مع أيديولوجية الصهيونية الجوهرية (القائمة على جمع الشتات وإستحالة العيش في المهجر، وإقامة الدولة اليهودية)، إستنفارهم لمد يد المعونة لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وإستقرار اليهود فيها.

إستفز تأليف الوكالة اليهودية على قاعدة عالمية أوسع مخاوف محافل مقررة في الشعب العربي الفلسطيني خصوصاً إزاء إزدياء عدوانية القيادة الصهيونية التي إستمدت مزيداً من الثقة من هذه الخطوة.. **وليس من قبيل الصدفة أن تعتبر المصادر البريطانية والصهيونية حوادث عام 1929 رداً على قيام الوكالة اليهودية.**

■ وقد جرت هذه التغييرات في ظروف عينية أسهمت الممارسة الصهيونية في خلقها.. ومن أبرزها إزدياد عدد الفلاحين المعدمين الذين ألفوا في هذه الفترة – حسب بيان الحكومة البريطانية في عام 1930–29,4% من الفلاحين أو 86.980 عائلة ريفية. أما القول بأن الصهيونية أسهمت في زيادة عدد الفلاحين المعدمين، فهو يعود إلى أن إستملاك المنظمات الصهيونية الأراضي الزراعية قد أدى إلى إجلاء المزارعين العرب منها.

وهكذا، فإذا تذكرنا مساويء حملات إحتلال العمل، التي كان العمال العرب ضحيتها، وسياسة الإدارة البريطانية في «تفضيل العمال اليهود على العمال العرب» كما أشار إلى ذلك المؤتمر الـ 7 عام 1928، فعندئذ نستطيع أن نتصور شعور النقمة على الإدارة البريطانية والصهيونية في هذه الفترة بين الجماهير الشعبية.

وزاد في هذه النقمة أن البورجوازية العربية الضعيفة كانت تشعر بالخطر على مصالحها من جراء النشاط المتزايد الذي تقوم به البورجوازية اليهودية بالتعاون مع مؤسسات إحتكارية أجنبية (في هذه الفترة بريطانية وجنوب إفريقية في الأساس). ولعل قرار المؤتمر الـ 7 الإحتجاج على إعطاء إمتياز البحر الميت لشركة أجنبية، والإحتجاج السابق على منح «روتمبرغ» إمتياز توليد الطاقة الكهربائية كان تعبيراً عن هذه النقمة الناجمة عن تلك المخاوف. كل هذا في وقت كانت الحركة القومية تواصل فيه المطالبة بحكم وطني وبدستور يمنح البلاد إستقلالها■

2- حوادث عام 1929

■ يتفق المؤرخون جميعاً على أن حوادث عام 1929 أدت إلى سقوط قتلى وجرى من العرب واليهود.. ولكنهم يختلفون على كل شيء آخر، حتى على عدد الضحايا من الجانين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية آنذاك 133 قتيلاً و 339 جريحاً من اليهود، و116 قتيلاً و 232 جريحاً من العرب..

ومن الممكن إيجاد قطاع واسع من المؤرخين يتفقون على أن الإمبرياليين البريطانيين قاموا بدورهم الخبيث بتأجيج الإحتراب العنصري بين اليهود والعرب إسترشاداً بمبدأ «فرق تسد». ولكن هنا ينشب الخلاف بعد الإتفاق العام، فالصهيونيون يتهمون الإدارة البريطانية في فلسطين في تحريض العرب وتشجيعهم على الإضرار باليهود وبوطنهم القومي.. في حين تقوم أطروحة المؤرخين العرب على أن الإمبريالية البريطانية ساندت الصهيونية مساندة كاملة، وتعاونت مع قيادتها في فلسطين باستمرار، ولا يغير من هذه الحقيقة وجود خلافات بين الجانبين.

■ **والآن ماذا جرى في عام 1929؟.. 1- تبدأ الرواية العربية** بالتأكيد على أن حائط المبكى، ويسمونه البراق أيضاً ليس جزءاً من الحائط الخارجي للهيكل القديم فحسب، بل هو جزء من الحرم الشريف أيضاً.. ولهذا فاليهود يقدسونه والمسلمون يحترمونه إحتراماً عظيماً؛ **2- تؤكد الرواية العربية** أن البراق ملك للمسلمين منذ الفتح الإسلامي وهم يحتفظون بصكوك بهذا المعنى تخولهم حق إدارة المكان. وخلال السنين والإتفاق غير المكتوب قائم بين إدارة الوقف الإسلامي واليهود المتدينين من حيث الزيارة والصلاة بالقرب منه. وينص الإتفاق على أن لا يقيم اليهود أي بناء بالقرب من الحائط أو يضعوا أي شيء في باحته؛ **3- تلاحظ الرواية العربية** أن الإدارة البريطانية حظرت بطلب من الوقف الإسلامي على المسؤولين اليهود وضع مقاعد في باحة البراق لأن ذلك يغير الوضع القائم ويعتبره المسلمون تجاوزا على حقوقهم، كما أنها أمرت البوليس في أيلول (سبتمبر) 1928 رفع الستار الذي وضعه اليهود في عشية عيد الغفران على الرصيف المحاذي للبراق بعد أن شكا من ذلك المسلمون..

■ **بعد ذلك تعرض الراوية العربية الحقائق على الوجه التالي:**

- في يوم 14 آب(أغسطس) 1929 (عشية 9 آب/ أغسطس يوم الصوم إستذكاراً بخراب الهيكل تظاهر اليهود في تل أبيب وهتفوا:«الحائط حائطنا.. العار من نصيب كيث روش» (حاكم القدس الذي أمر برفع الستار قبل عام).

- وفي اليوم التالي جاء وفد من شباب تل أبيب إلى القدس وسويا مع يهودها تظاهروا في مظاهرة صاخبة إخترقت الشوارع في إتجاه الحائط ، وترددت فيها الهتافات نفسها: «الحائط حائطنا..».
- وفي اليوم التالي قام المسلمون بدورهم في مظاهرة صاخبة وصلت إلى باحة البُراق وخلال ذلك قلبوا طاولة الشماس وأخرجوا الإسترحامات التي يضعها عادة المصلون اليهود في شقوق الحائط.. ومزقوا ثياب الشماس وتفرقوا إلى بيوتهم.

لقد مرت المظاهرات الثلاث في سلام ولكنها شحنت الجو بالتوتر وأشاعت مزيداً من الشكوك والريبة بين العرب واليهود.ولذلك ما أن وقعت حادثة محلة البخارلية في القدس (طعن فيها أحد العرب أحد الشباب اليهود الذي دخل لإسترجاع كرته في أعقاب مشاجرة بينهما توفي بعدها)، حتى إشتعل الجو وبدأت سلسلة المصادمات بين العرب واليهود في مختلف أنحاء البلاد.. وفعلاً في يوم حادثة البخارلية، في 17 آب(أغسطس) 1929، وقعت مشاجرة عامة بين العرب واليهود جرح فيها 11 يهودياً و15 عربياً..

- وفي 23 آب(أغسطس) سرت إشاعة مفادها أن اليهود قتلوا عربيين «فهاجت خواطر العرب وما لبث أن سرى الهياج إلى القرى المجاورة ثم إتسع وشمل القرى والمدن وفي مقدمتها يافا وحيفا وصفد والخليل، وقامت مظاهرة هائجة في نابلس للإعراب عن سخطها وإستيائها، وتحولت الإضطرابات إلى الخليل حيث قُتل فيها 60 يهودياً وجرح أكثر من 50».
- إستمرت الإضطرابات وخلال هذا هجم اليهود على العرب في أكثر من موقع وقتلوا بدورهم بعض العرب ومن بينهم إمام مسجد سكنة أبي كبير و6 من أفراد عائلته.
- إنتهت الإضطرابات في 29 آب(أغسطس) 1929 بحوادث صفد، جيث قتل وجرح فيها 45 يهودياً وعدد غير محدد من العرب.
- وفي حالات عديدة كانت الضحايا بين العرب نتيجة الإصطدام بالبوليس والجيش الذي إستنفر إمدادات وصلت من مصر خلال أيام الإضطرابات الأولى.

وقوَّم القوميون العرب هذه الحوادث باعتبارها إنتفاضة قومية ضد الصهيونية والإنتداب البريطاني.

■ **أما الرواية الصهيونية فتعرض الحقائق على الوجه التالي:**

- تؤكد أن الحاكم البريطاني كيث روش بضعفه وتراجعه أمام العرب شجعهم على التمادي في تجاوزهم حقوق اليهود في حائط المبكى.
- المظاهرة التي جرت في القدس كانت إحتجاجاً على أعمال العرب الإستفزازية بقذفهم المصلين اليهود بالحجارة في اليوم السابق.
- تتفق الروايتان حول حادثة البخارلية وإنتشار الشائعات إلا أن الرواية الصهيونية تقول أن العرب روجوا، متعمدين إهاجة الخواطر، أن اليهود يعدون هجوماً على مسجد الصخرة وقد حرضوا آلاف الفلاحين العرب، الذين تقاطروا على المسجد في القدس من الخليل والقرى المجاورة للصلاة كعادتهم يوم الجمعة من كل أسبوع، فأقترف هؤلاء المذبحة.

- وهناك نسختان للرواية الصهيونية: فرواية تكتفي بالقول أن العرب قتلوا اليهود العزل ولا تذكر عدد القتلى من العرب في هذه الحوادث التي إستمرت أسبوعين.. ورواية أخرى تلاحظ أن قتل اليهود جرى في المواقع التي لم يكن فيها تنظيم يهودي دفاعي في حين صُدَّ العرب في المواقع اليهودية المحصنة.
- ويلقي المسؤولون الصهيونيون مسؤولية خاصة على السلطة البريطانية في الخليل التي لم تتخذ إحتياطات دفاعاً عن المواطنين اليهود هناك، على الرغم من تحذيرهم مندوبي السلطة هناك.. وهنا أيضاً تتباين ماهية التهم.. فمن الكتاب الصهيونيين من يضع اللوم على الإدارة البريطانية المحلية في فلسطين.. وهناك من يضعها على الحكومة البريطانية في لندن.. أما تقويم الصهيونية لهذه الحوادث فيجمل بوصفهم إياها بـ «البوغروم» على خلفية ما كانت تتعرض، فيما مضى، الطوائف اليهودية في بعض بلدان أوروبا الشرقية■

3- الموقف البريطاني

■ **والآن ماذا كان الموقف البريطاني؟** جون تشانسلور الذي كان وقت الحوادث في بريطانيا – فعاد على أثرها وأصدر بيانا جاء فيه: «عدت من المملكة المتحدة فوجدت بمزيد الأسى أن البلاد في حالة إضطراب فأصبحت فريسة لأعمال العنف غير المشروعة.. وقد راعني ما علمته من الأعمال الفظيعة التي إقترفتها جماعات من الأشرار سفاكي الدماء عديمي الرأفة وأعمال القتل الوحشية التي إرتكبت في أفراد من الشعب اليهودي خلوا من وسائل الدفاع بقطع النظر عن عمرهم وعما إذا كانوا ذكوراً أو إناثاً والتي صحبتها – كما وقع في الخليل – أعمال همجية لا توصف وحرق المزارع والمنازل في المدن والقرى ونهب وتدمير الأملاك.. فواجبي أن أعيد النظام إلى نصابه في البلاد وأن أوقع القصاص الصارم بأولئك الذين يثبت أنهم إرتكبوا أعمال عنف» (وفعلاً حكم على 22 عربياً بالإعدام ونفذ الحكم بثلاثة إعتبرتهم الحركة القومية شهداء أبرار).

وهكذا أدانت الإدارة البريطانية العرب «بالجريمة»، ولكنها كشفت في الوقت ذاته عن إستخدامها هذه «الجريمة» لضرب مطالب الشعب العربي في فلسطين.. ففي بيانه المذكور أعلن المندوب السامي كذلك أنه سيؤجل المباحثات التي كان ينوي إجراءها مع وزير المستعمرات لإحداث تغييرات دستورية وفقاً لتعهد أعطاه للجنة التنفيذية العربية التي طالبت في مؤتمرها السابع بحكومة وطنية وعادت وطالبت المندوب السامي بذلك في حزيران (يونيو) من ذلك العام كما يظهر ذلك من بيانه■

4- حوادث 1919.. تقييم

■عند هذا الحد يصح السؤال: **كيف يمكن تقويم هذه الحوادث التي وقعت عام 1929؟**

هنا لا بد من رؤية حوادث 1929 بوجهيها، فهي لم تكن مجرد إصطدامات بين عرب ويهود، بل كانت جوهرياً هبّة جماهيرية في وجه الإدارة البريطانية الإمبريالية. وهذا ما جسمته المظاهرات الشعبية لا في المدن المختلطة فحسب، بل في المدن العربية الخالصة مثل نابلس.. وهكذا لم تكن هذه المظاهرات عنصرية بالمعنى المعاصر بل كانت معادية للإمبريالية البريطانية. وهذا ما لاحظته اللجنة التنفيذية في ردها على بيان المندوب السامي، فأعلنت: «إن إضطرابات فلسطين السابقة والحالية إنما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التي ترمي إلى إخفاء القومية العربية في وطنها الطبيعي لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها».

وهذا ما جعل الشيوعيين اليهود والعرب يقيّمون الحوادث بغض النظر عن سلبية بعض مظاهرها والمآسي التي سببتها إنتفاضة قومية معادية للإمبريالية والصهيونية في جوهرها. وهذا التقويم أنزل عليهم غضب القيادة الصهيونية وحقدها فاتهمتهم «بالعمالة» للأممية الثالثة وموسكو.

ولا ينفي تقويم هذه الحوادث بوصفها إنتفاضة قومية رؤية وجهها السلبي الناجم عن الإنحراف في التوجه النضالي بسبب قيادة الحركة القومية العربية آنذاك. ولكن هذا الوجه السلبي الذي شجعه الإمبرياليون البريطانيون ساعده القادة الصهيونيون في توجههم الإنعزالي القومي وسياستهم المعادية للجماهير العربية كما تجلت في إحتلال العمل والأرض.

ولا يستطيع الباحث الموضوعي إخفاء مساهمة القيادة الصهيونية في حوادث 1929.. واللجنة التنفيذية العربية إعتمدت على الوقائع حين أعلنت في بيانها رداً على المندوب السامي أن أكثر اليهود كانوا مسلحين وأن الحكومة سلحتهم، وقد قتلوا مع الجنود النظاميين النساء والأطفال والرجال العرب وكانوا البادئين في بعض الحالات.

■ ولا بد من القول أن القيادة الصهيونية إعتبرت الإصطدام بين العرب واليهود محتوماً وكانت تعد له على كافة المستويات وفي جميع الميادين. وقد أورد ميخائيل بار زوهر في كتابه «النبي المسلح، تاريخ حياة بن غوريون» قوله بعد مقتل أحد الحراس اليهود في عام 1909:«ذلك اليوم (يوم مقتل الحارس) فتحت عيني وأدركت أن عاجلاً أو آجلا سيجري إختبار قوة بيننا وبين العرب، ومنذ ذلك اليوم في شجرة (حيث قتل الحارس) شعرت أن الصراع محتم». وأضاف الكاتب: أن الصراع اليهودي– العربي بدأ في ذلك اليوم (أي يوم حادثة الشجرة) حين أدرك أولئك الذين أصبحوا زعماء اليهود فيما بعد، أنه عاجلاً أو آجلاً سيصطدم الشعبان وستسود القوة. وحتى قبل حادثة شجرة كان شعار منظمة «الحارس» التي أقامها بن زفي (رئيس الجمهورية الثاني) وأصحابه: «لقد سقطت (مملكة) يهوداً بالنار والدماء، وستنهض من جديد بالنار والدماء».

■ لقد إتهم عدد من الكتاب الصهيونيين القيادة العربية بأنها أقحمت الدين في عام 1929 بالصراع السياسي.. وبغض النظر عن صحة هذه الرواية التي إتخذت شكلاً تنظيمياً بوصول الحاج أمين الحسيني إلى القيادة. فالحقيقة المؤكدة أن الصهيونية إعتمدت في بنائها عناصر الدين اليهودي، وبذلك سهّلت أن تتحول، مشكلة دينية، مثل صلاة اليهود في باحة البراق، إلى قضية سياسية تحرك جماهير تل أبيب والقدس.

ومع هذا فمهما يكمن من أهمية لهذا العامل فهو عامل ثانوي لم يبدد العامل القومي. وهذا ما إعترفت به لجنة التحقيق التي أرسلتها بريطانيا إلى البلاد لتحقق في أسباب الحوادث برئاسة سير ولتر شو، فقد أعلنت أن الصراع ناجم عن التناقض بين (مشروع) الوطن القومي اليهودي ومطالب الحركة العربية القومية بالإستقلال. فتحقيق المطالب القومية العربية يلغي الوطن القومي اليهودي.. وعزت اللجنة أسباب التوتر في علاقات الشعبين والحوادث الدامية الناشئة عنه إلى مخاوف العرب من المهاجرين وإعتقادهم إنهم لن يكتفوا بمشاركتهم في البلاد، وأضافت:«وإشتدت هذه المخاوف بالتصريحات الصهيونية السياسية الأكثر غلواء مما جعل العرب يرون في المهاجر اليهودي ليس خطراً على مصدر معيشتهم، بل سيداً قد يسيطر عليهم في المستقبل» (تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية لعام 1937)■

(11)

الكتاب الأبيض والحركة القومية العربية

1- إحتلال الأرض.. إحتلال العمل

■ شرحت لجنة شو ما قصدته بقولها «مخاوف العرب على مصدر معيشتهم» فكتبت في تقريرها:«أن بيع أراضي عائلة سرسق(الغائبة) في مرج بن عامر، وشراء اليهود الأراضي في مناطق كانت تربتها على غاية من الإنتاجية، إعتبر تأكيداً على أن المهاجرين لن يرتضوا باحتلال المناطق المتخلفة، وأن الضغط الإقتصادي على السكان العرب سيزداد».. وذكرت اللجنة كذلك أن بيوعاً كبيرة وقعت بين 1921 و1929 كان من جرائها أن أخرج عدد كبير من العرب من أراضيهم دون أن تعد لهم أراضي أخرى يزرعونها.. وأضافت: أن الحالة الآن معقدة، فلا توجد أراض أخرى يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها، ولذلك تنشأ في البلاد الآن طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة.. وهذه الطبقة خطر على البلاد(!) وستبقى قضية الأراضي مصدراً دائماً للإستياء الحالي. وأوصت لجنة شو بما يأتي:

- أن توضح حكومة بريطانيا سياستها في فلسطين بأقل ما يمكن من التأجيل وتحدد معنى الفقرات التي وردت في نصوص الإنتداب بشأن حماية «الطوائف غير يهودية».
- أن تعيد النظر في أمر تنظيم الهجرة بحيث لا يتكرر تدفق الهجرة الزائدة على البلاد كما حدث في عامي 1925 و1926 وأن تتشاور في هذا الشأن مع ممثلي «غير اليهود».
- التحقيق العلمي الفني تمهيداً لإدخال أساليب زراعية حديثة وإنتهاج سياسة زراعية وفقاً لذلك تؤدي إلى زيادة الأراضي المنزرعة.
- تأكيد بيان 1922 من أن مكانة المنظمة الصهيونية الخاصة لا تمنحها حق المشاركة أبداً في حكومة فلسطين.

■ ولكن إذا كان هذا التقرير قد إعترف بمخاوف الجماهير العربية الحقيقية، وكشف عن أضرار الإستيطان الصهيوني بانعزاليته القومية، قد عكس طبيعة السياسة الإمبريالية القائمة على أساس «فرق تسد».
حتى حاييم وايزمن لاحظ ذلك فكتب أن تقرير لجنة شو لم يقل شيئاً بشأن بيانات الحكومة البريطانية في فلسطين التي وصفت الإضطرابات وكأنها إصطدامات بين العرب واليهود. فهذه البيانات أظهرت أن شعبين يتحاربان في فلسطين وأن الإدارة البريطانية تقف حارساً محايداً على النظام والقانون. طبعاً كان غضب وايزمن على هذه الإدارة البريطانية في فلسطين ناجماً عن الرغبة في أن تكف هذه الإدارة عن التظاهر بالحياد، وأن تنفذ وعد بلفور كما تجسَّم في نصوص الإنتداب..

■ جدير بالملاحظة هنا أن حاييم وايزمن الذي ربط مصير الوطن القومي اليهودي بمصير الإمبريالية البريطانية كان ينتقد في هذه الفترة الإدارة البريطانية في فلسطين وكأنها هيئة قائمة بذاتها بمعزل عن مخططات الإمبريالية البريطانية الموضوعة في لندن، وذلك ليقنن الغضب على الإرتباط مع بريطانيا بين بعض العناصر الصهيونية التي إنطلاقاً من ممكنات الإرتباط بقوى ردعية دولية أخرى تأففت من هذه السياسة لوتيرتها البطيئة ولمنعها الصهيونية عن «إجتياح فلسطين».

ثم أن هذا التقرير كشف أيضاً عن أسلوب الإمبريالية البريطانية التقليدي: أسلوب التهدئة بتشكيل اللجان.. وهكذا ما أن إنتهت لجنة شو من عملها حتى ألفت الحكومة البريطانية في لندن لجنة جون هوب سمبسون تنفيذاً لتوصية لجنة شو بشأن التحقيق العملي الفني تمهيداً لإدخال أساليب زراعية حديثة إلى الريف..

■ أصدر جون هوب سمبسون تقريره في تشرين الأول (أكتوبر) 1930.. فجاء تأكيداً على وجود أزمة زراعية في البلاد.. فقد أعلن **أولاً**، أن الأراضي الزراعية تتألف من 6.544.000 دونم، لا 16.000.000 كما كان يزعم الصهيونيون، أو 10.092.000 دونم كما كان يقدر مفوض الأراضي البريطاني؛ وإستنتج **ثانياً**، أن الأراضي الزراعية، حتى لو وزعت بين الأهلين العرب توزيعاً تاماً، فلا يمكن أن تؤمن للعائلات الريفية حياة مقبولة.

ولذلك، فما لم يجرِ تطوير الأراضي اليهودية، ويتم تنظيم الري، ويستخدم العرب أساليب زراعية أفضل فلن يكون هناك مكان لمستوطن آخر، هذا إذا كانت هناك رغبة في الإحتفاظ بمستوى معيشة الفلاحين العرب على المستوى القائم.. ولا مكان للإسيتطان على الأراضي الأميرية ما لم يجر تطويرها. وهكذا ربط سمبسون الهجرة والإستيطان الصهيوني بتطوير الأراضي واعتقد أن هذا التطوير سيمكن البلاد من إستيعاب 20 ألف عائلة.

ولاحظ سمبسون أمراً طالماً أبرزته طليعة الحركة الوطنية في فلسطين آنذاك، وهو أن إستملاك الهيئات الصهيونية الأراضي العربية لا يعني – خسارة في الملكية فحسب– بل خسارة في ميدان العمل أيضاً؛ فمنظمات إستملاك الأراضي الصهيونية نصت في دساتيرها ما جاء في دستور الوكالة اليهودية في **المادة الثالثة:** «تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل بإسم صندوق رأس المال القومي اليهودي وتبقى مسجلة بإسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للإنتقال. وتُنشِّط الوكالة الإستعمار الزراعي عن طريق العامل اليهودي. والمبدأ العام الذي يُتَّبَعْ في جميع الأشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة وتنشطها هو إستخدام اليهود».

■ إن الدعوة إلى قصر العمل على العمال اليهود نصت عليه عقود إيجار– الكيرن كاييمت– والكيرن هايسود– منظمتا شراء الأراضي العربية وتطويرها– بالإستيطان الصهيوني– وهكذا في حالة الكيرن كاييمت نص العقد على أن المستأجر يتعهد بإجراء جميع إشغال الفلاحة بإستخدام عمال يهود. وفي حالة الكيرن هايسود كان على المستأجر أن يتعهد بإن يستأجر عمالاً من غير اليهود فقط إذا إضطر لذلك.

طبعاً لم يرَ المبعوث البريطاني سمبسون حقيقة الأزمة الزراعية بتمامها، بل رأى جانباً منها فالأزمة الزراعية في فلسطين نجمت عن الملكية الكبيرة **أولاً**، وتخلف وسائل الإنتاج **ثانياً**، وعلاقات أسياد الأرض والمستأجرين، **ثالثاً**. أما الجانب الذي كشفه فلم يكن سوى عامل تعميق الأزمة الزراعية، فبيوع الأراضي شرد مزيداً من الفلاحين العرب عن الأرض وخلق ضغوطاً جديدة في الريف.

وهنا تبدو سخافة مزاعم الصهيونية حول دورها في ضرب الإقطاعية»(!!) و«القيام بإصلاح زراعي»، فالواقع أن الإقطاعية كانت حليفة الصهيونية لأنها توافقت مصالحها مع مصالح الصهيونيين.. فالإقطاعيون أردوا بيع أراضيهم والتخلص من المزارعين وحقوقهم المعروفة والصهيونيون إشتروا هذه الأراضي وشردوا الفلاحين.. والإصلاح الزراعي الذي يأخذ شكل مصادرة أراضي الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين أصبح في ظروف ممارسة الصهيونية تعويضاً على الإقطاعيين الذين نهبوا أراضي الفلاحين أصلاً، وتجريد الفلاحين من أراضيهم.

■ لقد لاحظ سمبسون وجود البطالة في الميدان العربي ووصفها بأنها خطيرة، وكتب في تقريره أن من الخطأ أن يأتي يهودي من بولونياً أو ليتوانيا أو اليمن ليملأ مكاناً شاغراً في فلسطين، في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع أن يملأه .. ولكنه في الوقت ذاته تفهم الموقف الصهيوني حين إستطرد أن رأس المال اليهودي لن يأتي إلى فلسطين من أجل تشغيل العمال العرب، ولكنه يأتي بالتحديد لتشغيل العمال اليهود..

وباختصار أكد سمبسون مبدئي الصهيونية أو القومية المتعصبة الإنعزالية: **إحتلال الأرض.. وإحتلال العمل..** هذين المبدئين اللذين حفرا خنادق التباعد والفرقة بين العرب واليهود منذ البداية.. وقد أدرك خطر السياسة الصهيونية الشيوعيون اليهود.. وحتى في عام 1919 قال أحدهم مخاطباً العمال: «إبحثوا عن طريق جديدة مأمونة. جدوا طريق السلام مع جماهير العاملين من الشعب المقيم هنا.. تذكروا أنه مع كل مواطن أو صديق صهيوني يأتي إلى هنا لكي يخلص المزيد من الأرض ويستغل سكانها، إنما يضيف مزيداً من المواد المتفجرة تحت أسس بناتنا»■

2- الكتاب الأبيض لعام 1930

■ وفي الفترة الواقعة بين تقرير لجنة شو وتقرير جون هوب سمبسون سافر وفد عربي فلسطيني رابع إلى لندن ليباحث الحكومة البريطانية بشأن مطالب الشعب العربي التي بدأت تتبلور بشعارات ثلاثة: منع البيوع.. ووقف الهجرة.. ومنح الدستور. ولكن هذا الوفد الذي ضم العناصر التقليدية في الحركة القومية العربية في فلسطين وجمع بين الجناحين (الحسيني والنشاشيبي كما درجت الناس على أن تصفهما) أخفق في مهمته.. وفي 13 نيسان(إبريل) 1930 أصدرت الحكومة البريطانية بياناً أعلنت فيه أنها أخذت علماً بمطالب الوفد، و«إن التغييرات الدستورية الشاملة التي يطلبها لا يمكن قبولها كلها لأنها تعرقل عمل الحكومة في القيام بالتزاماتها بمقتضى الإنتداب». وأضاف البيان أن الحكومة البريطانية أفهمت الوفد بأن لا سبيل للنظر في أي إقتراح لا ينطبق على مقتضيات الإنتداب.

■ في أعقاب هذا البيان.. أصدرت الحكومة البريطانية بياناً آخر في 30 أيار(مايو) 1930 عادت فيه على ما جاء في بيانها السابق بشأن الإلتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الإنتداب.. وذكرت مهمة سمبسون.. وتعهدت باتخاذ إجراءات سريعة لحماية مصالح الطبقة الزراعية، وأكدت أن لا مسوغ لمخاوف أولئك الذين يقلقون على كيان الشعب العربي في فلسطين.. وستنزل الحكومة (وهذه كانت لازمة عامة في تصريحات ممثلي الإمبريالية البريطانية) أشد العقاب بالذين يخلون بالنظام(!).

وعلى هذا الضوء يمكن رؤية السياسة البريطانية في أشكالها التقليدية: تهدئة باللجان، تأكيد على حماية مصالح الجميع، التمسك بالتعهدات حتى لو كانت متضاربة، تنمية التناحر المحلي وفقاً لسياسة «فرق تسد»..

وتجسمت هذه السياسة في كتاب أبيض جديد صدر في 24 تشرين الأول(أكتوبر) عام 1930 قيل أن واضعيه إسترشدوا بتقرير لجنة شو وإستنتاجات جون هوب سمبسون. وفي هذا الكتاب أكدت الحكومة البريطانية على بعض الملامح السياسية التي بدأت تستخدمها لتوطيد مواقعها، فهي لم تعد تكتفي بالقول أنها حكم يفصل بين الشعبين بل أصبحت تضع على الشعبين ضرورة الوصول إلى تفاهم بينهما في وقت كانت تخلق الظروف لتباعدهما وتناحرهما.

وهكذا جاء في الكتاب الأبيض لعام 1930: «أن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود، وأن الحكومة البريطانية تشعر أن في الإمكان الوصول إلى ذلك إن تعاون كلا الفريقين معها ومع إدارتها في فلسطين».

■ لقد كان الكتاب الأبيض رفضاً للمطالب العربية الإستقلالية. وجاء فيه أن المطالب العربية بشأن إيجاد شكل دستوري نيابي تتنافى مع إلتزامات الحكومة البريطانية. ولكنه كان أيضاً محاولة لإقناع الجماهير العربية برغبة الحكومة البريطانية في «تسوية» القضية الدستورية.. ولهذا أضاف الكتاب الأبيض إلى هذا الرفض وعدا جاء فيه: «إن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي لمصلحة جميع السكان إلى أمام بدون تأخير».

وكثفت الحكومة البريطانية محاولتها كسب عطف الجماهير العربية فأعلنت في الكتاب الأبيض: «أنه لا يوجد، نظراً لطرق الزراعة القائمة، أية أراضي ميسورة لاستيطان المزارعين من المهاجرين (اليهود) الجدد.. وأن البيانات تحمل على الإعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهلين العرب وصلت حداً خطيراً، ولذلك يجب تخفيض الهجرة أو وقفها ما دامت هذه الهجرة تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم..».

كان يكفي أن يبدو الكتاب الأبيض أقرب إلى المواقف العربية الرسمية حتى تهب المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية إلى مقاومته، لأنه كما لخص ذلك حاييم وايزمن «يهدف إلى جعل عملنا (عمل الصهيونيين) مستحيلاً».

وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية التي أصدرت هذا الكتاب الأبيض كانت حكومة حزب العمال البريطاني الذي كان يؤيد دون تحفظ المشروع الصهيوني ويضم بين جوانبه منظمة عمالية صهيونية.

■ إن كان هذا «التناقض» يدل على شيء من الأشياء فعلى إنتماء قادة حزب العمال البريطاني إلى محافل الإمبريالية البريطانية التي رأت في ذلك الوقت أن عليها أن تناور وتبدي شيئاً من التحفظ المؤقت على اعتبار أن دفع المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الأمام قد يولد إنفجاراً بين الجماهير العربية.

وتأكدت هذه الحقيقة عند صدور الكتاب الأبيض اللاحق (العام 1939) للمقاصد ذاتها في ظروف دولية أخرى، عن حكومة حزب المحافظين، حزب الإحتكارات الكبرى.

وأما البرهان على ماهية السياسة البريطانية القائمة على سياسة «فرق تسد»، ووضع الوطن القومي اليهودي أمام الحركة القومية العربية التحررية، وتأييد الوطن القومي اليهودي بحيث يصبح موازياً في توازن القوى في فلسطين لحركة الشعب العربي التحررية في فلسطين.. إن البرهان على كل هذا جاء حين «فسرت» الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في رسالة بعثت بها إلى حاييم وايزمن بتاريخ 13 شباط(فبراير) 1931 ووصفها العرب بـ «**الرسالة السوداء**».

■ لقد صدرت هذه الرسالة تجاوباً مع عاصفة من نقد الكتاب الأبيض أطلقتها المحافل الإمبريالية البريطانية التي كانت ترى في توطيد الوطن القومي اليهودي توطيداً لمواقفها في العالم العربي، وكانت ترى في الكتاب الأبيض مناورة إنتهى مفعولها ودورها.. وروجت مواقفها في الصحافة البريطانية ونجحت في خلق جو موافق لصدور تلك الرسالة.

وفي هذه المماحكة الداخلية لعب حاييم وايزمن دوره.. فاستقال من رئاسة الوكالة اليهودية ليستنفر قوى الصهيونية مع أنه لم يتوقف عن العمل لحظة واحدة، وكان يتنقل في محافل لندن السياسية متساوقاً مع كبار الإمبرياليين البريطانيين الذين مارسوا ضغوطهم عن طريق نوابهم في البرلمان البريطاني.

إن الكتاب البريطانيين ينفون أن تكون «الرسالة السوداء» قد ألغت الكتاب الأبيض ويصرون، في أكثر الحالات على أنها غيّرت لهجة الكتاب الأبيض لا غير. ولكن الواقع يختلف تماماً عن هذا الزعم.. فالرسالة فعلاً ألغت مفعول الكتاب الأبيض وخاصة في أهم قضية فيه وهي: **قضية تطوير الحكم الدستوري وتقليص الحكم الإمبريالي المباشر**.

ثم إن «الرسالة السوداء» أعلنت عن وجود أراضي للإستيطان الصهيوني، ووافقت على إستمرار سيل هجرة العمال اليهود للعمل في منشآت رأس المال اليهودي. وإستنفرت هذه التطورات تشديد عداء الشعب العربي الفلسطيني لمباديء الإنتداب والحكم البريطاني الذي وقف سداً عنيفاً أمام طموح الأهالي نحو الإستقلال■

3- التحول في الحركة القومية العربية

■ لم تستنفر هذه التطورات مجرد عداء الشعب العربي الفلسطيني بل إستنفرت تمايزاً واضحاً في القوى السياسية العاملة على المسرح السياسي العربي. وكان من الممكن رؤية تيارين بعد 1931: تيار يُغلِّب الطابع الإسلامي على الحركة القومية العربية، ويضفي على الصراع لوناً دينياً بحيث ينزع الصراع القومي للتحول إلى صراع ذي طابع ديني.. وتيار يتخلص من النظرة الدينية، **أولاً**؛ ويتجاوز النظرة الأحادية التي رأت الصراع صراعاً حصرياً بين اليهود والعرب، **ثانياً**؛ وتتضح رؤياه، **ثالثاً**؛ فيرى المعركة الجوهرية بين الحركة القومية العربية والإمبريالية البريطانية التي توظف الصهيونية لمقاصدها، دون أن يعني ذلك أن الأخيرة هي مجرد ملحق بالأولى، أو أنها فاقدة لاستقلاليتها النسبية.

■ إذا كان **المؤتمر الإسلامي العام** الذي عقد في القدس في 7 كانون الأول(ديسمبر) 1931 قد مثّل التيار الأول، **فمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول** الذي عقد في 4 كانون الثاني(يناير) 1932 مثّل التيار الثاني.

وظهر الفرق بين التيارين في بناء كل من المؤتمرين: فالمؤتمر الإسلامي العام جمع ممثلين من أكثر من 20 قطراً كانوا في كثير من الحالات رجال دين أو دنيا لا ينتسبون إلى حركة عامة.. أو يمثلون حركات مغرقة في الرجعية مثل أولئك الذين زعموا أنهم يمثلون روسيا الآسيوية(!!)؛ في حين تألف مؤتمر الشباب العربي من أبناء الشعب فلسطين وصدر عن مفاهيم قومية وعربية.

كذلك ظهر طابع المؤتمر الإسلامي العام من قراراته التي تركز على «تنمية التعاون بين المسلمين»، و«حماية المصالح الإسلامية وصيانة المقدسات»، و«إنشاء جامعات تعمل على توحيد الثقافة الإسلامية». وبذلك تجاهل اليقظة القومية العربية في فلسطين، أو حاول إخضاعها لفكرة الجامعة الإسلامية الرجعية..

وكان من المفارقات فعلاً أن يعقد المؤتمر في وقت نمو الحركة القومية العربية في فلسطين والعالم العربي، فلا يتعرض بالتحديد لقضايا النضال الإستقلالي، ويكتفي بإعلان المؤتمر إستنكاره لأي نوع من أنواع الإستعمار بما فيه الإستعمار الروسي في بلاد تركستان (!)..

لقد إهتم المؤتمر الإسلامي «بمقاومة الإلحاد» ودعا إلى صد الغارة على الدين.. ولم يرفع نداء الجماهير العربية في فلسطين من أجل الإستقلال.. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تذهب قراراته العملية من مثل: إقامة الجامعة الإسلامية في القدس، وإقامة شركة لإنقاذ الأراضي العربية في فلسطين، وتأسيس شركة زراعية كبرى يشترك فيها العالم الإسلامي.. أدراج الرياح ولا يبقى أثر للمؤتمر ذاته.

■ **و**لعل العناصر العربية الواعية نسبياً أدركت ضيق أفق هذا المؤتمر، أو لعلها إندفعت بدافع اليقظة العربية حين تنادت بعد إشتراكها في المؤتمر الإسلامي لتعقد مؤتمراً لها في القدس قررت فيه الدعوة إلى مؤتمر عربي حقيقي وقررت سيادة العامل القومي العربي في قرار إتخذته وأعلنت فيه «أن البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء وكل ما طرأ عليها لا تقره ولا تعترف به ويجب توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي إستقلالها التام ومقاومة الإستعمار».

ولم يكن مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني هو مظهر التحول الوحيد في وجهة الحركة القومية العربية.. فالمناخ السياسي في فلسطين بدأ يتغير في أعقاب 1931 نتيجة عوامل موضوعية وذاتية.. أما العوامل الموضوعية لذلك فكانت في ثلاثة ميادين:

- **في نمو البورجوازية العربية الفلسطينية البطيء جداً** وإكتشافها أن الطريق مسدود أمامها بفضل الإمبريالية والصهيونية الأقدر على الحركة.. وقد حاولت البورجوازية العربية التحرك فأقامت البنك العربي في عام 1930 وبدأت تعد لإقامة بنك زراعي صناعي.
- **في إستمرار عملية إجلاء الفلاحين العرب عن الأراضي** التي باعها الإقطاعيون للهيئات الصهيونية.. ففي هذه الفترة تم إجلاء عرب وادي الحوارث، وقدرت مساحة الأراضي التي كانوا يعملون فيها بـ 40 ألف دونم، مما عكس الأزمة الزراعية وأكد مخاوف الفلاحين من الإستيطان الصهيوني.. وظهرت خطورة ذلك من تقرير سمبسون الذي جاء فيه أيضاً عدد الفلاحين الذين بلا أرض يبلغ 86.980 عائلة ريفية تمثل 29,4% من العائلات العربية التي تعتمد على الزراعية.
- **في نمو الطبقة العاملة العربية تنظيمياً**.. ففي عام 1930 عقد **مؤتمر العمال العرب الأول** وقد بادرت إليه جمعية العمال العربية الفلسطينية التي قامت في حيفا عام 1925. لقد تماثل هذا المؤتمر مع حركة التحرر القومي العربية وساعدها على تأكيد الطابع المعادي للإمبريالية..

ومن البديهي أن هذه العوامل الموضوعية حركت قوى وطنية، **أولاً**؛ وساعدتها على الرؤيا الصحيحة، **ثانياً**؛ فبدأت تتنظم، **ثالثاً**؛ وبذلك غيّرت وجهة الحركة القومية العربية وأضعفت الطابع الديني الذي حاولت بعض القوى إضفاءه على مجموعة الحركة القومية العربية..

وهكذا كان في وسع أمين سعيد صاحب «الثورة العربية الكبرى» أن يكتب في مطلع وصفه هبّة 1933 ما يأتي: «ورأى مفكرو العرب أن يكون النضال في المرحلة الجديدة موجهاً ضد الإنجليز، باعتبارهم المسؤولين عن السياسة التي ترمي إلى محوهم وإبادتهم، وباعتبارهم حماتها ومنفذيها»■

(12)
هبّة / وثبة سنة 1933

1- إحتدام الصراع

■ لقد لاحظنا أن نمو البورجوازية العربية الفلسطينية إلى حد ما، وإستمرار عملية إجلاء الفلاحين العرب عن الأراضي التي باعها الإقطاعيون للهيئات الصهيونية، ونمو الطبقة العاملة العربية تنظيمياً – كانت من العوامل التي غيّرت المناخ السياسي وساعدت على تحول وجهة الحركة القومية العربية إلى طريق مكافحة الإمبريالية البريطانية بدلاً من الإنحراف عن هذا االنضال إلى الإحتراب العنصري.

وساعد تراكم إجراءات الإدارة البريطانية تأييداً لمشروع الوطن القومي اليهودي ونموه كمياً على إيقاظ أعداد كبيرة من القوميين على حقيقة السياسة البريطانية في فلسطين..

فهذه الإدارة هي التي كانت تحول دون قيام حكومة فلسطينية مستقلة، وهي التي كانت تفتح أبواب البلاد أمام الهجرة اليهودية المتدفقة، وجنودها وأفراد شرطتها هم الذين كانوا يجلون الفلاحين عن أراضيهم ويهاجمون المتظاهرين المنادين بالإستقلال.

وأسهم التمايز في الحركة القومية في هذا التطور. وتعمق هذا التمايز في هذه الفترة بالذات حين مالت العناصر الإقطاعية إلى التعاون تعاوناً أوثق مع الإمبريالية البريطانية نتيجة طبيعتها ومصالحها الطبقية وإزدياد الصراعات الإجتماعية في البلاد، مما دفعها إلى التفتيش عن طريق لصيانة مواقعها فوجدته بالإمبريالية.

■ إتسعت هذه الصراعات وإمتدت إلى المدن و الريف. وفي حين إتخذت في الريف شكل نضال فلاحي ضد الإجلاء، إتخذت في المدن شكل إضرابات نقابية.

ففي هذه الفترة – في 1933– أجلت السلطات فلاحي عرب الحوارث بالقوة عن 41 ألف دونم من مرج بن عامر، التي باعها الإقطاعيون من آل التيان اللبنانيين في عام 1929 للمنظمات الصهيونية، وبذلك شرّدت 1500 مزارع بعد أن أدت المعركة التي دارت بين الشرطة البريطانية والفلاحين إلى سقوط عدد من القتلى.

وهكذا إشتد النزاع على الأراضي نتيجة بيع الإقطاعيين العرب أراضيهم، وظهرت قضية المزارعين المشردين بإلحاح جعل وزير الدولة البريطاني يعلن في مجلس العموم، في 14 تموز(يوليو) 1933، عزم حكومته على تمويل توطين المزارعين المشردين بقرض ينفق منه على تطوير الأراضي أيضاً.

واستمرت حوادث العنف في الريف، وكان من أبرزها حادثة إجلاء عرب الزبيدات عن أراضيهم في الحارثية (بالقرب من حيفا) بعد أن باعها أصحابها إلى المنظمات الصهيونية. وفي هذه الحادثة إستخدم البوليس العنف، وقتل مزارع أثناء إطلاق البوليس النار على المزارعين..

■ أما في المدن فقد وقع 46 إضراباً إشترك فيها 4.000 عامل عربي بين سنوات 1930 و1935. قد لا تبدو هذه الموجة العمالية النضالية كبيرة الأهمية بالقياس إلى اليوم. ولكنه في ظروف فلسطين آنذاك كانت حركة الإضرابات هذه أمراً كبيراً..

وإتساع حركة الإضراب في القطاع العربي نسفت مزاعم الصهيونية حول خنوع العمال العرب وعدم قدرتهم النضالية بالمقارنة مع العمال اليهود. فقد بلغ عدد الإضرابات في القطاع اليهودي بين سنوات 1923 و1935، 55 إضراباً إشترك فيها 1.323 عاملاً.

■ في الوقت ذاته شهدت هذه الفترة تعاوناً عربياً – يهودياً في ميدان النضال الإجتماعي.. ففي عام 1931 أضرب 3.000 سائق عربي ويهودي لمدة أسبوع إحتجاجاً على رفض الحكومة تخفيض ضريبة الوقود والرسوم.
وفي هذه الظروف إنعكس التمايز في الحركة القومية في تعاون الإقطاعيين العرب مع السلطة، وفي التنظيم الحزبي.
ولاحظ محمد عزت دروزة في كتابه حول«الحركة العربية الحديثة» هذا الأمر بطريقته الذاتية، فكتب عند تحديده سياسة المندوب السامي البريطاني أرثر واكهوب (بدأ عهده في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1931):
«وقد توسع واكهوب في خطة تعيين أبناء الأسر المعروفة من مجلسية ومعارضة. وكان محسوساً أن هذه التعيينات جاءت نتيجة لإلتماس زعماء هذه الأسر، على إعتبار أن الموظفين بمثابة رهائن تجعل الآباء والأسر مضطرين إلى الرضا والحمد».
وأضاف في شرح ظهور الأحزاب (بعد أن ذكر سقوط مزارعي وادي الحوارث برصاص الجند الإنكليز): «فصار من الواجب اللازم توجيه الكفاح نحوهم (الإنكليز)، إنهم بيدهم وحدهم التعديل والنقض والإبرام، وقد كانوا أصل البلاء وظلوا كذلك»■

2– تأليف حزب الإستقلال

■ الواقع أن الحركة القومية العربية لم تعد تستطيع الإكتفاء بتنظيمها الفضفاض حول اللجنة التنفيذية (خصوصاً بعد وفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني)، وذلك بسبب الصراعات الإجتماعية وإنعكاسها على القوى القيادية في الحركة القومية، **أولاً**.. وبسبب إحتدام الأزمة السياسية في البلاد نتيجة ضغوط الهجرة اليهودية المتزايدة في أعقاب إنتصار النازية في ألمانيا، **ثانياً**. وتدل الإحصاءات على أن عدد المهاجرين بين 1930 و1935 بلغ حوالي 180 ألف مهاجر.

[فيما يلي إحصاءات الحكومة، وبين قوسين – للمقارنة – الإحصاءات الصهيونية عن أعداد المهاجرين اليهود بين 1930 و1935:

***1– 1930:** 1914 (4.944)؛ **2– 1931:** 4.075 (4.075)؛ **3– 1932:** 9.553 (15.553)؛ **4– 1933:** 30.327 (38.656)؛ **5– 1934:** 42.359 (49.359)؛ **6– 1935:** 11.854 (65.638).*

■ *مجموع المهاجرين في إحصاءات الحكومة: 100.082.*

■ *مجموع المهاجرين في الإحصاءات الصهيونية: 178.225.*

■ *الفارق بين الرقمين: 78.143، ناجم عن إحتساب الحركة الصهيونية للمهاجرين غير الشرعيين، ما يجعل الإحصاءات الصهيونية هي التي تعكس واقع الهجرة بشكل أدق].*

وهكذا تألف أول ما تألف **حزب الإستقلال** في شهر آب(أغسطس) 1932 من العناصر التي إنتمت إلى الحركة القومية العربية العامة **(جمعية العربية الفتاة)**، وإعتقدت أن الحركة القومية ضعفت ووهنت، «فبعد أن كانت» القضية – كما جاء في بيان تلك العناصر الصادر في تموز(يوليو) 1932– «قضية إستقلال تحمل خواص

القضية العربية الكبرى وتكافح الإستعمار وجهاً لوجه أصبحت قضية محلية تتأثر بالنزاعات الشخصية والأهواء العائلية».

وهاجم البيان موقف بعض القياديين في الحركة القومية الذين إتخذوا موقف العجز والمسكنة وحصروا نشاطهم «بمقاومة القضية المصطنعة التي نكبنا بها (الإستعمار) ليلهينا عن أغراضنا المقدسة العليا»..

وأعلن أن المبادرين إلى إقامة الحزب إعتقدوا أنه آن الأوان للقيام «بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي إستقلالي يكافح الإستعمار وما جره من نكبات».. ويبتعد عن السياسات المحلية والشخصية والعائلية..

ومع أنه من الصعب توزيع القوى الإجتماعية الموجودة في فلسطين آنذاك على الأحزاب العربية التي قامت في سنوات الثلاثين، إلا أنه من الممكن القول أن حزب الإستقلال الذي تألف من مثقفين وأبناء إقطاعيين متنورين، وبرجوازيين، كان أقرب الأحزاب إلى الإعراب عن مطامح الحركة القومية العربية التي تقودها البورجوازية وتعكس إلى حد ما أماني فئات واسعة من الجماهير..

■ وفي إجتماعاته الشعبية وبياناته كان حزب الإستقلال يندد بالنير البريطاني ويتوقف عند نتائج الحكم البريطاني ويعالج القضايا المختلفة التي تواجه الشعب. ففي بيانه في ذكرى وعد بلفور(1932/11/2) عالج، بعد مقدمة إستعرض فيها الحركة العربية والثورة وإحتلال بريطانيا فلسطين لمدة 14 سنة، الموازنة التي لا تتحملها البلاد، «فالموظفون الإنجليز والغرباء اليهود يبتلعون الجزء الأكبر منها وثلثها ينفق على الحراب التي تحمي المشروع الصهيوني»، وشجب الحكومة التي لا تحمي المزارعين العرب رغم تواصي لجان التحقيق ولا تضع تشريعاً يمنع إنتقال أراضيهم إلى الصهيونيين..

ولاحظ أن البطالة ضاربة أطنابها في البلاد التي ترهق بالضرائب – وهي ضعف مثيلاتها في البلاد العربية المجاورة. وذكر أن الضرائب على المواد الغذائية أدت إلى إرتفاع الأسعار وأن أزمة التعليم شديدة تظهر في أن أكثر من 70% من الأولاد خارج المدارس وأن قانون المطبوعات يكم الأفواه.. وفي النهاية أبرز البيان أن بعض الناس يتطوعون في خدمة الإستعمار ودعا الشعب إلى تشديد معركته ضد الإستعمار وأساليبه والصهيونية وغزوتها وضد الخونة.

■ ورفع الحزب المطالب الثلاثة التي تحولت إلى شعارات شعبية: **1**– وقف بيع الأراضي؛ **2**– وقف الهجرة وتسليم أبناء البلاد الحكم؛ **3**– تحقيق إستقلال فلسطين «متحدة مع البلاد العربية الأخرى»..

وظهر أن حزب الإستقلال، الذي نشط حوالي السنة ونصف السنة فعقد الإجتماعات الشعبية وأصدر البيانات نجح فكرياً بدون أن يحقق إنجازات تنظيمية.. أما نجاحه الفكري فكان في تبني سائر الأحزاب التي أعقبته خطه السياسي، علناً على الأقل.

أما فشله التنظيمي فقد إتضح حين إضطر إلى تصفية نشاطه بعد سنة ونصف السنة تقريباً (من تموز/ يوليو 1932 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1933) بسب مقاومة الإنتداب له وقلة المال وشروط العضوية المتشددة. وقد بقي الحزب في الميدان شكلياً وكان يتمثل دائماً في الهيئات القومية المحلية والقطرية.

ولكن تقلص نشاط حزب الإستقلال لم يقلص نشاط الحركة القومية الشعبية فالعوامل السياسية والإقتصادية التي أشار إليها حزب الإستقلال في بياناته كانت تستنفر نشاطاً ثورياً. وفعلاً إنفجر هذا النشاط بهبّة عام 1933 المعادية للإمبريالية البريطانية■

3- إندلاع هبّة/وثبة الـ 33

■ تقرر المصادر البريطانية أن بداية الهبّة كانت في آذار(مارس) 1933 حين أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً حذرت فيه من خطر الهجرة الصهيونية المتدفقة وإنتقال الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية.. ثم جاء مؤتمر 26 آذار(مارس) 1933 الذي إشترك فيه ممثلون عن مختلف فئات الشعب من المدن والقرى وقرر عدم التعاون مع السلطات البريطانية ومقاطعة الهيئات الحكومية المشتركة والبضائع البريطانية والصهيونية.

وما إستنفر الرأي العام العربي في فلسطين ودفع الجماهير إلى تشديد الكفاح مجريات المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في براغ في آب(أغسطس) 1933، ودعا إلى بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين بأسرع ما يمكن.. وهكذا كانت تتراكم عوامل الهبّة التي إنفجرت بعنف بعد شهرين.

ومرة أخرى قادت اللجنة التنفيذية المعركة ووجهتها ببيان أصدرته بعد إجتماعها في تشرين الأول(أكتوبر) سنة 1933 وأعلنت فيه دعوتها الجماهير إلى: «إعلان سخط الأمة العربية في فلسطين التي بُليب بالإستعمار البريطاني على عبث الحكومة البريطانية بحقوق أصحاب البلاد وتحديها عواطفهم الوطنية.. وإستهتارها بكيانهم الوطني ومصالحهم الإقتصادية والإجتماعية بفتحها أبواب البلاد للهجرة الصهيونية وتسهيلها إنتقال أراضي العرب إلى أيدي اليهود وإستبدادها بالحكم المباشر».

ودعت اللجنة التنفيذية الشعب إلى إعلان سخطه بالمظاهرات. واجتاحت البلاد موجة من المظاهرات الشعبية التي إمتازت بالثورية وتحدي قوى القمع الإستعمارية.. فقد جرت هذه المظاهرات على الرغم من الخطر الحكومي وإصطدمت في كل مرة بقوات الأمن الإنتدابية ودفعت ثمن ذلك ضحايا عزيزة.

■ وكانت المظاهرات التي جرت في 13 تشرين الأول(أكتوبر) 1933 في القدس ويافا.. والمظاهرات التي جرت بعد ذلك في حيفا ونابلس وسائر المدن تعبيراً مجسداً عن نضالية الجماهير ووعيها..

وذكر الكتّاب الذين أرَّخوا هذه الهبّة أن النساء إشتركن في النضال على نطاق واسع، وأن وفوداً من سوريا وشرق الأردن إشتركت في مظاهرة يافا في التاريخ المذكور. وفي هذه المظاهرة إستخدم البوليس النار مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى في ساحة البوابة التي أطلقت عليها الجماهير فيما بعد إسم «ساحة الشهداء» (عيسى السفري، «فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية»).

وحسب تقرير الحكومة البريطانية إمتدت هذه الهبّة ستة أسابيع ووصلت موجتها إلى المدن الرئيسية كلها. وخلال المصادمات مع قوات الأمن البريطانية سقط 14 شهيداً وجرح 204 مواطنين عرب وكالعادة أقامت الحكومة 24 لجنة تحقيق لدراسة أسباب «الإضطرابات» برئاسة وليم ميورسون فقدم تقريره في شباط(فبراير) 1934. وأبرز ميورسون، في تقريره أن الفرق الكبير بين هذه الهبة«وإضطرابات» 1920 و1929، أن العرب لأول مرة يهاجمون الحكومة ويتهمونها بالتحيّز للصهيونيين.

وإذا كان إشتراك النساء في الهبّة الثورية قد دل على عمق التحسس الشعبي بقضية الحرية وتحريكها مختلف فئات الجماهير، فقد دلَّ إشتراك وفود من القطرين العربيين المجاورين (سوريا وشرق الأردن) على فعالية فكرة الوحدة العربية والتضامن العربي على الرغم من التمزق الإقليمي الذي فرضته الإمبريالية على العالم العربي■

4- تأسيس الأحزاب الفلسطينية

■ إنعكست هذه الفعالية حين تأسست سائر الأحزاب بعد هذه الهبّة **فالحزب العربي الفلسطيني** الذي تأسس في 24 نيسان(إبريل) 1935 وضع بندا سجل فيه الدعوة، بعد إستقلال فلسطين، إلى «إرتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة إستقلالاً تاماً».

■ **حزب الإصلاح** تأسس في 18 حزيران(يونيو) 1935، وجعل من غاياته «إستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية واعتبار قضية فلسطين جزء من القضية العربية الكبرى». أما **حزب الكتلة الوطنية** فقد سجل في برنامجه «السعي إلى إستقلال فلسطين التام والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة العربية».

ووجود ما يشبه الإجماع على قضية الوحدة العربية يوحي بأن القيادة القومية على الرغم من إعترافها عملياً بضرورة العمل على الصعيد القطري في فلسطين، بدليل أن دعوتها إلى إستقلال فلسطين، كانت لا تزال تنطلق من الوعي بوحدة سوريا الطبيعية، وترى فلسطين جزءاً من سوريا: سوريا الجنوبية كما كان يُطلق عليها قبل الإحتلال البريطاني.

■ لقد عمّقت هبّة 1933 التمايز في الحركة القومية العربية التي تبلورت تنظيمياً أكثر من أي وقت مضى؛ فبعد هذه الهبّة تأسس **حزب الدفاع الوطني** برئاسة راغب النشاشيبي، زعيم إحدى العائلتين الإقطاعيتين الكبيرتين في البلاد (الثانية هي عائلة الحسيني) وإنتهج سياسة المهادنة مع الإمبريالية البريطانية..

ولا يغير من هذا أنه وضع في بداية غاياته «السعي لإستقلال فلسطين إستقلالاً يكفل السيادة العربية» و«عدم الإعتراف بأية تعهدات دولية تؤدي إلى أية سيطرة أجنبية أو نفوذ سياسي أو إداري يمس ذلك الإستقلال»..

■ ولم تختلف قيادة **الحزب العربي الفلسطيني** برئاسة جمال الحسيني من حيث إنتسابها الطبقي عن حزب الدفاع الوطني، فعائلة الحسيني عائلة إقطاعية عريقة لم يستنكف بعض أفرادها عن التعاون مع الإنتداب البريطاني، إنما **الفرق بين الحزبين يكمن في أن جماهير الفلاحين سارت وراء قيادة الحزب العربي فكان هذا الحزب يمثل إرادتهم الوطنية إلى حد ما**.. ويعود هذا إلى أن هذا الحزب قادته عائلة الحسيني ومفتي القدس (فلسطين) الحاج أمين الحسيني الذي إستخدم، بوصفه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، جهاز المجلس لنشر نفوذه بين الفلاحين تحت شعارات تمزج بين الدين والقومية.

■ وقد رأينا كيف بادر المفتي في عام 1931 إلى عقد المؤتمر الإسلامي «العالمي».. ونستطيع أن نذكر هنا أنه عقد في 25 كانون الأول(ديسمبر) 1935 في القدس مؤتمراً إسلامياً محلياً حضره «أربعماية من القضاة ورجال الإفتاء وأئمة المساجد والوعاظ والمدرسين والخطباء من سائر أنحاء فلسطين».

وقرر المؤتمر إصدار فتاوى دينية بتحريم بيع أي شبر من أراضي فلسطين لليهود وإعتبار الباعة مارقين من الدين.. كما قرر المطالبة بوقف أراضيهم الأميرية، وقفاً ذريا أو خيرياً، من ذلك.. ثم طالب بتسهيل هجرة العرب الراغبين في دخول فلسطين.. وناشد المؤتمر ملوك المسلمين والعرب مساعدة أهل فلسطين(!).

كذلك قرر المؤتمر مساعدة المشاريع الإقتصادية وتأسيس الشركات الوطنية وحض الأهالي على شراء المنتجات الوطنية. وإنعكست الصلة بين هذا المؤتمر والفلاحين بدعوة المؤتمر الحكومة لسن قانون يشبه قانون الخمسة أفدنة في مصر لحماية صغار المزارعين من جشع كبار الملاكين والأغنياء.

وانتهى المؤتمر تنظيمياً بقرار يدعو إلى تأليف جمعية بإسم «**جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**» وهي جمعية أرادت أن تأخذ مكان اللجنة التنفيذية وتسيطر على الحركة القومية. ومرجع هذه الفكرة إلى جمعية كهذه نشأت في المملكة السعودية في عهد الدعوة الوهابية وإشتهرت بالصرامة الدينية والرجعية الفكرية..

ومع أن هذه الجمعية نشطت وأقامت 15 فرعاً في مختلف أنحاء البلاد، إلا أنها لم تنجح في إحتلال مكان التنظيمات السياسية.. فقد أحبطها بناؤها الديني في قطر كان يؤكد كفاحه الطابع القومي العربي ويجمع تحت لواء الحركة القومية أبناء الشعب من مسلمين ومسيحيين.

■ كانت هذه الدعوة إلى الملوك المسلمين والعرب أحد مظاهر الإنحرافات الرجعية التي تميّزت بها قيادة الحركة القومية العربية التقليدية في فلسطين.. فهؤلاء كانوا في ذلك الوقت يوالون الإمبريالية ويتعاونون معها ولا يخرجون كثيراً عن إرادتها..

وجسَّم تصريح الشيخ حافظ وهبة سفير السعودية في لندن لرويتر في 2 أيلول(سبتمبر) 1929 هذه الحقيقة إذ قال: «أن إبن سعود وشعبه يعترفان بأن فلسطين أرض مقدسة عند ثلاث ديانات كبيرة.. ويرغب الملك من صميم فؤاده أن يعيش المسلمون واليهود والمسيحيون فيها بالإتفاق والوئام.. أن إبن سعود صديق لبريطانيا العظمى ومن المؤكد أنه لا يحاول أن يوجد لها مشكلات جديدة في فلسطين أو غيرها أو أن يوسع شقة المشكلات المحلية.. ويعتقد الملك أن بريطانيا تقبض بيدها على قسطاس العدل بين اليهود والعرب»..

■ وظهر في هذه الفترة كذلك حزبان (أشرنا إليهما في إطار الحديث عن فعالية التضامن العربي)**: حزب الإصلاح** الذي تأسس في 18 حزيران(يونيو) 1935 بقيادة الدكتور حسين فخري الخالدي الذي تولى رئاسة بلدية القدس.. و**حزب الكتلة الوطنية** بقيادة عبد اللطيف صلاح، وقد إتخذ نابلس مركزاً له وتأسس في 4 تشرين الأول(أكتوبر) سنة 1935..

ولم يختلف برنامجا هذين الحزبين عن برنامج سائر الأحزاب. أما من حيث البناء الطبقي والتأييد الإجتماعي ففي الحالتين إتجه هذان الحزبان نحو المثقفين أبناء الفئات الوسطى، على الرغم من أن عائلة الخالدي كانت تعتبر من العائلات الإقطاعية ذات النفوذ التقليدي.

■ وتجدر الملاحظة أن تأليف الأحزاب العربية التقليدية ـ عدا حزب الإستقلال – أعقب الإنتخابات البلدية التي جرت في منتصف عام 1934 وكانت باعثا لمهاترات ومماحكات عرفتها قيادات الحركة القومية التقليدية (التي كانت في بلاد أخرى أيضاً بقيادة أبناء الفئات العليا من متنوري الإقطاعية وأسياد الأرض والتجار وأبناء الفئات الوسطى)، بل أن حزب الإصلاح إعتمد جوهرياً على البلديات بعد أن نجح الدكتور حسين فخري الخالدي في الفوز برئاسة بلدية القدس في منافسة مريرة مع الرئيس الأسبق راغب النشاشيبي■

5– الحزب الشيوعي الفلسطيني

■ وحيال كل هذه الأحزاب الطبقية القومية كان هناك **الحزب الشيوعي الفلسطيني** الذي وحد بين صفوفه الشيوعيين اليهود والعرب وحارب الإمبريالية البريطانية والصهيونية بلا هوادة.. ولم يكن غريباً أن تكون قوة الحزب في القطاع اليهودي.. فالوعي الطبقي كان أشد بين العمال اليهود..

ثم أن عدداً من اليساريين اليهود الذين جاءوا إلى البلاد في ظروف مختلفة ولدوافع متباينة إكتشفوا بسرعة حقيقة الصهيونية ووجدوا طريقهم إلى صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي دعا، إنطلاقاً من مبادئه الثورية الأممية، إلى النضال ضد الإمبريالية البريطانية ودعا الجماهير اليهودية إلى تأييد هذا الكفاح باعتباره يعرب عن مصالحها الحقيقية .. وسرعان ما إحتدمت الأزمة يتشديد الكفاح القومي وشهد الحزب ظرفاً أصعب جداً.

■ ولقد قرر الحزب منذ مؤتمره الخامس الذي عقد في تموز(يوليو) 1923 أنه يرى في الحركة القومية العربية أحد العوامل الأساسية التي تقاوم الإستعمار البريطاني، ولذا فهو يرى أن «من الواجب القيام بكل شيء من أجل مساندة هذه الحركة بمدى مقاومتها للإستعمار».

كذلك قرر أن «الصهيونية تتجسد فيها تطلعات البورجوازية اليهودية. وأن من الناحية السياسية وقفت الصهيونية في جبهة واحدة مع الإستعمار البريطاني حيث ربطت مصيرها مع المحتلين الإمبرياليين».

ومما جعل وضع الحزب الشيوعي أصعب تعاون القيادة الصهيونية مع السلطات البريطانية على مكافحة الحزب من ناحية.. ومطاردة أعضاءه اليهود من ناحية ثانية – وبشكل خاص كانت قيادة الهستدروت الصهيونية تلاحق أولئك الأعضاء الذين تصدوا لسياستها القومية الإنعزالية.. ومن ألوان الملاحقة محاكمة الشيوعيين اليهود الذين عارضوا في إحتلال العمل وطرد العمال العرب من المشاغل اليهودية.. وإحدى المحاكمات التي جرت في هذه الفترة محاكمة نيس تسيونا خلال آذار(مارس) – نيسان(إبريل) 1932. آنذاك كان «النائب العام» في المحاكمة بن غوريون.. ووقف الرفيق الشيوعي الذي دافع عن المتهمين موقفاً أممياً ووصف طرد العمال لأنهم عرب: «معركة سافلة وعمل إجرامي.. وهو نوع من الفاشية».

وقد تعرض الحزب لهجوم أجهزة القمع الإنتدابية ولم يتمتع بشيء من العلنية.. وكل ما نجح فيه في هذه الفترة هو إصدار صحيفة «أور» العبرية و «النور» العربية لفترة قصيرة■

6– الوطن القومي اليهودي

■ قلنا أن هذه الفترة شهدت نمو الوطن القومي اليهودي بإزدياد وتيرة دخول المهاجرين اليهود فلسطين بضغط صعود هتلر إلى الحكم في ألمانيا وإنتهاجه سياسته النازية العنصرية. في ذلك الوقت إزداد بوضوح ضغط الحركة الصهيونية على الإدارة البريطانية لإلغاء كافة القيود على الهجرة.

ولخص المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لوزان في نهاية تموز(يوليو) وأوائل آب(أغسطس) 1935 موقف المنظمة الصهيونية، إذ جاء في قراره: «إن المؤتمر الصهيوني وهو يثمن جيداً الدور الذي تقوم به الدولة المنتدبة (بريطانيا) ويؤكد مجدداً إستعداد المنظمة الصهيونية للتعاون معها يناشد الحكومة القيام بمسؤولياتها بتنفيذ سياسة فعالة ومنتظمة لتنمية الوطن القومي اليهودي على نطاق ووتيرة يفرضهما وضع اليهود في العالم، الأمر الممكن بمساعدة الحكومة الفعالة».

■ وفعلاً دخل البلاد بين 1932 و1935 حوالي 150 ألف مهاجر يهودي، مما ضاعف عدد اليهود في البلاد حوالي أربع مرات مما كان عليه في نهاية الحرب العالمية الأولى ويصل في عام 1935 إلى حوالي 350 ألفاً. وفي عام 1936 أصبح 470 ألفاً، إذا أخذنا بعين الإعتبار الهجرة غير المشروعة.

وبارتفاع عدد اليهود في البلاد إرتفع عدد الدونمات التي أصبحت في حوزتهم وحوزة المنظمات الصهيونية من 544 ألف دونم في عام 1925 إلى مليون و332 ألف دونم في عام 1936.. وأصبح عدد المستوطنات الزراعية 203 يعمل ويعيش فيها 97.000 إنسان.

وذكر ولتر بريوس في كتابه «حركة العمال في إسرائيل» أن عدد سكان الريف اليهود إرتفع بين 1932 و1935 من 50 ألفاً إلى 90 ألفاً، وأن مساحات بيارات البرتقال إزدادت من 100 ألف دونم إلى 150 ألف دونم بين 1931 و1935. وإتسعت المدن والمستوطنات اليهودية نتيجة حركة البناء الواسعة النطاق التي رافقت الهجرة الجماهيرية التي تدفقت بإشتداد بربرية العنصرية النازية.

آنذاك أسست الوكالة اليهودية مكاتب في برلين لتسهيل هجرة اليهود وتعاونت تعاوناً وثيقاً مع النازية لهذا الغرض.

وتضاعفت الأموال المستثمرة في النشاط الإقتصادي المرافق لعملية بناء الوطن القومي اليهودي.. وبين 1918 و 1936 إستثمرت الصناديق القومية في فلسطين 14 مليون جنيه (حوالي 40 مليون دولار حسب التسعيرة في ذلك الوقت)، في حين إستثمرت الشركات الخاصة والأجنبية والمحلية 63 مليون جنيه (حوالي 150 مليون دولار) دخل نصفها النشاط الصناعي والزراعي خلال السنوات الأربع الأخيرة.

وحسب تقرير لجنة التحقيق الملكية تأسست بين 1920 و1935 – 4.157 منشأة منها 1.246 منشأة صناعية و 2.911 منشأة صناعية يدوية؛ كذلك إرتفع عدد العمال اليهود ليصبح 32 ألف عامل يعيلون 80 ألف إنسان.

■ في هذه الفترة كانت القوات اليهودية المسلحة، في المنظمة التي عرفت بـ«الهاجاناه». قد وصلت حسب المعلومات التي أوردتها لجنة التحقيق الملكية 10 آلاف مقاتل خط أول، مع إحتياطي (خط ثاني) يتألف من 40 ألف مقاتل.

■ وكان من الطبيعي في مثل هذا الوضع أن ينعكس البناء الطبقي في التنظيم الحزبي أولاً في النشاط السياسي.

وقد ظهر الصراع الطبقي في عدد الإضرابات التي بلغت بين 1932 و1935– 55 إضراباً إشترك فيها 1.327.. وفي محاولات الإصلاحيين (حزب البورجوازية اليميني بقيادة فلاديمير جابوتنسكي) تحطيم بعض هذه الإضرابات كما حصل في إضراب عمال البناء في بناح تكفاً وشركة فرومين للبسكويت في القدس في فترة 1932 ـ 1933.

■ لم يقتصر الصراع الطبقي على الميدان النقابي بل تعداه إلى الميدان السياسي. لقد كانت أكثرية العمال العددية في المجتمع اليهودي في فلسطين تنعكس في تنظيمات السكان اليهود المحلية وفي المؤتمرات الصهيونية.. وفي 1933 و1935 إستطاعت هيئات العمال أن تفوز بـ70% من الأصوات في إنتخابات تلك التنظيمات (الأحزاب). ولذلك لم يكن غريباً أن تحاول قوى اليمين(الإصلاحيين) ضرب التنظيم العمالي بأي شكل من الأشكال. وقد كان أحد الأشكال إغتيال حاييم أرلوزروف، أبرز قائد عمال في ذلك الوقت ورئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، في 1933/2/16.

وعلى الرغم من أن الإصلاحيين نفوا أن يكون لهم علاقة بالحادث ثبتت على منتسبين إليهم.. وحكم على إثنين منهم بالسجن. ولا جدال في أن إغتيال أرلوزروف كان إغتيالاً سياسياً.. فقد كان في ذلك الوقت – حسب ما كتبه ولتر بريوس – ينتهج سياسة توافق مع سلطات الإنتداب، الأمر الذي كان يغضب الإصلاحيين.

■ ولا بد من الملاحظة هنا أن الصراع بين الإصلاحيين والأحزاب العمالية، وأهمها حزب مباي، كان صراعاً بين خطين سياسيين بالإضافة إلى كونه صراعاً طبقياً..

ففي حين سارت منظمات (أحزاب) العمال المختلفة والصهيونيين العموميين (حزب البورجوازية الأصيل) في طريق التعاون مع الإمبريالية البريطانية وإكتفت بالدعوة إلى الهجرة والإستيطان وتثبيت الوطن القومي اليهودي. كان الإصلاحيون يتجهون نحو التعاون مع دول أخرى وينادون بإقامة الدولة اليهودية حالاً، الأمر الذي إعتبره الجناح الآخر غير واقعي في الظروف القائمة آنذاك.

وهناك ما يوحي بأن الإصلاحيين كانوا على إتصال مع إيطاليا الفاشستية التي كانت تعطف عليهم وتعتقد أن نجاحهم قد يفتح ثغرة أمام تسربها في المنطقة.. وفي هذا الصدد كتب مخائيل بار زوهر في كتابه «النبي المسلح – حياة بن غوريون»:«حتى تنجح الصهيونية» قال موسوليني (زعيم إيطاليا الفاشستية) للراب براتو في عام 1935: «لا بد لكم من دولة يهودية بعلم يهودي ولغة يهودية والشخص الذي يفهم ذلك فاشيكم جابوتنسكي».

وعلى الرغم من أن الصراع الحاد بين مباي، بشكل خاص، والإصلاحيين، فقد حاول بن غوريون في عام 1934، بوحي «مصلحة الصهيونية العليا» أن يتفاهم مع جابوتنسكي، فاجتمع الإثنان في تشرين الأول(أكتوبر) في لندن واتفقا على توحيد حزبيهما، مباي والحزب الإصلاحي.. ولكن أعضاء الحزبين رفضوا هذا الإتفاق.

وعلى الأثر تعمق الصراع إلى حد دفع جابوتنسكي الإصلاحيين إلى الإنسحاب من المؤتمر الصهيوني في عام 1935.

■ في هذا المؤتمر، إنتخب بن غوريون رئيسا للجنة التنفيذية الصهيونية وللوكالة اليهودية ودخلت الحركة الصهيونية في فلسطين طريقاً أعنف ازاء الشعب العربي الفلسطيني، فبن غوريون «لا يحب العرب.. وكان يشير إليهم بالأعداء حين كان يذكرهم في يومياته».

ونقول «طريق أعنف» لأن هذه الفترة، كما لاحظنا تميّزت بإجلاء الفلاحين عن أراضيهم، وتشديد سياسة العمل العبري أو طرد العمال العرب من المنشآت والمزارع اليهودية.

وقد تعرض الشيوعيون اليهود كما لاحظنا إلى ملاحقة المنظمات الصهيونية في هذه الفترة لدفاعهم عن حقوق العمال والفلاحين العرب.

ويستطيع المراقب أن يرى عنف كراهية قادة الصهيونية للشيوعيين بما كتبه بعض «المؤرخين» الصهيونيين.. وهكذا زيَّف أحدهم، ولتر بريوس، مواقف الشيوعيين فزعم أنهم حرضوا الفلاحين العرب ضد العمال اليهود (كذا) بإعتبارهم الأعداء، لا «الأفندي» الذي يجبي فوائد ربوية عالية، وأيدوا الإقطاعيين العرب(!).

وفي هذه الأوضاع أصبحت قضية العمل العبري أو إحتلال العمل إحدى القضايا التي يثيرها العمال العرب ويحتجون عليها في مذكراتهم، كما إحتجت عليها جمعية العمال العرب في يافا (عيسى السفري، المصدر ذاته).

■ في كتاب «النبي المسلح، حياة بن غوريون»، كتب مخائيل بار زوهر(المصدر ذاته): «من وجهة النظر البريطانية كان أقل من 200 ألف يهودي يساعدهم أبناء عنصرهم المنتشرون في العالم كله أحق بالإعتبار من ملايين العرب المنتشرين في الشرق الأوسط».

وهذا صحيح فالإمبريالية البريطانية حين منحت وعد بلفور أرادت أن تقيم وطناً قومياً يوطد مواقعها في الشرق العربي، ويحمي قناة السويس شريان مواصلاتها إلى إمبراطورتيها في الهند.. وإكتشفت أن تشديد الإحتراب اليهودي – العربي أفضل سبيل يؤدي إلى توطيد مواقعها.. ولذلك كان عليها أن تساعد على إقامة هذا الوطن القومي بحيث يكون التوازن ممكنا بين الطرفين.

وهذا الوضع أيقظ الحركة القومية العربية على خطورة السياسة الإمبريالية البريطانية فكانت هبّة 1933 موجهة ضد هذه الإمبريالية.

وجاءت التطورات التي أعقبت 1933 تؤكد مسؤولية الإنتداب البريطاني عن حرمان الشعب العربي من حقوقه القومية.. ولذلك كان لا بد من الإنتقال إلى أساليب نضال أعنف. وهكذا نشأت الظروف لثورة 1936■

(13)

ثورة 1936

1- مقدمات الثورة

■ تراكمت الأحداث في سنوات الثلاثين حتى خلقت وضعاً خطيراً على الصعيد الدولي أصبح يؤثر على مجريات الأمور في كل مكان في العالم..

فصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا وما واكبه من لاسامية عنيفة وعسكرة عدوانية، أعقبه عدوان إيطاليا الفاشية على أثيوبيا واحتلالها في عام 1935، وكان مقدمة الحرب الأهلية التي أشعلها النازيون والفاشيون في إسبانيا الجمهورية في عام 1936 وشجع على محاولة اليابان العسكرية التوسع على حساب الصين العاجزة بسبب قيادتها ونظامها المتخلف.

وكل هذه كانت عوامل سرَّعت باندلاع الحرب العالمية الثانية لغياب إتفاق أمن جماعي كان يسعى إليه الإتحاد السوفييتي ليصد إنتشار النازية من ناحية، والعدوان الإمبريالي الإيطالي والياباني من ناحية ثانية، القوى الشعبية فتنادت في دول الرأسمالية المتطورة الى وقف إجتياح النازية لأجهزة الحكم؛ كما تنادت في المستعمرات الى الكفاح من أجل التحرر القومي.. وهكذا مثلاً توافق إنتصار الجبهة الشعبية، بقيادة الطبقة العالمية، في فرنسا مع النهوض الشعبي في مستعمرات فرنسا إمتداداً من المغرب الأقصى حتى سوريا.

والواقع أن موجة ثورية معادية للإمبريالية إجتاحت العالم العربي بين 1935 و1937 وتميزت بالعنف على الرغم من تباين الأقطار العربية وإختلاف درجات تطورها. وهذا الإختلاف فرض على الحركات القومية أهدافاً تتلاءم مع أوضاعها العينية.. ولذلك لم يكن غريباً مثلا أن تطالب الحركة القومية في سوريا بالإستقلال السياسي وبمعاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية في حين كانت الحركة القومية في العراق ترى في تلك المعاهدة عبئاً ثقيلاً يقيد حريتها.

■ المهم هنا ملاحظة التفاعل بين الأحداث عامة.. وبين أحداث العالم العربي خاصة .. فمما لا شك فيه أن الإنتفاضات الثورية في هذا القطر العربي أو ذاك أثرت على مسيرة الحركات القومية في الأقطار العربية الأخرى.

ويعترف بهذا تقرير اللجنة الملكية لعام 1937 حين يقرر: «وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الأوروبية على فلسطين الآن (1936) أشد ما يكون، كان كذلك تأثير الأحداث في الأقطار المجاورة. ففي شتاء 1935–1936 شهدت المنطقة إنبعاثاً في النشاط القومي في مصر وسوريا وكان على درجة من الحيوية في القطرين بحيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور وفاز القطران بالإستقلال القومي».

والمقصود هنا الإنتفاضة التي إندلعت في مصر في شهر تشرين الثاني(نوفمبر) 1935 على شكل مظاهرات عنيفة إجتاحت القاهرة وغيرها من المدن وأدت إلى مصادمات مع قوات الأمن وسقوط قتلى وجرحى، وإضراب عام في القاهرة جرى في 21 تشرين الثاني(نوفمبر) 1935، وتحرك شعبي دينامي أجبر الأحزاب على تأليف جبهة وطنية في 10 كانون الاول(ديسمبر) 1935 طالبت بإعادة دستور 1923 والإعتراف عملياً بإستقلال مصر.. وتحت ضغط النشاط الجماهيري والوحدة القومية إضطرت بريطانيا إلى مفاوضة زعماء الجبهة في آذار (مارس) 1936.

■ وإنتهت المفاوضات باتفاق جاء في مواده الأولى إعلان بريطانيا إنهاء إحتلالها العسكري رسمياً، والموافقة على إنضمام مصر الى عضوية عصبة الأمم.. وتعهدت مصر بوضع مقدراتها تحت تصرف بريطانيا أثناء الحرب، كما وعدت بأن لا تتخذ علاقاتها الأجنبية موقفاً يتعارض مع الحلف مع بريطانيا.

ومع هذا لم تغير هذه الشروط من أهمية تلك المعاهدة ولذلك إعتبرت المحافل القومية آنذاك نصراً حققته الحركة القومية في مصر. (إنتهت المفاوضات التي ترأسها مصطفى النحاس في 11 أيار(مايو) 1936 وأدت إلى إنتخابات جديدة فاز فيها حزب الوفد الذي كان يرأسه مصطفى النحاس).

■ أما الإنتفاضة في سوريا فقد بدأت في مظاهرة جرت في دمشق في 19 كانون الثاني(يناير) 1936 وتجددت في الأيام التالية على وجه أعنف مما أدى الى وقوع إصطدامات دامية بين المتظاهرين والجيش الفرنسي.. ثم تبلورت في إضراب عام بدأ في دمشق في 20 كانون الثاني(يناير) 1936 وأعلنته الحركة القومية «حتى تنال البلاد حقوقها التي تلخصت بإعادة دستور الجمعية التأسيسية طليقاً من كل قيد وإلغاء نظام الإنتداب بعد ثبوت فشله بالتجارب المكررة وإعلان إستقلال سوريا».

وقد إمتد الإضراب إلى سائر مدن سوريا التي شهدت ثورة قومية، مختلفة العنف، خاصة في حمص وحماه وحلب. وانتهى هذا الإضراب بعد حوالي خمسين يوماً في مطلع آذار(مارس) 1936 بعد أن تعهدت الحكومة الفرنسية بإعادة الحياة النيابية إلى سوريا وعقد إتفاق مع حكومة قومية، ينص على الإعتراف بإستقلال البلاد.

وفعلاً جرت هذه المفاوضات الفرنسية – السورية، بعد إنتصار الجبهة الشعبية في إنتخابات فرنسا في حزيران (يونيو) 1936، وإنتهت إلى نجاح في 9 أيلول(سبتمبر) 1936.

وفي الإتفاق إعترفت فرنسا باستقلال سوريا ولكنها قيدت ذلك الإستقلال بمعاهدة «حلف وصداقة» يخولها عسكرة قواتها في الأراضي السورية.. وهنا أيضاً إعتبرت الحركة القومية الإتفاق إنتصاراً ملموسا في ظروف المنطقة والعالم الموضوعية ..

■ كان هذا النشاط القومي في القطرين العربيين المجاورين (مصر وسوريا) عاملاً في ثورة 1936 في فلسطين ولكنه لم يكن حافزاً لها.. أما الحافز فكانت عوامله – كما أوردنا عند سرد ظروف «هبّة 1933» – تكمن في السياسة الإمبريالية البريطانية والممارسة الصهيونية المعادية للشعب العربي الفلسطيني.. وعمَّقت التطورات أخطار تلك العوامل. وأدى عدوان إيطاليا على الحبشة إلى تحويل التجارة العالمية عن المنطقة الى حد ما، الأمر الذي شدد أزمة العمل في فلسطين.

ويذكر ولتر بريوس في كتابه «حركة العمال في إسرائيل»: «أن نتائج التوتر الدولي في البحر الأبيض المتوسط بدأت تظهر في آب(أغسطس) 1935، على شكل تقليص في الإعتمادات في فلسطين مما أدى إلى إضعاف وتيرة البناء وإبطاء في صناعة مواد البناء إمتد الى ميادين أخرى. ولأول مرة منذ 1931 عادت البطالة إلى الظهور»..

وبديهي أن البطالة لم تقتصر على القطاع اليهودي بل إنتشرت إلى القطاع العربي على نطاق أوسع إذ كان النشاط الإقتصادي في القطاع اليهودي ينمو بسبب الهجرة والتطوير الصناعي والزراعي، في حين أسهمت السياسة الإمبريالية والممارسة الصهيونية في التضييق على النشاط الاقتصادي العربي بحيث أدى إلى تفاقم أزمة

البطالة خصوصاً في هذه الفترة بالذات حين إتسعت صفوف العمال العاطلين نتيجة تشريد الفلاحين العرب عن أراضيهم التي باعها الإقطاعيون – الغائبون في أكثر الحالات – إلى اليهود.
ولعل تعميق شعور الجماهير العربية باليأس من ممكنات تغيير الاوضاع بالنشاط السياسي، والخوف من إتساع الوطن القومي اليهودي على حساب كيانهم، نجم عن عاملين: **1**– إرتفاع الهجرة اليهودية الى رقم قياسي هو 65.638 في عام 1935؛ **2**– تجميد الإدارة البريطانية مشروع المجلس التشريعي■

2– مشروع المجلس التشريعي

■ في 25 تشرين الثاني(نوفمبر) 1935، قدم زعماء الحركة القومية التقليديون مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني طالبوا فيها من جديد: **إنشاء حكومة نيابية في فلسطين+ وقف الهجرة اليهودية+ منع بيوع الأراضي.**
وردت الحكومة البريطانية على هذه المذكرة فرددت موقفها القديم من الهجرة مؤكدة أن سياستها قائمة على قدرة الإستيعاب الإقتصادي في البلاد، وأعلنت إستعدادها لوضع تشريع لا يسمح بموجبه، باستثناء قضاء بئر السبع ومناطق المدن باستثناء الأراضي المغروسة بالأشجار الحمضية، ببيع الفلاح أي قسم من أرضه إلا إذا بقي له حد أدنى يسمح له بإعالة عائلته من دخله.

■ أما بشأن الحكومة النيابية فكان الجواب: «أن الجواب على طلب إنشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين قد أبلغه المندوب السامي الزعماء العرب حين قدم لهم إقتراحات بشأن تشكيل مجلس تشريعي يضم أكثرية كبيرة من الأعضاء غير الموظفين عن طريق الإنتخاب».
وفعلاً عرضت الحكومة البريطانية في 21 و22 كانون الأول(ديسمبر) 1935 إقتراحاتها بشأن إقامة مجلس تشريعي على الزعماء العرب واليهود. وحسب الإقتراح كان المجلس التشريعي سيتألف من 28 عضواً على الوجه الآتي: 5 موظفين (بريطانيين طبعاً)، و2 يمثلان التجار، و11 مسلماً (8 ينتخبون و3 يعيّنهم المندوب السامي)، و7 يهود (3 ينتخبون و4 يعينهم المندوب السامي)، و3 مسيحيين (1 ينتخب و2 يعيّنهم المندوب السامي)، ويكون الرئيس محايداً لا علاقة له بفلسطين.
ومع أن أكثرية المجلس التشريعي كانت ستكون منتخبة إلا أن قدرة المجلس حدَّتها ثلاثة قيود: لا يحق للمجلس أن يناقش شرعية الإنتداب البريطاني، ومن حق المندوب السامي أن يُشرِّع في ظروف معينة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمور الجوهرية كالهجرة والأراضي، كما أن من حقه أن يقرر لائحة هجرة العمال اليهود.

■ وكان طبيعياً أن تهاجم صحافة البلاد المشروع، ولكن إنطلاق صحافة كل من الطرفين العربي واليهودي كان مختلفاً، قرره الموقف من القضايا المصيرية الموضوعة على بساط البحث، فقيادة الحركة القومية العربية إنتقدت المشروع لأنه يجرد المجلس التشريعي من الصلاحيات ويجعل من الحكم النيابي مهزلة، في حين هاجمت القيادة الصهيونية موقفها بذرائع الدفاع عن الديمقراطية(!). وهذا في وقت كانت تعلن فيه حقيقة خوفها من تطور الأجهزة المنتخبة.
وهكذا كتب حاييم وايزمن في «التجربة والخطأ» يفسر أسباب مقاومة القيادة الصهيونية المشروع:«أن الحديث عن منتخبين عرب يمثلون شعبهم يتناقض مع المبدأ الديمقراطي الذي يفرض أن يكون تعبيراً عنه. أن مجلساً تشريعياً في فلسطين سيكون مجرد معطف معاصر لنظام الإقطاعية القديم أي إستمرار سلطة الدم العائلية التي قبضت

على البلاد منذ قرون ومرغت وجوه الفقراء في التراب»(!). وبعد ذلك أضاف: «لنا من الخبرة ما يكفي لأن نعرف أن الموظفين البريطانيين في فلسطين لا يمكن الإعتماد عليهم في الدفاع عن مباديء الإنتداب، هذا أولاً، وثانياً نرى في الأفق أن الخطوة الثانية بعد إقامة المجلس ستكون إعطاء العرب مزيداً من السلطات على الأمور الخارجية عن صلاحيات المجلس، الأمر الذي سيواجهنا بخطر تجميد الوطن القومي اليهودي».

■ أن الإختفاء وراء الإقطاعية والتظاهر بمعاداتها كان سلاحاً من أمضى أسلحة القيادة الصهيونية في حملة التضليل وسط الإشتراكية الديمقراطية اليمينية في أوروبا، فبتضخيم مكانة القيادة الإقطاعية العربية وبالتلويح بطبيعتها الطبقية الطاغية زيفت الصهيونية الحقائق التي تبلورت جوهرياً في أمرين: في تعاون القيادة الصهيونية مع الإقطاعيين العرب سياسياً وإقتصادياً من وراء الستار.. **فضحايا الإجلاء عن الأراضي العربية** لم يكونوا إقطاعيين، بل فلاحين فقراء، **وضحايا سياسة إحتلال العمل** لم يكونوا إقطاعيين بل عمالاً معدمين حاولوا كسب الأود عن طريق بيع قوتهم البدنية.

ولهذا لم يكن أمراً غريباً في هذه الفترة بالذات، التي إمتازت، نتيجة البطالة، بنشاط الفرق الضاربة الصهيونية المتعاظم لطرد العمال العرب من المنشآت والمزارع اليهودية، أن ترسل جمعية العمال العرب في يافا مذكرة إلى المندوب السامي تعالج فيها سياسة الإدارة البريطانية في إعطاء شهادات الهجرة وتحدد عدد العمال اليهود العاطلين بتسعة الآف، وعدد العمال العرب العاطلين بـ23 ألفاً ثم تنتقد إحتكار العمال اليهود المشروعات الإقتصادية الكبرى (الكهرباء، البحر الميت، والحولة) وتخصيص العمال العرب بالأعمال الشاقة، ثم تذكر طرد الحاميات اليهودية العمال العرب من أعمالهم وإحلال اليهود مكانهم وتطالب في النهاية بوقف الهجرة..

لذلك فالتلويح «بالديمقراطية» كان بمثابة السخرية من الديمقراطية التي لا تتجسم بالشكل بل في المضمون السياسي والإقتصادي.

■ إن القيادة العربية، على الرغم من إنتقادها المشروع، لم ترفضه في حين قاومته القيادة الصهيونية بالظفر والناب تؤيدها المحافل المغرقة في الرجعية في الطبقة الحاكمة البريطانية التي كانت تكره شعوب المستعمرات وتحقد عليها وترفض التنازل عن أي إمتيازات لها..

ويصح القول هنا أن المحافل البريطانية الحاكمة التي أرادت أن تمنح فلسطين بعض الإمتيازات الشكلية، هي المحافل التي كانت تأخذ في عين الإعتبار ضرورة مواجهة المنافسة الإمبريالية النشيطة التي مثلتها إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية عن طريق التنازلات للحركات القومية العربية التي كانت تحاول إيطاليا وألمانيا جذبها إلى جانبها بالتظاهر بتأييدها..

كذلك لا بد من القول أن المحافل الإمبريالية البريطانية التي إتخذت مبدأ «فرق تسد» أساساً لنهجها في فلسطين كانت ترى في بعض التنازلات للحركة القومية العربية من ناحية ومواصلة تأييد المشروع الصهيوني من ناحية ثانية، أفضل موازنة تمكنها من التظاهر كفيصل في النزاع العربي اليهودي، لا كالطرف الجوهري فيه على اعتبار أن الصراع كان فعلاً يدور بين الشعب الفلسطيني والإمبريالية البريطانية من أجل تحرير فلسطين.. وفي هذا الصراع وقفت الصهيونية إلى جانب الإمبريالية البريطانية، في حين وقفت القوى الديمقراطية اليهودية إلى جانب معركة التحرر المعادية للإمبريالية..

والمقرر آنذاك أن مشروع المجلس التشريعي البريطاني أثناء المناقشات التي جرت في 28 شباط(فبراير) و25 آذار(مارس) تعرض إلى إنتقاد لاذع من مختلف الأحزاب في مجلس العموم البريطاني أثناء المناقشات التي جرت في 28 شباط (فبراير) و25 آذار(مارس) 1936 مما أوحى للجماهير العربية – كما قلنا– بعدم جدوى النضال السياسي.. وقد حاولت بريطانيا أن تزيل أثر هذه المناقشة فدعت وفداً عربياً لمباحثتها في المشروع في بريطانيا، ولكن إنفجار الثورة ألغى هذه المفاوضات■

3– حركة القسّام والإضراب العام

■ في 11 تشرين الأول(أكتوبر) 1935 إصطدمت قوة بريطانية بفرقة عربية مسلحة في جبال جنين وخلال المعركة الحامية قتل أربعة من الفرقة بينهم زعيمهم عز الدين القسام مما أدى تسمية أتباعه فيما بعد«القساميين».

لقد كشف هذا الإصطدام وجود تنظيم سري يؤمن بالثورة المسلحة ويعد لها.. وفي هذا الصدد هناك ما يوحي أن القوة البريطانية فاجأت الفرقة العربية بصحبة القسام وهي تتمرن من قبل أن يستكمل التنظيم إستعداده..

ولكن الأهم أن هذا التنظيم السري جرى في عزلة عن القيادة القومية التقليدية وكفر بأساليبها، وكان يعتمد على الفئات الشعبية ويعمل بين العمال والفلاحين.. ثم أن دعوة الحركة إمتازت بالوضوح إذ رأت العدو الجوهري في الإنتداب البريطاني وبذلك خلت من الملامح الرجعية الي كانت تخلط بين الصهيونية واليهود.

ولم يقلل من أهمية هذه الحركة، في فترتها الأولى، الطابع الديني التي تلونت به. ودلت موجة المظاهرات التي جرت خلال تشييع جثمان القسام إلى مقره الأخير والإستذكارات اللاحقة على توثب الجماهير الشعبية وإستعدادها الثوري.. ولذلك كان من أسهل أن تشتعل المعركة حتى في أعقاب حادثة قطع طرق عادية جرت في 15 نيسان (إبريل) 1936 على طريق طولكرم – نابلس – وأودت بحياة يهوديين، فالأزمة وصلت إلى درجة الإنفجار.

■ في كتابه «القضية الفلسطينية» كتب يوسف هيكل (الذي شغل منصب رئيس بلدية يافا قبل حرب فلسطين): «إن هذه الحادثة إعتيادية ولا علاقة لها بالسياسية ومثيلاتها عديدة في جميع البلدان، وليس العرب براضين عن مثل هذه العصابات، وأضرارها تلحق جميع سكان فلسطين دون تفريق بين عربي ويهودي. وحادث 15 نيسان (إبريل) لم يكن الأول من نوعه، فلو وقفت حوادث هذا اليوم عند هذا الحد لما انفجرت قنبلة الإضطرابات حينئذ ولما اجتاحت الثورة فلسطين، غير أن اليهود مزجوا بين الإعتداءات الإعتيادية والسياسية فانتقموا بقتل رجل أو رجلين من العرب الأبرياء».

بهذا أعرب يوسف هيكل، مثل غيره من الكتاب، عن الرؤية الحقيقية لما كان يجري في البلاد، فبعد حادث السطو العادي قتلت عناصر صهيونية عاملين في كوخ يقع على طريق بيتح تكفا – كفار سابا (1936/4/16) إنتقاماً لقتل اليهوديين.. وفي الوقت ذاته هاجمت مثل هذه العناصر المواطنين العرب في المنطقة المتاخمة لتل أبيب.

وتوحي كافة الدلائل (وهذا يساعد على تحديد مسؤوليات الأزمة) بأن القيادة الصهيونية كانت تخطط الصراع بين اليهود والعرب، تساوقاً مع الإمبريالية البريطانية بدون أن يكون ذلك محدداً حتى آخر التفاصيل.. وهكذا فما أن أذيع نبأ مقتل اليهوديين حتى أن إجتاحت المظاهرة تل أبيب والمنطقة المتاخمة لها ووقعت حوادث إعتداءات على المواطنين العرب في يافا.. إستنفرت بدورها إعتداءات مماثلة على المواطنين اليهود.

وما أن حل يوم الأحد في 1936/4/19 حتى كانت يافا مضربة إحتجاجا على الإعتداءات الصهيونية على أبنائها. وكان الإضراب عفوياً نجم عن التوتر في المنطقة المشتركة بين يافا وتل أبيب، لكنه تحوَّل إلى إضراب واعٍ شمل في اليوم التالي عمال الميناء.. وعندئذ تحركت فئات قومية وأذاعت بياناً أعلنت فيه أن سياسة الوطن القومي اليهودي هي سياسة غاشمة، «وأن تجربة حكم شعب بخلاف رغبته وإرادته هي تجربة فاشلة».

■ جاء في بيان اللجنة القومية التي تألفت حالاً في إجتماع وطني أن المجتمعين يعلنون، مبدئياً، الإضراب العام في يافا إعلاناً لسخط العرب على سياسة السلطات الفاسدة التي يقصد منها «إبادة العربي في بلده العربي».
وامتد الإضراب شيئاً فشيئاً، حتى شمل ميناء يافا، مما أثر على إقتصاد البلاد، لأهمية هذا الميناء، ثم إمتد إلى النقليات، وبعد ذلك إنفجر في كافة المدن. وكان تأليف اللجنة القومية في نابلس، المدينة العربية البارزة في 1936/4/20 إيذاناً بنمو كيفي في هذه الحركة العضوية التي دلت على أن التنظيمات السياسية في البلاد متخلفة عن الأحداث، وسارت قيادة الأحزاب القومية العربية في مجرى التيار فأعلنت بعد يوم، أي في 4/21 الإضراب العام في البلاد.

■ في غمرة هذا التوثب السياسي إجتمعت قيادات الأحزاب القومية العربية، وألَّفت في 1936/4/25 **اللجنة العربية العليا** برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني وأمانة سر عوني عبد الهادي وعضوية سائر قادة الأحزاب..
ولم تختلف شعارات اللجنة العربية العليا عن شعارات الحركة القومية: **وقف الهجرة + منع بيوع الأرض + إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي**؛ إنما إختلف عنف اللهجة وتحرك الجماهير الشعبية وخاصة الطلاب والنساء الذين قاموا في البداية بدور كبير في تحريك النشاط الوطني.
وامتاز الإضراب بالشمول، فقد إجتمع المحامون وقرروا مشاركة الأمة في نضالها، كما إقتفى أثرهم الأطباء والتجار. ومن أبرز مظاهر العمق الشعبي نشاط القرويين فقد عقدوا سلسلة من المؤتمرات في أقضيتهم قرروا فيها تأييد المعركة الوطنية الدائرة .
وخلال أيار(مايو) 1936 وبينما البلاد (القطاع العربي) مضربة عقدت فئات الشعب المؤتمرات والإجتماعات لتقرير تأييد المطالب القومية المعروفة، كذلك عقد منتخبو المجالس البلدية في وجه مقاومة السلطات، إجتماعا قرروا فيه الإضراب.
وكان إنعقاد مؤتمر اللجان القومية التي تألفت في كل مكان، بغض النظر عن قيام اللجنة العربية العليا، في القدس في 7 أيار(مايو) 1936، تعبيراً عن الإندفاع القومي في البلاد وتجسيماً لانخراط فئات قومية جديدة في المعركة.. وطبعا لم تتغير طبيعة القيادة الطبقية، إنما تغير الى حد التوازن بين العناصر الاقطاعية الريفية والعناصر البورجوازية– التجارية المتوطدة في المدن.. ثم برزت في هذا المؤتمر عناصر المهنيين مثل المحامين والأطباء باعتبارهم قوة فكرية..
وقام الشعراء بدور بارز في الدعوة الثورية الواعية وبرز من بينهم عبد الكريم الكرمي(أبو سلمى) وإبراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود. ولاحظ المؤرخون المعاصرون أن قصائدهم كانت ترد على ألسنة المقاتلين وجماهير الشعب.. وأعرب «أبو سلمى» عن المناخ الثوري حين هتف:

سيروا على الدرب المخضب والثموا أثر الجدود حرية الإنسان بالدم تُشترى لا بالوعود

كذلك قام الشعر الشعبي بدوره الفعال وصاغ الثوريون تجربتهم الوطنية في بعض الأحيان في قصائد بسيطة ولكنها غنية بالعواطف.

■ كان السلبي أن مؤتمر اللجان القومية إستسلم الى اللجنة العربية العليا، التي تألفت فوقياً من قادة الأحزاب، وكانت تنظيماً رجعياً على الصعيد الاجتماعي وفيما بعد على الصعيد السياسي.. وكان أخطر قرار إتخذه مؤتمر اللجان القومية: «الإعلان بالإجماع عن الإمتناع عن دفع الضرائب إعتباراً من 15 أيار(مايو) الحالي إذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييرا أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية».

إن أهمية هذا القرار، الذي سرى مفعوله في ظل الاضراب المستمر، تكمن في طبيعتة المضادة للإمبريالية. واقترن تنفيذ الإمتناع عن دفع الضرائب وإعلان العصيان المدني بسلسلة من المظاهرات الجماهيرية الضخمة في مختلف المدن رفعت المعركة القومية إلى مستوى أعلى.

■ وفي 18 أيار(مايو) ألغت الحكومة البريطانية رسمياً دعوتها الوفد العربي إلى المفاوضات في لندن وأصدرت بياناً جاء فيه: «إن الوفد العربي المقترح لم يعد ملائماً للأحوال التي نتجت وأنه بدلاً من ذلك يجب إجراء تحقيق في فلسطين ولذا قررت (الحكومة) بعد أن يعاد النظام أن تشير على صاحب الجلالة بأن يعين لجنة ملكية لتبحث في أسباب القلق وشكاوي العرب واليهود المزعومة دون التعرض لنصوص الإنتداب».

ومرة أخرى لوحت بريطانيا بلجنة تحقيق لإجهاض الحركة القومية العربية .. ولكنها أخفقت في وقف المد الثوري، وبدأت سياسة القمع على نطاق واسع وتزايد عدد المعتقلين ونفي الوطنيين في داخل البلاد. وأقامت الحكومة البريطانية معتقلات بلغ عدد نزلائها العرب من المعتقلين السياسيين الإداريين والمحكومين حوالي 4.500.

ونمت الحركة القومية على طريق التصعيد الثوري من مظاهرات ثورية تصطدم مع القوات البريطانية المسلحة في المدن الى حركة أنصار مسلحة تنازل الجيش البريطاني في الريف..

ومن الصعب هنا وصف الثورة المسلحة، التي إشتعلت في مختلف أنحاء البلاد، ونازلت القوات البريطانية بالأساس، لا الصهيونيين على الرغم من وقوع مصادمات مع المستوطنات الصهيونية؛ ولكن من الممكن الإيحاء بقوتها حين نذكر أن القوات العربية المسلحة خلال قتالها القوات البريطانية نسفت 48 جسرا، وقطعت أسلاكاً كهربائية وهاتفية 300 مرة، وعطلت قاطرات 22 مرة، ونسفت خطوط السكة الحديد 130 مرة■

(14)
تطورات الثورة واللجنة الملكية

1- في تقييم الثورة

■ حين تحدث بن غوريون عن ثورة 1936 التي إمتدت ثلاث سنوات، قال: «لم تكن هناك إنتفاضة قومية.. ولم يشارك الشعب العربي أو جله في الحوادث، فهو يفتقر الى الإرادة والطاقة والقوة لأن يثور. أقلية ضئيلة تحارب حتى الموت وتستخدم في قتالها أي وكل وسيلة وترتكب أبشع الجرائم».

وبهذا الكلام جسد بن غوريون موقف القيادة الصهيونية من حركة التحرر القومي العربية ونضالها من أجل الإستقلال وتصفية نظام الإنتداب الإمبريالي. لقد رفضت القيادة الصهيونية مجرد الإعتراف بحركة الشعب العربي الفلسطيني القومية، وأصرت على وصف بالإجرام والوحشية كل نشاط من نشاطاتها ولم يكن في وسعها أن تتصور طاقتها على الثورة والبطولة.

■ ولكن ثورة 1936 برهنت على طاقة الشعب العربي الفلسطيني وإرادته الجارفة وبأسه في الصمود أمام الإمبريالية البريطانية والصهيونية الدولية.. ولا يغير من هذه الحقيقة تصور المحافل الصهيونية الثورة وكأنها شغب نظمته فئة «الأفندية» الإقطاعيين..

ولعل جورج أنطونيوس – وهو بعيد عن الوعي الطبقي- إقترب من الحقيقة حين كتب: «ليست الثورة (في عام 1936) بعيدة عن أن تكون من صنع الزعماء فحسب بل هي بشكل واضح جداً تحد لسلطتهم وتجريم لأساليبهم. فإن قادة الثورة ينسبون مصيبة المزارعين العرب في الوقت الحاضر إلى أولئك المالكين الذين باعوا أراضيهم، ويتهمون الزعماء بالإهمال الجاني، لإخفاقهم في منع البيوع، إذ لم يكن للفلاحين رأي في معظم تلك البيوع التي أدت الى إخراجهم من أراضيهم». والواقع أن الزعامة التقليدية أخذت على غرة حين اجتاحت البلاد موجة الإضراب وتألفت اللجان القومية.. كما أخذت على غرة حين رافق الإضراب كفاح مسلح..

■ ويجمع الكتاب الذين عاصروا تلك الحقبة على أن الثورة كانت من صنع الفئات الشعبية، فهكذا صور الدكتور محمد حسين هيكل في كتابه «القضية الفلسطينية – تحليل ونقد» البداية فكتب:

«وأخذت قساوة البوليس وإعتداءاتهم على أفراد الشعب في الإزدياد وأمعنت الحكومة في سياسة الإعتقال والحبس.. فبلغ أهل طولكرم صباح السبت 23 أيار(مايو) 1936، أن الحكومة إعتقلت أعضاء اللجنة القومية فثاروا وتقلدوا سلاحهم سائرين نحو المدينة فتقابلوا مع قوة عسكرية ذاهبة إلى نابلس فاشتبكوا معها بالقرب من بلعا وتبادلوا وإياها النيران من الساعة التاسعة صباحا حتى المساء.. فتحولت الإضطرابات الى ثورة حقيقة كانت هذه الموقعة أولى معاركها».

وهذا ما أكده أمين سعيد في كتابه «الدولة العربية المتحدة»، وعيسى السفري في كتابه «فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية». وأضاف الأخير أن الجنود البريطانيين أطلقوا النار على مظاهرة قومية في نابلس في اليوم ذاته فقتلوا أربعة مواطنين وجرحوا سبعة، وذاعت أخبار هذه الفاجعة في القرى فتسارع أهلوها للنجدة وإنتشرت جموعهم فوق الجبال وفي الوديان وعلى مفترق الطرق مسلحة بالبنادق وغيرها من أنواع السلاح». وأكد أن

«لسكان القرى كان النصيب الأكبر في تأييد الثورة وتغذيتها فقد إشتركوا في معظم الأعمال الثورية وناصروها بكل ما وصلت إليه أيديهم». ولكن كل هذا لا ينفي نجاح القيادة التقليدية التي توحدت في اللجنة العربية العليا في تسلم زمام القيادة السياسية، والى حد ما القيادة العسكرية.

■ لقد وصف عدد من الكتاب العرب الذين عاصروا تلك الفترة أبرز المعارك الحربية التي وقعت خلال الإضراب التاريخي الكبيرة الذي إمتد ستة أشهر، ولكن وصفهم كان من قبيل السرد الصحفي العام **أولاً**، والمتناثر **ثانياً**، جاء عفوياً ولم يعتمد على جمع الوقائع أو يحدد إرتباطها العضوي المتكامل. ومع هذا فحتى هذا الوصف السطحي أوحى بنمو التنظيم العسكري – المحدود طبعاً– بين الجماهير العربية من ناحية.. وباتساع القتال بين تنظيمات الأنصار والقوات البريطانية من ناحية ثانية. ودلت على إتساع رقعة القتال إقليمياً هذه المعارك التي عرفت بمواقعها: نور شمس(طولكرم)، وادي عزون، باب الواد، بلعا، وعصيرة الشمالية، ووادي عارة، وعين دور (الناصرة).. وغيرها. وأوحى بكثافة القتال وشدته إشتراك آلاف الجنود البريطانيين في المعارك بمعداتهم التقنية العسكرية الحديثة لضرب فرق أنصار تسلحت تسليحاً بسيطاً.

■ ولاحظ أمين سعيد مثلاً أن 5.000 جندي بريطاني تشد أزرهم الدبابات والمدفعية الثقيلة و15 طائرة إشتركت في معركة بلعا الثانية في 3 أيلول(سبتمبر) 1936 ولم تحسم شيئاً. لقد بلغت القوة البريطانية في فلسطين آنذاك 20 ألف جندي (حسب إحصاءات الحكومة و25 ألف حسب تقديرات الكتاب العرب والأجانب) وتعاونت معها قوات البوليس العادي والبوليس الإضافي، الذي جندته السلطات من صفوف الهاجاناه(منظمة الدفاع الصهيونية)، وبلغ عدده 5.000 بوليس.. ومع ذلك لم تستطع هذه القوات القضاء على الثورة عسكرياً على الرغم من نجاحها في إقتناص حوالي 3.000 شهيد من بين صفوفها، المحاربين تحت إعلامها.

■ أن بسالة الثورة وصمود الشعب العربي الذي أشعلها يظهران على حقيقتهما إزاء عنف القمع الإمبريالي..، فالإدارة البريطانية لم تدفع إلى ميدان القتال هذه القوات العسكرية والبوليسية المجهزة أحسن تجهيز فحسب، بل إستخدمت أيضاً أكثر أساليب القمع وحشية لتدمير معنويات الجماهير وإفقارها ومن ثم عزلها عن الكفاح..
وهكذا فرضت –كما ألمحنا– الأحكام العرفية على البلاد في 30 أيلول(سبتمبر) 1936 وتولت سلطات ديكتاتورية فظة خولتها حق مراقبة المطبوعات.. والتوقيف والإعتقال الإداري والنفي والإبعاد.. وحق إستملاك الأموال ومصادرتها والتصرف بها كما تشاء، وفرض الغرامات على الجماعات والهيئات وإتلافها الأملاك كتدابير تأديبية، سواء أكان في الإمكان معرفة «المجرمين» الحقيقيين أم لم يكن.. وأقامت محاكم عسكرية تفرض عقوبات بربرية تصل الإعدام على المتهمين بالمشاركة في الكفاح.

■ وقد ترك لنا عيسى السفري وصفاً لما كان يجري في البلاد في تلك الأيام، فكتب: «كانت السلطة حين تشتبه بقرية ما، تأمر حالاً بذهاب قوة كبيرة من الجند والبوليس بدباباتها ومدافعها الرشاشة وكامل أسلحتها إلى تلك القرية فتطوقها من جميع جهاتها ويدخل فريق من الجند الى القرية، يطرقون أبواب بيوتها بأعقاب بنادقهم بشدة ويأمرون مختارها بعزل النساء عن الرجال ومن ثم يأخذ الجنود بتفتيش بيوت القرية، بين فزع النساء وعويل الأطفال فيبعثرون محتوياتها ويحطمون آنيتها المملوءة بالسمن والزيت والحبوب ومختلف أنواع الأغذية وبانتهاء التفتيش يطلق الجند المدافع في الفضاء إرهاباً».

■ ومن الإجراءات التي شاعت آنذاك الغرامات الجماعية ونسف البيوت لصدور طلقات منها أو من مكان قريب إليها.. ومهاجمة القرى وضربها بالرصاص بدون تمييز.. وقد كانت قرية «قولة» المجاورة للرملة واللد ضحية هجوم عنيف بسبب إطلاق مجهول النار على دورية بريطانية.

وقد هز الرأي العام في فلسطين والعالم الخارجي نسف حي بأكمله في يافا في حزيران(يونيو) 1936 بحجة «تجميل المدينة».. كما هزته حوادث النسف في نابلس واللد وحيفا وبلد الشيخ وعدد آخر من المدن والقرى..

وقد أدانت محكمة العدل العليا برياسة قاضى القضاة ميخائيل مكدونالد هذه الإجراءات وأعلنت في قضية نسف الحي في يافا: «كان يشرف الحكومة أكثر لو أنها، بدلاً من أن تذر الرماد في عيون الشعب بادعائها أن الموحي لعملية الهدم هو التحسين والتجميل والعمل لتنظيم المدينة أو رعاية الصحة العامة لو أنها قالت بصدق وبساطة أن الهدم المنوي إجراؤه كان المقصود الأساسي منه الدفاع عن فلسطين الذي يعني – كما يجوز أن يعتقد كل شخص– التسهيل لدخول القوى العسكرية الى الأحياء التي تغص بالسكان في المدينة المذكورة■

2– التضامن العربي

■ وقد ميّز هذه الثورة نمو التضامن العربي وإمتداده الى أقطار عربية جديدة.. وبرز هذا التضامن في إنضمام عدد من المحاربين العرب في سوريا والعراق والأردن الى الثورة وفي النشاط السياسي النامي تأييداً لكفاح الشعب العربي الفلسطيني القومي..

لم يكن أمراً غريباً أن تتضامن الحركات القومية في سوريا ولبنان وشرقي الأردن مع الحركة القومية في فلسطين.. ولكنه كان تطوراً «جديداً» أن تتجند الحركات القومية في مصر والمغرب العربي في ميدان التضامن العربي.. وأعرب قائد حركة التحرر القومي في مصر مصطفى النحاس عن هذا التطور حين صرح أن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين وهي تؤيد مطالب الشعب العربي الفلسطيني. ومع إستئناف الثورة بعد قرار اللجنة الملكية نما هذا التضامن العربي نمواً كمياً وكيفياً.

■ وقد لاحظت اللجنة الملكية في تقريرها هذه الظاهرة الدينامية، فكتبت: «أثارت الإنفجارات الماضية في فلسطين إهتمام وعطف الشعوب العربية المجاورة ولكن هذه المرة لم تظهر المشاعر الشعبية الواسعة النطاق ضد البريطانيين واليهود فحسب، بل أن عدداً كبيراً من المتطوعين وبينهم قائد الثورة، جاءوا من سوريا والعراق. وأهم من هذا إهتمت الحكومات العربية لأول مرة بالخلاف (الناشب في فلسطين)» ..

وظهر إهتمام الحكومات العربية – أو بدقة أكثر ملوك بعض القطار العربية – بالخلاف في دورها في حل الإضراب. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل زيارة وزير خارجية العراق نوري السعيد فلسطين ومباحثاته مع: **1**– قادة الحركة القومية العربية التقليديين؛ **2**– المندوب السامي والأمير عبدالله حاكم شرق الأردن.

وحسب بيان اللجنة العربية العليا بتاريخ 26 آب(أغسطس) 1936 حقق نوري السعيد إتفاقاً مؤقتاً بين الإدارة البريطانية وقيادة الحركة القومية التقليدية يقوم على أربعة بنود: **1**– تدعو اللجنة العربية العليا الى وقف الإضراب؛ **2**– ومقابل ذلك توقف الحكومة الهجرة اليهودية مؤقتاً حتى تضع اللجنة الملكية تقريرها؛ **3**– وتقوم الحكومات العربية الثلاث (العراق، السعودية، اليمن) وإمارة شرق الأردن بالسعي لدى بريطانيا لإنجاز مطالب

فلسطين؛ **4**- وتنطفيء الثورة على أساس إلغاء الغرامات ووقف عمليات التفتيش وإطلاق سراح المعتقلين والعفو العام.

■ ومن الممكن القول أن الملوك العرب الثلاثة: عبد العزيز آل سعود (السعودية) والإمام يحيى حميد الدين (اليمن) وغازي بن فيصل (العراق) إلى جانب الأمير عبدالله (حاكم شرق الأردن) إندفعوا الى الميدان بعدد من العوامل من أبرزها: إستنجاد أصحاب البيارات بهم لإنقاذ موسم البرتقال الذي يمثل «ثروة البلاد الكبرى». لقد تخوف أصحاب البيارات من أن يؤدي إستمرار الثورة الى بوار الموسم ولهذا طالبوا الملوك بوقف الإضراب، وأيدهم في هذا البورجوازية التجارية التي أصيبت بالإضرار، وكافة العناصر التي تقلق عادةً من تحرك الجماهير الثوري.

كذلك نشط الملوك بوحي من بريطانيا لإنهاء الثورة لأن هذه الثورة أصبحت تحرج الإدارة البريطانية عسكرياً وسياسياً في ظروف تميزت باحتدام الوضع الدولي نتيجة سياسة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية■

3- تلاقي مصالح

■ من المؤكد أن مصلحة الإمبراطورية البريطانية تلاقت مع مصالح الرجعية العربية عند الرغبة في إجهاض الثورة باعتبارها حركة دينامية لا يمكن أن تقف عند حد أو يقتصر تفاعلها على إقليم واحد.. وعلى الرغم من أن مقترحات نوري السعيد لم تُلبِ مطلب الحركة القومية الجوهري: مطلب الإستقلال، وعلى الرغم من أنها كانت إجراءات تسكين، فقد هبّت قيادة المنظمة الصهيونية لتحول دون أي تنازل قد تعتقد الإمبريالية البريطانية أنه ضروري.

■ هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فالقيادة الصهيونية كانت ترتبط إرتباطاً وثيقاً بأشد الامبرياليين غلوا في الرجعية، من الذين يقاومون المهادنات مع الحركات القومية العربية وغيرها من الحركات القومية غير العربية.. وهؤلاء مارسوا ضغوطهم حتى لا تكون هناك مهادنة.

ثم لا بد من القول أن توازن القوى في المحافل الإمبريالية البريطانية كان في هذه الفترة قد بدأ يتغير الى حد ما.. فمنذ وعد بلفور كانت هناك محافل إمبريالية بريطانية لم ترَ في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين مصلحة إمبريالية لاعتقادها أن ذلك قد يعرقل السيادة البريطانية في المنطقة.. وهذه المحافل إشتدت قوة نتيجة تحديات النازية والفاشية وشعورها بخطر المنافسة الإمبريالية الألمانية-الإيطالية في ظروف نمو الحركات القومية العربية.

■ وهذا ما قصدنا إليه حين لاحظنا أن توازن القوى في المحافل الإمبريالية تغير الى حد ما، فظهر إستعداداً أشد لمهادنة الحركة القومية العربية في فلسطين، بحيث تؤمن المصالح الإمبريالية البريطانية على أحسن وجه..

ولكن من هذه المصالح البريطانية الجوهرية تعزيز الصهيونية بحيث تقوم بدورها الإستراتيجي بدون أن تعرقل الخطط البريطانية التي كانت قائمة على سياسة «فرق تسد» والتظاهر بدور الفيصل في «النزاع العربي-اليهودي»(!!).

ولم يؤد التغيير في توازن القوى في هذه الفترة الى أي تحول في السياسة البريطانية.. ولهذا ما إن ضجت القيادة الصهيونية بالإحتجاج على مقترحات نوري السعيد العميل البريطاني الموثوق، حتى أعلنت بريطانيا، في رسالة بعث بها وزير المستعمرات البريطاني أورمنسي غور الى الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، أن المندوب السامي لم

يفوض نوري السعيد «لأن يعد بالخطوات التي ستلي وقف الإضطرابات وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيف الهجرة». وأدى «إنفجار» هذه الرسالة على المسرح السياسي في فلسطين إلى إخفاق محاولات التسوية، واستمرت الثورة والإضراب العام، بل أن عنف الثورة تصاعد بعد إخفاق محاولة التهدئة، واشتدت إجراءات القمع أضعافا بعدها..

■ ولكن العوامل التي إستنفرت تدخل الملوك في آب(أغسطس) 1936 لم تتلاشى، بل تعمقت أهميتها وبدأت مظاهر الإرهاق بين فئات واسعة من الشعب الذي تحمل طوال ستة أشهر أعباء ثورة مسلحة وإضراب شامل بدون مساعدات إقتصادية جديرة بمثل هذا الوصف..

ولذلك حين ناشد ملكا السعودية والعراق وأمير شرق الأردن، في 8 تشرين الأول(أكتوبر) عام 1936، الشعب العربي في فلسطين «الإخلاد الى السكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل».

وسارعت اللجنة العربية العليا الى إعلان قرارها –«بالإجماع وبعد إستشارة مندوبي اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء»– «بدعوة الأمة العربية الكريمة في فلسطين للإخلاد الى السكينة وإنهاء الإضراب والإضطرابات إبتداء من 12 تشرين الأول(أكتوبر) سنة 1936»..

وهكذا إنتهى أكبر إضراب شهدته المنطقة في تاريخها المعاصر، وأعنف ثورة عرفتها فلسطين.. وبدأت البلاد تستعد لاستقبال لجنة التحقيق الملكية■

4– الوطن القومي

■ على الرغم من أن الثورة، باعتراف الجميع، إختلفت عن هبّات 1920 و1921 و1929 في أنها حاربت إدارة الإنتداب البريطاني جوهرياً، فلم يكن من الممكن أن تتفادى الإصطدام هنا وهناك بعناصر من الوطن القومي اليهودي الذي إرتبط في أذهان الجماهير بالإمبريالية البريطانية عن طريق سياسة قيادته الصهيونية وممارستها الموالية للإمبريالية والمعادية للجماهير العربية.

وتراكمت صعوبات أمام تفادي الإصطدامات بين قوى الثورة وعناصر من الوطن القومي اليهودي حين قذفت القيادة الصهيونية بقواها في المعركة ضد كفاح الشعب العربي الفلسطيني..

ويفتخر الصهيونيون بأنهم قاموا بدور فعال في محاربة الثورة.. ويذكرون بالتحديد بكبرياء– بالإضافة الى تجنيدهم رجال الهاجاناه في البوليس الإضافي– الفرق اليهودية الضاربة، التي نظمها ودربها رجل الإستخبارات البريطاني الضابط أورد تشارلس **وينجيت**، وأطلق عليها اسم «الفرق الطائرة»، وكانت هذه الفرق قد أخذت على عاتقها حماية المنشآت البريطانية، وخاصة خطوط أنابيب النفط التابعة لشركة الإحتكار(I.P.C) البريطانية، والتصدي لقوى الأنصار العربية حين يكون ذلك ممكنا.. ويعتقد أكثر من كاتب صهيوني أن «**الفرق الطائرة**» أو «**فرق الليل الخاصة**»، بمحاربتها الفرق العربية المسلحة غيّرت الوضع في البلاد جذرياً في مصلحة بريطانيا. هذا على الصعيد العسكري.

■ أما على الصعيد الإقتصادي فقد تميّزت هذه الفترة لا بتوطيد الوطن القومي بشكل عام إقتصادياً وإجتماعياً فحسب، بل بتخطيط إقامة المواقع الإستراتيجية على شكل مستوطنات، زراعية، عسكرية.. إنتشرت في الجليل في الشمال حتى النقب في الجنوب.

لقد كانت الصهيونية دائماً تختار مواقع المستوطنات اليهودية في الريف لمزاياها الحربية، ولكنها في عام 1936 بدأت تنفذ مخططا مدروساً فأقامت إبتداء من عام 1936 حتى عام 1939، 55 مستوطنة إشتركت جميعها بمعلمين: **الحائط الذي يطوقها وبرج المراقبة القائم في وسطها**. وكان الهدف من ذلك تحويل المستوطنات إلى معسكر حربي (بوريس شتيرن في كتابه «الكيبوتس الذي كان»).

وعلى الرغم من أن التمايز داخل الحركة الصهيونية قد أدى قبل إندلاع الثورة الى إنسلاخ غلاة الصهيونيين من جماعة حزب الإصلاح، بقيادة جابوتنسكي، عن المنظمة الصهيونية العالمية، فالقيادة الصهيونية عامة إنتهجت سياسة معادية لأماني الشعب العربي الفلسطيني– لا عسكرياً وإقتصادياً فحسب، بل سياسياً أيضاً بحيث سدت سبل التقارب بين الجانبين العربي واليهودي.

ولعل مقترحات التسوية التي عرضها بن غوريون على أحد رجال حركة القومية العربية موسى العلمي أبلغ دليل على هذا التوجه الصهيوني القائم على التطلع الى التوسع الأكبر..

فبن غوريون – حسب ما أورده مخائيل بار – زوهر (المصدر ذاته) إقترح على موسى العلمي في نهاية 1934 مساعدات إقتصادية كبيرة لتحسين الإقتصاد العربي بشرط قبول العرب بقيام دولة يهودية في فلسطين.. وحين إعترض موسى العلمي على شمول الدولة اليهودية شرق الأردن على اعتبار أن شرق الأردن عربية، قال بن غوريون: «إذا وافقتم على توطيد عدد غير محدود من اليهود في شرق الأردن، فعندئذ من الممكن أن نتفق على ترتيب خاص حول شرق الأردن إما مؤقت أو دائم».

وهكذا فحتى حين كان اليهود يؤلفون أقلية في فلسطين لا تتجاوز 400 ألف إنسان كانت الصهيونية «تدعو العرب الى التفاهم»(!) على قيام دولة يهودية في فلسطين وشرق الأردن وحرمان الشعب العربي الفلسطيني عملياً من حقوقه القومية في وطنه■

5– مواقف متناقضة

■ في 11 تشرين الثاني(نوفمبر) 1936 وصلت لجنة التحقيق الملكية برئاسة إيرل بيل (Peel) الى فلسطين «لتتثبت» – كما جاء في براءة تعيينها– «من الأسباب الأساسية للإضطرابات التي نشبت في فلسطين في أوساط شهر نيسان(إبريل) ولتحقق في كيفية تنفيذ صك الإنتداب في فلسطين إزاء إلتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود». وعليها كذلك أن تبحث في ظلامات الجانبين حتى إذا إقتنعت بوجودها رفعت التواصي لإزالتها..

ومع أن اللجنة العربية العليا أعلنت مقاطعتها اللجنة في البداية بسبب إصدار الإدارة البريطانية تصاريح هجرة، إلا أنها عادت وشهدت أمام اللجنة.. تلبية لدعوة الملوك العرب(!).

وفي عرضها القضية إنطلقت اللجنة العربية العليا– التي قرأ رئيسها الحاج أمين الحسيني بيانها أمام لجنة تحقيق– من «أن القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية إستقلالية لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية».

■ ولذلك إستخلصت اللجنة العربية، بعد أن إستعرضت الكفاح العربي خلال الحرب العالمية الأولى، وخيبة أمل الجماهير العربية من جراء وعد بلفور، وأخطار الوطن القومي اليهودي على مستقبل الشعب العربي في فلسطين.. إستخلصت ضرورة «العدول عن تجربة الوطن القومي اليهدي الفاشلة التي نشأت عن وعد بلفور وإعادة النظر في جميع الأمور التي نتجت عنها والتي الحقت الأضرار والأخطار بكيان العرب وحقوقهم».. وطالبت اللجنة بوقف الهجرة ومنع إنتقال الأراضي العربية إلى اليهود.. وبحل القضية الفلسطينية «على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان بإنهاء عهد الإنتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهية»■

6- الموقف الصهيوني

■ أما الموقف الصهيوني فقد عرضه أكثر من شاهد أمام اللجنة الملكية ولكن الشاهدين الرئيسيين كانا حاييم وايزمن زعيم المنظمة الصهيونية وممثل القوى الجوهرية في الوطن القومي اليهودي في فلسطين.. وزئيف جابوتينسكي زعيم الإصلاحيين- الأقلية الصهيونية الأشد غلواء وعدوانية..

وفي شهادته أمام اللجنة الملكية كان جابوتينسكي صريحا على غاية الصراحة.. لقد طالب بدولة يهودية بأكثرية يهودية في فلسطين، وحدد فلسطين بالأقاليم القائمة على ضفتي نهر الأردن..

ولم يخفِ جابوتينسكي تصوره مشروع الوطن القومي اليهودي إستيطانا كولونيالياً لا يمكن أن يأخذ بعين الإعتبار رغبات المواطنين أو حقوقهم، ولذلك خاطب لجنة التحقيق بهذه الكلمات: «وأخيراً يجب إتخاذ إجراءات لتأمين الأمن. إن أمة مثل أمتكم تمتلك خبرة إستيطان كولونيالي كولونيالي هائلة، تدرك بالتأكيد أن الإستيطان الكولونيالي لا يتم بدون نزاعات مع السكان المحليين، ولذلك فلا بد من حماية البلاد».

وإقترح جابوتنسكي طبعا أن تمكِّن الإدارة البريطانية في فلسطين اليهود من إقامة قوات مسلحة تستطيع حماية الأمن.. ونفى أن يؤدي مشروعه الى إصطدامات مع الأقطار العربية المجاورة وأكد أن العرب سيغيرون رأيهم (في مقاومة الصهيونية) إذا بلغتهم بريطانيا الحقيقة (أي قرارها إقامة دولة يهودية) فعندئذ سيعم السلام..

طبعا رفض جابوتنسكي أن يقوم مجلس تشريعي قبل أن يصبح اليهود أكثرية وأعلن أن لا حاجة لاستشارة العرب اذا قررت بريطانيا التخلي عن الإنتداب، تماماً كما أعطت عصبة الأمم بريطانيا مسؤولية الإنتداب وأصدرت هي وعد بلفور بدون الإهتمام بموقف العرب.. (جواب الى إيرنست بيفن - الشهادة التي قدمها فلاديمير (زئيف) جابوتينسكي أمام لجنة التحقيق الملكية في شباط/ فبراير 1937).

■ أما وايزمن فقد قسم شهادته الشاملة الى قسمين عالج في أحدهما «مباديء الحركة الصهيونية الأساسية» وفي القسم الثاني، مطالب القضية اليهودية الملحة.. ولخَّص وايزمن نفسه تفسيره وعد بلفور أمام اللجنة، فأعلن أن القصد منه كان الوحي بأن: «بلاد العرب للعرب ويهودا (أي فلسطين) لليهود وأرمينيا للأرمن».

ومضى وايزمن فوصف نشاطه في تلك الفترة وذكر أن اللجنة فاتحته سرا بفكرة التقسيم وبذلك فتحت أمامه ممكنات كبرى، وأضاف أنه إستشار عدداً من المتدينين قائلاً لهم: «أعرف أن الله وعد بفلسطين أبناء إسرائيل ولكني لا أعرف الحدود التي رسمها. أنني أؤمن أنها أوسع من الحدود المقترحة ومن المحتمل أن تشمل شرق الأردن. ومع هذا فقد غضضنا النظر عن القسم الشرقي (شرقي الأردن)، ويطلب منا الآن أن نتنازل عن بعض

القسم الغربي (فلسطين المعروفة أيام الإنتداب)، واذا كان الله سيفي بوعده لشعبه بالوقت الذي يقرره، فواجبنا نحن بني البشر الفقراء الذين يعيشون في عصر صعب أن ننقذ وبقدر الإمكان ما يمكن إنقاذه من إسرائيل».
وبذا حدد وايزمن الفرق بينه وبين جابوتينسكي، فالفرق لم يتناول الجوهر بل الأسلوب.. ووايزمن الواقعي كان يعتقد أن الأفضل قيام دولة يهودية في قسم من فلسطين في البداية حتى تتوفر الظروف لإقامتها على رقعة أوسع..
«فالله سيفي بوعده في الوقت الذي يقرره».

■ أدخل وايزمن في شهادته ذلك الملمح الذي إستغلته الصهيونية أشد الإستغلال، ملمح الدعوة لإنقاذ ملايين اليهود الذين يتهددهم خطر النازية.. وبذلك أكد وايزمن أن الصهيونية حتى في هذا الوقت المبكر من أواخر 1936 لم تخطط مقاومة النازية ولم تستنفر اليهود دفاعا عن أنفسهم حيالها، بل إستخدمت الخطر عليهم لتهجيرهم إلى فلسطين..
وأعرب عن موقف الإمبريالية البريطانية أحد دعاتها المعروفين هربرت سايد بوثام الذي قدم مذكرة إلى اللجنة الملكية أكد فيها بدون موارية أهمية فلسطين في الإستراتيجية البريطانية.. وكتب في مذكرته: «مهما كانت الإعتبارات الإستراتيجية هامة إبان الحرب (العالمية الأولى) فقد تضاعفت أهميتها كثيراً منذ ذلك الحين».

■ وبعد أن لاحظ أخطار إحتلال إيطاليا الحبشة على شريان المواصلات الإمبريالي (قناة السويس) قال: «أن هذا يستدعي تحويل فلسطين الى معسكر»، وأضاف: «أن تطوير الطيران يجعل فلسطين صلة الوصل الطبيعية في شبكة المواصلات الجوية المدنية بين الشرق والغرب ويستدعي قيام قاعدة بحرية جوية تتحكم في البوابة المائية (السويس) التي تربط بين القارتين»، وأكد: «لو لم تأخذنا الحرب (العالمية الأولى) الى فلسطين لكان وضع السلام المضطرب يجبرنا على الذهاب إليها».
ونفى سايد باثوم في مذكرته أن تكون مصالح بريطانيا مرتبطة مع المسلمين. وفي هذا رد على الإمبرياليين الذين رأوا مصلحة الإمبريالية البريطانية في تعاون مع الرجعية العربية أو الإسلامية وأكد، أن مصلحة الإمبريالية البريطانية في توطيد الوطن القومي اليهودي الذي لم يكن أمراً عابراً، بل «حلفاً وثيقاً بين اليهود الصهيونيين والمصالح الإمبريالية البريطانية».. ودعا سايد باثم، بدون تحفظ الى مساعدة الأصدقاء الصهيونيين وعدم تعويض أولئك الذين قاوموا سلطة الإنتداب■

7- قرار اللجنة الملكية

■ قسمت اللجنة الملكية تقريرها الى قسمين.. قسم ضمنته إقتراحاتها العينية في حالة بقاء الإنتداب البريطاني بشأن الهجرة والحكم المحلي وسائر القضايا اليومية.. وقسم دعت فيه إلى حل جذري إعتقاداً منها أنه لا سبيل آخر للخروج من الأزمة.
أما الحل الجذري فكان التقسيم على إعتبار أن من غير الممكن لأي من العنصرين حكم فلسطين بأسرها.. وليس هناك ما يمنع أي (عنصر) منهما من تولي الحكم في قسم منها إن كان ذلك ممكناً، «فالتقسيم يفسح المجال لتوطيد السلام في النهاية، الأمر الذي لا يتيحه أي مشروع آخر»..

وتلخص مشروع اللجنة بإنهاء الإنتداب البريطاني، وبإقامة دولتين في فلسطين: عربية ويهودية، وباقتطاع أجزاء من البلاد ووضعها تحت سلطة الإنتداب لحمايتها بوصفها أماكن مقدسة. وكانت أبرز ملامح مشروع التقسيم كما يلي:

- إقامة الدولة اليهودية في مناطق ساحل فلسطين حيث إحتشدت المستوطنات اليهودية.
- إقامة الدولة العربية من القسم الفلسطيني المخصص للعرب وشرق الأردن المتاخم له.
- وضع الأماكن المقدسة: القدس ومنطقتها والناصرة ومنطقتها وطبريا وما جاورها تحت إشراف الدولة المنتدبة للمحافظة على قداستها وحرية الوصول إليها.

■ إتضحت من هذا المشروع ملامح السياسة البريطانية لا في فلسطين وحدها بل في المنطقة كلها:

- فقد إستهدفت إقامة دولة يهودية ترتبط عضوياً مع الإمبريالية البريطانية وتتلاحم مع إستراتيجيتها في المنطقة والعالم.
- في الوقت ذاته إستهدفت إقامة «قاعدة عربية»، بضم القسم العربي من فلسطين الى إمارة شرق الأردن وتوطيد دولة يحكمها الأمير عبد الله الهاشمي داعية سوريا الكبرى (بضم سوريا ولبنان إليها).
- كما أنها أبقت لها، بحجة حماية الأماكن المقدسة، «جيوب» سيطرة، تستطيع الإنطلاق منها لفرض إرادتها على دول المنطقة..

وتأكدت هذه الحقائق في بيان الحكومة البريطانية الرسمي، الذي أعقب التقرير، وأكد «إنصياع» الإدارة البريطانية لمقترحاته.. وجاء في البيان الحكومي أن المشروع سيمكن العرب «من الحصول على إستقلالهم الوطني والتعاون على قدم المساواة مع العرب في البلاد المجاورة»، وذلك في كل ما يؤول الى وحدة العرب ونجاحهم، كما أنه سيخلص العرب نهائياً من خوف تسلط اليهود عليهم».. كما أنه سيؤدي الى قيام وطن قومي يهودي لا يحتمل وقوعه تحت حكم عربي.

وأثار التقرير موجة إحتجاج عارمة.. ودفع الحركة القومية العربية إلى مرحلة جديدة.. وكانت القضية الجوهرية: «ماذا سيكون بعد التقرير»■

(15)

أصداء تقرير (Peel) والكتاب الأبيض

1- الحالة العربية

■ لاحظنا أن نشوب ثورة 1936 في فلسطين كان إمتدادا لنهوض حركات التحرر القومي في أنحاء العالم العربي.. ولذلك فجدير هنا أن نذكر أن صدور قرار التقسيم كان في وقت حققت فيه بعض هذه الحركات إنجازات قومية هامة نسبياً.. ففي العراق كانت في الحكم حكومة حكمت سليمان التي تميزت ببعض الملامح الإيجابية المعادية للإمبريالية.. كما قامت حكومات قومية في كل من سوريا ولبنان في أعقاب إتفاقات عام 1936 مع حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا.. أما في مصر فحكومة الوفد، وقد وقعت إتفاق عام 1936، تمتعت بتأييد شعبي وكانت أقدر من غيرها على التجاوب مع الحركات القومية العربية.. ثم أن مصر في هذه الفترة كما كتب داعية العروبة ساطع الحصري، كانت قد إكتشفت عروبتها ونشطت في حركة النضال العربي.

وإنعكست حركة التضامن العربي في أصداء التقسيم في العالم العربي.. زعماء الحكومات العربية في مصر وسوريا والعراق نددوا بالمشروع ودعوا كما دعا حكمت سليمان رئيس وزراء العراق الى تأليف حكومة عربية في فلسطين على أسس ديمقراطية يكون دستورها كدستور العراق يؤلف بين العناصر ويحفظ حقوقهم.

وأبرزت الحكومة السورية في مذكرتها الى قناصل الدول في 37/7/21 أن التقسيم سيؤدي إلى جلاء العرب عن بلادهم.. وستستمر الخصومات ويضطرب حبل الأمن في الشرق العربي، وأضافت: أن ذلك يقلق سوريا وبلاد العرب ولهذا فهي تدعو الى حل عادل يضمن وحدة البلاد.

أما رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس، فقد أكد أن حكومته تحرص على توطيد صلات الود والإخاء وتبادل المنافع التي تربط بين مصر وبين الشعوب العربية.. ولذلك هي تتابع باهتمام ما يجري في فلسطين.

أما في الأقطار العربية الواقعة مباشرة في قبضة الإمبريالية الفرنسية مثل تونس والمغرب الأقصى والجزائر، فقد قامت الحركات القومية باستنكار التقسيم وجمع التبرعات لدعم النضال العربي في فلسطين.

كما دعت اللجنة الوطنية لمناصرة فلسطين والبلاد المقدسة في المغرب الأقصى الى التماثل مع الشعب العربي الفلسطيني، فتجاوبت معها الجماهير وتظاهرت في شتى المدن إحتجاجاً على التقسيم «وتمسكاً بمبدأ الوحدة العربية».

■ وتجسمت حركة التضامن على الصعيد العربي العام تنظيمياً في **مؤتمر بلودان** (بجوار دمشق) الذي عقد في 8 أيلول(سبتمبر) 1937 بحضور 400 ممثل من مختلف الأقطار العربية وقرر: «أن فلسطين بلاد عربية وأن واجب العرب إنقاذ هذا القطر من الخطر المحيق به.. وهو يستنكر فكرة التقسيم ويؤكد أن القضية يمكن أن تحل على أساس إلغاء الإنتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة بين بريطانيا وممثلي العرب في فلسطين على غرار المعاهدة العراقية»، كذلك أعلن: «يتعهد العرب في فلسطين بأن يعامل اليهود كما تعامل الأقليات في جميع البلاد التي تطبق فيها مباديء عصبة الأمم».

وكان مؤتمر بلودان مؤتمراً على الصعيد الشعبي، أما على الصعيد الرسمي فقد عقد في صيف 1938، بمبادرة من لجنة برلمانية مصرية، مؤتمر برلماني عربي في القاهرة إشترك فيه نواب وشيوخ من برلمانات مصر والعراق

وسوريا ولبنان ينتسبون إلى مختلف الأحزاب، كما إشترك فيه ممثلو الحركة القومية في المغرب الأقصى وآخر من فلسطين. وقرر المؤتمر تأييد مطالب الحركة القومية العربية في فلسطين وميثاقها القومي: تأليف حكومة قومية مستقلة ووقف الهجرة ومنع بيوع الأرض.

وسجلت حركة النساء في العالم العربي في هذه الفترة من نهوض حركة التضامن العربي نجاحاً جدياً بعقدها مؤتمرا نسائياً حضرته ممثلات من المنظمات النسائية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق، إستنكر المظالم البريطانية في فلسطين وأيد الميثاق القومي.

■ وهنا لا بد من وقفة عند سياسة الأمير عبد الله أمير شرق الأردن. ففي كتابه «الدولة العربية المتحدة»، أورد أمين سعيد مايلي: «لزمت حكومة شرق الأردن الصمت إزاء مشروع التقسيم فلم تبد رأيها فيه ولم تسمح لأنصارها بإبداء رأيهم، فكان سكوتها سبباً في رواج إشاعات مفادها أن هنالك إتفاقاً بين حكومة الأردن وحكومة فلسطين على تنصيب سمو الأمير عبدالله ملكاً على الدولة العربية الجديدة التي تنشأ في حالة تنفيذ مشروع التقسيم وضم الجزء الذي يبقى للعرب إلى شرق الأردن».

وفعلا كان هناك إتجاه واضح لتنفيذ هذا المخطط باعتباره الحل الأفضل لتوطيد مواقع الإمبريالية البريطانية في المنطقة، فالأمير عبد الله كان مغالياً في ولائه لبريطانيا، وكان المتوقع منه أن يصفي الحركة القومية العربية المعادية للإمبريالية في فلسطين.

وإزاء هذا المخطط ظهر أن من عوامل مقاومة التقسيم في بعض المحافل العربية تخوف السعوديين من إزدياد قوة الهاشميين الذين كانوا يحكمون العراق وشرقي الأردن.

لقد نشب الصراع السعودي – الهاشمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وإنتهى بانتصار السعوديين على الهاشميين في الحجاز وطردهم إياهم من شبه الجزيرة العربية..

ومع هذا ففي هذه الفترة كان هذا الصراع قد بدأ يتخذ طابعاً آخر أضفاه عليه نمو التناقض الإمبريالي.. وتعدد جوانبه.. ففي سنوات الثلاثين (ق. الـ 20) المتأخرة لم يعد الصراع يقتصر في منطقة الشرق الأوسط على الدولتين بريطانيا وفرنسا، بل بدأ يشمل الولايات المتحدة..

فالإحتكارات الأميركية كانت قد تسربت الى شبه الجزيرة العربية ونتيجة لإكتشافها النفط في المملكة السعودية بدأت تمارس نفوذاً سياسياً فيها، مما عمق الصراع السعودي – الهاشمي إذ تجاوبت فيه أصداء الصراع الأنجلو–أميركي الذي كان يشتد مع الأيام، خصوصاً وأن الأمير عبد الله لم يكن يتحفظ في ولائه الإمبريالية البريطانية.

ولكن الجماهير في شرق الأردن تحركت في إتجاه معاكس وأعربت عن تأييدها الشعب العربي في فلسطين بمظاهرات جرت في أكثر من مدينة وفي مناسبات عدة، كما أن عدداً من الثوريين فجروا أنابيب بترول شركة نفط العراق التي كانت تمر في أراضيهم.

ورسمت حركة التضامن في العالم العربي مع الشعب العربي في فلسطين خطاً فاصلاً بين الصهيونية وجماهير الطوائف اليهودية التي تعيش في الأقطار العربية. ولذلك لم تشهد هذه الأقطار تجاوزات على حقوق المواطنين فيها، أو إعتداء عنصرياً عليهم■

2- الحركة القومية العربية في فلسطين

■ في عشية إصدار توصيات التقسيم إنسحب ممثلو حزب الدفاع من الهيئة العربية العليا. وفي البيان الذي أصدره في 37/7/3 إحتج الحزب على الإغتيالات السياسية التي كانت قد بدأت تتفشى في البلاد وأعلن أنها تقسم الجماهير. وكان واضحاً أن حزب الدفاع يتهم قيادة الهيئة العربية العليا وخاصة المفتي الحاج أمين الحسيني رئيسها، بتنظيم تلك الإغتيالات التي قضت على بعض رجال الحزب.

ولكن دلائل عديدة منها توقيت الإنسحاب ونشاط رجال الحزب إبان الثورة أوحت آنذاك أن قادة حزب الدفاع، الذين جرفهم تيار الحركة القومية الثوري في عام 1936، فانتسبوا إلى الجبهة القومية التقليدية، كانوا على علم بتوصيات التقسيم، وبوصفهم مهادنين للإمبريالية البريطانية إستعدوا للسير معها في مخطط إقامة دولة عربية جديدة من شرق الأردن والقسم العربي في فلسطين بزعامة الملك عبد الله..

وجسم إنسحاب حزب الدفاع من الهيئة العربية العليا تنظيمياً من جديد، تجزئة الحركة القومية العربية التي توحدت، بفضل ضغوط الجماهير، في جبهة موحدة إتخذت الهيئة العربية العليا شكلا لها..

ومع هذا لم يستطع قادة حزب الدفاع في اللحظة الحاسمة الخروج علنا بتأييد مقترحات التقسيم.. بل أصدروا بياناً أعلنوا فيه أنهم قرروا بالإجماع رفض مشروع تقسيم فلسطين لأنه يعارض آمال الأمة ويضر بمصالحها ويمزق وحدتها ويهدم كيانها.. وهم سيواصلون «السعي لاستقلال فلسطين إستقلالاً يكفل السيادة العربية..».

وعلى أساس الوثائق يمكن القول أن الحركة القومية بكافة إتجاهاتها رفضت علناً مشروع التقسيم.. أما الهيئة العربية العليا فرفضته في بيان أذاعته في 1937/7/9 وأكدت فيه أن «هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين بل العالمين العربي والإسلامي قاطبة»، ولهذا فعليهم تقع المسؤولية ومعهم يجب أن تجري المشاورات.

وتجددت الثورة المسلحة بعنف أشد.. واتسعت إتساعاً كبيراً في عام 1938 بحيث إضطرت الحكومة البريطانية إلى إستخدام الطائرات والدبابات ومختلف أنواع المدفعية لقمعها..

وقد نجحت الثورة في تحرير بعض المدن والمناطق لفترة قصيرة وأقامت فيها إدارات محلية.. حتى القضاء إنتقل الى أيدي محاكم أقامتها قيادة الثورة.. ومن المدن التي تحررت لفترة قصيرة نابلس وجنين وطولكرم.. والقدس وبعض ضواحيها.

■ وكتب في هذا الصدد محمد عزة دروزة في كتابه «حول الحركة العربية الحديثة»: «وقد جاء يوم إضطرت السلطات فيه إلى نفض يدها من الحكم داخل المدينتين نابلس والخليل بل وإلغاء المحاكم في نابلس ونقل ملفاتها الى الثكنة العسكرية خارج المدينة».

إمتازت الثورة بعمق جذورها بين الفلاحين والفئات الشعبية، فهؤلاء مدوها بالقوى المحاربة.. وهذا ما ذكره دروزة أيضاً حين كتب: أن القرويين كانوا عماد الحركة الثورية، وإن كان بعض سكان المدن، والمثقفين إشتركوا فيها.

وحتى بن غوريون لاحظ أن طابع الثورة تغير، فكتب في 1938/8/3 مقالاً بعنوان «على ثلاث جبهات»، أنه في حين كانت «حركة الإرهاب»(!) في البداية من صنع عناصر جاءوا من العراق وسوريا إلى فلسطين، إمتازت الفترة الثانية بمشاركة المواطنين العرب الفلسطينيين في المعركة بشكل حاسم («إعادة ولادة إسرائيل ومصيرها»).

■ وجاء في تقرير الحكومة البريطانية إلى لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية في نهاية 1945، أن حوادث العنف على أنواعها، من معارك في الجبال إلى إغتيالات في المدن بلغت 5.708 حادثة في عام 1938، منها 986 هجوماً على البوليس والجيش، و720 هجوماً على المواصلات البرية، و341 حادثة تخريب في السكك الحديدية و10 حوادث تفجير في أنابيب شركة نفط العراق التي نقلت النفط من العراق إلى مصنع التكرير في حيفا وشاطيء البحر الأبيض المتوسط، و430 إغتيالاً ومحاولة إغتيال..

ويذكر التقرير 651 حادثة هجوم على المستوطنات والأحياء اليهودية ولكن هذه الحوادث في كثير من الأحيان كانت إصطدامات يهودية – عربية نجمت عن نشاط منظمة الدفاع الصهيونية التي عرفت بـ«الهاجاناه».. وكما ذكرنا فقد أقامت السلطات «الفرق الطائرة» أو فرق الليل الخاصة من الهاجاناه بقيادة رجل الإستخبارات البريطاني، وهذه أخذت على عاتقها واجب حماية المنشآت البريطانية ولذلك سببت بنشاطها حوادث إصطدامات يهودية – عربية دخلت في التقرير بوصفها هجومات على مستوطنات وأحياء يهودية.. كما دخلت كرّات الجيش والبوليس على القرى العربية والإصطدامات الناجمة عن ذلك في باب هجومات على الجيش والبوليس..

هذا لا يعني أن قوات الأنصار العربية المسلحة لم تهاجم المستوطنات، إنما يعني أن الثورة ركزت نارها جوهرياً على مواقع الإمبريالية البريطانية ولم تكن إحتراباً يهودياً – عربياً، بغض النظر عن وجود إتجاه في الحركة القومية العربية حاول أن يجعلها كذلك إنزلاقاً وراء سياسة الإمبريالية «فرق تسد».

■ ولا بد من القول أن قيادة الحركة الصهيونية التي أعلنت في بداية الثورة سياسة «ضبط النفس» لم «تضبط نفسها»، بل حركت قواها «وقامت بإجراءات فعالة من التدخل والرد». وهذا ينفي مزاعم القيادة الصهيونية أن حوادث تفجير القنابل في أسواق حيفا والقدس ويافا في تموز(يوليو) 1938 التي أودت بحياة عشرات المواطنين العرب كانت من أعمال «المتطرفين»(!).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نشاط الصهيونية المحمومة في تشويه سمعة الحركة القومية العربية في فلسطين على الصعيد الدولي لإخفاء حقيقة المعركة القومية التحررية.. ومن وايزمن زعيم الصهيونية آنذاك حتى أصغر داعية إنطلقت التصريحات تؤكد أن الثورة عبارة عن أعمال مرتزقة تمولهم الأموال الإيطالية.

ورد القوميون العرب على هذا التزييف، ومنهم من إنتقد بصراحة بعض الإجراءات المؤسفة التي وقعت خلال الثورة – وهي تقع، بداهة، في أغلب الثورات.. وبذلك وضعوا الثورة في إطارها الحقيقي بوصفها حركة هزت الجماهير الى الأعماق وكانت فورة شعبية واعية.

ولكن ذلك لا ينفي أن جناحا في قيادة الثورة وقف على رأسه المفتي الحاج الحسيني كان قد إنحاز في تلك الفترة إلى المحور الألماني– الإيطالي.. وهذا الجناح في القيادة قام بذلك إعتقاداً منه أن «المصلحة القومية»(!) تتطلب التحالف مع أعداء الإمبريالية البريطانية.

وقد إستمرت الثورة خلال مرحلتها الثانية رغم هجوم السلطات البريطانية العنيف على الحركة القومية وتشديد إجراءات القمع التي إنتهجتها..

وهكذا في هذه الفترة أعلنت السلطات (في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1937) الهيئة العربية العليا واللجان القومية هيئات غير مشروعة واعتقلت المئات ونفت إلى سيشل عدداً من أعضاء الهيئة العليا والزعماء البارزين، وهم أحمد

حلمي باشا، والدكتور حسين الخالدي، وفؤاد سابا، ورشيد الحاج ابراهيم، ويعقوب الغصين.. أما المفتي وجمال الحسيني فقد فرّا من البلاد..

كذلك أقامت السلطات محاكم عسكرية في 11 تشرين الثاني(نوفمبر) 1937 أصدرت أحكاماً مجرمة بحق النشيطين في الثورة ونفذت حكم الإعدام خلال سنتي 1937 و1938 بأكثر من 100 عربي■

3- موقف القيادة الصهيونية

■ لقد إنطلقت القيادة الصهيونية عند تحديد موقفها من التقسيم من منطلقين هامين:

أولهما، شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، فالسيادة أو إقامة دولة يهودية في فلسطين هي العنصر الجوهري في البناء الإيديولوجي الصهيوني.. ولذلك كان بديهياً أن ترحب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقها حتى في جزء من «أرض الميعاد» سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية. ولهذا في حين صرح بن غوريون آنذاك «أرض إسرائيل لا تتجزأ»، صرح وايزمن «أن النقب لن يفر».

و**ثانيهما،** أن التعاون مع بريطانيا يؤلف، باصطلاح وايزمن، حجر الأساس في السياسة الصهيونية..

وهذا كان يحمل في ثناياه إستعداد القيادة الصهيونية على ربط مصيرها بالإمبريالية البريطانية وتقديم القوات الصهيونية المسلحة للمساهمة في معركتها.. وأوحى بذلك وايزمن في رسالته في نيسان(إبريل) 1938 الى وزير المستعمرات آنذاك أورمبسي جور معلنا عن وجود 40 ألف مقاتل (في الهاجاناه).

ولكن إرتباط القيادة الصهيونية المقررة آنذاك بالإمبريالية البريطانية، لم يلغِ وجود تيار يرغب في جذب المنظمة الصهيونية ومشروعها في فلسطين إلى جانب الإمبريالية الأميركية التي كانت قد بدأت تتسرب الى الشرق الأوسط..

وهذا ما ظهر في المؤتمر الصهيوني الـ 20 الذي عقد بين 3 و17 آب(أغسطس) 1937 في بال، سويسرا.. آنذاك كان بين مقاومي دعوة وايزمن لقبول قرار التقسيم الوفد الأميركي الذي كان يهاجم البريطانيين على أنهم خانوا الأمانة ولم يفوا بما وعدوا به في تحويل فلسطين كلها إلى وطن قومي يهودي.

ومع هذا لم يرفض المؤتمر فكرة التقسيم.. بل أعلن أن تقرير اللجنة الملكية إعترف ضمنا بأن غاية الإنتداب الأساسية هي تأييد إنشاء الوطن القومي اليهودي في بقعة كان مفهوماً عند إعطاء تصريح بلفور أنها تشمل فلسطين التاريخية كلها بما فيها شرق الأردن.

وأكد المؤتمر من جديد «الرابطة التاريخية» التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين.. ثم لام حكومة الإنتداب بسبب ترددها في تنفيذ نصوص الإنتداب..

وخلص المؤتمر إلى القول: «يعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم كما قدمته اللجنة الملكية غير مقبول. ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية لتدخل في مفاوضات بهدف معرفة الشروط الدقيقة التي تقترحها حكومة جلالته من أجل إقامة دولة يهودية». و«على اللجنة التنفيذية في مثل هذه المفاوضات أن لا ترتبط بشيء لا بإسمها ولا بإسم المنظمة الصهيونية.. وفي حالة وضع مشروع محدد لإقامة دولة يهودية فعندئذ يعرض هذا المشروع على المؤتمر منتخب جديد للبت فيه».

ومن الواضح إذن أن القوى المقررة في المنظمة الصهيونية التي نجحت في أخذ موافقة منظمتها على مشروع تقسيم فلسطين، أملت في أن يكون أفضل من المشروع الذي إقترحته اللجنة الملكية.

■ وهذا لا يخفف من أهمية معارضة حزب الإصلاحيين، سلف حيروت، (بقيادة جابوتنسكي) التقسيم إنطلاقاً من أيديولوجيتهم المغالية في التطرف والقائمة على دولة يهودية في «أرض الميعاد» على ضفتي نهر الأردن.
وأثرت دعوة الإصلاحيين حتى في بعض العناصر من القيادة الصهيونية الموالية لبريطانيا فدعت إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين كلها (مناحم أوسيشكين مثلاً) وكان الخلاف بينها وبين القيادة المقررة بزعامة وايزمن، لا في الأهداف بل حول الطرق، فوايزمن كان يعتقد بالمراحل على إعتبار أن «النقب لن يفر»، ومن الممكن أن تمتد الدولة فيما بعد إلى خارج الحدود المقررة لها■

4- المحافل الإمبريالية البريطانية

■ ويصح القول أن الإمبريالية البريطانية، وقد كانت في وضع حرج على الصعيد الدولي كما أوضحنا، رأت أن الإنتداب لم يعد يصلح لمواصلة تحكمها في فلسطين، ولذلك لم تخفِ أن هذا النظام لم يعد قابلاً للتنفيذ- أو غير عملي حسب تقرير لجنة بيل-؛ ولهذا قدَّرت أن التقسيم قد يكون الشكل الأفضل لكسب «ولاء» الطرفين: اليهودي والعربي وضمان وجودها حماية لمصالحها الإمبراطورية..
وهذا ما شرحه اللورد ستركاند عند مناقشته المشروع في مجلس اللوردات.. قال: «من المهم أن تحتفظ بريطانيا بأجزاء من فلسطين لتكون هنالك وقاية للبواخر المارة في البحر المتوسط إلى البحر الأحمر»، وأضاف: «أن إمتياز قناة السويس ينتهي في هذا الجيل والخطط والمشروعات موجودة فعلاً لفتح قناة جديدة على موازاتها، وفي مشروع التقسيم يجب أن تبقى الصحراء (النقب) بأيدي بريطانيا، فهي، وإن لم تكن هناك فائدة منها الآن لبريطانيا، فإن قيمتها في المستقبل قد لا تقدر بثمن».(ولهذا بعد صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة في 1947 بذلت بريطانيا كل جهد للإبقاء على النقب في القسم العربي الذي خططت ضمه إلى شرق الأردن).

■ ولكن من الصعب القول أن المحافل الإمبريالية البريطانية كانت متفقة حول الخطة التي يجب إتباعها لضمان المصالح الإمبريالية.. فونستون تشرشل دعا إلى تساهل الطرفين والتريث في الأمر واللجوء الى عصبة الأمم على إعتبار أن حفظ السلام بين الدولتين المقترحتين لن يكون سهلاً.. أما اللورد بيل فقد حدد ملابسات القضية وتعقيدها الناجم عن إرتباط العرب في فلسطين بالعالم العربي وتأثرهم به.. وإنعزالية اليهود وإستحالة خلق جنسية (قومية) فلسطينية توحد الشعبين، ومزاحمة اليهود العرب بأساليبهم الحديثة، مما يجعل التقسيم حلاً أفضل لأنه يحقق للشعبين حكما مستقلاً..
وأعرب اللورد هربرت صموئيل أول مندوب سام في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وقيام الإنتداب البريطاني فيها عن تفكير محافل إمبريالية وصهيونية واسعة حين رفض مشروع التقسيم، وقال: أن الواجب على إنكلترا بموافقة فرنسا أن تشجع على إنشاء مجموعة عربية كبرى متحالفة تبذل لها فلسطين المعاونة الإقتصادية، كما أن على العرب أن يرضوا بأن يشترك العرب واليهود معا في تعمير شرق الأردن■

5- التراجع عن التقسيم وإصدار الكتاب الأبيض

■ وتجاوبت لجنة سير جون ودهيد التي ألفتها الحكومة البريطانية لتحديد وسائل تحقيق التقسيم وشكله مع النقاش الذي دار في البرلمان البريطاني، فأعلنت بعد أن زارت فلسطين بين نيسان(إبريل) وتموز(يوليو) 1938 أن

التقسيم غير عملي ولا يمكن تنفيذه وبذلك فتحت الطريق أمام الحكومة البريطانية لتقرر سياستها حسب المصالح الإمبريالية المعروفة..

واجتمع الأمير عبد الله، وقد أدرك أن مشروع التقسيم سابق لأوانه، بلجنة ودهيد وفند أمامها فكرة التقسيم وقدم لها «مشروعاً مفصلاً لدولة موحدة تضم شرق الأردن وفلسطين على أن يكون لليهود فيها إستقلالهم الذاتي في مناطقهم مع مشاركتهم بنسبة عددهم في مؤسسات الدولة المركزية وأن يكون لهم الحق بهجرة محدودة بنسبة معقولة إلى هذه المناطق»(!).

وتخلت الحكومة البريطانية عن التقسيم حال إعلان لجنة ودهيد تقريرها في تشرين الثاني(نوفمبر) 1938، إعتقاداً منها أن التقسيم في ظروف إشتداد عدوانية المحور الألماني – الإيطالي يؤلف خطراً على مصالحها في العالم العربي الذي هبَّ يعارض التقسيم..

ولهذا ليس تجنياً على الحقيقة القول، أن تجدد الثورة العربية في فلسطين إحتجاجاً على التقسيم وعلى مجموع سياسة الإنتداب البريطاني أسهم إسهاماً جوهرياً في تجميد مشروع التقسيم ولو مؤقتاً.

■ مرة أخرى، إقترحت بريطانيا إجراء مفاوضات ثلاثية ـ ثنائية.. ثلاثية بمعنى أن أطرافها ثلاثة: بريطانيا والقيادة العربية والقيادة الصهيونية.. وثنائية بمعنى أن الأطراف الثلاثة لا يجلسون حول مائدة واحدة، بل تجري المفاوضات بين ممثلي بريطانيا وقيادة الحركة القومية العربية من ناحية، وبين ممثلي بريطانيا والقيادة الصهيونية من ناحية ثانية.

ويعتقد الكاتب كريستوفر سايكس في كتابه «إسرائيل على مفترق الطريق» أن بريطانيا دعت إلى هذا المؤتمر (الذي عقد في شباط/فبراير – آذار/مارس 1939) وهي عارفة أنه سيخفق لتتذرع بإخفاقه لفرض حلولها.

وتجسمت في هذا المؤتمر حصيلة التطور في المنطقة، فقد دعت بريطانيا لحضور المؤتمر حكومات الدول العربية في المنطقة؛ إشتركت في المؤتمر فعلاً حكومات العراق ومصر والعربية السعودية واليمن. أما سوريا ولبنان فأهملت بريطانيا دعوتهما تجنباً للإحتكاك بفرنسا..

طبعاً من الناحية الثانية كانت الوكالة اليهودية التي بعثت بوفدها الى المؤتمر، تمثل لا يهود فلسطين فحسب بل منظمات صهيونية دولية تزعم أن وعد بلفور كان للشعب اليهودي بأسره، وأن هذا الشعب يطالب بحقوقه في فلسطين، وأن حكومة الإنتداب البريطانية مسؤولة أمام الطوائف اليهودية عامة عن ذلك.. وأخفق المؤتمر فعلاً.

واعتقد القادة العرب أن بريطانيا «قبلت بوجهة نظرهم»(!) الداعية إلى إنهاء الإنتداب وتأسيس حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا. وأجرت بريطانيا إتصالات مع ممثلي الطرفين وأصدرت الكتاب الأبيض في أيار(مايو) عام 1939.

لقد كان الكتاب الأبيض لعام 1939 عودة إلى الكتاب الأبيض لعام 1922 الذي أعلنت فيه بريطانيا أنهالا تفهم من عبارة إنشاء وطن قومي يهودي التي جاءت في وعد بلفور ونظام الإنتداب تحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

■ أعلنت بريطانيا أنها ترى واجبها في قيام دولة فلسطينية في النهاية، ولذلك جاء في الكتاب الأبيض:«إن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الإنتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من

شأنها أن تجعل حكم البلاد صالحاً وفي حيز الإمكان». أما نمو مؤسسات الحكم الذاتي فيجب أن تسير على النشوء والإرتقاء. وعينياً إقترحت بريطانيا في كتابها الأبيض:

- أن تحتفظ بريطانيا بسلطتها التامة في فلسطين في فترة الإنتقال بين الإنتداب والإستقلال.
- خلال عشر سنوات تقوم حكومة مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة (بريطانيا) بمعاهدة تضمن للقطرين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقل ضماناً مرضياً.
- ستنفذ بريطانيا المشروع «رضي اليهود والعرب أم لم يرضوا».
- أما بشأن الهجرة فقد أعلن الكتاب الأبيض أن القدرة الإقتصادية على الإستيعاب لن تكون العامل المقرر في تقرير الهجرة، فهناك أيضاً مخاوف العرب، ولذلك إقترح إدخال 50 ألف مهاجر بمعدل 10 آلاف مهاجر سنوياً خلال خمس سنوات يضاف الى ذلك إدخال 25 ألف لاجيء يهودي يفرون من الإضطهاد.. وبعد ذلك تكون الهجرة بموافقة العرب.
- أما بشأن الأراضي فقد قرر الكتاب الأبيض تحويل المندوب السامي صلاحيات تنظم إنتقال الأراضي (أو منعه) إلى المنظمات الصهيونية على ضوء حالة المزارعين العرب■

6- أصداء الكتاب الأبيض

■ لقد سارع محمد محمود رئيس وزراء مصر آنذاك، ومن العناصر المعروفة بمهادنتها الإمبريالية البريطانية، إلى التصريح غداة صدور الكتاب الأبيض، بأنه «لا يستطيع أن ينصح عرب فلسطين بالرضاء به». كما وقفت الحكومة العراقية والملك سعود موقفاً مماثلاً.. وبدأ يتضح أن هؤلاء الحكام العرب المشبوهين إنما يتاجرون بالقضية الفلسطينية لكسب تأييد جماهيرهم ولاستخدام ذلك في الصراع الدائر بين تكتلاتهم..

أما الهيئة العربية العليا فأصدرت بياناً سجلت فيه على الحكومة الإنجليزية تسليمها نظرياً بمطالب العرب، إنتقدتها على الغموض في النصوص وعلى تعليقها إنهاء الإنتداب وتأسيس الدولة الفلسطينية على رضاء اليهود ورغبتهم في الإندماج في الخطة الإستقلالية، مؤكدة أن اليهود سيعملون كل ما يستطيعون على عكس ذلك لإحباط هذه الخطط.

أما القوى الديمقراطية فقد رأت في الكتاب الأبيض لعام 1939 نجاحاً حققته تضحيات الجماهير ودعت إلى القبول به بوصفه خطوة على الطريق التحرري.. ولاحظت هذه القوى أن الجماهير العربية أرهقها النضال الثوري منذ عام 1936 وكان لا بد لها من أن تتراجع بانتظام في ظروف نجاحات جزئية حتى تكون أقدر على الكر من جديد.. ومن الممكن القول أن مجرد التخلي عن التقسيم ودعوة قادة الحركة القومية العربية إلى المفاوضات كان لحظة مناسبة لوقف الكفاح المسلح بانتظام.

■ وعلى هذا الضوء لم يكن من قبيل المصادفة أن النشاط الثوري هبط بعد الكتاب الأبيض على الرغم من أن القيادة القومية دعت الى مواصلته.

ويسود الإعتقاد أن الثورة في الربع الأخير من عام 1938 تدهورت تنظيمياً وسياسياً وفقدت قاعدتها الجماهيرية، والحماس الذي رافقها في بدايتها.. لقد كانت القيادة المقررة تحاول المد بحياة الثورة إصطناعياً واستخدمت في

سبيل ذلك أسلوب الإغتيالات التعسفية التي مزقت الوحدة القومية التي تجلت في عامي 1936 و1937 – المرحلة الأولى من الثورة، والقسم الأكبر من عام 1938– المرحلة الثانية في الثورة.
إن محاولة مد الثورة بالإغتيالات لم يمثل مصلحة قومية، إنما عبر عن مصلحة دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) التي كانت ترغب في خلق المصاعب وتكديسها أمام الإمبريالية البريطانية المنافسة.
ولكن هذه «الثورة الإصطناعية» تبددت شيئاً فشيئاً لعدم وجود جذور لها وتوقفت عند نشوب الحرب العالمية الثانية. ويسند موقف الديمقراطيين المؤرخ محمد عزة دروزة – الذي كان أيضاً قائداً قومياً – فكتب أن الكتاب الأبيض ماشى الميثاق العربي شوطاً غير يسير.. وأن قبول الإنجليز بمبدأ قيام دولة فلسطينية بأكثرية عربية كان نجاحاً عظيماً وأن الكفاح العربي تكلل بالنجاح.

■ إحتجت القيادة الصهيونية إحتجاجاً شديد اللهجة على الكتاب الأبيض ورفضته وأعلنت ما يشبه العصيان المدني إحتجاجاً عليه ودعت التجمعات في الكنس إلى حلف اليمين التالي: «يعلن السكان اليهود أمام العالم أن هذه السياسة الخائنة لا يمكن التسامح معها. سيحارب السكان اليهود هذه السياسة إلى الحد الأقصى ولن يضنوا بالتضحيات لعرقلتها والقضاء عليها. ولن يشترك أي فرد من السكان اليهود في خلق أي أجهزة إدارية على أساس هذه السياسة ولن يتعاون معها أحد».(..) «إن السكان اليهود لن يعترفوا ولن يقبلوا بأية قيود عديمة الرحمة على الهجرة اليهودية إلى بلادهم. ولا توجد قوة في العالم تستطيع القضاء على حق إخواننا الطبيعي في دخول بلاد الآباء من أجل إعادة بنائها والعيش فيها. سيجد الذين بلا مأوى طريقهم هنا وكل يهودي في هذه البلاد سيستقبلهم».
وجرت مظاهرات في أنحاء مختلفة من البلاد وعقد المؤتمر الصهيوني الـ 21 والعشرين في شهر آب(أغسطس) عام 1939 وأعلن مقاومته الكتاب الأبيض وأنكر شرعيته.. ولكنه إزاء الأخطار التي كانت تلوح في الأفق وخطر إندلاع الحرب أعلن المؤتمر تأييده لبريطانيا دفاعاً عن الديمقراطية.

■ ولا يمكن تحديد لحظة تحول القيادة الصهيونية من تركيز الإعتماد على الإمبريالية البريطانية إلى تركيز الإعتماد على الإمبريالية الأميركية.. ولكن من الممكن القول أن صدور الكتاب الأبيض، الذي كما قلنا أخذ بعين الإعتبار الأوضاع الدولية – كما إرتبطت بمصالح بريطانيا – وأراد إحباط مساعي الإمبريالية الألمانية والإيطالية، أسرع في عملية التحول خصوصاً وأن الولايات المتحدة كانت قد دخلت الميدان في الشرق الأوسط، وبدأت تأخذ في الحساب الصهيونية في تخطيط سيطرتها وتقليص سيطرة منافسيها البريطانيين في الدرجة الأولى.
ومن بوادر هذا الأمر أن يقوم السفير الأميركي في لندن، بأمر من الرئيس الأميركي (روزفلت آنذاك)، بتحذير الحكومة البريطانية من نتائج الكتاب الأبيض السيئة على الرأي العام الأمريكي(!). ووجدت الصهيونية أن من أشد أسلحتها أثراً: التلويح بمصائب أبناء الطائفة اليهودية على يد النظام النازي في المانيا بشكل خاص.

■ وعلى هذا الوتر ضرب أنصار الصهيونية في الدول الإمبريالية.. ودعوا الى حماية اليهود من الآلام وفتح أبواب فلسطين أمامهم. وفي هذه اللحظة تكشفت مرة أخرى لا مبالاة القيادة الصهيونية بمصير اليهود عامة وتركيزها نشاطها على شيء واحد: تهجيرهم إلى فلسطين..

وجسم مؤتمر «إيفيان» هذه اللامبالاة المستهترة بحياة اليهود. وكان قد عقد في 6 تموز(يوليو) 1938 وحضرته وفود من 31 دولة وسمحت حتى ألمانيا النازية لوفد يهودي بحضور المؤتمر وذلك لبحث قضية اللاجئين اليهود الذين كانوا يفرون من أمام النازية.

صحيح لم يتحمس ممثلو الدول لفتح أبواب بلادهم أمام اللاجئين من البربرية النازية، ولكن الولايات المتحدة أعلنت موافقتها على دخول 30 ألف سنوياً إلى بلادها، وجمهورية الدومنيكان وافقت على دخول 100 ألف من هؤلاء اللاجئين. وكان من الممكن توليد ضغوط على الدول الأوروبية لتوسيع الأبواب أمام أولئك اللاجئين.

ولكن الصهيونيون قاطعوا المؤتمر ولم يقلقهم عدم نجاحه.. فمنذ البداية إستقبلوا هذه المبادرة بلا مبالاة وعداء، فالإتجاه كله لا يتوافق مع روح الصهيونية، كما كتب كريستوفر سايكس، وأضاف: «فلو قامت أمم الدول الإحدى والثلاثين بواجبها وإستضافت أولئك الذين كانوا في أمس الحاجة لضيافتها لخف الضغط على الوطن القومي ولهبط الحماس الصهيوني في فلسطين وهذا آخر شيء كان يرغب فيه القادة الصهيونيون.. وحتى في الأيام القادمة الأكثر هولا، لم يخفِ (هؤلاء القادة) عند محادثتهم الأغراب أنهم لا يريدون نجاح الإستيطان خارج فلسطين».

وفعلا عرقل الصهيونيون كل شيء سوى الهجرة إلى فلسطين.. وبسبب ذلك فوتوا خلال الحرب العالمية الثانية فرصا عديدة لإنقاذ آلاف اليهود من الجحيم النازي. ودافع جيمس ب. واربورغ عن هذه السياسة، فكتب أن الصهيونيون لم يحضروا (المقصود رسمياً) مؤتمر إيفيان ولم يظهروا أي إهتمام بإخفاقه لأنهم «لم يرغبوا في أن يذهب اليهود الأوروبيون الذين يستطيعون الهرب الى أقطار مختلفة، كانوا يريدونهم أن يأتوا الى فلسطين. أن موقفهم القاسي لم يغير شيئاً لأن العالم الغربي كان يغلق أبوابه أمام ضحايا الإضطهاد النازي».

أن دعاة الصهيونية يتجاهلون ما كان يمكن أن يتحقق نتيجة النضال الشعبي على الصعيد العالمي ولهذا يختفون وراء مثل هذه الأقوال. والحقيقة أن الصهيونية في ممارستها لم تكن تتورع عن شيء في سبيل تحقيق أهدافها.. ولهذا لم يكن غريباً أن يبعث بن غوريون في أيام مؤتمر إيفيان مبعوثه «يهودا تاينبوم» إلى بولونيا اللاسامية لشراء السلاح وتهريبه الى فلسطين.

وهكذا وصلت قضية فلسطين إلى مرحلة خطيرة في عشية الحرب العالمية الثانية.. وأمر واحد لم يعد خافياً، لقد أدت ثورة 1936 إلى مزيد من الغربة السياسية القائمة بينهما منذ البداية■

(16)

قرار تقسيم فلسطين وقيام دولة اسرائيل

1- الحرب العالمية الثانية والوضع بعد إنتهائها

■ لم تكتوِ فلسطين بنار الحرب، بل على النقيض من ذلك كانت سنوات الحرب سنوات إنتعاش إقتصادي كبير بسبب نفقات القوات المسلحة البريطانية الوفيرة التي عسكرت في البلاد، وبسبب حاجات المجهود الحربي المتعاظمة التي فرضت على بريطانيا تعديل سياستها القديمة، التي هدفت إلى الإبقاء على البلاد سوقاً لسلعها الصناعية، فمكنت الصناعات المحلية من التطور لسد حاجات البلاد..

وكان من الطبيعي أن تستفيد من هذا الوضع على نطاق واسع الصناعة في القطاع اليهودي، إذ كانت أكثر تطوراً لأنها لم تتعرض إلى القدر ذاته من الضغوط الإمبريالية ومثلت في بعض القطاعات (الإسمنت والزيوت والصابون) تعاوناً رأسماليا بين إحتكارات بريطانية ورأسماليين يهود محليين.

ولذلك كانت حصيلة التطور الإقتصادي في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 إزدياد التفاوت بين القطاعين العربي واليهودي، بحيث أصبح القطاع اليهودي يحتل مكان الصدارة في حياة البلاد الإقتصادية وبالتحديد في ميداني المال والصناعة.

■ حسب تقرير حكومة فلسطين في عام 1945 بلغت إحتياطات البنوك التي يمتلكها العرب 9.3 مليون جنيه، في حين بلغت إحتياطات البنوك التي يملكها اليهود 50.3 مليون جنيه.. أما الأموال المودعة فكانت النسبة 39.3 مليون للعرب و16.7 مليون لليهود..

وكان التباين عميقاً في ميدان الصناعة، ففي حين بلغت منشآت العرب 1.558 منشأة (وجلها صغير) برأسمال مليونين من الجنيهات بلغت منشآت اليهود 1.907 برأسمال 12 مليون جنيه.. وهذا الأمر ظهر في حجم الإنتاج فكانت النسبة في ميدانه حوالي 5.6 مليون (يعود للعرب) وحوالي 29 مليون (يعود لليهود).

ومع أن العرب تفوقوا على اليهود في الميدان الزراعي، من حيث الإنتاج الإجمالي، لا من حيث معدل الدونم الواحد، فقد تساوى الفريقان تقريباً في إنتاج الحمضيات التي كانت تمثل صادرات البلاد الجوهرية، وكانت النسبة 18.2 مليون جنيه (قيمة ما ينتجه العرب من الحمضيات) مقابل 17.6 مليون جنيه (قيمة ما ينتجه اليهود).

ووطد هذا التطور الإقتصادي الوطن القومي اليهودي في فلسطين وساعد على عملية التحول الكيفي في ماهية الجماهير اليهودية الناجم عن التغييرات الكمية..

■ في نهاية الحرب العالمية عام 1945 كان قد بلغ عدد اليهود في فلسطين حوالي 660 ألف، وتعمقت، إلى حد ما، نتيجة التطورات الإقتصادية والثقافية، عملية تلاحم أبناء الطوائف اليهودية المختلفة الذين وفدوا الى البلاد. وزاد هذه العملية سرعة ضغوط الحرب العالمية الثانية وسياسة النازية اللاسامية التي خلقت بين اليهود شعوراً بالمصير الواحد..

في هذه الفترة كان من الممكن رؤية التغيير الذي طرأ على الجماهير اليهودية في فلسطين واتضح أنهم يسيرون في طريق التبلور القومي بحيث جعل في الإمكان القول أن فلسطين تتغير من قطر ذي قومية واحدة، هي القومية العربية وجماهير يهودية حكمها حكم الأقلية، الى قطر ثنائي القومية■

2- سياسة القيادة الصهيونية

■ عند نشوب الحرب كتب حاييم وايزمن الى نيفل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا: «نشأت مؤخراً خلافات بين الوكالة اليهودية والدولة المنتدبة في الميدان السياسي ولكننا نرغب في أن تخلي هذه الخلافات مكانها لضرورات الزمن الأكثر إلحاحاً».

وصرح دافيد بن غوريون الذي كان يقترب من القيادة بوصفه زعيم «مباي» القوة السياسية الكبرى في القطاع اليهودي: «سنحارب الكتاب الأبيض كأن لا حرب هناك، وسنقاتل في الحرب كأن لا وجود للكتاب الأبيض».

وهكذا يمكن تلخيص سياسة القيادة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية بملمحين جوهريين: **1**- مقاومة الكتاب الأبيض عن طريق تجاوز قيوده على الهجرة وانتقال الأراضي؛ **2**- تأييد الجبهة المعادية للنازية بشتى الطرق على إعتبار أن دحر النازية سيخلق ظروفاً أفضل لتمارس الصهيونية سياستها.

وقد توقع بن غوريون أن تؤدي الحرب إلى قيام الدولة اليهودية فكان يقول: «إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت بوعد بلفور فالحرب الثانية ستأتي بالدولة اليهودية». وعليه، إنطلقت القيادة الصهيونية في سياستها من مواقعها الجوهرية القائمة على التعاون مع الدول الامبريالية التي تتناقض مصالحها مع مصالح دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان.

■ تعمق التمايز داخل القيادة الصهيونية إزاء الدول الإمبريالية في الجبهة المعادية للنازية خلال سنوات الحرب ورجحت شيئاً فشيئاً كفة القوى الموالية للإمبريالية الأميركية.

وقد إنتبه إلى هذه الحقيقة روبرت سانت جون حين كتب يصف تفكير بن غوريون: «لقد رأى حتى في حالة كسب الحلفاء الحرب أن بريطانيا ستهبط بوصفها دولة كبرى وستندفع الولايات المتحدة إلى موقع قيادة العالم». ومن العوامل التي أسرعت في عملية التحول إلى الإمبريالية الأميركية إزدياد نفوذ الطائفة اليهودية الأميركية بوصفها أضخم وأغنى طائفة في الحركة الصهيونية، خصوصاً وأن الطوائف اليهودية في أوروبا تدهورت وكانت الكارثة النازية تعمل على تصفيتها ببربرية لا مثيل لها في التاريخ.

■ وجسَّم هذا الإنتقال من الإعتماد على الإمبريالية البريطانية إلى الإعتماد على الإمبريالية الأميركية المؤتمر الطارىء الذي عقدته «لجنة الطوارىء الأميركية للشؤون الصهيونية» في فندق بلتيمور في نيويورك في أيار (مايو) 1942 وصادقت فيه على **برنامج بلتيمور** في نيويورك في أيار(مايو) 1942 «برسالة أمل وتشجيع إلى اليهود في الغيتوات ومعسكرات الإعتقال الهتلرية»، ويحيي الوكالة اليهودية واللجنة القومية في فلسطين على إنجازات الوطن القومي اليهودي.. ويسجل تحويل الصحاري إلى جنات يانعات(!)، ويدعو- وهذا كان بيت القصيد - إلى تنفيذ هدف وعد بلفور الأصلي وهو.. «إعترافاً بالعلاقات التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين تقرر تمكين اليهود كما أعلن ذلك الرئيس ويلسون من إقامة دولة يهودية فيها».

■ وطالب القرار- بعد أن رفض الكتاب الأبيض ودعا الى إلغائه - بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة.. وتخويل الوكالة اليهودية صلاحية ترتيب الهجرة والإستيطان، كما طالب بتأليف قوة يهودية عسكرية تحارب تحت علمها..

وفي تشرين الثاني(نوفمبر) 1942 أقر المجلس الصهيوني الضيق، برنامج بلتيمور كما أقرته الوكالة اليهودية وأكثرية الأحزاب في فلسطين بما فيها الحزب الإصلاحي.

لقد دخلت المنظمة الصهيونية – بعد فترة من الحذر– المعركة الجوهرية تحت شعارها الأصيل– شعار الدولة اليهودية. وحظيت المنظمة الصهيونية بتأييد متعاظم في الولايات المتحدة.. ونشط الشيوخ والنواب في الكونغرس الأميركي من أجل إقرار برنامج بلتيمور الداعي إلى إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

وما أن جاء عام 1944 حتى قدم عدد كبير من الشيوخ والنواب إلى الكونغرس الأميركي مشروع قرار يدعو إلى هجرة غير محدودة إلى فلسطين وإلى إقامة الدولة اليهودية.. وفي معركة إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة في خريف 1944 نشر الشيخ واغنر نص رسالة كتبها الرئيس الأميركي روزفلت وأعلن فيها تأييده «فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة وإستيطان كولونيالي يؤدي إلى إقامة دولة يهودية ديمقراطية وحرة في فلسطين». وأدى هذا الإنتقال من التعاون مع الإمبريالية البريطانية إلى الإعتماد على الإمبريالية الأمريكية إلى إنتقال القيادة من أيدي حاييم وايزمن إلى أيدي بن غوريون.

■ وفي هذا الصدد كتب جيمس واربورغ **أن المصادقة على برنامج بيلتمور وضع بن غوريون في مكان القيادة بدل وايزمن. وشدد الشقة بين الوكالة اليهودية وبريطانيا.**

وتوافق هذا كله مع تغيير في سياسة الولايات المتحدة، التي كانت من قبل هذه الفترة تعتبر الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط من مسؤولية بريطانيا، ولكنها في الحرب العالمية الثانية بدأت تهتم بالشرق الأوسط وتنتهج سياسة مزدوجة. فالرئيس روزفلت صرح أمام الصهيونيين أنه يشاركهم في هدفهم إقامة الدولة اليهودية، وفي الوقت ذاته وعد إبن سعود ملك السعودية بأن لا يقوم بأي إجراء يضر بالقضية العربية.

ولكن حين نقرر أن سياسة القيادة الصهيونية إتسمت بملمحين: تجاوز الكتاب الأبيض وخاصة قيوده على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أولاً؛ وتأييد الحلفاء في محاربة النازية، ثانياً.. فلا بد لنا أن نؤكد أن العنصر المقرر كان تجاوز الكتاب الأبيض أو على الأصح تنفيذ المخطط الصهيوني كما فهمته القيادة آنذاك.

ولهذا حين ذاعت أنباء جرائم النازية المروعة في تصفية اليهود في معسكرات الإعتقال لم تعمل القيادة الصهيونية على مجرد إنقاذ اليهود من الكارثة التي كانت تنتظرهم بل ركزت جهودها جوهرياً على تهجير اليهود إلى فلسطين بغض النظر عن العواقب المخيفة في بعض الأحيان. ولو كانت القيادة الصهيونية تهتم بإنقاذ اليهود عامة لاستطاعت إنقاذ أعداداً كبيرة منهم.

■ في هذا الصدد أعلن أ.ليفنه في ندوة طاولة مستديرة عقدتها «معريف» (ونشرت وقائعها بين 10–24 نيسان/ إبريل 1966). لو كان الهدف إنقاذ اليهود لمجرد الإنقاذ لا تهجيرهم إلى فلسطين.. ولو كرست المنظمات الصهيونية المسلحة جهودها لهذه الغاية لأنقذت مليوناً من اليهود.

وكان غرق 240 مهاجراً غير شرعي في ميناء حيفا نتيجة نسف السفينة «بتريا» في 25 تشرين الثاني(نوفمبر) 1940 أحد الأدلة على مدى إستهتار القيادة الصهيونية بأرواح اليهود في سعيها نحو أغراضها.. فالوكالة اليهودية هي التي نظمت الإنفجار في الباخرة لمنع سفرها مع المهاجرين غير الشرعيين إلى مارتيوس، وبذلك سببت هذه المأساة (لاحظ عدد من الكتاب أمثال جيمس واربورغ وكريستوفر سايكس أن الوكالة اليهودية في سبيل تغطية الجريمة أذاعت أن المهاجرين غير الشرعيين حاولوا القيام بانتحار جماعي ولكن الحقيقة ظهرت فيما بعد)..

ويُحمِّل جيمس واربورغ الوكالة اليهودية قسطا من المسؤولية عن غرق السفينة «ستروما» في البحر الأسود وهي تحمل 769 مهاجراً يهودياً، لم ينج منهم غير واحد، وكتب أن السفينة ستروما غرقت بعد شهرين من الجدال بين الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية، وأضاف: «ولو كانت الإعتبارات الإنسانية هي التي حركت الوكالة اليهودية لاقترحت السماح للسفينة بالإبحار إلى حيفا بينما ناقشت (السلطات البريطانية) حول حق اللاجئين في النزول في فلسطين».. أما بريطانيا فكانت تريد أن ترسل ستروما الى حيفا ومن هناك الى ماريتوس.

وتكشفت هذه الحقائق أثناء المحاكمة التي دارت حول الزعيم الصهيوني ر.كاستنر في القدس عام 1952. فحسب قرار المحكمة تعاون كاستنر– وكان يرأس لجنة إنقاذ اليهود في هنغاريا زمن الحرب العالمية الثانية مع السفاح النازي أيخمان من أجل إنقاذ حوالي ألف من الصهيونيين وأنصارهم من أغنياء اليهود وبذلك سكت عن عملية تصفية ربع مليون يهودي هنغاري أرسلوا ليلقوا حتفهم في معسكرات الإبادة.

■ إن التأكيد على الهجرة وتنظيم هجرة غير مشروعة إلى فلسطين كان جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الصهيوني الهادف إلى تجميع أكبر عدد ممكن من اليهود – والمحاربين خاصة – في فلسطين حتى تحين ساعة الحسم العسكري.. ولهذا أيضاً رفعت القيادة الصهيونية في وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية، في عام 1940، شعار تنظيم الفرقة اليهودية في الجيش البريطاني ورفضت أن تتألف وحدات عسكرية من اليهود والعرب في إطار جيوش الحلفاء..

لقد كانت تريد تدريب أكبر عدد ممكن من المحاربين اليهود بشكل منظم وموحد ليعملوا في الهاجاناه. وكتب في هذا الصدد ولتر بريوس في شيء من الصراحة: «كون عدد كبير من الجنود اليهود خدموا في الجيش البريطاني وشاركوا في معاركه وبذلك تدربوا عسكرياً لم يكن بدون أثر على التطورات في السنوات التي سبقت قيام الدولة».

وتراوح عدد الجنود اليهود الذين تدربوا في الجيش البريطاني بين 30–40 ألف جندي يضاف إليهم أولئك الذين كانوا يتدربون في البلاد بعلم السلطات البريطانية، أو يعملون في أجهزة الأمن في البلاد..

وهذا يعني أن الصهيونية عندما دقت ساعة الحسم إستطاعت أن تعتمد على عشرات الآلاف من الجنود المدربين.. وفي الوقت ذاته كان يجري تهريب السلاح على قدم وساق كما بدأت الهاجاناه في بناء منشآت سرية لصنع السلاح الممكن صنعه في تلك الظروف..

■ في هذه الفترة بالذات إستخدم البريطانيون رجال الهاجاناه لأغراض خاصة في أوروبا والشرق الأوسط.. ومن هذه الأغراض محاولة إغتيال مفتى القدس في بغداد. ونسف مصفاة البترول في طرابلس في لبنان.. ومهمات الإستطلاع عند إحتلال سوريا ولبنان (المعروف أن الجنرال موشى ديان فقد عينه خلال إحدى العمليات التي أمره بها البريطانيون أثناء الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط).

ويحتل مكاناً خاصاً في الجهاز الحربي السياسي دور المنظمات الصهيونية في إقامة شبكات تجسس في الأقطار العربية في خدمة الدول الإمبريالية. وفي هذا الصدد كتب مؤرخ الهاجاناه في يوم من الأيام الدكتور إسرائيل بير: «من 1941 وبعده إستخدمت دائرة المخابرات البريطانية، ودائرة المخابرات الأميركية ودائرة الحلفاء الإستراتيجية أعداداً متزايدة من اليهود الفلسطينيين».

وأضاف ليؤكد أهمية هذه الخدمة: «أن الكولونيل الأميركي هيملر من دائرة الإستخبارات الأميركية قال: «حتى لو لم يقم اليهود بغير ذلك (أي الخدمة في دوائر الإستخبارات)، حتى لو لم يكن لها إدعاء آخر، فخدمتهم الأمنية كسبت لهم حق أن يكونوا أمة حرة في بلادهم».

لقد أسهمت القيادة الصهيونية بالحرب العالمية الثانية ولكنها كانت إلى جانب خدمتها للدول الإمبريالية تنظر إلى مصالحها العينية وتعد للمعركة القادمة.

ولم تمنع المشاركة في الحرب ضد النازية من قيام المنظمات المسلحة اليمينية في الحركة الصهيونية بأعمال تخريب وإرهاب بغية الضغط على الحكومة البريطانية لتفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة وتلغي الكتاب الأبيض■

3- سياسة الحركة القومية العربية

■ لقد خلَّفت ثورة 1936 والأحداث التي تلتها، الحركة القومية العربية بدون قيادتها التقليدية التي شرَّدتها الحكومة البريطانية أو هي غادرت البلاد هرباً من الإعتقال والقمع.. إنقسمت هذه القيادة، فذهب نفر منها، وعلى رأسهم المفتي، إلى برلين النازية، واعتقلت السلطات آخرين، مثل جمال الحسيني وأمين التميمي، وأبعدتهم إلى روديسيا.. وتهاود نفر آخر مع الإمبريالية البريطانية وعادوا إلى البلاد.

وكان الملمح البارز في هذه الفترة أن الحركة القومية العربية كانت هامدة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

ومع هذا جرت محاولات بريطانية للإتصال بالقيادة العربية التقليدية والإتفاق معها على حل للقضية الفلسطينية..

وذكر في هذا الصدد محمد عزة دروزة في كتابه حول «الحركة العربية الحديثة» أن الكولونيل نيموكمب البريطاني إتصل في عام 1940 بوزير الخارجية العراقي وعن طريقه بجمال الحسيني وموسى العلمي «وتم الإتفاق خطياً على التعاون في خطة إيجابية على أساس الكتاب الأبيض»، وعلى أساس البدء في المرحلة الأولى بإيجاد «مجلس مديرين، ثم يُسار في المراحل الأخرى على ما جاء ذلك في محاضر مشاورات الوحدة».

ولكن، إذا كانت القيادة العربية التقليدية قد إتخذت موقفاً سلبياً من الحرب المعادية للنازية فقد ظهرت علناً على المسرح السياسي لأول مرة في القطاع العربي حركة شيوعية تحت إسم: **عصبة التحرر الوطني**، وبدأت تعمل تحت شعارات: تأييد الحرب ضد النازية من ناحية، والمطالبة بالحريات الديمقراطية وبالحقوق القومية من ناحية ثانية، وكان برنامجها الجوهري: **الإستقلال وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية.**

■ حرك نشاط عصبة التحرر الوطني قيادة الحركة القومية التقليدية.. وهكذا، فما أن جاء عام 1943 حتى كانت بعض الأحزاب القديمة قد نشطت من جديد. كذلك ظهرت فكرة إقامة لجان قومية في المدن الرئيسية ولكنها في هذه الفترة المبكرة لم تتعد حيفا.

وتحاول المصادر الصهيونية والمحافل الغربية التي تؤيدها عند كتابتها التاريخ تصوير العرب الفلسطينيين وكأنهم أنصار المفتي والنازية، ولكن الوقائع تختلف تماماً.. وتقرير فلسطين (الذي وضعته بريطانيا) يقرر أن مكانة أنصار المفتي هبطت بين الشعب العربي الفلسطيني بعد فشل ما عرف بثورة رشيد علي الكيلاني في العراق في أيار(مايو) 1941، وأصيبت هذه المكانة بنكسة أشد حين فر المفتي، الحاج أمين الحسيني، الى أقطار محور النازية.

إنعكس النشاط الإقتصادي الواسع النطاق في المجتمع العربي الفلسطيني في ميدانين: ميدان العمال.. وميدان البورجوازية العربية.. فقد إتسعت صفوف الطبقة العاملة العربية إتساعاً لا مثيل له بدخول عشرات ألوف العمال العرب إلى معسكرات الجيش البريطاني للعمل في منشآتها، كما دخلت بضعة ألوف أخرى في المنشآت العربية التي نمت في ظروف الحرب العالمية الثانية.. وأثر هذا التطور في نهوض الحركة النقابية العربية، فقام إتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا من نقابات عمال النفط وغيرها، واستأنفت جمعية العمال العربية الفلسطينية عملها بعد الركود الذي أصابها بفعل القمع البريطاني عام 1936.. كذلك إنتعشت الصناعة العربية بعد أزمة الإضراب العام وثورة 1936 وبدأت توطد مواقعها القديمة وتنشيء مواقع جديدة.

■ وكان لا بد من أن يؤثر هذا الوضع في الحركة القومية العربية ويغير شيئاً من طابعها خصوصاً وأن العمال بدوا يمارسون نفوذهم في هذه الحركة من مواقع اليسار والوسط.. ونضجت نتيجة هذا كله فكرة تنظيم حزب بورجوازي عصري يتبنى برنامجاً ديمقراطياً ويستطيع أن يواجه تحديات عالم ما بعد الحرب.. وفعلا تنظم هذا الحزب سراً وعرف بإسم **حزب الشعب** وضم في صفوفه البورجوازية وأبناء البورجوازية الصغيرة من أصحاب المهن الحرة وقادة الحركة النقابية الإصلاحية (في جمعية العمال العربية الفلسطينية).

ولكن هذا الحزب لم يمارس نفوذه عملياً، لأن صراعاً داخلياً بين يمينه ويساره عرقل ظهوره خصوصاً، وأن بعض قادته ترددوا في مواجهة زمرة المفتي التي كانت تحاول اللجوء إلى الإغتيال لوقف تنظيم القوى السياسية خارج إطارها.

ولم يكن من الممكن أن تبقى فلسطين في عزلة عن أحداث المشرق العربي ومن أبرزها إعلان إستقلال سوريا ولبنان بعد دخول القوات الحليفة هذين القطرين وتقدم فكرة الوحدة العربية وحركتها لتحتل مكان الصدارة.

وحاولت بريطانيا ركوب الموجة خوفاً من أن يسبقها اليها النازيون، ولذلك صرح وزير الخارجية البريطاني عند نهاية ثورة رشيد عالي الكيلاني أن حكومته تعطف على أماني سوريا في الإستقلال.. وستؤيد مساعي الدول العربية في سبيل تقوية روابطها الثقافية والإقتصادية والسياسية.

■ في هذه الظروف خطط الموالون للإمبريالية البريطانية مشروعاً لحل القضية الفلسطينية في إطار خططهم لإقامة شكل من أشكال الوحدة العربية.. **وعرف المشروع بالكتاب الأزرق وإرتبط باسم نوري السعيد،** وكان موضع بحث في لندن والقاهرة في أوائل عام 1943. ونص المشروع الذي كان شكلاً من أشكال مشروعات الهلال الخصيب على أن تتوحد سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن من جديد في دولة واحدة ويقرر الأهالي فيها شكل الحكم أجمهورياً أم ملكياً؟.. وتنشأ على الأثر جامعة عربية تنضم إليها العراق وسوريا الموحدة مباشرة وتستطيع أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت.

ونص المشروع أيضاً على أن يكون مجلس الجامعة العربية مسؤولاً عن الدفاع والشؤون الخارجية والنقد والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات.. وعلى أن يتمتع اليهود في فلسطين بحكم ذاتي ويكون لهم الحق في إدارة أقاليمهم في المدن والريف، بما فيها المدارس والمؤسسات الصحيّة والبوليس مع الخضوع لإشراف الدولة السورية الموحدة. وأكد المشروع على أن تكون القدس مفتوحة أمام المنتسبين الى كافة الأديان. كذلك قرر أن

موارنة لبنان يستطيعون اذا أرادوا أن يتمتعوا بنظام حكم ذاتي مثيل الذي ساد في أواخر الحكم العثماني (كتاب «الوحدة العربية»، أحمد طرابين، ص 263–244).

■ رفضت القوى الوطنية المعادية للإمبريالية المشروع ورأت فيه محاولة بريطانية للسيطرة على سوريا ولبنان، القطرين اللذين أعلنت فرنسا وبريطانيا إستقلالهما في عام 1941 إبان إحتلالهما بعد إجلاء قوات فيشي الفرنسية الموالية لألمانيا.. ومخططاً لإبقاء فلسطين في قبضة الإمبريالية والرجعية العربية المتمثلة في العائلة الهاشمية التي إفترض المشروع أن تحتل دفة الحكم..

كذلك رأت القوى الوطنية في عزل اليهود في منطقة حكم ذاتي تجاوزاً على برنامجها الديمقراطي الداعي الى دولة ديمقراطية فلسطينية يتعاون جميع أبنائها على تطويرها وتقدمها.. ولم يضع رفض المشروع حداً لفكرة التعاون العربي أو الوحدة العربية. وإذا كان الكتاب الأزرق قد إرتأى من ضمان السيطرة الهاشمية إستبعاد مصر.. فالنشاط الذي أعقب إخفاق المشروع إتخذ مصر محوراً له..

وفي شباط (فبراير) 1944، بعد أن أجرى رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس مشاورات مع رؤساء وزراء أو ممثلي العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعربية السعودية واليمن، وقع ممثلو تلك الدول العربية بروتوكول الإسكندرية الذي نص على إقامة **الجامعة العربية** التي نعرفها اليوم تكون، وعاء التعاون والتنسيق العربي..

■ المهم هنا أن هذه المباحثات شملت فلسطين التي مثل حركتها القومية أحد القادة التقليديين موسى العلمي، إنتهت بتأكيد مكانة فلسطين في إطار الوحدة العربية، فهي القطر العربي الوحيد الذي نص ميثاق الجامعة العربية في ملحق خاص على أنها «أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأي دولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى»، وإن لم تكن قد تولت أمرها «فوجودها وإستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في إستقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لهذا الإستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون إشتراكها في أعمال مجلس الجامعة». ولهذا قررت الجامعة أن تختار هي مندوباً من فلسطين للإشتراك في أعمال المجلس إلى أن يتمتع القطر بممارسة إستقلاله.

■ وأكد هذا التطور نمو التضامن العربي ولكنه في تجسيده التنظيمي «إغتصب» إلى حد ما دور الحركة القومية العربية في فلسطين. فبعد قيام الجامعة العربية لم يعد من الممكن إستبعادها عن تطورات القضية الفلسطينية، بل هي بدأت تتدخل عملياً في بناء القيادة القومية وتؤثر في نهجها. واذا أخذنا بعين الإعتبار أن عناصر الإمبريالية كانت نافذة في هذه المنظمة، إستطعنا أن ندرك الاثار السلبية على تلك التطورات..

ومع هذا فلا بد من رؤية الناحيتين: **1**– التضامن العربي وآثاره الإيجابية على مجموع الحركات القومية العربية ومنها الحركة القومية العربية في فلسطين؛ **2**– ممارسة الدول العربية تأثيراً سلبياً في بعض الأحيان.

وحين إنتهت الحرب العالمية الثانية كانت الحركة القومية العربية قد تخلصت من جمودها.. لقد كانت الأحزاب التقليدية قد عادت إلى الميدان وبدأت تستعد لأيام ما بعد الحرب التي لاحت نهايتها في الأفق.

لقد ترك وجود بعض قادة الحركة القومية العربية التقليديين في أقطار المحور (وبالذات ألمانيا) أثره السيء في مسيرة الكفاح القومي، خصوصاً، وأن هؤلاء القادة كانوا من غلاة الرجعيين ولم يدركوا التطورات التي حصلت في

العالم وضرورة تخطيط برنامج ديمقراطي لحل قضية فلسطين بحيث يأخذ بعين الإعتبار حقوق الشعب اليهودي في فلسطين■

4- أزمة الدول الإمبريالية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية

■ إنتهت الحرب العالمية الثانية في أيار(مايو) عام 1945 باندحار ألمانيا وإيطاليا واليابان، ما أدى – من بين تطورات أخرى – إلى وضع الإتحاد السوفيتي- الذي قام بدور حاسم في دحر المحور النازي – في مكان الصدارة على الصعيد الدولي. وعمقت هذه الضربة الضخمة أزمة الدول الإمبريالية التقليدية(بريطانيا، فرنسا..) خصوصاً وقد إنطلقت بعد الحرب موجة جارفة من النضال القومي التحرري.

ولم يعد من الممكن بقاء النظام الإمبريالي على حاله، فقد أخذ يتراجع على نحو ملحوظ. وفي فلسطين تسارعت وتيرة التطور باحتدام النضال لإنهاء النظام الإمبريالي البريطاني فيها.. واشتدت الضغوط من أجل حل القضية التي إزدادت تعقيداً لوجود آلاف اللاجئين اليهود من بقايا معسكرات الإعتقال والإبادة الهتلرية في أوروبا.. ولاحتدام التناقضات الأنجلو- أميركية بعد فترة من «التفاهم».

■ وجدير بالذكر في هذا الصدد أن وايزمن يروي في كتابه «التجربة والخطأ» أن تشرشل إستدعاه في 11 آذار (مارس) 1942 وقال له: «أريد أن تعرف أن لدي خطة يمكن أن توضع موضع التنفيذ بعد الحرب. أود أن أرى إبن سعود سيد الشرق الأوسط أي سيد الأسياد على شرط أن يتفق معكم، ويعتمد عليكم أن تحصلوا على أفضل الشروط (بالإتفاق معه).. سنساعدكم طبعاً. إحتفظ بهذا السر ولكنك تستطيع أن تتحدث مع روزفلت حين تذهب إلى أميركا. لا شيء لا نستطيع تحقيقه إذا صممنا أنا وهو (أي روزفلت) سويا عليه». ويضيف وايزمن أن كاتم سر إبن سعود، وكان آنذاك جون فيلبي، أكد له المخطط ذاته.

ولكن هذا الشعور بالتوافق الذي أحس به تشرشل في مطلع 1942 تبدد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهر التناقض بين الإمبرياليين الأميركيين والبريطانيين حين طالب الرئيس الأميركي (خليفة روزفلت) هاري ترومان، بإدخال مئة ألف يهودي من اللاجئين إلى فلسطين. وهنا، مرة أخرى، إستغلت الصهيونية حالة هؤلاء اللاجئين من يهود أقطار أوروبا الوسطى وضحايا النازية لتضغط على بريطانيا لتقبل بإدخالهم.

■ لاحظ جيمس واربورغ هنا أيضاً أن الصهيونية لم تكن تهتم بحالة هؤلاء اللاجئين، بقدر إهتمامها بتهجيرهم إلى فلسطين (باعتبارهم قوة إحتياطية لقواها العسكرية) وكتب أن ترومان فكر في فتح أبواب الولايات المتحدة للهجرة اليهودية، ولكن المدة لذلك كانت ستكون طويلة نسبياً، وأضاف أن هذه المدة كان يمكن تقليصها لو أن المنظمات، التي كانت تضج بالمطالبة في تهجير هؤلاء اللاجئين إلى فلسطين، حوَّلت ولو جزءاً من جهودها لفتح أبواب الولايات المتحدة أمامهم.

وبديهي أن ترفض بريطانيا طلب الولايات المتحدة وهي التي قررت، إزاء المنافسة الأميركية وضغوط حركات التحرر القومي العربية، أن تهاود الحركة القومية في فلسطين ولا تتحداها بفظاظة.

وعلى هذا الضوء كان تأليف اللجنة الأنجلو- أميركية في تشرين الثاني(نوفمبر) 1945 من 12 عضواً، مناصفة بين الدولتين محاولة لتسوية الخلاف بينهما..

وبحثت اللجنة، كما طلب منها، الأوضاع السياسية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين، وبقدر تأثيرها على الهجرة اليهودية، كما فحصت وضع اليهود في أقطار أوروبا، وخرجت بتوصية تدعو الى إدخال مئة الف مهاجر يهودي حالاً، وتسهيل الهجرة فيما بعد بخلق ظروف ملائمة لذلك. كما أوصت بإلغاء القيود تقريباً على بيع الأراضي العربية، وبفرض وصاية على فلسطين على أن يكون الحل السياسي فيما بعد دولة ثنائية القومية.

■ وبهذا التقرير الذي صدر في 1946/4/30 فشلت محاولة التسوية الانجلو– أميركية وبدأت فترة المشاريع البريطانية. ومع هذه المشاريع الي عرفت بأسماء أصحابها مثل مشروع موريسون وبأسماء طابعها: الكانتونات، قامت بريطانيا بمحاولة أخرى لصياغة حل يصون مصالحها.. ولهذه الغاية عقدت مؤتمراً جديداً في لندن بين آب (أغسطس) 1946 وكانون الثاني(يناير) 1947 إشترك فيه ممثلو الدول العربية المستقلة في المشرق العربي ووفدا الحركة القومية العربية في فلسطين.. والوكالة اليهودية.

وأخفق المؤتمر.. لأن الحلول المقترحة أخذت بشكل رئيسي مصالح بريطانيا بعين الإعتبار. ولذلك لم يشمل أي من هذه المقترحات تصفية الإنتداب عامة في فلسطين وجلاء القوات الأجنبية عنها – وهما شرطا التسوية العادلة. وأدرك الشيوعيون اليهود والعرب أن الحل الديمقراطي يقوم على هذين الشرطين ودعوا إلى إقامة جمهورية فلسطينية ديمقراطية مستقلة ونادوا بإحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة لإخراجها من الطوق الإمبريالي الذي مثلته اللجنة الأنجلو – أميركية. علماً أن السياسة الصهيونية في هذه الفترة تميّزت بأمرين: **1**– التمسك بالإنتداب ومقاومة إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة؛ **2**– محاولة التحالف مع الإمبريالية من ناحية ثانية..

■ لقد صرح ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني في 1946/10/24: «الصهيونيون على إستعداد لمنح بريطانيا حقوقا كاملة لإقامة قواعد عسكرية وبحرية وجوية في فلسطين مقابل موافقتها على إقامة دولة يهودية في 65% من مجموع أراضي فلسطين. وسنقترح إقامة قواعد للولايات المتحدة.. إن وضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة سيؤخر الحل فقط».

وصرح زعيم صهيوني آخر في إجتماع صحفي في تل أبيب في 1946/8/21: «من واجبنا أن نقنع البريطانيين والأميريكيين أن الإعتبارات الإستراتيجية هي التي تجعل السكان اليهود الأحرار في فلسطين ربحاً لا خسارة في النضال بين العالم الأنجلو– ساكسوني والعالم الروسي.. علينا أن نقنع الإنجليز أن مصلحة الجيش البريطاني تطابق مطالب الصهيونية يجب أن تكون وصلة في الحلقة الأنجلو– أمريكية»..

وصرح بن غوريون لريتشارد كروسمان: «إذا وافق البريطانيون على إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين فنحن على إستعداد لإعطائهم قاعدة ضد روسيا».

■ في الوقت ذاته كشفت القيادة الصهيونية عن توجهها الكولونيالي في رفضها محاولات بريطانيا – في سبيل توطيد مواقعها في البلاد – التهاود مع ممثلي الحركة القومية العربية التقليديين، فكتبت: «هامشكيف» صحيفة الإصلاحيين أسلاف «حيروت» في 1945/5/19: «أن جميع مشاريع الإستعمار (الاستيطان الكولونيالي) التي قام بها الإنجليز والأمريكيون والفرنسيون والهولنديون في العالم، كان يقابلها سكان البلد الأصليون بالمقاطعة الشديدة، إذ أن ذلك هو الطبيعي.. ولكن هل تراجع المستعمرون أمام هذه المقاومة؟»

وكتبت «دافار» صحيفة النقابات «والإشتراكية الديمقراطية»(!) الصهيونية في اليوم ذاته: «إذا كان العالم في كل محاولة قام بها لتحويل الصحاري الى أرض خصبة إنتظر قبل ذلك موافقة قاطني الصحراء القلائل، فإن المدنية ما كانت لتنتصر على التأخر في أي موقع (من العالم)».

■ إضطرت بريطانيا إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة، وأكدت تصريحات المسؤولين أنها إعتقدت بعجز المنظمة الدولية عن تسوية القضية، خصوصا وأنها رفعت شعار «تفاهم» العرب واليهود شرطا لهذه التسوية.

وفي إجتماع طارىء عقد في أيار(مايو) 1947 قررت هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة دولية تألفت من السويد وكندا وأستراليا والهند وبيرو وهولندا وإيران وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وجواتيمالا وأوروغواي، وضعت عليها واجب البحث والحل، وزارت اللجنة فلسطين وإستمعت إلى شهادات قادة الصهيونية وغيرهم.

أما قادة الحركة القومية العربية التقليديون، فقاطعوا اللجنة، وبذلك عمقوا طابعهم الرجعي أمام لجنة التحقيق الأنجلو– أميركية التي كانت محاولة إبقاء القضية الفلسطينية في إطار الإمبريالية، ورفضوا الشهادة أمام لجنة دولية تمثل أيضاً قوى خرجت عن ذلك الإطار.

والأخطر من هذا أن تصريحات هؤلاء القادة تركزت على شعار الدولة الفلسطينية العربية ولم تأخذ بعين الإعتبار حقيقة التحول الديموغرافي الذي طرأ على البلاد، أو تؤكد طابع الدولة الديمقراطية المقترحة.

■ لقد أخفقت هذه القيادة بسبب مهاودتها الإمبريالية، وماهيتها الرجعية في الإرتفاع الى مستوى الأحداث ومواجهة الصهيونية التي إستغلت الى أقصى حد الكارثة التي حلت بيهود أوروبا لتكثف عطف الرأي العام على برنامجها وخططها؛ بل أن هذه القيادة رفضت الموافقة حتى على دعوة الجامعة العربية إلى إقامة دولة فلسطينية غير مجزأة مستقلة إستقلالاً تاما، تشكل فيها حكومة ديمقراطية حسب دستور يضعه مجلس تأسيسي منتخب يحفظ حقوق اليهود المدنية والدينية والثقافية. وأصرت على الدولة العربية وأعلنت أنها تعترف بمواطنة اليهود الذين كانوا في فلسطين قبل وعد بلفور.

■ وقررت اللجنة الدولية بأكثريتها تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية. أما أقليتها فدعت إلى إقامة دولة ثنائية القومية إتحادية الشكل..

ولعل اللجنة في هذا إقتنعت بموقف ممثل الإتحاد السوفياتي أندريه غروميكو في إجتماع الأمم المتحدة الطارىء آنذاك الذي أعلن أن الحل الأمثل هو قيام دولة مستقلة في فلسطين. أما اذا ظهر أن العلاقات السيئة بين العرب واليهود تجعله مستحيلاً، فلا مناص من التقسيم.

وفي 29 تشرين الثاني(نوفمبر) 1947 في إجتماع الجمعية العامة العادي قررت هيئة الأمم المتحدة إنهاء الإنتداب وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، حسب خرائط قُررت سلفاً كما قررت تدويل القدس، وتعاون الدولتين إقتصادياً.. وبذلك فتحت صفحة جديدة في قضية فلسطين■

الثورة الكبرى في فلسطين

1936 - 1939

■ مقدمة.....135
1- العمال.....139
2- الفلاحون.....145
3- المثقفون..... 151
4- الثورة.....159
5- مسألتان هامتان.....169
6- الخسائر البشرية.....175
■ المراجع.....181

غسان كنفاني

مقدمة

■ من لا يحسن قراءة دروس التاريخ لا يحسن الحديث عن مستقبل أفضل. إن العودة إلى الماضي، وهو لصيق بالحاضر وساكن فيه، إنما هي فعل في الحاضر، وضرورة يمليها النضال الراهن ومطلب يفرضه التحليل العلمي، لا إمكانية لبرنامج سياسي وطني مسؤول إن لم يستند إليه. إن دراسة **غسان كنفاني** عن ثورة 1936 هي من أفضل الدراسات حول هذا الموضوع، فهو يستدعي هذا الحدث المفصلي بموضوعية عالية لا يستكين إلى الانفعال والخطابة، بل يستنفر الوثائق والأرقام والمعلومات الدقيقة والإحصائيات الباردة، ويتكيء في عمله على منهج علمي لا مكان فيه للرغبات الذاتية.

■ إذا أخذنا بدروس تاريخنا الوطني نقول: لقد هُزمت ثورة 1936 لسببين؛ **أولهما:** التواطؤ بين الرجعية الفلسطينية والعربية من ناحية والإمبريالية البريطانية من ناحية ثانية، علماً أن هذه الأخيرة كانت تقود العمل السياسي والعسكري بشكل يُدعِّم مواقع المشروع الصهيوني، ويحقق له شروط الإنتصار. **وثانيهما:** غياب التمثيل السياسي الصادر عن القوى الشعبية المقاتلة والمعبّر بشكل صحيح عن طموحاتها الوطنية. أكثر من ذلك، إن المستوى الثوري الذي بلغته أحداث عام 1936، جعل القوى الرجعية، في ألوانها كلها، تستنفر طاقاتها كلها من أجل إحتواء المشروع الوطني الفلسطيني، الأمر الذي مهَّد لنكبة 1948.

■ إذا رجعنا إلى هذه الدراسة نقرأ ما يلي: «**في تاريخ النضال الفلسطيني برمته لم تكن الثورة الشعبية المسلّحة أقرب إلى الإنتصار مما كانت عليه في تلك الشهور التي إمتدت بين أواخر 1937 وأوائل 1939**». ثم يعود ليقول في الصفحة ما قبل الأخيرة: «وهكذا دخلت الحركة الصهيونية أربعينيات (ق. 20) لتجد الميدان أمامها فارغاً تقريباً، ولتجد في الأنظمة العربية المحيطة أنظمة بورجوازية واقعة في مأزق تاريخي، ولا قوة لها».

ما كان يبدو إنتصاراً في متناول اليد تحوّل إلى نقيضه، فما هي الأسباب الشاملة التي منعت ثورة مجيدة عن تحقيق أهدافها؟ ترد الدراسة على هذا بما يلي: «ضُربت الثورة على مفاصلها الثلاثة: **المفصل الذاتي**، بمعنى عجز وتذبذب وضعف وذاتية وفوضى قيادتها المتخلّفة، **والمفصل العربي**، بمعنى تواطؤ الأنظمة العربية على إجهاضها في وقت لم تتفاعل الحركة الوطنية العربية الشعبية (الضعيفة) مع الثورة الفلسطينية إلا بصورة إنتقائية وذاتية وهامشية. **والمفصل العالمي**، بمعنى الخلل الضخم في ميزان القوى الموضوعي والناشيء عن تحالف مجموع المعسكر الإستعماري فيما بينه، وبين الحركة الصهيونية...».

■ **فما هي أحوال المفصل الذاتي؟** توضح الدراسة :«فتارة كانت القيادة الفلسطينية تتحدث عن الصداقة التقليدية والمصالح المشتركة مع بريطانيا، وتارة تصل إلى حد قبول منح إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يتواجدون فيها، ولا شك أن تذبذب القيادة ورخاوتها وعدم قدرتها على تحديد هدف واضح للقتال قد أسهم في إنهاك الثورة». فما المطلوب سياسياً من حركة شعبية مقاتلة؟ وما هو الفرق بين المهمات الراهنة والأهداف البعيدة؟ سؤال قديم يتجدد طرحه؛ إن عجز بعض الأوساط القيادية المتنفذة عن طرح برنامج سياسي واضح ومتسق ومتجانس، يسهم في تبديد الحركة الشعبية والنيل من كفاحيتها.

■ ويمكن الإشارة هنا، وبشكل سريع إلى المسافة بين وضوح الهدف الصهيوني، وإرتباك وإلتباس الهدف عند بعض الأوساط الفلسطينية المتنفذة. يعرف الوعي الصهيوني أنه لا ينتصر إلا إذا ألحق هزيمة بكل فعل فلسطيني وطني، في حين يرتبك الوعي الفلسطيني، في بعض أشكاله، فيظن أن ترويج مفاهيم المساومة والإعتراف المتبادل والتعايش المتكافيء يمكن أن تؤدي إلى الهدف المطلوب، ويُعبِّر هذا التصور عن عجز وإرتباك من ناحية، وعن عدم القدرة على فهم طبيعة العدو من ناحية ثانية. ويبقى السؤال الحاسم قائماً: من أين صدرت وتصدر الممارسات المرتبكة؟ يردّنا هذا السؤال إلى طبيعة العلاقة بين القوى الشعبية المقاتلة والطبيعة الطبقية للقيادة السياسية، فالفعل السياسي الصحيح يستدعي توافقاً موضوعياً بين القوى الشعبية والقيادة، أي يفترض أن تملك هذه القوى قيادتها السياسية الصادرة عنها، والمرتبطة بها، والمعبرة عن مصالحها.

■ في هذا المجال تشير هذه الدراسة إلى حقيقة كاملة الخطورة: باستثناء الحزب الشيوعي، وكان ضعيف التأثير، فإن جملة الأحزاب السياسية المقرّرة كانت تعبر عن مصالح كبار الملاك وكبار تجار المدن والبورجوازية المدينية الناشئة عموماً، وكبار الموظفين ... أي أن الطبقات الفقيرة المقاتلة لم تكن قادرة على خلق تعبيراتها السياسية – التنظيمية، لكأنها كانت تقوم بدور المواجهة والشهادة، وتترك القرار السياسي إلى فئات لا تعرف معنى المواجهة، ولا ترى في الشهادة إلا إستثماراً سياسياً ذاتياً.. لقد دار الكفاح الوطني الفلسطيني في ثورة 1936 – 1939 داخل دائرتين غير متجانستين: **دائرة القتال الفعلي**، وفيها شعب لا يملك تمثيله السياسي الصادر عنه، **ودائرة المناورة السياسية والقرار السياسي**، وفيها قيادة بعيدة عن طموحات الشعب وتطلعاته. ويمكن أن نرى البعد المأسوي كاملاً، حين نعرف أن الفلاحين وفقراء المدن والعمال تحديداً، شكّلا مادة الثورة الأساسية من دون أن تكون لهم أية علاقة فعلية بالأحزاب السياسية ذات الفعل والقرار.

■ لقد كانت الأحزاب السياسية شكلية، تعبر عن فئات محدودة ومساومة وميالة إلى التفريط بالمصالح الوطنية، لكنها مع ذلك كانت قادرة على كبح أو تدمير أو محاصرة أي فعل سياسي ينزع إلى تنظيم القوى الشعبية، وخلق الأطر التي تمارس فيها هذه القوى إستقلالها السياسي الذاتي، وتصنع فيها قراراتها المستقلة، علماً أن الإستقلال السياسي والتنظيمي الذاتي للقوى الشعبية هو شرط حاسم، في شروط محدّدة، لتأمين إنتصار هذه القوى، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك؛ لم تكن القوى السياسية التقليدية المسيطرة تخاف من المشروع الصهيوني، بقدر ما كانت تخاف من إستمرار نهوض القوى الشعبية، وإنتصار مشروعها الواضح أو المضمر.

■ تقول الدراسة: «إن هذا التعدد في فصائل العمل الوطني كان شكلياً، ولم يكن يُعبّر تعبيراً واضحاً وحاسماً عن الخارطة الطبقية في البلاد، فالأكثرية الساحقة من الجماهير لم تكن ممثلة فيه، إذ أن 90% من الثوار كانوا فلاحين يعتبرون أنفسهم متطوعين»، لكأن تقسيم العمل الإجتماعي – الطبقي يعيد ذاته في حقل القتال والإدارة، فيقاتل الفقراء ويستشهدون، ويحظى الأغنياء بالموقع الأكثر تأثيراً في العمل السياسي ويوجهون الأمور بما يخدم وجهة نظر مصالحهم الطبقية؛ ومرة أخرى تقفز أمام الأعين الحقيقة الموضوعية: **لا ينتصر الفقراء إلا بقيادة تكون مرآة لتطلعاتهم**، وهذا يطرح بالطبع المسافة القائمة بين وعي الطبقات المسيطرة لمصالحها، ومحدودية وعي الطبقات الخاضعة سياسياً، التي تقاتل تحت إدارة قيادات غريبة عنها. وهذا يعني، وفي الشرط الراهن، أن تطوير

التمثيل السياسي للقوى الشعبية الوطنية، من أجل محاصرة التيارات البورجوازية المتذبذبة، هو الشرط الحاسم لدفع النضال الوطني الفلسطيني إلى الأمام.

■ نقرأ في صفحات ثورة 1936 – 1939 المجيدة بطولة الشعب العالية، وإشكالية الوعي السياسي الشعبي، فالشعب يقاتل لتحرير الوطن، والقيادات المسيطرة تستعمل هذا القتال كـ «أداة ضغط» لتحسين مواقعها السياسية، ولهذا كان الاستعمار البريطاني مرناً في تعامله مع القيادة التقليدية، في حين كان يضرب «**فقراء الفلاحين الثائرين بعنف لا مثيل له**»، ولا يحتاج هذا الفعل إلى شرح طويل، لأن الإستعمار كان يدرك، بلا ضباب، أن مواجهته الحقيقية هي مع «صلابة القرويين الذي قاوموا ستة أشهر وهم يتلقون أجوراً ضئيلة»، لا مع القيادة التي لا تملك «الصفات القيادية» حسب تعبير المندوب السامي.

هذه الحقيقة الحزينة تكشف عن **المسافة الموضوعية** التي تفصل بين الشعب وقيادته، وتتضاعف الحقيقة المأسوية، حين لا يدرك الوعي الذاتي الشعبي هذه المسافة، فيقاتل تحت قيادة بعيدة عنه، معتقداً أنه يقاتل تحت قيادته الحقيقية. بمعنى آخر: لم تستطع القوى الشعبية أن تنظم نفسها سياسياً، لأنها كانت تعتبر القيادة التقليدية قيادة لها، ولهذا فإن «الضباط» الذين إنبثقوا من صفوف الفلاحين، وقاموا بالعبء الأساسي في القتال، كانوا يخضعون لتعليمات القيادة المسيطرة، أمر حزين: بطولات شعبية تأخذ شكل الأسطورة في الوعي الشعبي وترتهن إلى قيادات تخاف من كل فعل شعبي – بطولي.

■ إذا نظرنا إلى دروس ثورة 1936، ونظرنا من جديد إلى الواقع الراهن، نرى الجديد فيما يلي: تطوّر الوعي السياسي الشعبي الفلسطيني، الذي خلق إطاراته التنظيمية، والذي تحوّل وتبدّل ولايزال في سيرورة مفتوحة، إن تحققت، خلقت منعطفاً تاريخياً حاسماً في النضال الفلسطيني. لم يعد الشعب قاصراً يستورد قياداته من طبقات غريبة، بل بدأ بخلق قيادة هي منه، وكل البدايات معقدة. إن تطور الوعي السياسي – الذاتي لدى الفئات الشعبية هو شرط لازم لإسقاط كل ممارسة سياسية محافظة، ولإضعاف أو تهشيم أسطورة القائد والمقاد، كما لو كان الشعب مرآة ساكنة تعكس بلا تفكير رغبات القيادة.

ثورة 1936 لم تمت فهي مستمرة في النضال الراهن، مستمرة بشكل جديد، بسبب خبرة جديدة تراكمت في سنين، لا بل عقود المعاناة والمقاومة والبحث عن أفق■

المحرر

1– العمال

(1)

الهجرة اليهودية

■ لم تكن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والإشكالات المنبثقة عنها، مسألة أخلاقية أو مسألة قومية صرف، بل كانت لها إنعكاسات إقتصادية مباشرة ذات تأثير يومي متعاظم، ملموس بوضوح شديد، على الشعب العربي في فلسطين، وخصوصاً على صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين والعمال وقطاعات من البورجوازية الصغيرة والوسطى (والأخيرة تسمى البورجوازية الوطنية في بعض الأدبيات).

إن الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة اليهودية كانت حادة في حد ذاتها، ولكنها تضاعفت أيضاً بسبب النتائج القومية التي حملتها معها بالطبيعة؛ **فبين عام 1933 و1935 هاجر 150 ألف يهودي إلى فلسطين**، وأصبح عدد اليهود في فلسطين 443.000 نسمة يمثلون 29,6% من عدد السكان الإجمالي.

وإذا أخذنا جانباً آخر من هذه الأرقام، كي ندرك معناها إدراكاً حقيقياً، فإنه ينبغي لنا أن نلاحظ بأنه بينما كان المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بين عامي 1926– 1932 يبلغ 7.201 في العام، أصبح هذا المعدل بين عامي 1933 – 1936 يبلغ 42.985 يهودياً في العام[1]. إن العسف الهتلري هو الذي أدى إلى تصاعد الهجرة اليهودية في تلك الأعوام على وجه التحديد: في عام 1932 دخل فلسطين 9 آلاف يهودي ألماني، وفي عام 1933 دخلها 30 ألف يهودي ألماني، وفي عام 1934 دخلها 40 ألفاً، وفي عام 1935 دخلها 61 ألفاً[2]، إتجه حوالي ثلاثة أرباعهم إلى المدن.

■ وإذا كانت الهتلرية هي المسؤولة عن إرهاب اليهود الألمان ودفعهم إلى الهرب، فإن الأنظمة الرأسمالية هي التي كانت مسؤولة، جنباً إلى جنب مع الصهيونية، في توجيه جزء كبير نسبياً من هذه الهجرة إلى فلسطين، ونستطيع التحقق من ذلك من خلال الأرقام التالية: فالولايات المتحدة رفضت أن تقبل في بلادها، من أصل 2.562.000 يهودي هربوا من الإضطهاد النازي بين عامي 1935 و1943 سوى 170 ألفاً (6,6%)، وبريطانيا 50 ألفاً (أي 1,9%)، وتعيّن على فلسطين أن تستوعب 218 الفاً (8,5%)، بينما وجد 1.930.000 من اليهود الألمان (أي 75,3%) ملجأ في الإتحاد السوفييتي[3]. إن الهزة الاقتصادية التي تعنيها أرقام الهجرة اليهودية بالنسبة للمجتمع العربي في فلسطين، يمكن تبينها من خلال معرفة أن نسبة الرأسماليين اليهود من مجموع المهاجرين في عام 1933 كانت 11% أي 3.250 رأسمالياً يهودياً، و12% في عام 1934 أي 5.124 رأسمالياً، و10% في عام 1935 أي 6.309 رأسمالياً[4].

■ بين عامي 1932 و1936 دخل فلسطين حسب الإحصاءات الرسمية 1.380 يهودياً يملكون أكثر من ألف جنيه فلسطيني (ج.ف)، و17.119 يهودياً يعتمدون عليهم، يقابلهم حوالي 130 ألف يهودي وصفوا رسمياً بأنهم قادمون للإستخدام، أو معتمدون على هؤلاء القادمين أو على مهاجرين سبقوهم[5]. إن ذلك يعني، بكلمات أخرى، أن الهجرة كانت، في الوقت الذي تحرص فيه على تأمين تمركز رأسمالي يهودي في فلسطين هيمن على عملية تحول الإقتصاد «الفلسطيني» من إقتصاد زراعي متخلف إلى إقتصاد صناعي، فإنها كانت تحرص أيضاً على

تزويد هذا التحول بطبقة عاملة يهودية، وكان لهذا السلوك، الذي أعطى نفسه شعار «**اليد العاملة اليهودية فقط**» نتائج خطيرة، إذ أنه ساق بسرعة لا مثيل لها نحو بروز الفاشية في مجتمع المستوطنين اليهود.

■ لقد نشأ عن ذلك، بالبداهة، تناقض تناحري بين البروليتاريا اليهودية والبروليتاريا العربية، وكذلك بين الفلاحين والمزارعين العرب والعمال الزراعيين اليهود، ولكن هذا الصدام كان يرتفع أيضا إلى الطبقات الأعلى، إذ أن ملاكي الأرض المتوسطين والبورجوازية المدينية الوسطى العربية كانت تشعر بأن الرأسمال اليهودي آخذ في الهيمنة على مصالحها. ففي عام 1935 مثلاً كان اليهود يسيطرون على 872 مؤسسة صناعية في فلسطين من أصل 1.212، يستخدمون فيها 13.678 أجيراً، فيما كانت المؤسسات الصناعية العربية الـ340 تستخدم حوالي 4.000 أجير فقط. وكان اليهود يوظفون في مؤسساتهم 4 ملايين و391 ألف ج.ف مقابل 704 آلاف جنيه يوظفها العرب، وينتجون بما قيمته 6 ملايين جنيه تقريباً، مقابل مليون و545 ألف ج.ف تنتجها المؤسسات العربية. بالإضافة لذلك كان اليهود يسيطرون على 90% من الإمتيازات التي تمنحها حكومة الإنتداب والتي تبلغ توظيفاتها 5 ملايين و789 ألف ج.ف وتستخدم 2.619 أجيراً[6].

■ إن المعدل العام، للنسبة المئوية في زيادة أجور العمال اليهود على العمال العرب، حسب إحصاء رسمي جرى في أيلول(سبتمبر) 1937 قد بلغ 145%، وفي بعض الأعمال كانت تبلغ 433% (بين النساء العربيات واليهوديات العاملات في النسيج)، و233% (الفرق بالأجور بين العاملات العربيات والعاملات اليهوديات في فرز التبغ)، و84% (بين العمال العرب والعمال اليهود في تنضيد الحروف) الخ..[7]؛ «إن الأجور الحقيقية للعامل العربي هبطت 10% في أيلول (سبتمبر) 1937 بالمقابلة مع أجور 1931، بينما إرتفعت الأجور الحقيقية للعامل اليهودي 10%»[8]■

(2)

الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة

■ هذه الإنعكاسات الإقتصادية لحركة الهجرة اليهودية أضحت أكثر خطورة حين بدا واضحاً أن الإنتداب البريطاني قد سهَّل للرأسمال اليهودي ومكّن له السيطرة على البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني. لقد أدّت هذه الحقائق إلى إنهيار شبه كلي في الإقتصاد العربي في فلسطين وتحمل العمال العرب العبء الأوفر منه. ويقول جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب في يافا، في شهادته أمام لجنة بيل (Peel) الملكية أن 98% من العمال العرب يعيشون «في حالة هي دون الوسط بكثير». ويقول إنه بناء على إحصاء تناول ألف عامل في يافا عام 1936 تبيّن لجمعية العمال العرب أن 57% من العمال العرب يبلغ دخلهم أقل من 2,75 ج.ف (المعدل الوسطي للحد الأدنى الذي تحتاجه العائلة 11 جنيهاً)، وهناك 24% دخلهم أقل من 4,25 ج.ف، و12% أقل من 6 ج.ف، و4% أقل من 10 ج.ف، و1,5% أقل من 12 جنيهاً، و0,5% أقل من 15 جنيهاً[9].

وقد رفضت الحكومة البريطانية إعطاء إذن لتظاهرة قرر القيام بها ألف عامل عاطل عن العمل في يافا في 1935/12/6، وقالت مذكرة جمعية العمال العرب للحكومة إنه إذا لم تقم هذه الأخيرة بحل المشكلة «فإن الأيام المقبلة ستضطرها إلى إطعام العمال خبزاً أو رصاصاً»[10].

■ كانت الثورة، عند ذاك، على الأبواب.. إن جورج منصور يقدّم للجنة بيل أمثلة حسية مذهلة: فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في يافا في أواخر 1935، 2.270 عاملاً وعاملة، وهذا رقم كبير في مدينة كان عدد سكانها آنذاك 71 ألفاً[11]. ويعدّد منصور خمسة أسباب لهذه البطالة أربعة منها تتعلق بالهجرة اليهودية أساساً: **1**– الهجرة؛ **2**– نزوح الفلاحين؛ **3**– طرد العمال العرب من الأعمال؛ **4**– سوء الحالة الإقتصادية؛ **5**– تحيّز الحكومة الشنيع للعمال اليهود[12].

وعلينا أن نلاحظ أنه في غضون ذلك زاد عمال الهستدروت في 9 شهور فقط 41 ألف عامل، ويثبت ذلك مقال لـ أدون فروكمن (العدد 3.460 من جريدة دافار) جاء فيه أن عدد عمال الهستدروت بلغ في أواخر أيلول (سبتمبر) 1936: 150 ألف عامل، بينما يقول تقرير الحكومة الرسمي لـ 1935 (ص117) أن عددهم كان في أواخر سنة 1935 فقط 74 ألفاً[13]. كان ذلك يؤدي ليس فقط إلى طرد العمال العرب من المؤسسات أو المشاريع التي يهيمن عليها الرأسمالي اليهودي، بل إلى صدامات دامية: ففي 4 مستعمرات يهودية فقط، هي ملبس وديران ووادي حنين والخضيرة، كان يعمل 6.214 عاملاً عربياً في شباط (فبراير) 1935، وبعد 6 أشهر فقط نقص العدد إلى 2.276، وبعد حوالي عام نزل إلى 677 عاملاً عربياً فقط[14].

وقد وقعت تعديات دامية على العرب، منها إرغام الحاميات اليهودية لمقاول عربي وعماله على الإنسحاب من عملهم في عمارة الـ أدون بروتنسكي في حيفا بالقوة عام 1934، وكان الطرد يتناول عمال البيارات ومعامل السجاير والمحاجر وأعمال البناء ومعامل الكلس وغيرها[15].

■ من 1930 إلى1935 هبطت قيمة صادرات صناعة الأصداف العربية من 11.532 جنيهاً إلى 3.777 جنيهاً، وتناقصت معامل الصابون العربية من 12 معملاً في يافا وحدها عام 1929 إلى 4 في 1935، وبينما كانت هذه المعامل تصدر في 1930 ما قيمته 206.259 جنيهاً تدنت القيمة في 1935 إلى 79.311 جنيهاً[16]. إن أفضل وصف لهذه الحالة هو أن البروليتاريا العربية كانت «ضحية الإستعمار البريطاني والرأسمالية اليهودية، وعلى الأول تقع المسؤولية»[17]. ويضيف يهودا بوير إلى ذلك كله[18] أن فلسطين «كانت عشية الإضطرابات (1936) البلد الوحيد في العالم، فيما عدا الإتحاد السوفياتي، التي لم تتأثر بالأزمة الإقتصادية (العالمية)، وعلى العكس فقد تمتعت بإزدهار حقيقي نتيجة إستيراد رأسمال مالي بلغ أكثر من 30 مليون جنيه إسترليني بين 1932–1936، بيد أن هذا الرأسمال لم يكن كافياً ليغطي كل برامج الإستثمار التي بدأت بتفاؤل مبالغ فيه».

إلا أن هذا الازدهار الذي كان قائماً على أسس هشة تهاوى فجأة حين توقف تدفق الرأسمال الخاص نتيجة التخوف من إنفجار الحرب في المتوسط؛ «وقد تقوض نظام التسليف وظهرت علامات البطالة بصورة جدية وتناقصت أعمال البناء كثيراً. طُرِدَ العمال العرب من أماكن عملهم اليهودية أو العربية ليعودوا، على الأقل جزئياً، إلى قراهم .. ووجدت مطرقة الدعاية القومية في الأزمة الإقتصادية سندانها»[19].

■ إن كلام بوير، بالطبع، يحذف العامل الأهم وهو الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصاعدها. فإذا تذكرنا قول الخبير السير جون هوب سمبسون في تقريره (ص117): «إنها سياسة سيئة وربما خطرة أن ترصد أموال كبيرة في صناعات غير متحققة الفائدة في فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين»، فإن كلام بوير السابق يبدو دون سند

منطقي: إذ أن تدفق الرأسمال اليهودي – عكس ما يقول – ظلّ في تصاعد خلال السنوات التي يتحدث عنها، والواقع أنه بلغ ذروته في 1935. وكذلك بالنسبة لعدد المهاجرين الذي تصاعد في هذه السنوات وإرتفعت رؤوس الأموال اليهودية المستثمرة في الصناعات والحرف اليهودية من 5.371.000 ج.ف سنة 1933 إلى 11.637.300 ج.ف سنة 1936. كما أن عمليات طرد العمال العرب من الأعمال اليهودية قد بدأ قبل ذلك بكثير[20]. وكانت قوافل من الفلاحين العرب، في هذه الأثناء، تطرد وتقتلع من أراضيها وتتدفق إلى المدن نتيجة الإستعمار الصهيوني في الأرياف[21]. يقول إسرائيليون يساريون: «إن تجربة 50 عاماً لا تحتوي على مثال واحد يشير إلى تعبئة العمال الإسرائيليين حول قضايا مادية أو إتحادات عمال لتحدي النظام الإسرائيلي نفسه، من المستحيل تعبئة حتى البروليتاريا بهذه الطريقة»[22]■

(3)

العمل العبري

■ والواقع أن هذا الوضع لم يكن نشوءاً عشوائياً غير محسوب، نتج عن خطأ غير متوقع في مخطط دقيق، بل على العكس تماماً. فالحركة الصهيونية منذ البدء كانت على وعي لما سيحدث: «إن الأراضي الخاصة في المناطق الممنوحة لنا يجب أن نستولي عليها من أيدي المالكين، ويجب إجلاء الفقراء من السكان بهدوء خارج الحدود وذلك عن طريق توفير أعمال لهم في البلاد التي يرحلون إليها، ولكننا نُحرِّم عليهم أي عمل في بلادنا، أما أصحاب الأملاك فسينضمون إلينا»[23].

إن الهستدروت يضع هذه الحقيقة بصورة واضحة: «إن السماح للعرب بالتغلغل في سوق اليد العاملة اليهودية يعني أن يستخدم ضخ الرأسمال اليهودي لمصلحة التطور العربي ضد الأهداف الصهيونية، وبالإضافة لذلك فإن توظيف العمال العرب في الصناعة اليهودية سيؤدي إلى تقسيم طبقي في فلسطين يتبع الخطوط العرقية: اليهود كرأسماليين يستخدمون العرب كعمال، وبذلك نعيد في فلسطين الأسس غير الطبيعية التي أدت إلى ظهور اللاسامية في التيه»[24]. إن هذا التطابق الأيديولوجي والواقعي على عملية الغزو الإستيطاني قد إستولد، مع تصاعد التناقض مع المجتمع العربي، أشكالاً فاشية من التنظيمات الصهيونية إستخدمت أساليب الفاشية الصاعدة آنذاك في أوروبا.

■ وكان العامل العربي، في هذه الصورة، تحت قاع ذلك الهرم الثقيل الشديد التعقيد. وإزداد الوضع سوءاً نتيجة إرتباك الحركة النقابية العربية الناشئة. والواقع أنه في الفترة الممتدة بين أوائل عشرينيات ق.20 وأوائل ثلاثينياته تلقت الحركة العمالية اليسارية، في الجانب العربي وفي الجانب اليهودي على حد سواء، ضربات ساحقة جعلتها بالإضافة للأسباب الذاتية حركة كسيحة؛ **فمن جهة** كانت الحركة الصهيونية التي شرعت تتجه بسرعة نحو الإرهاب المسلح تشكل تهديداً معنوياً ومادياً للحزب الشيوعي الذي كان معظم زعمائه من اليهود، والذي لم يكن يُهضم بأي شكل من الأشكال آنذاك، داخل الحركة الصهيونية الممثلة بأحزابها «العمالية»؛ **ومن الجهة الأخرى** كانت القيادة الإقطاعية الفلسطينية لا تتحمل بدورها نشوء حركة نقابية عربية خارج هيمنتها (ولم يكن ممكناً لحركة نقابية عمالية حقيقية أن تنشأ وتنمو فعلاً إلا خارج هيمنتها).

[تأسست جمعية العمال العربية التي كان مركزها حيفا، عام 1925 وإستطاعت في فترة وجيزة أن تنشيء 19 فرعاً في فلسطين (عكا، البصة، نابلس، طولكرم، يافا، اللد، الرملة، بيت نبالا، سلمة، خان يونس، القدس، عمواس، غزة، المجدل، النعاني، القباب، ترشيحا، صفد) على أن مبادئها الأساسية التي تتحدث عن تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وحمايتهم تضمنت أيضاً أن تكون كل أعمالها ضمن دائرة القانون والنظام، وأن لا تتناول الأمور السياسية ولا الدينية، ومع ذلك فقد إستطاعت أن تعبيء قوة لا بأس بها ومن بين صفوفها إنبثق عدد من القادة الثوريين المحليين، ويقال أن عز الدين القسام كان له نفوذ قوي بين صفوف قواعدهم العمالية].

وهكذا تعرضت هذه الحركة الوليدة إلى إرهاب القيادات الإقطاعية: ففي أوائل الثلاثينيات إغتالت جماعة المفتي ميشيل متري رئيس جمعية العمال العرب في يافا، وبعد ذلك بحوالي عشر سنوات إغتيل بالطريقة نفسها النقابي سامي طه رئيس جمعية العمال العرب في حيفا.

■ لقد كانت العلاقة السياسية بين العمال العرب وبين القيادات الإقطاعية، بسبب غياب قوة بورجوازية لها نفوذ سياسي وإقتصادي في البلاد، ذات طبيعة تناحرية لا يمكن التقليل من حدّتها إلا عندما تتحقق للقيادات الإقطاعية السيطرة على العمل النقابي، ولكن إذا حدث ذلك فإن العمل النقابي يفقد جوهر دوره النضالي، ومع ذلك فإن مساحة معينة من القضية المشتركة كان يمكن العثور عليها دائماً، نتيجة لاحتدام النضال القومي.

إن دور الحزب الشيوعي هنا مهم للغاية، وفي مطلع العشرينيات كان يمكن العثور على بوارق من أمل لم يكن من الممكن آنذاك الإعتقاد بأنها بوارق مزيفة، مثلاً: تظاهرة شيوعية من نحو 55 شخصاً صباح أول أيار (مايو) 1921 في تل أبيب تصطدم بتظاهرة صهيونية، وقد أُرغم الشيوعيون على الهرب من تل أبيب، فألجأهم حي المنشية العربي في يافا، وإصطدم الجميع بالبوليس البريطاني حين جاء ليقبض على الشيوعيين[25]. وفي بيان جرى توزيعه في اليوم نفسه، قالت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الفلسطيني: «يعيش معكم العمال اليهود، الذين لم يأتوا لاضطهادكم بل كي يعيشوا معكم، وهم مستعدون للجهاد بجانبكم ضد هؤلاء الأعداء الماليين من اليهود والعرب والإنكليز.. وإذا كان أصحاب الأموال يدفعونكم ضد العمال اليهود حتى يأمنوا من تعديكم عليهم، فهل تبقون على خطأكم هذا؟ إن هذا العامل اليهودي، جندي الثورة، جاء يمدّ يده إلى أيديكم كزميل لكم لمقاومة الماليين الإنكليز واليهود والعرب.. نناديكم للكفاح ضد الأغنياء الذين يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب، فلتسقط الحراب الإنكليزية والفرنسية وليسقط أصحاب الثروات العرب والأجانب...»[26].

■ إن المدهش في هذا البيان الطويل ليس فقط ذلك التحليل التجريدي، الخيالي، لحالة الصراع ولكن أيضاً خلوّه كلياً من كلمة «صهيوني»: الخطر الذي كان يحسه العامل والفلاح العربيان إحساساً يومياً، والذي ربما أحسه، صبيحة اليوم ذاته الذي وزع فيه ذلك المنشور، 55 شيوعياً «يهودياً» ضربهم الصهاينة في تل أبيب، وطردوهم نحو يافا.سيظل الحزب الشيوعي الفلسطيني واقفاً على هذا البعد من أرض الواقع حتى 1930 حين إنعقاد مؤتمره السابع آخر ذلك العام، وإعترف في مقرراته أنه «إعتمد موقفاً أساسياً خاطئاً في المسألة القومية الفلسطينية، أي في مسألة دور الأقلية القومية اليهودية في فلسطين إزاء الجماهير العربية، ونتيجة لذلك لم يقم الحزب بنشاط عملي بين الجماهير العربية، وظل قطاعاً إنعزالياً يعمل بين العمال اليهود وحدهم، وهذه العزلة إنعكست في موقف الحزب أثناء الثورة العربية عام 1929، حين إنقطع الحزب عن حركة الجماهير»[27]■

(4)

دور الحزب الشيوعي

■ وبالرغم من أن الحزب يكيل الإتهامات للبورجوازية الفلسطينية التي كانت آنذاك في وضع حرج، وبالرغم من أنه يتجه نحو نبذ تكتيكات الجبهات الشعبية والتحالفات بين الطبقات ذات المصلحة في التغيير، فإن وثائق **المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني** (1930–1931) هي من أثمن وأدق التحليلات في تاريخ هذا الحزب، ففيها يكرس الحزب أولوية حل قضية العرب القومية كواجب من أهم واجبات الكفاح الثوري، وفيها يعترف بأن الإنقطاع عن حركة الجماهير كان «نتيجة إنحراف صهيوني أعاق تعريب الحزب». وتشكو الوثائق من «مساع إنتهازية ... لتجميد تعريب الحزب».

إن المؤتمر السابع يقرّ هذه الحقيقة البديهية الرئيسية: «على الحزب أن يزيد كوادر القوى الثورية القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح، أي كوادر العمال العرب الثوريين، ولذا فإن تعريب الحزب، أي تحويله إلى الحزب الحقيقي للجماهير الكادحة العربية، هو الشرط الأول والأساسي لعمل ناجح في الأرياف»[28].

■ ولكن الحزب لم يستطع قط أن ينجز مهام التعريب، ولذلك ظلت الشعارات الثورية الصحيحة التي أقرها المؤتمر بريقاً نظرياً، لا أكثر: «لا دونم واحد للغاصبين الإمبرياليين والصهيونيين»، «الاستيلاء الثوري على الأرض العائدة للحكومة والمستعمرين اليهود الأغنياء والطوائف الصهيونية وكبار الملاكين والمزارعين العرب»، «عدم الإعتراف بالإتفاقات المتصلة ببيع الأرض»، «النضال ضد الغاصبين الصهيونيين». ويقرر المؤتمر: «أن حل المسائل الملتهبة كافة، والتصفية الحقيقية للإضطهاد ممكن فقط بثورة مسلحة تحت قيادة الطبقة العاملة»[29]. «**ممكن فقط**» كانت هذه هي العبارة المهمة.

■ إن الحزب الشيوعي الفلسطيني لم ينجز مهمة التعريب، وهكذا تهاوى بنيان المخطط برمته، وظل الميدان مفتوحاً أمام هيمنة القيادات الإقطاعية – الدينية.

إن أسباب ذلك عديدة، ولكن ربما يكون أهمها هو أن هذا الخط في الحزب الشيوعي كان إنعكاساً للموقف المتصلب والثوري الذي إشتهر عن الكومنترن في فترة 1928–1934. ورغم صغر عددهم، وعزلهم، وعدم نجاحهم الكامل في تعريب الحزب، وفشلهم في الوصول إلى الريف، فقد ألقى الشيوعيون بكل ثقلهم في معركة 1936، وأخذوا مواقف شجاعة وتعاونوا مع بعض القادة المحليين، وأيدوا المفتي، وخسروا كثيراً من الشهداء والمعتقلين، ولكنهم لم يفلحوا في أن يكونوا قوة مؤثرة.

مهما يكن فإن مقررات المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني لم يكشف عنها إلا مؤخراً، وعملية التعريب لم تحدث، وبالرغم من الدور الثقافي الذي لعبه الحزب، والعناصر المناضلة في هذا الصعيد التي أنتجها، فإنه لم يلعب في الحركة النضالية الفلسطينية في تلك الفترة الدور الذي رشّحه له مؤتمره السابع، **وقد إنشطر الحزب من القاعدة خلال ثورة 1936، وتعرض لإنشطار آخر قاعدي في عام 1948، وفي سنة 1965 إنشق مرة أخرى،** والسبب بالضبط يتعلق بمسألة التعريب، إذ أن المنشقين كانوا من دعاة تبني سياسة «بناءة» إزاء الصهيونية.

إن غياب دور الحزب الشيوعي على هذه الصورة، وضعف البورجوازية العربية الصاعدة، وتشتت الحركة العمالية العربية، جعل دور القيادات الإقطاعية مرشحاً للعب دور رئيسي عندما تصاعدت الأحداث إلى إنفجار 1936■

2 – الفلاحون

(1)

الريف: الصراع القومي المباشر

■ تلك كانت الأوضاع العمالية عشية إنفجار ثورة 1936، إلا أن هذه الأوضاع كانت تشغل نصف مساحة الخارطة التي كان يحتدم فيها ذلك التناقض المركب بين المجتمع اليهودي في فلسطين وبين المجتمع العربي، ثم داخل كل واحد من هذين المجتمعين على حدة، أما النصف الآخر من الخارطة فقد كان في الريف. فهناك أخذ الصراع شكله القومي المباشر، لأن الأموال اليهودية المتدفقة بغزارة على فلسطين مضافاً إليها القوات العسكرية للإمبريالية البريطانية، والنفوذ الهائل للجهاز الإداري الإنكليزي، قد حققت بالنسبة إلى مخططات الصهيونية في إقامة دولة يهودية نتائج تافهة (6.752 مستوطناً مستعمراً)، ولكنها نجحت في مزاولة تأثير تخريبي على الجماهير العربية.. إن ملكية الجماعات اليهودية قد إرتفعت على حساب الأراضي الريفية والمدينية من 300 ألف دونم عام 1929 إلى مليون و250 ألف دونم عام 1930.

■ إن هذه المساحة لا تساوي شيئاً يذكر بالنسبة للإستعمار الجماعي، ولحل «المسألة اليهودية»(!)، ولكن.. الاستيلاء على حوالي مليون دونم، تشكل نسبة مهمة من الأرض الزراعية المتاحة، يعني إفقار للفلاحين والبدو على نطاق ووتيرة لم يسمع بهما من ذي قبل. إن عدد عائلات الفلاحين الذين طردوا من أرضهم من قبل الصهاينة عام 1931 بلغ 20 ألفاً[30].

على أنه بالإضافة لعملية الإفقار المنظمة هذه، فإن العامل القومي ها هنا يلعب دوراً رئيسياً. فالحياة الزراعية في العالم الثالث عموماً، وبصورة خاصة في العالم العربي، ليست نمطاً من الإنتاج فحسب، بل هي أيضاً وبدرجة مساوية أسلوب حياة إجتماعية بتقاليد راسخة. وبالتالي، فإن الصدام على هذا الصعيد يشكل صداماً يأخذ بالدرجة الأولى شكل الصراع القومي البحت. فحتى عام 1931 كان 151 يهودياً فقط من كل ألف يهودي في فلسطين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، بينما كانت النسبة بين العرب 637 شخصاً من كل ألف، وهكذا فإنه من أصل حوالي 119 ألف فلاح يشتغل بالأعمال الزراعية في فلسطين لا يوجد إلا 11 ألف يهودي تقريباً[31]. وفي حين أنه في عام 1931 كان هناك 19,1% من اليهود فقط يعملون في الزراعة، كان هناك 59% من العرب يمارسون هذا العمل.

■ **إن الأساس الإقتصادي لهذا الصدام فادح الخطورة بالطبع، ولكن كي نفهمه تماماً ينبغي أن ندرك وجهه القومي:** إن 30% من الفلاحين العرب في العام 1941 لم يكن لديهم أية قطعة أرض، فيما كان يملك 50% من الباقي أرضاً صغيرة لا تكفيهم، وبالمقابل هنالك 250 إقطاعياً عربياً كانوا يملكون 4 ملايين دونم، و25 ألف عائلة فلاحية بدون أرض، و46 ألف عائلة فلاحية لها أرض صغيرة بمعدل 100 دونم للعائلة، و15 ألف عامل زراعي مأجور يعملون عند ملاكين. وحسب دراسة أجريت على 322 قرية عربية في العام 1936 تبيّن أن 47% من الفلاحين يملكون أقل من 7 دونمات، و53% يملكون أقل من 20 دونماً (الحد اللازم لإطعام عائلة فلاحية 130 دونماً)[32].

من خلال إنسحاق الفلاح العربي تحت وطأة كابوس مثلث: **الغزو الصهيوني للأرض، والملكية الإقطاعية العربية، وفداحة الضرائب التي تفرضها حكومة الإنتداب**، فإن التحدي الذي يأخذ مكان الصدارة هو التحدي القومي. إن كثيراً من الفلاحين العرب الصغار، في إنتفاضة آب(أغسطس) 1929 وإنتفاضة 1933 باعوا أراضيهم للملاكين العرب الكبار كي يشتروا بأثمانها سلاحاً لمقاومة الغزو الصهيوني والإنتداب البريطاني. إن الغزو، الذي يتحدى طراز عيش له نفوذ الدين والتقليد والشرف، هو الذي مكَّن القيادات الإقطاعية من مواصلة لعب دورها بالرغم من الجرائم التي إرتكبتها، ففي كثير من الحالات كانت العناصر الإقطاعية التي تشتري تلك الأرض تبيعها للرأسمال اليهودي.

خلال الفترة الممتدة بين 1933 و1936 كان 62,6% من مجموع الأرض التي إشتراها الصهاينة أراضي ملاكين متواجدين في فلسطين، و14,9% أراضي ملاكين غائبين، و22,5% أراضي فلاحين صغار؛ بينما كانت هذه النسبة، بين 1920 و1922: 75,4% أراضي ملاكين غائبين، و20,8 % أراضي ملاكين متواجدين، و3,8% أراضي فلاحين صغار[33]■

(2)

شراء الأراضي

■ **إن القوانين التي سنتها حكومة الإنتداب قد صممت لخدمة أهداف الإستيطان اليهودي**، ورغم أنه من حيث الشكل حاولت تلك القوانين الإيحاء بوجود ضمانات للفلاح إزاء عملية طرده من الأرض التي يعمل عليها، أو عدم إرغامه على البيع، إلا أن هذه القوانين لم تَحُلْ دون حدوث ذلك، مثل حادث وادي الحوارث التي تبلغ مساحته 40 ألف دونم، وحادث قرية شطة البالغة مساحة أراضيها 16 ألف دونم، وحوادث أخرى كثيرة أخذ فيها اليهود الأراضي وشتتوا شمل المزارعين العرب، **وبسبب ذلك أصبح الخمسون ألف يهودي الذين يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكون – واقع العام 1930 – مليوناً و 250 ألف دونم، بمعدل 24 دونماً للفرد.**

■ **أما الفلاحون العرب الذين يبلغ عددهم 500 ألف فيملكون مساحة تقل عن 6 ملايين دونم، بمعدل 12 دونماً للفرد**[34]. وقد ظلت – على سبيل المثال– قضية 8.730 فلاحاً طردوا من مرج بن عامر (240 ألف دونم) الذي باعته عائلة سرسق البيروتية الثرية لليهود معلقة منذ حصول البيع والطرد في 1921 حتى إنتهاء الإنتداب في 1948[35]. «إن كل قطعة أرض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكأنها إقتطعت من جسم فلسطين ونقلت إلى بلاد أخرى»[36]. ورغم أن هذا الكلام المؤثر هو لأحد كبار الملاك الفلسطينيين الذين أسهموا في تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنه هو نفسه يؤكد ما يلي: «يقول اليهود إن 10% من الأراضي التي إبتاعوها كانت من الفلاحين، والبقية من الملاكين الكبار»، وكأنه يجد في هذا القول ما لا يعجبه فيستطرد: «ولكن الحقيقة هي أن 25% من الأراضي التي إبتاعوها كانت من الفلاحين»[37]. وهذا الشعور الخجول عند الإقطاعي المذكور له ما يبرره تماماً. فقد بيّن غرانوت – خبير الأراضي اليهودي – أن ما كسبته 3 شركات يهودية فقط حتى عام 1936 (وهو يشكل نصف ما كسبه اليهود حتى ذلك التاريخ)، «إنما حصلت على 52,6% منه من كبار أصحاب الأرض الغائبين، و24,6% من كبار أصحاب الأرض المقيمين، و13,4% من الحكومة وأراضي الوقف والشركات الأجنبية، و9,4% من الأفراد الفلاحين»[38].

■ كانت عملية الشراء تخلق طبقة متزايدة الإتساع من **الفلاحين المعدمين** الذين كانوا يتحولون إلى **عمال زراعيين موسميين**، ولكنهم كانوا في الغالب يتجهون إلى المدن ويضحون يداً عاملة غير ماهرة ورخيصة، إذ لم يحدث أن «أخرج فلاح من أرضه وتأمّن على أرض جديدة، ولا في حادثة واحدة، أما التعويض فقد كان قليلاً جداً، ولم يكن سخياً إلا في حالة المختار وأعيان القرية، أما الأكثرية الساحقة فلا»[39]. وكان هؤلاء يتوجهون في معظم الحالات إلى المدن، «إن عمال التنظيفات في يافا أكثرهم من القرى، وشركة السجاير والتنباك العربية في الناصرة تقول بأن أكثر عمالها قرويون أو من أصل قروي»[40].

إن ما حدث هناك يصبح مفهوماً، «فقد سألنا الشركة (المذكورة) عن عدد عمالها فقالت 210، فسألناها كم دفعت لهم أجوراً أسبوعية فأجابت 62 جنيهاً، فإذا قسمنا المبلغ على 210 نحصل على رقم 29 قرشاً ونصف وهذا معدل أجرة العامل الأسبوعي»[41]. (أجرة العاملة اليهودية في ذلك الوقت، التي تعمل في شركات التبغ كانت تتراوح بين 170 و 230 قرشاً يومياً)[42]، وحتى على الصعيد الرسمي، حين كان القروي العربي المعدم ينزح إلى المدينة ويجد عملاً في دائرة حكومية مثل دائرة الأشغال، فقد كان الفارق في الأجر بينه وبين زميله اليهودي في الدائرة نفسها يتجاوز غالباً الـ 100%[43].

■ وكانت لجنة جونسون– غروسبي قد قدرت متوسط دخل الفلاح العربي سنوياً (عام 1930) بمبلغ 31,37 جنيهاً قبل دفع الضرائب، ولكن هذا التقرير نفسه أظهر أن الفلاح يدفع 3,87 جنيهاً تسديداً لثلاث ضرائب، فإذا حذفنا 8 جنيهات سنوياً يدفعها كفائدة على دينه السنوي يصبح على الفلاح أن يعيش بـ19 جنيهاً ونصف سنوياً هو وعائلته بينما المعدل اللازم لتغطية أود عائلة فلاحية، كما يقول التقرير نفسه، هو 26 جنيهاً، ما يقود إلى الخلاصة التالية:

«إن الطبقة الفلاحية هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها أن تساعد في القيام بعبء جميع أنواع الضرائب في فلسطين.. إن السياسة التي تتبعها الحكومة ترمي إلى وضع الفلاح في حالات إقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي»[44]■

(3)

عبء الضرائب

■ لقد كان للهجرة اليهودية، والمسألة المهمة المرتبطة بها وهي تحويل الإقتصاد «الفلسطيني» من إقتصاد زراعي عربي إلى إقتصاد صناعي يهودي أثرهما المباشر على الفلاح العربي الصغير بالدرجة الأولى كما رأينا: إن الإعفاءات الضريبية التي كانت تمنح للمهاجرين اليهود، والإعفاءات التي كانت تغطي إستيرادات تتعلق بتنشيط الصناعة اليهودية وذلك بفرض ضريبة جمركية عالية على المنتوجات المستوردة، وبإعفاء المواد الخام، والمواد المصنوعة صنعاً أولياً، والفحم والأكياس والآلات الخ.. من الضرائب الجمركية كانت تُعوَّض عن طريق إبتزاز الفلاح العربي. فقد إرتفع معدل ضريبة الجمرك من 11% في بدء الإنتداب إلى أكثر من 26% في 1935: 100% على السكر، و149% على الدخان، و208% على البنزين، و400% على الثقاب، و26% على القهوة[45].

■ إن طوق الحصار الإقتصادي تلخصه بصورة رمزية هذه الحكاية التي رواها المطران غريغوريوس حجّار أمام لجنة بيل في 1937: «كنت مرة في قرية الرامة في قضاء عكا، وهنالك سمعت شكوى السكان (في) هذه البلدة وجوارها (التي) فيها أكبر موسم للزيتون والزيت النقي، وطالما كرر (الأهالي) الشكاوي إلى المندوب السامي عن إستعمال معمل شيمن للزيت الصناعي، (وهو المعمل) الذي تدعمه الحكومة بأن تُعفي من الرسوم الجمركية كل ما يرد إليه من الفول السوداني، الذي يستخرج منه الزيت وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون، ويباع بأسعار متدنية جداً، وقد ألح الأهالي في شكاوى متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة، فألَّفت الحكومة لجنة كلفتها بالإستماع إلى شكاوي أهل القرية، وتوجهت إلى الرامة، وما كان أشد دهشة هؤلاء وإمتعاضهم عندما رأوا على رأس هذه اللجنة مدير معمل شيمن نفسه»[46]. «إنه ليس محزناً فحسب، بل مسبب للإشمئزاز أن الضرائب في فلسطين تفرض على طبقات الشعب بالطريقة الآتية: تسمح الحكومة بأن يكلف الرجل الذي يكون محصوله السنوي 23 جنيهاً و 370 ملا بدفع 25% من الضرائب، بينما التاجر، وأصحاب المهن الحرة والمستخدمون الذين دخلهم ألف جنيه في السنة ينالهم 12% من جميع ضرائب الحكومة»[47]■

(4)

في البيئة الإجتماعية

■ كان **الفلاح الصغير والمتوسط** يرزح تحت ذلك العبء الضريبي، ليس فقط بسبب سياسة الإفقار والسلب، ولكن بسبب الشعار الذي كان يرفعه الصهاينة: «**اليد العاملة العبرية فقط**» وشعار «**الإنتاج العبري فقط**». وكان ذلك يؤدي «ليس فقط إلى تشغيل الصناعيين والمزارعين اليهود لعمال يهود فحسب، ودفع أجور أعلى، ولكن أيضاً لتحديد أسعار أعلى لمنتوجاتهم. إن مبدأ الإنتاج العبري كان يشجع السكان اليهود على تفضيل المنتوجات اليهودية بأسعارها الأعلى من منافستها العربية»[48].

■ فإذا تذكرنا – كما رأينا في السابق – أن معظم المواد الخام كانت معفاة من الضرائب، وأن الضرائب الجمركية كانت عالية على السلع المستوردة، والتي كانت تنتج المصانع اليهودية في فلسطين مثلها، أدركنا أن شعار «الإنتاج العبري فقط» كان شعاراً يتحمل عبئه الفقراء العرب بالدرجة الأولى، مقابل ذلك كانت الطبقة التي إصطلح على تسميتها بطبقة «**الأفندية**» التي تعيش في المدن، تحصل على الجزء الأوفر من دخلها من الأرض الزراعية المؤجرة للفلاحين، ومن فوائد الديون على القروض التي كانوا يقدمونها للفلاح. وفي ثلاثينيات ق.20 لم يكن هؤلاء الأفندية قد شرعوا بتوظيف أموالهم في الصناعة وفي الأعمال في المدن (شرعوا في ذلك مع بداية الأربعينيات على نطاق محدود) – ولكن حتى هذا الإبتزاز، على فداحته، كان يشكل بالنسبة للفلاح شراً أقل فتكاً من شر الصهيونية، فاستغلال «الأفندية»، الطبقة التي نمت حول أرستقراطية كبار الملاك شبه الإقطاعية وكسبت حمايتها منذ الحكم التركي، لم يكن يصل إلى حد الإقتلاع، وكانت «المؤسسات» التي نمت منذ عهود سحيقة حول هذه العلاقات (الحمولة، العائلة، العشيرة، الطائفة، الخ..) تجعل ذلك التناقض الفادح يبدو أقل خطراً، قياساً على الخطر المباشر الذي كانت تمثله الصهيونية.

■ إن «**فئة إجتماعية**» لم تُعْطَ الأهمية الكافية في الدراسات الفلسطينية هي «**طبقة**» **البدو**، الذي بلغ تعدادهم في فلسطين عام 1931: 66.553 بدوياً (كان عددهم 103.000 في عام 1922). إن هذه القوة الإجتماعية

التي شاركت مشاركة بارزة في ثورة 1936 كانت قد لعبت دوراً مهماً في إنتفاضة شهر آب(أغسطس) 1929، وقد لفت نظر الحزب الشيوعي الفلسطيني في مؤتمره الذي سبقت الإشارة إليه (المؤتمر السابع)، إن هؤلاء البدو الذين يشكلون 35% من السكان تقريباً «يجعلهم الجوع الدائم في حالة غضب يبقى دائماً على حافة الانتفاضة المسلحة، إن إشتراكهم في إنتفاضة 1929 يدلل على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبوه في تمرد ثوري للجماهير، وفي الوقت نفسه يغدو من الواضح أن شيوخ وزعماء هذه القبائل يمكن أن يفسدوا بالمال.. والبدو يمدون بلا إنقطاع جيش الفلاحين المحرومين من الأرض وأنصاف البروليتاريا بأيد وأفواه جديدة»[49].

■ في غضون ذلك، كانت **البورجوازية العربية المدينية الصغيرة** في حالة تخبط وضياع وتمزق، وكانت سرعة تحول المجتمع إلى الاقتصاد الصناعي اليهودي تجري دون أن تتيح لهذه البورجوازية الناشئة، ولا للإقطاعيين، فرصة المشاركة بهذا التحول أو الإستفادة منه، ولذلك فإنه لم يكن غريباً قط أن نرى بأن معظم الزعماء الفلسطينيين الذي شهدوا أمام لجنة «بيل» الملكية في العام 1937، وكذلك أمام اللجان التي سبقتها، يصرفون وقتاً طويلاً في إمتداح الإستعمار العثماني وإطراء معاملته قياساً على معاملة الإستعمار البريطاني: فقد كانوا يشكلون آلة الباب العالي وذراع السلطان وجزءاً لا يتجزأ من نظام الهيمنة والإستغلال والقمع، وقد صرفهم الإستعمار البريطاني من دور الوكيل الأول، لأنه وجد وكيلاً أكثر كفاءة وأشد رسوخاً وأرقى تنظيماً هو الحركة الصهيونية.

وهكذا جرى رسم أفق الدور الذي كان على **القيادات شبه الإقطاعية** أن تلعبه في الأساس، «النضال» من أجل موقع أفضل في النظام الاستعماري، ولكنها لم تكن لتستطيع أن تخوض ذلك «النضال» دون أن ترصّ وراءها صفوف الطبقات التي كانت تتعطش لطرد القهر القومي المزدوج، والقهر الطبقي المزدوج، عن صدرها. وكي تنجح في ذلك رسمت لنفسها برنامجاً أكثر تقدماً من طاقتها، وأكثر طموحاً من قدرتها، وإستعارت شعارات الجماهير التي لم تكن لتستطيع ولا ترغب في دفعها إلى مداها، وسلكت أشكالاً في النضال ليست من طبيعتها. وبالطبع، لم يكن لهذه القيادات مطلق الحرية في التصرف، كما يحب الكثير أن يوحوا، بل كانت تتعرض لجملة الضغوط التي كانت تحرك الأحداث ولتصاعد التناقضات وإحتدامها، ولجملة التأثيرات التي مررنا عليها، وذلك يفسر التناقضات الجزئية التي كانت أحياناً تقوم بينها وبين الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين والتي هي – بالأصل – شريكة طبقية لها، وكذلك يفسر أحلافها الواسعة النطاق داخل البنية الطبقية في فلسطين■

3- المثقفون

(1)

بين الواقع التعليمي والواقع الثقافي

■ بعد 13 سنة من الإحتلال البريطاني لفلسطين، (أي في1930) يعترف مدير المعارف بتقريره: «لم تتكفل الحكومة منذ الإحتلال حتى اليوم بنفقات كافية لبناء أية مدرسة في البلاد»، وفي العام 1935 رفضت الحكومة 41% من طلبات الإلتحاق بالمدارس التي قدمها عرب. وفي 800 قرية عربية كانت موجودة في فلسطين كان هناك 15 مدرسة للبنات فقط و269 للصبيان، ووصلت 15 فتاة قروية فقط إلى الصف السابع الابتدائي. وكان هناك 517 قرية عربية لا مدارس فيها للذكور ولا للإناث، ولا توجد أية مدرسة ثانوية في القرى العربية. وبالإضافة لذلك كانت الحكومة: «تراقب الكتب وتعارض كل صلات ثقافية مع العالم العربي، وهي لم تفعل شيئاً لرفع المستوى الإجتماعي بين الفلاحين..»[50].

في 1931، إذن، كان المتعلمون بين مسلمي فلسطين 251 بالألف بين الذكور و33 بالألف بين الإناث، و715 بالألف بين الذكور المسيحيين و441 بالألف بين الإناث. وكانت النسبة 934 بالألف بين ذكور اليهود و787 بين إناثهم[51]. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام وإن عكست الواقع التعليمي في الريف خصوصاً، فهي لا تعكس الواقع الثقافي في مجمل فلسطين، هذا الواقع الذي لعب دوراً طليعياً منذ بدء النهضة العربية في مطلع القرن العشرين. ففي الحقيقة كان عدد كبير من المطابع قد تأسس في فلسطين قبل الإحتلال البريطاني، وفي المدة الواقعة بين 1904 و1922 ظهرت في فلسطين حوالي 50 صحيفة عربية، وقبل إنفجار ثورة 1936 أضيفت عشر صحف أخرى على الأقل، كان رواجها واسعاً.

■ إن عوامل كثيرة، ليس هنا مجال التوسع فيها، قد جعلت من فلسطين مركزاً ثقافياً عربياً مهماً، وكانت الحركة الدائبة للمثقفين المهاجرين من وإلى فلسطين عاملاً أساسياً في ترسيخ الدور الثقافي في فلسطين، وكذلك إنشاء الجمعيات والنوادي الأدبية الذي بدأ منذ مطالع عشرينيات ق.20. على أن هذا التطور الثقافي الذي كانت تغذيه باستمرار أفواج من المتخرجين العرب من بيروت والقاهرة رافقته حركة ترجمة واسعة النطاق عن الفرنسية والإنكليزية. ولا شك أن الإرساليات الأجنبية، والتي كانت كثيرة بحكم خصوصية فلسطين بالنسبة لها، لعبت دوراً بارزاً في نشر الجو التعليمي في المدن.

إن الذي يعنينا هنا ليس الجو الثقافي العام في فلسطين خلال ثلاثينيات ق.20، على أهميته، ولكن تعنينا على وجه التحديد الإنعكاسات التحريضية التي أدى إليها من خلال علاقة الجو الثقافي مع تفاقم المأزق الإقتصادي والقومي، ومن الممكن قياس هذه الإنعكاسات، في أشكالها ومظاهرها المختلفة والمتعددة من خلال رصد الحركة الأدبية في فلسطين في تلك الفترة، ومن خلال رصد تطور ما يمكن أن نصفه بالثقافة الشعبية، وهو ذلك الطراز من الوعي الذي ينمو في الريف الغارق في مجاهل الأمية، ولكن – في الوقت نفسه – الذي يعاني من التحدي اليومي المباشر بصورة تجعله دائم التيقظ.

■ إنه من الواضح أن مثقفي المدن في معظمهم، لهم منشأ طبقي مختلف عن ذلك الذي كان «للدعاة» الريفيين، ورغم أنهم كانوا ينتمون إلى عائلات كبار الملاك شبه الإقطاعية أو البورجوازية التجارية أو الصغيرة في المدن،

فقد دفعتهم ظروفهم، في مرحلة دقيقة من حياة بلادهم، إلى لعب دور فريد من نوعه، فقد كانوا دعاة ثورة ذات قيم وأهداف بورجوازية ليبرالية، ولكن هذه «الثورة البورجوازية» التي كانوا هم طلائع دعوتها لم تكن موجودة وجوداً مادياً حقيقياً مبلوراً في حركة ذات نفوذ وذات برنامج، كان الميدان متروكاً لهيمنة الإقطاع (الذي بذل كل ما لديه من جهد لمحاولة إمتصاصهم تحت قيادته وتركت هذه المحاولات بصماتها بوضوح)، ولذلك إستطاع هؤلاء المثقفون أن يكونوا أكثر طلاقة إذ أنهم لم يكونوا مرتبطين بوجود مادي حقيقي أو قاعدة صلبة لهذه البورجوازية، ولذلك بالذات كانت الحدود التي ينبغي لهم التقيد بها بحكم منشأهم الطبقي، حدوداً مائعة يسرت لهم التقدم في دعواهم أكثر من الشعراء والأدباء الذين يوازونهم، طبقياً وثقافياً، في البلاد العربية الأخرى، في الفترة ذاتها■

(2)

العلاقة الجدلية بين الأدب وحركة النضال

■ في الريف فقد كان «**القوالون**»، بحكم تجوالهم وإحتكاكهم بالفلاحين، يطورون نوعاً من الزجل السياسي الذي كان يعكس هموم ومطامح الفلاحين بتصاعد يتناسب مع تصاعد الصراع الذي كانت أسبابه تزداد إتساعاً وعمقاً. وفي الريف يشكل الشعر الشعبي، وكل ما يتفرع عنه، طقساً من طقوس الحياة وتقليداً من تقاليدها يزداد رسوخاً مع الوقت، ومن هذه الناحية يصبح لهذا الشعر الشعبي، الذي يتبلور شكله النهائي من خلال إسهامات لا حصر لها وأزمان متطاولة وصدمات إجتماعية متكررة، سطوة تشبه سطوة الإعلام المعاصر.

إن ميكانيكية حدوث ذلك كله، وطبيعة الصدام المركب والمعقد على صعيد الثقافات بين الدعوة إلى الثورة والدعوة إلى الإستكانة، والتي تأخذ أكثر أشكالها تعقيداً وبطئاً في الريف المختلف على وجه الخصوص، هي مسألة ليست من إختصاص هذا البحث هنا، ولكن مع ذلك لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من العناصر التي يبدو لأول وهلة أنها ستلعب دوراً سلبياً في هذا الشأن (مثل إمام المسجد، على سبيل المثال، وهو أكثر الدعاة في الريف نفوذاً)، لا تفعل ذلك بالصورة المطلقة التي تقفز إلى الخيال، وفي فترات معينة يكون مستوى التناقض الوطني قد بلغ حداً يستلزم حتى من إمام المسجد أن يبرر مكانته، ومثل هذا العمل، إن لم يؤد إلى نتائج إيجابية مباشرة، فهو يخلخل بالنتيجة «سطوة العصمة» التي لرجل الدين في الريف. من هذه الزاوية كان الصراع الثقافي بين الدعاة الثوريين وبين الرجعيين (في الريف)، وبين الدعاة الثوريين وبين العدميين والرومانسيين (في المدينة) يكسب في كل يوم، لمصلحة الثقافة الثورية، مساحة جديدة. لا نعرف كاتباً أو أديباً فلسطينياً واحداً في الفترة التي نحن بصددها لم يخض غمار الدعوة المناهضة للعدو الإستعماري بهذه الدرجة أو تلك وعلى هذا المستوى من الوعي أو ذلك، وقلة من الشعراء لم تكتب عن المسألة الوطنية.

■ إننا نتحدث عن السمة العامة للجو الثقافي في فلسطين، حيث لعب المثقفون دوراً كان أكبر حجماً من الدور الذي تلعبه هذه الفئة، خصوصاً حين لا تكون حزبية، في أمكنة أخرى تعيش الشروط الكلاسيكية لمعركة التحرر الوطني. كانت خصوصية الوضع بالنسبة للمثقف الفلسطيني فريدة: ففي المدينة كان أبناء الأغنياء يرون – بعد عودتهم من الجامعات أو بعد إنهائهم علومهم – كيف تقف الطبقة التي ينتمون إليها عاجزة كلياً عن قيادة المعركة التي إنتدبت نفسها لها، مدركين في كل الأحوال تخلفها وكساحها الثقافي أمام رياح العصر، ولكنهم في الوقت ذاته كانوا يعانون من عجزهم عن إيجاد مكان لأنفسهم في حركة المجتمع المتقدم نحو تثبيت صفته الصناعية، إذ

أن القوة التي كانت تتحكم بهذا التحول كانت قوة، في جوهرها وفي مظهرها، أجنبية وغربية، ولذلك فإن البورجوازية الوحيدة الموجودة بقوة لم تكن تتحداهم قومياً فحسب، بل أيضاً كانت تعتنق ثقافة لا تمت بصلة إلى ثقافتهم ولا إلى مطامحهم الثقافية.

■ في الريف كان الفلاح الفلسطيني الذي رزح قروناً طويلة تحت أثقال القهر الطبقي والقومي، وجرى تحويله عبر ذلك إلى القدرية المفرطة بإسم الولاء الديني، قد أنشأ لنفسه عالماً «ثقافياً» مسوّراً بالتقاليد التي فرضتها الطبقة السائدة، والتي عبَّرت عن نفسها بالأمثال الشعبية، هذه الأمثلة التي كان لها سطوة القانون، وهي سطوة معروفة في كل مكان وخصوصاً في الأرياف الخاضعة لعلاقات الإنتاج الإقطاعية، «فهي ليست شكلاً من أشكال الفولكلور.. بل هو عمل كلامي يؤدي إلى أقوى أنواع التأثير على مجرى الأمور وعلى السلوك الإنساني»[52]. إن الفقر، والإنسحاق، وتعاقب قرون مديدة من القهر القومي والطبقي، قد أدت مجتمعة إلى إنشاء «مؤسسة كاملة» للإستسلام والقدرية والخنوع عكست نفسها بالأمثلة الشعبية السائدة.

[نماذج من هذه الأمثال: اللي بياكل من خبز السلطان بيضرب بسيفو، معك قرش بتساوي قرش، البرطيل حل دكة القاضي، الكذب ملح الرجال، ألف قلبة ولا غلبة، بعد حشيشي ما ينبت حشيش، بيضة اليوم ولا جاجة بكرة، حط راسك بين الروس وقول يا قطاع الروس، قد بساطك مد رجليك، كلب الأمير أمير، العز للرز والبرغل شنق حاله، تاجرنا بالكفان بطلت الناس تموت، أشد الوجع الحاضر، اللي ما بيجي معك تعال معو، بيركض ورا الرغيف والرغيف بيركض قدامو، الدنيا مع الواقف، الأعمار والأرزاق بيد الله، إبن العازة عكازة، من زود الطفر شفنا البزقة شلن، العين ما بتعلا عن الحاجب، أنا أول من طاع وآخر من عصي].

وكان على المثقفين الفلسطينيين، وخصوصاً على الشعراء الشعبيين في الريف، مهمات عظيمة لزحزحة تلك الثقافة الخاملة، دون أن يكونوا هم أنفسهم قد تخلصوا جذرياً من تأثيراتها. وصحيح أيضاً أن قطاعاً من المثقفين الفلسطينيين قد شرعوا يفعلون ذلك منذ وقت مبكر في تاريخ النضال الفلسطيني، وقد لعبوا دوراً بارزاً في بلورة وعي متقدم: إن **العلاقة التي نشأت بين الأدب الشعبي الفلسطيني، وكذلك الأدب الفصيح في المدن، وبين حركة النضال الفلسطينية لم تكن علاقة وصفية أو تسجيلية، ولكنها كانت علاقة جدلية من طراز عميق■**

(3)

الدور الوطني الإستنهاضي للشعر

■ إن الشاعر اللبناني الأصل، **وديع البستاني**، الذي كان قد تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1907 وهاجر إلى فلسطين وإستقر فيها، لعب دوراً رائداً في عملية التوعية هذه: فقد حذّر من وعد بلفور في وقت مبكر وبوضوح في نفس الشهر الذي صدر فيه الوعد عام 1917، ما يبدو لنا الآن وكأنه كان نظراً في مرآة. ومن المفيد تتبع حقبة من الزمن يمثلها البستاني ستزدهر في الثلاثينيات، حين نضحى على أبواب الثورة المسلحة، طليعة قوية من الشعراء والقوالين الذين ألهبوا النضال المسلح وجعلوه، أيضاً، جزءاً من التراث الثقافي للجماهير التي كانت ترى في «كلب الأمير أميراً».

ففي 29 كانون الأول(ديسمبر) 1920 وجهت حكومة الإنتداب البريطاني إلى **نجيب نصّار** رئيس تحرير مجلة الكرمل الثقافية التي كانت تصدر آنذاك في حيفا رسالة رجت فيها نشر قصيدة كان قد أهداها شاعر العراق الشهير **معروف الرصافي**، الذي كان يزور فلسطين آنذاك، إلى المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل،

وفيها يمجد خطيباً يهودياً إسمه «يهودا» ويكيل مديحاً لا حد له للمندوب السامي. ولكن صاحب «الكرمل» لم يجد من اللائق نشر تلك القصيدة دون رد عليها تطوع لكتابته الشاعر وديع البستاني:

خطاب (يهودا)؟ أم عجاب من السحر وقول الرصافي؟ أم كذاب من الشعر
قريضك من در الكلام فرائد وأنت ببحر الشعر أعلم بالدر
ولكن هذا البحر بحر سياسة إذا مدّ فيه الحق آذن بالجزر
أجل! عابر الأردن كان ابن عمنا ولكننا نرتاب في عابر البحر..

■ إن هذه القصيدة الطويلة التي إشتهرت آنذاك كثيراً هي في الحقيقة وثيقة سياسية فذة، فالمناقشة فيها لا تسفه الرصافي فحسب، بل تثبت معطيات سياسية على غاية الأهمية في ذلك الوقت المبكر، منها، بالإضافة إلى هجرة يهود أوروبا وخطرها، دور بريطانيا في التجزئة العربية، ووعد بلفور وآفاقه الخ.. وقبل ذلك بفترة وجيزة (1920/3/18) كان وديع البستاني نفسه على رأس مظاهرة، يقودها ويردد أمامها نشيداً نظمه بنفسه، وقد إستدعي الشاعر إلى التحقيق، وجاء في ضبط التحقيق الإداري الذي قام به النائب العام:

- «**النائب العام:** وردت بيانات على أنك كنت مرفوعاً فوق الرؤوس، وأنت تقول ووراءك الجمهور: يا نصارى ويا إسلام(!)؛ ■ **المتهم:** نعم.
- **النائب العام:** (وقلت أيضاً) لمين تركتوا البلاد؟؛ ■ **المتهم:** نعم.
- **النائب العام:** (ثم قلت) إذبحوا اليهود والكافرين؛ ■ **المتهم:** لا. هذا إخلال بالوزن والقافية، وما قلته كان مقفى موزوناً، وذا معنى ويقال له الشعر»[53].

■ إن الفقرات اللاحقة ستشهد بروزاً متعاظماً لدور الشعر على وجه الخصوص، ليعبّر في مختلف المناسبات عما كان يعتمل في صدور الجماهير المغلوبة على أمرها، فحين حضر بلفور من لندن ليشهد إحتفال إفتتاح الجامعة العبرية سنة 1925، جاء إلى الحفلة نفسها أحمد لطفي السيد مندوباً عن الحكومة المصرية، ويقول الشاعر **إسكندر الخوري البيتجالي** يومها موجهاً حديثه لبلفور:

من لندن هرولت تضرم نار هذي الواقعة
يا لورد ما لومي عليك فأنت أصل الفاجعة
لومي على مصر تمد لنا أكفاً صافعة[54]

■ إن **إبراهيم طوقان وأبو سلمى (عبد الكريم الكرمي) وعبد الرحيم محمود** يمثلون منذ بدء الثلاثينيات تتويجاً لجيش من الشعراء الوطنيين الذين ألهبوا فلسطين طولاً وعرضاً بالتوعية والتحريض: **إسعاف النشاشيبي، وخليل السكاكيني، وإبراهيم الدباغ، ومحمد حسن علاء الدين، وبرهان العبوشي، ومحمد خورشيد، وقيصر الخوري، والخوري جورج بيطار، وبولس شحاده، ومطلق عبد الخالق، إلخ..**

[يقول توفيق زياد، شاعر المقاومة في فلسطين المحتلة (الناصرة): «إن شعرنا الثوري (محمود درويش، سميح القاسم، وأنا) هو إمتداد للشعر الثوري الذي أنشده إبراهيم طوقان وأبو سلمى وعبد الرحيم محمود ومطلق عبد الخالق وآخرون.. لأن معركتنا هي إمتداد لمعركتهم» (عن كتاب الأدب الشعبي، ص 14، دار العودة)].

وفي رؤى هؤلاء الثلاثة، طوقان والكرمي ومحمود، قدرة خارقة على إستشفاف ما كان يحدث، لا يمكن تفسيرها إلا بأنها إستيعاب عميق لذلك الذي كان يحتدم في أوساط الجماهير. إن ما يبدو في قصائد هؤلاء الثلاثة وكأنه نبوءة لا تفسير لها، وتكهن يشبه الرجم بالغيب، ليس في الحقيقة إلا قدرتهم على **التعبير عن هذه العلاقة الجدلية التي كانت تربط نتاجهم الفني بحركة المجتمع**.

■ يقول **إبراهيم طوقان** مثلاً تعليقاً على إنشاء «صندوق الأمة» عام 1932 لإنقاذ أراضي فلسطين من البيع لليهود (وهو الصندوق الذي أنشأته وقتذاك القيادة الإقطاعية – الدينية بحجة عدم تسرب أرض فقراء الفلاحين إلى اليهود): «إن ثمانية من القائمين على مشروع صندوق الأمة كانوا سماسرة على الأراضي لليهود»:

حبذا لـــو يـصوم منـــا زعيـم ... مثل غاندي عسى يفيد صيامه
لا يـصم عـــن طعامه، فـــي ... فلسطين يموت الزعيم لولا طعامه
ليصم عن مبيعه الأرض يـحفظ ... بقعـة تستريح فيـــها عظامـه[55]

■ إن تركيزنا على الدور الذي لعبه الشعر ولعبه الشعر الشعبي، لا يعني أن المظاهر الأخرى من الإنتاج الثقافي في فلسطين لم تلعب أي دور أو أن دورها كان يسيراً: فالصحف والمقالات الأدبية والقصص وحركة الترجمة لعبت مجتمعة دوراً طليعياً لافتاً للنظر. ففي مقال إفتتاحي– مثلاً– نشره **يوسف العيسى** عام 1920 في مجلة «النفائس» نقرأ: «فلسطين عربية، عربية بمسلميها، عربية بمسيحييها، عربية بيهودها الوطنيين أيضاً، فعلام يبيع حماها الأجنبي الصهيوني.. إن زوابع فلسطين لا تهدأ إذا فصلت عن سوريا وجعلت وطناً قومياً للصهيونية..»■

(4)

شعراء في المسيرة الوطنية

■ إن إنطلاقات من هذا النوع، منذ مطلع عشرينيات ق.20، هي التي شكلت المد الثقافي الثوري في ثلاثينيات ق.20، الذي لعب دوراً مهماً في تنمية الوعي وتفجير الثورة: أقلام مثل **عارف العارف وخليل السكاكيني** (الناشر الحاد، الساخر، الجريء، إبن معلم النجارة) **وإسعاف النشاشيبي** (البورجوازي الكبير الذي تأثر بالسكاكيني وتبنّى الكثير من آرائه)، **وعارف العزوني، ومحمود سيف الدين الإيراني، ونجاتي صدقي** (الصوت اليساري المبكر الذي، في العام 1936، مجّد النهج المادي لكتابات إبن خلدون – وربما كان هو أول من أرّخ للحركة الوطنية العربية منذ بدء عصر النهضة عبر تحليل مادي جدلي للأحداث، ونشر بحوثه في «الطليعة» خلال عامي 1937–1938)، **وعبد الله مخلص** (الذي أخذ منذ أواسط الثلاثينيات يدعو إلى الإدراك بأن الإستعمار ظاهرة طبقية، وإلى أن الإنتاج الفني يجب أن يكون موجهاً)، **ورجا الحوراني، وعبد الله البندك، وخليل البديري، ومحمد عزة دروزة، وعيسى السفري** (الذي مجَّد إستشهاد القسّام تمجيداً له معناه الثوري العميق)، ذلك الإحتدام في الجو الثقافي الفلسطيني، الذي وصل إلى ذروته في ثلاثينيات ق.20، أخذ كما نرى أشكالاً متعددة في التعبير، ومع ذلك فقد ظلت أولوية التأثير – لاعتبارات عديدة منها تاريخ الأدب العربي نفسه – للشعر وللشعر الشعبي الذي كان بدوره تعبيراً عن ذلك الجو.

■ إن هذا وحده هو الذي يفسر ذلك الدور الذي كاد أن يكون وعظاً سياسياً مباشراً، الذي إنتدب الشعر نفسه ليلعبه في تلك الفترة. ففي العام 1929على سبيل المثال كان **إبراهيم طوقان** يكشف، في وقت مبكر، ذلك الدور الذي كان يلعبه الملاكون الكبار في مسألة الأرض:

باعوا البلاد إلى أعدائهم طمعاً بالمال، لكنما أوطانهم باعـوا
قد يعذرون لو أن الجوع أرغمهم والله ما عطشوا يوماً ولا جاعوا

■ وكان **إبراهيم طوقان** قد أطلق في العام نفسه ملحمته عن أحكام الإعدام التي أصدرتها حكومة الإنتداب على الشهداء الثلاثة: **فؤاد حجازي** من صفد، **ومحمد جمجوم وعطا الزير** من الخليل، وهي القصيدة التي أضحت شهيرة للغاية، وأضحت تعتبر جزءاً من تراث الثورة، مثلها مثل قصيدة **عبد الرحيم محمود** في 1935/8/14، التي خاطب بها الأمير سعود الذي جاء يومذاك يزور فلسطين:

المسجد الأقصى، أجئت تزوره أم جئت من قبل الضياع تودعه؟

سوف يستشهد شاعرنا هذا في 1948 في **معركة الشجرة** في فلسطين، ولكنه قبل ذلك سوف يلعب دوراً بارزاً مع **أبو سلمى وإبراهيم طوقان** في إرساء دعائم الشعر الفلسطيني المقاوم الذي سيضحي فيما بعد، تحت الإحتلال الإسرائيلي، من أبرز مظاهر صمود الجماهير الفلسطينية■

(5)

الشعر بالفصحى والشعر الشعبي

■ لقد رافق الشعر والشعر الشعبي التحرك الجماهيري منذ أوائل ثلاثينيات ق.20 بصورة رئيسية، وعبر عن إنفجار الثورة وعن دقائقها وغناها: إن قصيدة **أبو سلمى** «أنشر على لهب القصيد» التي أرّخ فيها لثورة 1936 تكشف بجرأة تلك الخيبة المرة التي نشأت عن خذلان الأنظمة العربية للثورة:

يا من يعزون الحمى ثوروا على الظلم المبيد
بـل حرروه من الملوك وحرروه من العبيد..

ويذكر بالشاعر الشعبي «**عوض**» الذي كتب على جدران زنزانته في عكا ليلة إعدامه في 1937 قصيدة رائعة كانت نهايتها:

ظنـيت إلنا ملوك تمشي وراها رجـال
تخسا الملوك إن كان هيك المـلوك أنذال
والله تيجانهم ما يصلـحوا إلنا نعال
إحنا اللي نحمي الوطن ونبوس جراحو

[يصف توفيق زياد هذه القصيدة بقوله: «إنني لا أعرف عملاً شعرياً يمكن أن يقف من ناحية الصلابة والتضحية والشجاعة في كفة ميزان مع تلك القصيدة الرائعة» (عن الأدب والأدب)].

أن الغضبة التي كانت تنصب في وقت واحد على العدو المثلث: الغزو الصهيوني، والإنتداب البريطاني والرجعية العربية المحلية وغير المحلية، كانت تنمو باطراد أمام نمو المأزق. في ذلك الوقت كان الريف يطور، مع تصاعد

التناقضات **وإنفجار** الإنتفاضة المسلحة، وعيه الجديد من خلال إحتكاك عناصره «المثقفة» بالمدن وتدفق عوامل التوعية:

يا ناس شو هالسخمة صهيوني مع غربي[56]

ثم:

طلت البارودة والسبع ما طلّ يا بوز البارودة من الندى منبل

وكذلك:

بارودتو بيد الدلال اريتـــها لا عـــاش قلبي ليش ما شريتـــها
وبارودتو لقطعت صدى عقر أبها لقطعت صدى واستوحشت لصحابها

وحتى في الأعراس:

والعريس هو منا يا ويل اللي نحاربو، بالسيف نقطع شاربو، هز الرمح بعود الزين وأنتو يا نشامى منين؟ وإحنا شباب فلسطين، والنعم والنعمتين – يا أبو العريس لا تهتم، وإحنا شرابين الدم، في بلعا ووادي التفاح صارت هجمة وضرب سلاح ... يا بيض يا ملاح، بالله تزغرتنا يوم وقعه بين أمرين، تسمع شلع المراتين، طلي علينا من البلكون[57].

بل تصل الدعوة التحريضية للثورة إلى مداها بصورة مدهشة، فبعد كل الأمثال الموروثة التي تنصح بالإستكانة، وتشكل قيداً له سطوة التقاليد وعصمتها، تَضحى الأهزوجة الشعبية فجأة، قادرة على أن تقول:

يا عربي يا إبن المجرودة
بيع إمـــك وإشري بـارودة
والبارودة خيـــر من أمـــك
يوم الثورة تفرج همك...[58]

إن البارودة تضحى، بتراكم التناقضات وإحتدامها، الأداة التي تحطم ذلك السور العريق من الدعوة للإستكانة، وفجأة يصير بوسع هذه البارودة أن تصل إلى قلب المسألة، وتصبح الثورة كوعد للمستقبل – أفضل من أكثر ما في الماضي من دفء: الأم، العائلة.. ولكن فوق هذا الإحتدام كله، كان الإقطاع الديني يتكلّس بقيادته العاجزة وسطوته وحلفه مع الماضي■

(6)

إمتزاج النضال الطبقي بالمصلحة القومية وبالمشاعر الدينية

■ وسط هذه التناقضات المركبة، المحتدمة، المتزايدة الإتساع والعمق، والتي كانت تنصب على الفلاحين والعمال العرب بالدرجة الأولى، ولكنها أيضاً تجثم بثقل على البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدن والفلاحين المتوسطين بالأرياف، كان المأزق يتصاعد باطراد، معبراً عن نفسه بانفجارات مسلحة بين الفينة والأخرى.

كان شبه الإقطاع الفلسطيني، من الجهة الأخرى، يشعر بأن مصالحه هو الآخر مهددة من قبل قوة إقتصادية صاعدة هي الرأسمالية اليهودية المتحالفة مع الإنتداب. ولكن مصالحه كانت مهددة أيضاً من الجهة المعاكسة:

من الجماهير العربية الفقيرة التي لم تعد تعرف أين يتعين عليها أن تتجه، فالبورجوازية العربية المدينية كانت ضعيفة غير قادرة على قيادة مرحلة التحول الإقتصادي التي كانت تجري بسرعة لا مثيل لها، وقسم صغير من هذه البورجوازية تحوَّل إلى طحلب متسلق على هامش النمو الصناعي اليهودي وأخذ طريقه، بقدر ما كانت ظروفه الذاتية والظروف الموضوعية المحيطة بوجوده، تتخذ مجرى معاكساً للحركة التي كانت تحتدم في المجتمع العربي، وإنفرد المثقفون الشبان الذين تحدروا من عائلات ريفية ومدينية غنية بلعب دور بارز في التحريض الثوري، فقد عادوا من جامعاتهم إلى مجتمع يرفضون فيه صيغة العلاقات القديمة التي أضحت متخلفة، وترفضهم فيه الصيغ الجديدة التي أخذت تبلور نفسها وسط التحالف الصهيوني – الإمبريالي.

■ وهكذا إمتزج، بتلاحم لا نظير له، النضال الطبقي بالمصلحة القومية وبالمشاعر الدينية، وتفجر هذا المزيج وسط الأزمة الموضوعية والذاتية التي كان يعيشها المجتمع العربي في فلسطين، وظل أسير قيادات شبه الإقطاع لهذه الأسباب كلها مجتمعة. فأمام العسف الإجتماعي والإقتصادي الذي كان يلحق بالفقراء العرب في المدن والقرى لم يكن من الممكن للحركة الوطنية إلا أن تأخذ أشكالاً متقدمة من النضال، وإلا أن ترفع شعارات وتتبع مسالك طبقية، وأمام الحلف المتين المعبر عن نفسه يومياً بين مجتمع الغزو الذي بناه الصهيونيون في فلسطين وبين الإمبريالية البريطانية لم يكن من الممكن تغييب أولوية السمة القومية لذلك النضال، وأمام الحمّى الدينية المهولة التي إرتكز عليها الغزو الصهيوني لفلسطين، والتي إلتصقت بكل مظاهره، كان من المستحيل ألا يتمترس الريف الفلسطيني المتخلف وراء المشاعر الدينية، كمظهر من مظاهر معاداة الغزو الإمبريالي والصهيوني.
[على سبيل المثال: تحوَّلت الموالد النبوية إلى مهرجانات قومية بتدبير من مفتي حيفا والشاعر وديع البستاني، وكان يحضر الحفلة جميع الرؤساء الروحيين وأعيان النصارى، ولم يكن اليهودي يدعي إليها قط. وهكذا أصبحت الموالد، الإسلامية والمسيحية، أعياداً شعبية تقام بمظهر قومي في مدن فلسطين].

■ لقد تقدمت القيادات الإقطاعية – الدينية للتربع على رأس حركة الجماهير، مستفيدة من ضمور البورجوازية الفلسطينية المدينية، ومن الحد المعين من التناقض الذي كان يحتدم بينها وبين الإمبريالية البريطانية التي كانت ترسي نفوذها عبر حلفها مع الحركة الصهيونية، مستفيدة من مناصبها الدينية، ومن صغر حجم الطبقة العاملة الفلسطينية العربية وضمور حزبها الشيوعي، الذي لم يكن فقط تحت هيمنة الزعامة اليهودية، ولكن الذي تعرضت عناصره العربية إلى بطش وإرهاب القيادات الإقطاعية منذ أواخر عشرينيات ق.20. أمام هذه الخلفية المركبة، التي تحتدم فيها تناقضات متداخلة شديدة التعقيد، خطت ثورة 1936 إلى الصف الأمامي في تاريخ فلسطين■

4- الثورة

(1)

إندلاع ثورة 1936

■ يتسابق الكثير من المؤرخين في إعتبار حادث معين وقع في مكان معين هو السبب في إنفجار ثورة 1936: «يعتقد يهودا بوبير أن الحادث الذي يعتبر عموماً بداية إضطرابات 1936» حدث في19 نيسان (إبريل) 1936 حين «هاجمت حشود من العرب في يافا المارين اليهود»[59]. ويعتبر عيسي السفري[60]، وصالح مسعود أبو يصير[61]، وصبحي ياسين[62] أن الشرارة الأولى، إنما كانت قيام مجموعة عربية مجهولة (يقول صبحي ياسين أنها كانت مجموعة قسّامية منها فرحان السعدي ومحمود ديراوي) بنصب كمين لسيارات كانت تعبر بين عنبتا وسجن نور شمس، بلغ عددها 15 سيارة، فسلبت الركاب اليهود والعرب على السواء أموالهم، وألقى أحد الأفراد الثلاثة من العصابة خطبة موجزة في الركاب العرب الذين كانوا أكثرية الركاب، كما يقول السفري، تضمنت القول بأن الثورة قد بدأت و«أننا نأخذ أموالكم لكي نستطيع أن نحارب العدو وندافع عنكم»[63]. ويرى د. عبد الوهاب الكيالي[64] أن الشرارة الأولى إنفجرت قبل ذلك، أي في شباط (فبراير) 1936، حين تألفت حامية من العمال العرب طوقت إحدى المدارس التي كان مقاولون من اليهود يقومون ببنائها بواسطة أيد عاملة يهودية فقط في يافا. إلا أن جميع المصادر تعتبر عن حق أن الإنتفاضة القسّامية التي فجَّرها الشيخ عز الدين القسام كانت هي البداية الحقيقية لثورة 1936.

على أن تقرير اللجنة الملكية البريطانية (اللورد بيل)[65]، وهو التقرير الذي يعتبره يهودا بوبير من أنضج ما كتب عن المسألة الفلسطينية حتى الآن، يقفز فوق هذه التعابير المباشرة عن الإنفجار، ويردّ الأسباب في إنفجار الثورة إلى سببين رئيسيين هما: **1**- رغبة العرب في نيل الإستقلال القومي؛ و **2**- كرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه.

■ هذان السببان، كما نلاحظ بسهولة، هما في الواقع سبب واحد، وتبدو العبارات التي صيغ بها فضفاضة ولا تقود إلى أي معنى واضح. ولكن اللورد بيل (Peel) يضع ما يسميه بـ«عوامل ثانوية» ساعدت على نشوب «الإضطرابات»، وهي:

1- إنتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين؛ **2**- إزدياد هجرة اليهود منذ سنة 1933؛ **3**- الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأي العام في بريطانيا؛ **4**- عدم ثقة العرب في إخلاص حكومة بريطانيا؛ **5**- فزع العرب من إستمرار شراء الأراضي من قبل اليهود؛ **6**- عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي لها الدولة المنتدبة.

■ أما قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، فإن فهمها لأسباب الثورة يمكن إستنباطه من الشعارات الثلاثة الأساسية التي كانت تتوج بها مجموع مطالبها، وهي: **1**- الوقف الفوري للهجرة اليهودية؛ **2**- حظر نقل ملكية الأراضي العربية إلى اليهود؛ **3**- إقامة حكومة ديمقراطية يكون النصيب الأكبر فيها للعرب وفقاً لغالبيتهم العددية[66].

على أن هذه الشعارات، بالصيغ الفضفاضة التي كان يجري من خلالها ترادها، ظلت غير قادرة على التعبير عن حقيقة الموقف، والواقع أنها كرست إلى حد بعيد هيمنة القيادة الإقطاعية ـ الدينية على الحركة الوطنية■

(2)

حركة عز الدين القسّام

■ إن الأسباب الحقيقية للثورة، في الواقع، هي وصول حدة التناقض في عملية إنتقال المجتمع الفلسطيني من الإقتصاد الزراعي – شبه الإقطاعي، العربي إلى الإقتصاد الصناعي البورجوازي اليهودي (الغربي) إلى ذروتها، كما رأينا في الصفحات السابقة. إن عملية تعميق حالة الاستعمار وتجذيرها، ونقلها من حالة الانتداب البريطاني إلى حالة الاستعمار الإسكاني الصهيوني، وصلت إلى ذروتها، كما رأينا، في منتصف ثلاثينيات ق.20، والواقع أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قد أرغمت على تبني شكل الكفاح المسلح لأنه لم يعد بوسعها أن تظل متربعة على سدة هذه القيادة في وقت وصل فيه التناقض إلى شكل صدامي حاسم. وقد لعبت عوامل متناقضة ومختلفة في دفع القيادة الفلسطينية آنذاك إلى تبني شكل الكفاح المسلح:

1– سلسلة الإخفاقات التي منيت بها هذه القيادة طيلة فترة تكلسها فوق رأس الحركة الجماهيرية، حتى فيما يتعلق بالمطالب الجزئية الصغيرة التي لا يتردد المستعمرون عادة في تلبيتها لغرض إمتصاص النقمة (وقد أدرك البريطانيون متأخرين هذه الإمكانية التي خفف من إلحاحها بالنسبة لهم وجود العميل الصهيوني الأكفأ)؛ **2**– العنف اليهودي (الحاميات– شعار اليد العاملة اليهودية فقط – .. الخ)، مضافاً إلى العنف الإستعماري (الطريقة التي قمعت فيها إنتفاضة 1929)؛ **3**– حركة عز الدين القسّام.

■ إن الحديث عن ثورة 1936–1939 يستلزم وقفة خاصة عند الشيخ **عز الدين القسّام**، فبالرغم من الكثير الذي كتب عنه، إلا أنه بوسعنا أن نقول بأن هذه الشخصية الفريدة ما تزال، غير مكتشفة تماماً. إن معظم ما كتب عنه مسّه من الخارج فحسب. وبسبب هذه السطحية في دراسة شخصيته لم يتردد عدد من المؤرخين اليهود في إعتباره «درويشاً متعصباً»، فيما أهمله الكثيرون من المؤرخين الغربيين.

■ ولكن مهما كان الرأي في أفكار القسّام، فمما لا ريب فيه أن حركته (11/12 – 1935/11/20) كانت نقطة إنعطاف لعبت دوراً مهماً في تقرير شكل متقدم من أشكال النضال، إذ أنها وضعت زعامات الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية، التي كانت قد إنشقت على نفسها وتشتتت وتشرذمت، أمام إمتحان لا يمكن الفرار منه. ولعل شخصية القسّام تشكل في حد ذاتها نقطة إلتقاء رمزية لمجموعة هائلة من العوامل المتداخلة التي تشكل في مجموعها ما صار يسمى تبسيطاً بالقضية الفلسطينية: فـ «**سوريته**» (هو من مواليد جبلة، قضاء اللاذقية، 1871) تمثيل للعامل القومي العربي في المعركة؛ و«**أزهريته**» (فقد درس في الأزهر) تمثيل للعامل الديني – الوطني الذي كان يمثله الأزهر في بداية القرن الـ 20؛ و«**نضاليته**» (فقد إشترك في ثورة جبل حوران السورية ضد الفرنسيين من 1919–1920 وحكم بالإعدام) هي تمثيل لوحدة النضال العربي.

وقد جاء **القسّام** مع الشيخ محمد الحنفي (المصري) والشيخ علي الحاج عبيد إلى حيفا في 1921، وبدأ لتوه العمل في إنشاء حلقات سرية. إن ما يلفت النظر في النشاط القسّامي عقله التنظيمي المتقدم، وصبره الحديدي: فقد رفض عام 1929 الإندفاع في الإعلان عن وجوده المسلح، وبالرغم من أن هذا الرفض قد أدى إلى إنشقاق في تنظيمه، إلا أنه إستطاع أن يظل متماسكاً وسرياً . ويقول أحد القسّاميين المعروفين[67] أن القسّام برمج ثورته في أربع مراحل: **1**– الإعداد النفسي ونشر روح الثورة؛ **2**– إنشاء حلقات سرية؛ **3**– تشكيل لجان لجمع التبرعات

ولشراء السلاح وللتدريب وللأمن وجمع المعلومات وللدعاية والإعلام وللإتصالات السياسية؛ **4**- ثم الثورة المسلحة.

■ إن معظم العارفين بعز الدين القسّام يقولون أن خروجه إلى تلال يعبد مع 25 من رجاله ليل 1935/11/12 لم تكن غايته إعلان الثورة المسلحة، ولكن نشر الدعوة للثورة، إلا أن إشتباكاً عرضياً أدى إلى إفتضاح أمر وجوده هناك، وبالرغم من إستبساله مع رجاله فقد قضت قوة بريطانية على مجموعته بسهولة، ويبدو أن الشيخ القسّام، حين شعر بأنه لم يعد بوسعه توسيع الثورة مع رفاقه، رفع شعاره المشهور: «**موتوا شهداء**». ومن حق القسّام أن نفهم شعاره هذا فهماً «غيفاريا» إذا جاز التعبير، ولكن على المستوى الوطني العادي، إن سلوك القسّام من خلال الشهادات القليلة التي نملكها عنه تدل على أنه كان يدرك أهمية دوره كمفجر لبؤرة ثورية أمامية(طليعية).

■ ما لبث هذا الشعار أن أثمر على التو: فقد شيّعت الجماهير جثمان شهيدها مشياً على الأقدام إلى قرية ياجور مسافة 10 كيلومترات، على أن أهم ما في الأمر كان إفتضاح القيادات التقليدية أمام التحدي الذي مثله الشيخ القسّام. وقد شعر هؤلاء القادة بهذا التحدي بنفس المقدار الذي شعر فيه الإنتداب البريطاني. ويقول أحد القسّاميين أنه قبل أن يصعد القسّام إلى الجبال بشهور قليلة أرسل إلى الحاج أمين الحسيني بواسطة الشيخ موسى العزراوي يطلب منه التنسيق لإعلان الثورة في جميع أنحاء البلاد، إلا أن الحسيني رفض، بحجة أن الظروف لم تنضج بعد[68].

■ عندما إستشهد القسّام لم يسر في جنازته إلا الفقراء، وإتخذ الزعماء موقفاً فاتراً ما لبثوا أن أدركوا خطأه، فقد شكل إستشهاد القسّام حدثاً بارزاً لم يكن بوسعهم تجاوزه بالتجاهل، والدليل على ذلك أن ممثلي الأحزاب الفلسطينية الخمسة قاموا بزيارة المندوب السامي البريطاني بعد ستة أيام فقط من إستشهاد القسّام، وقدموا له مذكرة لعلها من أندر المذكرات صفاقة، فقد إعترفوا بـ «أنهم إذا لم يتلقوا عن مذكراتهم هذه جواباً يمكن إعتباره بصورة عامة مرضياً، فإنهم سيفقدون كل ما يملكونه من نفوذ على أتباعهم، وعندئذ تسود الآراء المتطرفة غير المسؤولة، وتتدهور الحالة سريعاً»[69]، فمن الواضح أنهم كانوا يريدون توظيف ظاهرة القسّام للتراجع خطوة إلى الوراء.

غير أن الشهيد القسّام كان قد فوَّت عليهم، بالشكل النضالي الذي قرره، فرصة التراجع، وهذا في الواقع ما يفسر إختلاف موقف الزعماء الفلسطينيين من إستشهاد الشيخ القسّام فور حدوثه، عن موقفهم في الإحتفال الأربعيني باستشهاده، فقد إكتشفوا خلال هذه الأيام الأربعين أنهم إذا لم يحاولوا ركوب الموجة الشامخة التي فجرها القسّام، فإنها ستطويهم، ولذلك قفزوا من الفتور في جنازته، إلى المهرجانات والخطابات في اليوم الأربعين لاستشهاده. ويبدو أن الحاج أمين الحسيني سيظل فيما بعد شاعراً بهذه الثغرة، وحتى بعد أكثر من عشرين سنة ستظل مجلة «فلسطين» الناطقة بلسان الهيئة العربية العليا، تحاول الإيحاء بأن الحركة القسّامية إنما كانت جزءاً من نشاط الحركة التي كان يقودها المفتي، وأن هذا الأخير والقسّام، كانا «أصدقاء شخصيين»[70]■

(3)

وقائع تشرين الثاني (نوفمبر) 1935

وشرارة شباط (فبراير) 1936

■ روى البريطانيون قصة القسّام في تقريرهم السنوي الذي جرى تقديمه إلى لجنة الإنتدابات في جنيف عن وقائع 1935 كما يلي: «إنتشرت في الجو إشاعات عن عصابة للإرهاب تألفت بوحي من عوامل سياسية دينية، وفي يوم 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1935 كان جاويش ونفر من البوليس يقتفيان أثر سرقة في هضاب قضاء الناصرة فأطلق مجهولون النار فقتلوا الشاويش .. وسرعان ما أدى هذا الحادث إلى إكتشاف عصابة كانت في ذلك الجوار تحت قيادة عز الدين القسّام، وهو لاجيء سياسي من سوريا، وهو ذو مكانة ليست بالقليلة كرجل من رجال الدين، وقد إشتبه به إشتباهاً قوياً قبل ذلك ببضع سنوات، وقيل أن له ضلعاً في أعمال إرهابية. ولقد حضر جنازة الشيخ القسّام في حيفا جمع غفير جداً، وبالرغم من الجهود التي بذلها كبار المسلمين في توطيد النظام أثناء الجنازة إلا أنه وقعت مظاهرات وقذف أحجار، وبعثت وفاة القسّام موجة قوية من الشعور في الدوائر السياسية وغيرها في البلاد، وإتفقت آراء الصحف العربية على تسميته بالشهيد فيما كتبته عنه من المقالات..»[71].

■ وقد شعر البريطانيون بدورهم بالتحدي الذي مثله إستشهاد القسّام، وحاولوا بدورهم شد عقارب الساعة إلى الوراء، ولذلك كان رأي المندوب السامي البريطاني الذي كتبه لوزير المستعمرات في تلك الفترة بأنه ما لم تلبَّ مطالب الزعماء الفلسطينيين «فإنهم سيفقدون ما يملكونه من نفوذ وتختفي بالتالي إمكانات تهدئة الحالة الحاضرة بالوسائل المعتدلة التي إقترحتها»[72]. ولكن إعادة عقارب الزمن إلى الوراء كانت مستحيلة، فحركة القسّام كانت تعبيراً في الواقع عن الشكل الطبيعي القادر على معالجة تفاقم التناقض وحسمه، وسرعان ما إنعكست في عدد من اللجان والتجمعات، وصار يتعين على القيادة التقليدية أن تختار بين الوقوف في وجه ذلك التصاعد في إرادة القتال لدى الجماهير، أو في إمتصاص هذه الرغبة والتكلس فوقها. وبالرغم من أن البريطانيين تحركوا بسرعة، فعرضوا **فكرة إقامة مجلس تشريعي وفكرة الحد من بيع الأراضي**، إلا أن ذلك جاء متأخراً، وأسهمت الحركة الصهيونية التي بدأت في تلك الفترة تبلور إرادتها بصورة قوية في إضعاف فاعلية العرض البريطاني، ومع ذلك فإن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن قد حسمت موقفها بعد، وكان تذبذبها بارزاً بصورة تدعو للدهشة، وحتى 2 نيسان (إبريل) 1936 كان ممثلو الأحزاب الفلسطينية مستعدين لتشكيل وفد للذهاب إلى لندن لطرح وجهة نظرهم أمام الحكومة البريطانية.

■ **إنفجر الموقف قبل أن تقرر قيادة الحركة الوطنية تفجيره.** فحين إندلعت شرارة شباط(فبراير) 1936 في يافا كان زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية يعتقدون أنه ما زال بوسعهم أن يكسبوا من بريطانيا مطالب جزئية عن طريق المفاوضات. ولكن الأحداث التالية فاجأتهم: إن جميع المقربين من أحداث نيسان(إبريل) 1936 يعترفون بأن إندلاع العنف، والعصيان المدني، كان عفوياً، وإذا إستثنينا الأعمال التي حركها بقايا القسّاميين، فإن كل ما حدث كان تعبيراً عفوياً عن المستوى الحرج الذي وصله التناقض. وحتى عند إعلان الإضراب العام في 19 نيسان(إبريل) 1936 كانت زعامة الحركة الوطنية متخلفة عنه، ولكنها سرعان ما تعلقت بالقطار قبل أن يفوتها،

ونجحت – للأسباب التي ذكرناها في تحليل الوضع الإجتماعي السياسي في فلسطين آنذاك – بالسيطرة على الحركة الوطنية.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة، من الناحية التنظيمية، بأحزاب من الإفرازات التي تبقّت عن الحركات التي نشأت ضد العثمانيين منذ أوائل القرن العشرين ، وهذا يعني أنها من جهة، لم تكن متمرسة بالنضال الإستقلالي (مثلما كان الحال في مصر مثلاً)، ويعني من جهة أخرى، أنها كانت إطارات عامة، غير مكتملة البناء، دون مباديء محددة، تحكمها شلل من الوجهاء، وتعتمد على ولاءات متحدرة إليها من نفوذها الديني أو الإقطاعي أو الوجاهي، ولكنها لم تكن أحزاباً لها قواعد منظمة. وفيما عدا القسّام نفسه (والشيوعيون طبعاً) فإن أحداً من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة لم يكن مسلحاً بعقل تنظيمي. أما الحاج أمين الحسيني، الذي كان يمتلك قدرات إدارية نادرة، فقد كان عقله بعيداً عن العقل التنظيمي بالمعنى النضالي، وإن المسؤوليات التنظيمية ظلت في معظم الوقت مواهب فردية في اللجان الفرعية والكادر الأوسط، وغالباً ما كانت تعجز عن تحول كفاءاتها إلى قوانين■

(4)

الأحزاب الفلسطينية

■ عشية الثورة، ومع إنحلال **اللجنة التنفيذية العربية** في آب (أغسطس) 1934، برزت **6 مجموعات حزبية:**

1– الحزب العربي الفلسطيني (أيار/ مايو 1935)، يرأسه **جمال الحسيني،** وهو ممثل تقريباً لسياسة المفتي ويمثل الإقطاعيين وكبار تجار المدن.

2– حزب الدفاع الوطني، يرأسه **راغب النشاشيبي،** وتأسس في كانون الأول(ديسمبر) 1934، وهو يمثل البورجوازية المدينية الناشئة، وكبار الموظفين.

3– حزب الاستقلال الذي كان قد تأسس عام 1932 برئاسة **عوني عبد الهادي،** وهو يجمع المثقفين والبورجوازية الوسطى وبعض قطاعات البورجوازية الصغيرة، وساعد ذلك على بروز دور خاص للجناح اليساري فيه.

4– حزب الإصلاح الذي أسسه **د.حسين الخالدي** في آب(أغسطس) 1935، وهو ممثل لعدد من المثقفين.

5– حزب الكتلة الوطنية الذي يرأسه **عبد اللطيف صلاح.**

6– حزب الشباب الفلسطيني الذي يرأسه **يعقوب الغصين.**

■ إن هذا التعدد في فصائل العمل الوطني كان شكلياً، ولم يكن يعبر تعبيراً واضحاً وحاسماً عن الخارطة الطبقية في البلاد، فالأكثرية الساحقة من الجماهير لم تكن ممثلة فيه (يقول نيفيل باربور أن 90% من الثوار كانوا فلاحين يعتبرون أنفسهم متطوعين). وإذا نظرنا إلى التوزيع الطبقي في فلسطين في 1931 نرى أن 59% من العرب كانوا فلاحين (19,1% من اليهود)، و 12,9% من العرب يعملون في البناء والصناعة والتعدين (30,6% من اليهود)، و 6% من العرب يعملون بالتجارة، و 1,3% في الإدارة ..الخ[73].

إن ذلك يعني أن الغالبية الساحقة من السكان لم تكن ممثلة في هذه الأحزاب التي بالرغم من أنها تمثل **الإقطاع ورجال الدين وكومبرادور المدن وقطاعات معيّنة من المثقفين** فقد كانت دائماً خاضعة في تحالفها لزعامة المفتي

وطبقته، هذه الطبقة التي مثلت كبار الملاك (شبه الإقطاع) والتي كانت أكثر وطنية من الزعامة التي مثلت البورجوازية المدينية.

أما **البورجوازية المدينية** فقد مثلها الأفندية في فترة كانوا يتجهون فيها نحو توظيف أموالهم في الصناعة والأعمال (وقد تبلور هذا الإتجاه بعد هزيمة ثورة 1936 – 1939). وكانت **البورجوازية الصغيرة** بالإجمال (التجار الصغار وأصحاب الدكاكين والمعلمون والموظفون وأصحاب الحرف) دون زعامة، وكانت، كفئات إجتماعية، غير ذات نفوذ وغير ذات أهمية تحت الحكم التركي الذي إعتمد على شريحة الأفندية التي أعطاها الأتراك حق الحكم المحلي بصفتها نمت حول أرستقراطية شبه الإقطاع. أما الحركة العمالية فقد كانت ضعيفة وناشئة، ومع ذلك تعرضت إلى عسف السلطة من جهة أولى، والمنافسة الساحقة للبروليتاريا والبورجوازية اليهودية من جهة ثانية، ولاضطهاد زعامة الحركة الوطنية العربية من جهة ثالثة■

(5)

نحو العصيانين المدني والمسلح

■ قبل تشكيل اللجنة العربية العليا في 25 نيسان(إبريل) 1936 برئاسة الحاج أمين الحسيني ، كان جمال الحسيني زعيم الحزب العربي الفلسطيني مستاءً من نمو إعتقاد لدى الناس بأن الإنكليز هم العدو الحقيقي، وكان حزب الدفاع الوطني الذي يمثل بالدرجة الأولى الكومبرادور المديني النامي غير ميال أصلاً للصدام مع البريطانيين صداماً مفتوحاً. قبل ذلك بيومين إثنين فقط، أي في 23 نيسان(إبريل) 1936، ألقى وايزمان، زعيم الحركة الصهيونية آنذاك، خطاباً في تل أبيب وصف فيه الصراع العربي – الصهيوني، الآخذ في التفجر، بأنه صراع بين عناصر الهدم وعناصر العمران، واضعاً بهذا الوصف القوى الصهيونية في مكانها من الآلة الإستعمارية عشية الصدام المسلح. كان ذلك هو الموقف على طرفي الميدان عشية الثورة.

■ في الريف إتخذت الثورة طابع العصيان المدني والعصيان المسلح، وتقاطر المئات من المسلحين للإلتحاق بالمجموعات القتالية التي أخذت تنتشر في الجبال، وكان الإمتناع عن دفع الضرائب قد أقر في مؤتمر 7 أيار (مايو) 1936 الذي عقد في كلية روضة المعارف الوطنية في القدس وحضره حوالي 150 مندوباً يمثلون عرب فلسطين، وإن إستعراضاً بسيطاً لأسماء المؤتمرين كما أوردها عيسى السفري[74] يدل بأنه قد تم في هذا المؤتمر بالذات تكريس قيادة الحركة الجماهيرية لحلف واهٍ بين الزعامات الإقطاعية الدينية وبين البورجوازية التجارية المدينية وبين عدد محدود من المثقفين، وكان القرار الذي إتخذ في هذا المؤتمر موجزاً، ولكنه يعبر تعبيراً واضحاً عن المدى الذي كانت قيادة من هذا النوع قادرة على الذهاب إليه: «**قرر المؤتمر بالإجماع إعلان الإمتناع عن دفع الضرائب إعتباراً من يوم 15 أيار(مايو) 1936 الحالي، إذا لم تغيّر الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية**».

■ لقد وجه البريطانيون ضربتهم، في الرد على العصيان المدني والعصيان المسلح، نحو مفصلين: **الأول، الكادر التنظيمي** الذي كان بالإجمال أكثر ثورية من القيادة؛ **والثاني، الجماهير الفقيرة المشتركة في الثورة** والتي لم تكن تتمتع في الحقيقة إلا بحماية سلاحها ذاته.

ذلك يفسر إلى حد بعيد أن العنصرين الوحيدين اللذين يتمتعان بكفاءة تنظيمية نسبية في قيادة الثورة، وهما عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة، قد جرى إعتقالهما، فيما لم يتعرض الآخرون إلى إعتقال أو مضايقة تصل إلى حد الشل الكلي، ويدل على ذلك أنه تم إعتقال 61 مناضلاً عربياً من المسئولين عن تنظيم الإضراب (الكادر الوسط)، وذلك في 23 أيار (مايو)، إلا أن هذا الإعتقال لم يمنع بريطانيا من منح تأشيرة سفر إلى أربعة من زعماء الثورة، هم: جمال الحسيني وشبلي الجمل وعبد اللطيف صلاح والدكتور عزت طنوس، للسفر إلى لندن ومقابلة وزير المستعمرات، وذلك في 12 حزيران (يونيو)، ومثل هذا الحادث الذي سيتكرر باطراد طيلة الأشهر والسنوات التالية ليس غريباً، فقد كان المندوب السامي البريطاني يلاحظ بإرتياح شديد أن «خطب يوم الجمعة قد إقترنت بدرجة من الإعتدال تفوق بكثير ما كنت أتوقعه، في وقت بلغت فيه حدة المشاعر عمقاً كبيراً، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى المفتي»[75]■

(6)

جدلية العلاقة بين الثورة ومحيطها العربي

■ لقد تبلور الموقف منذ البدء بأن إعتبرت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الثورة الجماهيرية مجرد عامل ضاغط يهدف إلى تحسين أوضاعها كطبقة لدى الإستعمار البريطاني، وقد أدرك البريطانيون هذا الواقع إدراكاً عميقاً وتصرفوا وفقه، ولكنهم مع ذلك لم يكلفوا أنفسهم عناء منح تلك الطبقة الإمتيازات التي تطمح لها، فقد كانت لندن مصرة على تلبية إلتزاماتها إزاء تسليم الإرث الإستعماري في فلسطين للحركة الصهيونية، وعلى العكس تماماً، فإن سنوات الثورة (36–39) كانت السنوات التي رمى الإستعمار البريطاني بثقله، خلالها، لإنجاز مهمة تصليب الوجود الصهيوني وإيقافه على قدميه كما سنرى فيما بعد.

■ نجح البريطانيون في تحقيق ذلك خلال وسيلتين: **الأولى** هي ضرب فقراء الفلاحين الثائرين بعنف لا مثيل له، **والثانية في** إستخدام نفوذهم الواسع لدى الأنظمة العربية، التي لعبت دوراً كبيراً في تصفية الثورة؛

- **من الجهة الأولى** لعب **قانون الطوارىء البريطاني** دوره بفعالية، ويورد السفري مجموعة أحكام صدرت آنذاك للتدليل على عسف هذا القانون: «ست سنوات حبس لحيازة مسدس – 12 سنة لحيازة قنبلة – خمس سنوات مع الأشغال الشاقة لحيازة 12 رصاصة – 8 أشهر بتهمة تضليل فريق من الجند عن الطريق – تسع سنوات بتهمة حيازة مفرقعات – 5 سنوات لمحاولة شراء ذخيرة من الجنود – أسبوعان حبس لحيازة عصا» ...الخ[76].

ووفق تقرير بريطاني قدم إلى عصبة الأمم فإن عدد القتلى العرب خلال ثورة 1936 يبلغ حوالي الألف، هذا عدا عن الجرحى والمفقودين والمعتقلين. وإستخدم البريطانيون سياسة نسف البيوت على نطاق واسع، فبالإضافة إلى عملية نسف وهدم جزء من مدينة يافا (1936/6/18)، ويقدر عدد البيوت التي نسفت فيها بـ 220 وعدد الذين شردوا نتيجة النسف بـ 6 آلاف نسمة؛ نقول، بالإضافة إلى ذلك، جرى هدم مائة تخشيبة في الجبالية و300 في أبو كبير، و350 في الشيخ مراد، و75 في عرب الداودي، ومن الواضح أن سكان الأحياء التي هدمت في يافا، والتخشيبات في ضواحيها هم من فقراء الفلاحين الذين هجروا الريف إلى

المدن. أما في القرى فقد عدد السفري حوالي 134 بيتاً جرى نسفها لأسباب تتعلق مباشرة بالثورة[77]. وهذه البيوت تخص فقراء الفلاحين وبعض الفلاحين المتوسطين وعدداً يسيراً جداً من العائلات الإقطاعية.

- **ومن الجهة الثانية** بدأ الأمير عبد الله أمير شرق الأردن، ونوري السعيد، نشاطهما للتوسط لدى الهيئة العربية العليا، إلا أن هذه الوساطات لم تفلح بالرغم من إستعداد الزعامات لتلبيتها، فالحركة الجماهيرية كانت حتى ذلك الوقت (1936/8) غير قابلة للتدجين بعد، على أن هذه الإتصالات أثّرت تأثيراً سلبياً على الثورة، وتركت في الجو شعوراً بأن التناقض القائم هو تناقض قابل للتسوية، وبالفعل فإن هذه البداية التي بدت فاشلة ستحقق نجاحاً كاملاً في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1936، أي بعد حوالي ستة أسابيع فقط(!).

■ على أن هذه الصلات لم تكن الشكل الوحيد لجدلية العلاقات بين فلسطين والبلدان العربية المجاورة، فقد كانت هذه الجدلية أكثر تعقيداً، وتعكس مجمل التناقضات المركبة، وكنا قد لاحظنا ما مثله القسّام في هذا المجال، والواقع أن الظاهرة القسّامية بهذا المعنى إستمرت بالحدوث، فقد تدفق إلى فلسطين عدد كبير من المناضلين العرب مثل سعيد العاص (الذي إستشهد في تشرين الأول/ أكتوبر 1936) والشيخ محمد الأشمر وغيرهما الكثير، على أن التدفق هذا شمل أيضاً عدداً من الضباط الوطنيين المغامرين، وأبرز هؤلاء كان فوزي القاوقجي الذي ما لبث بعد دخوله إلى فلسطين في آب(أغسطس) 1936، على رأس مجموعة صغيرة، أن أعلن نفسه قائداً عاماً للثورة، وبالرغم من أن هؤلاء قاموا بتحسين تكتيكات الثوار وتوسيعها إلا أن العبء الأكبر من العنف الثوري في الريف، والعمل الفدائي في المدن، ظل يتحمله الفلاحون المعدمون بالدرجة الأولى.

والواقع أن «الضباط» الذين بزغوا من صفوف الفلاحين أنفسهم ظلوا هم الذين يلعبون الدور الرئيسي، ولكن معظمهم كان يخضع لقيادة المفتي، ومع ذلك فهم الذين يمثلون البطولة الأسطورية للجماهير في هذه الثورة■

(7)

التدخل العربي الرسمي

■ بالرغم من أن الموظفين البريطانيين في فلسطين لم يكونوا يوافقون تماماً على سياسة لندن، المستميتة في دعم الحركة الصهيونية، والذين كانوا يرون أن هناك متسعاً لزعامة طبقية عربية ليست مرتبطة المصلحة بالثورة، للتعامل مع الاستعمار، إلا أن بريطانيا قررت كما يبدو، نهائياً، في حزيران(يونيو) 1936 «**أهمية الإرتباط العضوي بين سلامة المصالح البريطانية وبين نجاح الصهيونية في فلسطين**». وقررت بريطانيا دعم قوتها في فلسطين، وزيادة إجراءاتها القمعية هناك[78].

وقد تزعزعت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت أعصابها وإنتابها الخوف في أعقاب ذلك القرار، وسارع الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي لمقابلة المندوب السامي البريطاني، ويبدو من تقارير بعث بها المندوب المذكور آنذاك إلى حكومته أن هؤلاء هم الذين شددوا بالإيحاء بأنهم مستعدون لإنهاء الثورة «إذا طلب منهم ملوك العرب ذلك». إلا أن هؤلاء لم يجرؤوا قط على الإعتراف أمام الجماهير بأنهم هم أصحاب تلك الفكرة الملتوية بل كرروا نفيها عدة مرات. وإثر ذلك تدفقت أعداد كبيرة من الجنود البريطانيين تقدر بعشرين ألف جندي إلى فلسطين، وفي 30 أيلول(سبتمبر) 1936 بعد إستكمال وصول القوات البريطانية، صدر مرسوم

بالأحكام العرفية، وشددت سلطة الإنتداب خطها القمعي. وقد شهد شهرا 9 و1936/10 أعنف المعارك، وهي المعارك الأخيرة في الواقع التي شملت جميع أنحاء فلسطين تقريباً آنذاك.

■ في 1936/10/11 وزعت **اللجنة العربية العليا** بياناً يطلب إنهاء الإضراب، وبالتالي الثورة، «ولما كان الإمتثال لإرادة أصحاب الجلالة و السمو ملوك العرب، والنزول على إرادتهم، من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية تعتقد إعتقاداً جازماً أن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم، لذلك فاللجنة العربية العليا، إمتثالاً لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، وإعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم إلى إنهاء الإضراب والإضطراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب»[79].

■ بعد ذلك بشهر واحد، بالضبط (في 1936/11/11) تعلن «القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية – فلسطين» في بلاغ وقعه فوزي القاوقجي، أنها «تطلب توقيف أعمال العنف تماماً، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير، ونيل حقوق البلاد كاملةً»[80]. وبعد عشرة أيام تصدر القيادة المذكورة بيانا آخر يعلن «ترك الميدان إعتمادا على ضمانة الملوك والأمراء العرب وحفظاً لسلامة المفاوضات»[81]. ويقول جميل الشقيري: «فطوعاً لأوامر الملوك والأمراء إنحل الإضراب، وأوقفت أعمال الثورة بظرف ساعتين على إعلان النداء»(!)[82].

■ ورغم أن بريطانيا قامت في تلك الفترة بتحدي القيادات الفلسطينية بالضبط في النقطة التي خدعوا فيها الجماهير، وهي المتعلقة بموضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن هذه القيادات قررت مقاطعة اللجنة الملكية (لجنة بيل)، إلا أن الملوك والأمراء العرب أرغموا هذه القيادات مرة أخرى في أقل من ثلاثة شهور، على الطاعة، فقد كتب الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي رسائل إلى الحاج أمين الحسيني تقول: «... وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لإنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي الاتصال باللجنة الملكية». على أن هذا الحادث، الذي يبدو جزئياً، مزق ذلك التحالف في قيادة الحركة الوطنية، إذ أن القوى التي كانت تقف إلى يمين الحاج أمين الحسيني، والتي يتزعمها حزب الدفاع سارعت إلى معارضة قرار مقاطعة لجنة بيل، وأبدى الحزب عدة دلائل تشير إلى رغبته في قبول مشروع التسوية التي كانت بريطانيا ستعرضه، وقد إستند زعماء هذا الحزب، الذي كان يمثل بالدرجة الأولى أفندية المدن، إلى التذمر الذي أصاب كبار التجار العرب في المدينة نتيجة الإضراب، وإلى التخلخل الذي طرأ على مصالح البورجوازية المدينية التي كانت تعتمد على علاقات إقتصادية وطيدة ممثلة بوكالاتهم عن الصناعة البريطانية وأحياناً اليهودية■

(8)

فشل اليمين وصعود الإتجاه الثوري

■ ساندت الأنظمة العربية، خصوصاً في شرق الأردن، موقف هذا اليمين بكل قوة، ولم يكن عند الحاج أمين الحسيني وما يمثله أي حافز للميل إلى جهة اليسار الذي كان عملياً قد بدأ يعمل على تصفيته. وهكذا شرع موقفه يزداد تذبذباً وترددا، وبدا أنه أضحى في موقع لا يستطيع معه المضي بالثورة ولا حتى خطوة إلى الأمام، كما أن التراجع لم يعد يفيده، ومع ذلك فحين إعتقد البريطانيون أن تصفية المفتي سياسياً أضحت ممكنة خلال فترة الهدوء

التي أعقبت إنهاء الإضراب إكتشفوا أن ذلك ليس صحيحاً، وأن يمين المفتي ما زال أضعف بكثير من أن يضبط الموقف، وإستمر المندوب السامي البريطاني، بخبث، يدرك ضخامة الدور الذي يستطيع المفتي لعبه وهو محصور بذلك الموقف بين حزب الدفاع عن يمينه، وحزب الاستقلال (جناحه اليساري) وحركات الشبيبة المثقفة عن يساره، كان هذا المندوب السامي يدرك قدرة بريطانيا على الإستفادة من الهامش الواسع القائم بين «صلابة القرويين الذين قاومونا ستة أشهر وهم يتلقون أجوراً ضئيلة ولا يقدمون على النهب»، وبين «ضعف أو إنعدام الصفات القيادية العظيمة لدى أعضاء اللجنة (العربية العليا) العشرة»[83].

■ إتضحت صحة نظرة المندوب السامي إلى الدور المحدود الذي يستطيع يمين المفتي أن يلعبه حين عجز حزب الدفاع عن الوقوف بوضوح أمام تقرير لجنة بيل الذي صدر في تموز(يوليو) 1937 والذي إقترح التقسيم وإنشاء دولة يهودية. وقد إتضحت في الوقت ذاته، أيضاً، أن خشية المندوب السامي من أن يؤدي ضغط أولئك الذين يقفون على يسار المفتي إلى إفقاده إعتداله لم تكن خشية بلا أسباب، على أن ذلك الضغط لم يحدث من قبل الجهة التي توقعها المندوب السامي، بل من قبل الكادر الأوسط الذي كان ما يزال ممثلاً في اللجان القومية، والذي كان يمثل يومياً بأفواج من الفلاحين المعدمين والعمال العاطلين عن العمل في المدن والأرياف.

■ وهكذا لم يكن أمام المفتي إلا أن يهرب إلى الأمام، فقد تجنب الإعتقال بأن إعتصم في الحرم الشريف، ولكن الأحداث دفعته إلى موقع لم يكن ليستطيع الوقوف فيه قبل ذلك بعام. ففي أيلول(سبتمبر) 1937 أطلق أربعة من الفدائيين المسلحين النار على أندروز، حاكم الجليل، فيما كان يخرج من الكنيسة الأنغليكانية في الناصرة فأردوه قتيلاً، «لقد كان أندروز الرسمي الوحيد الذي أدار الإنتداب وفق ما كان يعتبره الصهاينة صحيحاً، وقد فشل في كسب ثقة الفلاحين العرب». كان العرب يعتبرونه صديقاً لليهود، وأن مهمته هي تسهيل إنتقال لواء الجليل إلى الدولة اليهودية التي حددها مشروع التقسيم، كان الفلاحون العرب يكرهونه ويتهمونه بتسهيل بيع أراضي الحولة، أما الفدائيون الذين صرعوه فمن المعتقد أنهم ينضمون لإحدى خلايا السرية التي كانت للقسّاميين[84].

■ ومع أن اللجنة العربية العليا إستنكرت هذا الحادث في الليلة ذاتها، إلا أن الموقف، تماماً كما كان الأمر عند إستشهاد القسّام، كان قد خرج من بين أيدي المفتي وجماعته، وكان عليهم إذا ما أرادوا البقاء على رأس الحركة الوطنية، اللحاق بها وركب موجتها كما حدث في نيسان(إبريل) 1936. إلا أن هذه المرة كانت الإندفاعة الثورية عند الجماهير أشد عنفاً، ليس فقط بسبب الخبرات التي إكتسبوها أثناء تجربة العام الماضي، ولكن أيضا بسبب إزدياد وضوح التناقض القائم أمام أعينهم. ومن المؤكد أن هذه المرحلة من الثورة قد إتجهت بصورة جوهرية، إن لم نقل كلية، ضد البريطانيين وليس ضد الصهيونيين. وقد أفرز نمو التناقض المواقف إفرازاً أكثر حسماً: هيمن الفلاحون كلياً تقريبا على الثورة، وتراجع دور البورجوازية المدينية قليلاً، وأخذ أثرياء الريف وكبار الفلاحين المتوسطين يترددون في مساندة الثوار، وإنتقلت القوى الصهيونية إلى حالة هجومية فعالة■

5- مسألتان هامتان

(1)

بريطانيا تستعين بالمستوطنين

■ إن مسألتين هامتين في هذه المرحلة من الثورة، ينبغي التوقف عندهما:

الأولى: أن «العرب إتصلوا باليهود مقترحين التوصل معهم إلى نوع من الإتفاق على أساس قطع العلاقات مع بريطانيا قطعاً تاماً، ولكن اليهود رفضوا ذلك على الفور لأنهم يعتبرون علاقاتهم ببريطانيا مسألة جوهرية»[85]. وقد ترافق ذلك مع إرتفاع عدد اليهود الذين يخدمون في البوليس في فلسطين من 365 عام 1935 إلى 682 عام 1936، وفي أواخر ذلك العام أذنت الحكومة بتجنيد 1.240 يهودياً كبوليس إضافي مسلح ببنادق حربية، وإرتفع العدد بعد شهر إلى 2.863 مجنداً[86]. ولعب ضباط بريطانيون دوراً بارزاً في قيادة مجموعات يهودية للهجوم على قرى عربية.

والثانية: أن وجود زعامة الثورة خارج فلسطين (في دمشق) قد جعل دور القيادات المحلية المتحدرة من أصل فلاحي فقير في معظمها دوراً أكبر مما كان في الحقبة المنصرمة، وكان هؤلاء يرتبطون مع الفلاحين إرتباطاً وثيقاً، وذلك يفسر، إلى حد بعيد، المدى الأبعد الذي كان بوسع الثورة أن تصله. لقد برز في هذه الحقبة، على سبيل المثال، **عبد الرحيم الحاج محمد** كقائد محلي، ويقول الشيوعيون إنهم كانوا يتصلون به ويزودونه بالمعلومات[87]. وكان من الممكن أن يشكل هذا التطور نقطة إنعطاف تاريخية في الثورة لولا ضعف «اليسار»، بمعناه النسبي ومعناه الحقيقي، ولولا إضطرار هذه القيادات المحلية للإحتفاظ بصلتها التنظيمية إلى حد معين مع «**اللجنة المركزية للجهاد**» في دمشق، وذلك ليس فقط بسبب الولاء التقليدي لها، ولكن أيضاً بسبب إعتمادها بدرجة من الدرجات على تمويلها.

■ **في تاريخ النضال الفلسطيني برمته لم تكن الثورة الشعبية المسلحة أقرب إلى الإنتصار مما كانت عليه في تلك الشهور التي إمتدت بين أواخر1937 وأوائل 1939.** لقد ضعفت في هذه الفترة سيطرة القوات البريطانية على فلسطين ووصلت هيبة الاستعمار إلى الحضيض، وأصبحت سمعة الثورة ونفوذها هما القوة الأساسية في البلاد. **إلا أن ما حدث في هذا الوقت أيضاً هو إزدياد قناعة بريطانيا بأن عليها الإعتماد على القوى الصهيونية إن هي أرادت سيطرة طويلة الأمد على الوضع، وقد أعطاها الصهاينة حالة فريدة لم تكن لها في أي من مستعمراتها. هذه الحالة هي توفير قوة محلية لها مع الإستعمار البريطاني قضية مشتركة، ومشحونة حتى أقصى الحالات ضد السكان المحليين.**

■ في تلك الفترة بدأت بريطانيا تخشى من إضطرارها لتحويل جزء من قوتها العسكرية لمواجهة المأزق الأوروبي المتصاعد الحدة، ولذلك أخذت تميل باطراد نحو «**الإسراع في تنظيم قوة دفاع يهودية متطوعة، بالإضافة إلى القوة القائمة وعددها 6.500 مسلح**»[88]. وقد مضت قدماً في سياسة الإعتماد على القوة المحلية الصهيونية وتسليمها جزءاً كبيراً من واجبات القمع الذي كان يتسع، ومع ذلك فإنها لم تقطع ذلك الجسر الذي كانت تتركه دائماً قائماً بينها وبين قيادة الطبقات التي كان يتزعمها المفتي، وقد لعب البريطانيون في هذا المجال بالذات، وفي هذه الفترة بالتحديد، دوراً بارزاً في إبقاء المفتي بمثابة الممثل غير المنازع لعرب فلسطين، فقد كان إحتياطيهم من

القيادة الواقفة على يمين المفتي قد إخترق عملياً، ولذلك لم تكن عملية إستبعاد الزعيم الأوحد إلا عملية «لا تبقي من يستطيع تمثيل العرب سوى قادة الثورة في الجبال»[89]، على حد قول المندوب السامي البريطاني لفلسطين، ولاشك أن ذلك من بين أسباب أخرى، ساعد على إبقاء الحاج أمين الحسيني على قمة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، رغم أنه كان قد غادر مكان إختفائه في الأقصى بأسلوب مثير، وظل في دمشق منذ أواخر تشرين الأول(أكتوبر) 1937■

(2)
إستمرار الثورة رغم القمع

■ إن العسف البريطاني الذي تصاعد بصورة غير متوقعة، وتصاعد عمليات المداهمة والإعتقال الجماعي والإعدام طوال عامي 1937 و1938 أنهكت الثورة، ولكنها لم تضع حداً لها، وقد أدرك البريطانيون **أن الثورة هي في جوهرها ومادتها وقياداتها المحلية ثورة فلاحية**. وحين حاولت، نتيجة ذلك، أن تمايز في تعاملها مع المدينيين أدت الروح الثورية المهيمنة في فلسطين بأجمعها إلى تعميم لباس الرأس الفلاحي (الكوفية والعقال) في المدن، كي لا يخضع الريفي النازل إلى المدينة لعسف السلطة، وبعد ذلك منع الجميع من حمل هوياتهم الشخصية، كي لا تكتشف السلطة الفلاح من إبن المدينة.

■ إن هذا الواقع يشير إلى طبيعة الثورة وإلى نفوذها في تلك المرحلة إشارة واضحة للغاية. كان الريف، بصورة عامة، هو رحم الثورة، وكانت عمليات إحتلال المدن المؤقتة في 1938 تتمّ إثر هجمات يشنها الفلاحون[90] من الخارج، وهذا يعني أن الفلاحين والقرويين بصورة عامة، هم الذين كانوا يدفعون الثمن الأكبر. ففي عام 1938 أعدم عدد من الفلاحين لمجرد حيازتهم على أسلحة، وإن إستعراضاً سريعاً لجداول أسماء أولئك الذين أرسلوا إلى السجن أو إلى المشنقة، ترينا أن الغالبية الساحقة كانوا من فقراء الفلاحين. وعلى سبيل المثال، فقد «حكم على جميع سكان قرية عين كارم، وعددهم ثلاثة آلاف، أن يسيروا عشرة كيلومترات يومياً ليثبتوا وجودهم لدى مركز البوليس»[91]، وفي تلك الفترة كانت بريطانيا قد أصدرت أحكامها بالسجن، مدداً طويلة على حوالي 2.000 عربي، وهدمت أكثر من 5 آلاف بيت، وأعدم شنقاً في سجن عكا 148 شخصاً، وبلغ عدد المعتقلين لمدد مختلفة أكثر من خمسين ألفاً[92].

■ كانت بريطانيا، التي عَدَلَت في تشرين الثاني(نوفمبر) 1938 عن التقسيم الذي أوصى به تقرير لجنة بيل، آخذة في محاولة كسب الوقت، وهنا يجيء «**مؤتمر المائدة المستديرة**» الذي عقد في لندن في شباط(فبراير) 1939 نموذجاً لتلك الصفقة المشبوهة التي كانت تجري طوال الوقت بصمت بين قيادة الثورة الفلسطينية وبين البريطانيين الذين كانوا يعرفون يقيناً إستعداد تلك القيادة للمساومة في أية لحظة، وبالطبع لم يذهب جمال الحسيني وحده إلى المائدة المستديرة في لندن، بل ذهب معه ممثلو الدول العربية «المستقلة» آنذاك. وهكذا فقد قُدِّر للأنظمة العربية التي كانت خاضعة للإستعمار أن تملي إرادتها مرة ثانية في أقل من عامين على عرب فلسطين، بوساطة ذلك الإلتقاء (الكامن والمحتمل) في مصالح جميع الذين كانوا جالسين حول تلك المائدة المستديرة في لندن.

■ أن الكلمات التي ألقاها جمال الحسيني، والأمير فيصل (ممثل السعودية)، والأمير حسين (ممثل اليمن)، وعلي ماهر(ممثل مصر)، ونوري السعيد (ممثل العراق) – الذي أعلن أنه يتكلم «كصديق حميم لبريطانيا العظمى والذي لا يرغب بقول كلمة واحدة تجرح شعور أي بريطاني لأنه يشعر بصداقته نحوهم من أعماق قلبه»(!)[93]. «إن تلك الكلمات لم تؤكد إلا نجاح خطة بريطانيا التي إحتفظت بها بدقة طوال عقد من الزمن إزاء قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية: فهي لم تفرّط بها، وأبقتها دائماً على طرف جسر مفتوح، وكان البريطانيون واثقين من أن العراق والسعودية مستعدتان لاستخدام نفوذهما لدى زعماء فلسطين لوضع نهاية للثورة وتهيئة أسباب النجاح للمؤتمر».

■ ومع ذلك، فإن الثورة في فلسطين لم تكن قد هدأت، فحصيلة شباط (فبراير) 1939 كانت رسمياً: 110 قتلى و 112 جريحاً في 12 معركة ضد البريطانيين – تفتيش 39 قرية – منع التجول في 3 مدن 3 مرات – إعتقال حوالي 200 قروي – حرائق في 5 دوائر حكومية – إعدام 10 عرب بتهمة حمل سلاح – هجمات على 10 مستعمرات يهودية – نسف أنابيب النفط مرة – تفجير قطار حيفا واللد – إنشاء نقطة تفتيش داخل المسجد الأقصى.

إن الأرقام البريطانية التي يقدمها وزير المستعمرات البريطاني تشير إلى أنه «بين 20 كانون الأول/ ديسمبر و20 شباط/ فبراير (أي في شهرين) وقع 348 حادث إغتيال، و140 حادث تخريب، و190 حادث خطف، و23 سرقة، وإنفجار 9 ألغام و32 قنبلة؛ وخسر الجنود 18 قتيلاً و39 جريحاً، وخسر الأهالي 83 قتيلاً و124 جريحاً، ولا تشمل هذه الأرقام ما أصاب الثوار...»[94]■

(3)

إنهاك الثورة

■ إستمر الأمر على هذا المنوال حتى الشهر الذي نشبت فيه الحرب العالمية الثانية (أيلول/ سبتمبر 1939)، تكبد خلالها الفلسطينيون العرب خسائر لم يكن من الممكن تعويضها: كانت القيادة، بالإضافة لكل روح المساومة التي تعيشها، موجودة خارج البلاد، أما القيادات المحلية الناشئة فقد أخذت تسقط واحدة وراء الأخرى في ميادين القتال، وكان العسف البريطاني قد وصل إلى ذروته، وبدأ العنف الصهيوني يصعد باضطراد منذ أواسط 1937، ولا شك أن التركيز البريطاني والإصرار الذي رافقه في الساحة الفلسطينية قد أنهك الثوار الذين باتوا، مع تراوح قياداتهم، غير عارفين على وجه الدقة من كانوا يحاربون ولماذا؟؛ فتارة كانت القيادة تتحدث عن الصداقة التقليدية والمصالح المشتركة، مع بريطانيا، وتارة تصل إلى حد قبول منح إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يتواجدون فيها، ولا شك أن تذبذب القيادة ورخاوتها وعدم قدرتها على تحديد هدف واضح للقتال قد أسهم في إنهاك الثورة.

■ لكن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى إهمال العامل الموضوعي، فقد إستخدم البريطانيون فرقتين عسكريتين وعدداً من أسراب الطائرات والبوليس وقوة حرس الحدود الأردني، بالإضافة للقوة اليهودية المساعدة المؤلفة من 6 آلاف، ورموا ذلك كله للهيمنة على الموقف، (وكانت لجنة بيل قد إعترفت أن نفقات الأمن في فلسطين إرتفعت من 862 ألف جنيه لعام 1935 إلى 2.223.000 عام 1936).

إن حملة الإرهاب هذه وخصوصاً المحاولات التي بذلت لقطع الصلة بين الثوار وبين القرى، أدت إلى إنهاك الثورة. وجاء إستشهاد **عبد الرحيم الحاج محمد** في آذار(مارس) 1939 بمثابة ضربة قاصمة للثورة، إذ فقدت

واحداً من أكثر القادة الشعبيين الثوريين شجاعة وحكمة وإستقامة. وأخذت القيادات المحلية، بعد ذلك، تنهار وتغادر ميادين القتال، ولا شك أن التقارب الفرنسي ـ البريطاني عشية الحرب العالمية الثانية قد لعب دوره في محاصرة الثوار. فقد إستسلم **عارف عبد الرزاق** مع بعض أتباعه للفرنسيين بعد أن أنهكه التشرد والجوع، و ألقت القوات الأردنية القبض على **يوسف أبو درة** وسلمته للبريطانيين، فأعدموه. وأدى الإرهاب في القرى إلى خشية من دعم الثوار ومدّهم بالذخائر والطعام، ولا شك أن إنعدام الحد الأدنى من التنظيم قد حال دون القدرة على تجاوز هذه العراقيل■

(4)

أسباب فشل الثورة

■ أرجع الحزب الشيوعي الفلسطيني آنذاك أسباب فشل الثورة إلى **خمسة أسباب رئيسية**[95]: غياب القيادة الثورية، فردية قادة الثورة وإنتهازيتهم، عدم وجود قيادة مركزية لقوات الثورة، ضعف الحزب الشيوعي الفلسطيني، عدم ملاءمة الوضع العالمي.

هذه الأسباب في مجملها صحيحة، ولكن يجب أن يضاف إليها تقرب الحزب الشيوعي إلى زعامة الحاج أمين الحسيني الذي كان يراه «منتمياً إلى أكثر أجنحة الحركة الوطنية تطرفاً في العداء للإستعمار»، ويرى أعداءه «إقطاعيين خونة»[96]. مع العلم أن جماعة المفتي لم تتوقف على الإطلاق في تصفية عناصر اليسار التي كانت تحاول التغلغل في أوساط العمال. وكان اليسار الشيوعي، بالإضافة إلى ضعفه، غير قادر علي الوصول إلى الريف. كان متمركزاً في بعض المدن، وكان قد أخفق في تعريب الحزب كما أوصى مؤتمر الكومنترن السابع، ولم يكن هو الآخر قد قرر أهدافاً واضحة للنضال، وكان ما يزال ضحية للنظرة القاصرة لمسألة الوحدة العربية، ولعلاقات النضال القومية في الوطن العربي التي كان لها إنعكاسات تنظيمية.

ويبدو أن الخلل الرئيسي في هذه الهزيمة كان يكمن في تلك الثغرة الكبيرة الناشئة عن الحركة السريعة للمجتمع في فلسطين، الذي كان ينقلب بعنف شديد كما قلنا، من مجتمع زراعي عربي إلى مجتمع صناعي يهودي، فذلك كان على وجه التحديد السبب الذي غيّب البورجوازية الوطنية (أو البورجوازية المتوسطة) والبورجوازية الصغيرة الفلسطينية عن لعب دورها التاريخي في الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، وأتاح للزعامات الإقطاعية الدينية فرصة تزعم هذه الحركة لفترة طويلة دون منازع.

■ إلى هذا، يضيف د. عبد الوهاب الكيالي أسباباً أخرى مهمة بقوله: «إن التعب من القتال والضغط العسكري المتواصل والأمل في أن تحقق بعض جوانب الكتاب الأبيض، بالإضافة إلى معاناة العجز في الأسلحة والذخائر، كل ذلك قد أسهم في عرقلة إستمرار الثورة، ثم أن إقتراب العالم من حافة الحرب العالمية الثانية حمل الفرنسيين على قمع مقر رئاسة الثوار في دمشق قمعاً تاماً»[97].

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كله عاملين هامين متداخلين يمكن الحديث عنهما معاً لأنهما لعبا دوراً بارزاً في إجهاض الثورة، وهما: **موقف شرق الأردن، والنشاط الذي قام به عملاء الثورة المضادة في الداخل** على هامش النشاط الإرهابي الذي شنته القوات البريطانية والقوات الصهيونية.

■ كان حزب الدفاع الذي يتزعمه راغب النشاشيبي يلعب دور الممثل الشرعي لنظام شرق الأردن داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ولعل هذا الإرتباط كان نوعاً من التمويه بسبب عدم قدرة ذلك الحزب على كشف علاقة العمالة التي كانت تربطه عملياً بالإستعمار البريطاني وسط معركة كانت موجهة بالأساس ضد ذلك الاستعمار، ولذلك فقد كان الإرتباط بالنظام الشرق أردني نوعاً من التمويه المقبول من الطرفين.

كان حزب الدفاع عبارة عن حشد صغير من أفندية المدن يمثلون بالدرجة الأولى مصالح البورجوازية الكومبرادورية الصاعدة والتي بدأت تكشف أن وجودها ونموها رهن بارتباطها ليس فقط بالاستعمار البريطاني، ولكن أيضاً بالحركة الصهيونية التي كانت تسيطر على عملية التحول الصناعي للإقتصاد الفلسطيني. وهذا الموقع الطبقي هو الذي جعل تاريخهم يتلخص بأنهم «تعاونوا مع الإحتلال إدارياً، ومع الصهيونية تجارياً، وباعوا الأراضي إلى اليهود وسمسروا وزرعوا الشكوك وعرقلوا النشاط الوطني وأحكموا الخطة بين عبد الله وبين الصهيونيين في عامي 1923–1924 وأيدوا الهجرة والإنتداب في العشرينيات، والتقسيم في الثلاثينيات، ودعوا لوطن قومي يهودي في جزء من فلسطين، وتسليم الجزء الآخر إلى شرق الأردن.. الخ»[98]■

(5)

الدور العربي الرسمي

■ في الوقت الذي كان الأمير عبد الله، يقمع حركة الجماهير الشرق أردنية التي كانت قد قررت بمبادرتها الذاتية، منذ حزيران(يونيو) 1936، في المؤتمر الشعبي الذي عقد برئاسة **مثقال الفائز** في قرية أم العمد، دعم ثورة فلسطين بالرجال والعتاد، كان البريطانيون قد قرروا إعتبار شرق الأردن ميداناً متصلاً للقتال ضد الثوار الفلسطينيين في تحركاتهم. ولم يقتصر الدور الذي لعبه النظام الشرق أردني على ذلك فحسب، بل أغلق الطرق المؤدية إلى العراق ليمنع وصول أي إمداد، وأخذ يعرقل حركة القادة الفلسطينيين الذين إضطروا لزيادة حركتهم من شرق الأردن بعد بناء الأسلاك الحاجزة على حدود فلسطين الشمالية. وتوَّج هذا النظام نشاطه المضاد حين ألقى القبض على إثنين من القادة الفلسطينيين في 1939، أحدهما يوسف أبو درة، وسلمهما إلى البريطانيين حيث تم إعدامهما بعد ذلك بشهور قليلة، كما سبق وذكرنا.

■ في ذلك الوقت بالذات كانت قوات النظام الأردني تنشط جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية والعصابات الصهيونية في مطاردة الثوار. ولا شك أن هذا الدور الذي لعبه نظام شرق الأردن قد شجع عناصر الثورة المضادة الداخلية على رفع مستوى أعمالها، فقد أسهم عدد من قادة حزب الدفاع في إنشاء ما أسموه بـ«**فرق السلام**»، وهي قوات صغيرة مرتزقة «تكوّنت بالتعاون مع الإنكليز وساهمت في مطاردة الثوار والإشتباك معهم، وزحزحتهم عن بعض المواقع التي كانوا يسيطرون عليها، وكان فخري النشاشيبي ممن كانوا ساهموا في تكوين هذه الفرق، وتسليحها، وتوجيه نشاطها.. مما أدى إلى مقتله بعد إنتهاء الثورة بعدة أشهر»[99]. وقبل ذلك كانت الحملة البريطانية الشرسة لنزع السلاح من جميع أنحاء فلسطين قد إعتمدت على «تشجيع العناصر المعادية للمفتي على تزويد (البريطانيين) بالمعلومات والتعريف عن أشخاص الثوار»[100].

■ ولم يكن موقف العراق والسعودية، آنذاك، أفضل كثيراً من موقف النظام الأردني، وكانا يبديان منذ مؤتمر لندن إستعدادهما «لاستخدام نفوذهما لدى زعماء فلسطين لوضع نهاية للثورة»[101]، ولكن ذلك كله لم يكن قادراً على

أن يجعل من زعماء الثورة المضادة عملاء الإنكليز قوة لها وزنها الجماهيري، وعلى العكس، كان يعزز من قوة المفتي وزعامته، ولكن تشجيع عناصر الثورة المضادة كان يهدف، من جملة ما يهدف إليه، ضبط المفتي وإبقاءه ضمن حظيرة يمكن السيطرة عليها في نهاية الأمر، فقد تصرف البريطانيون طوال الوقت وفق قناعتهم بأن النشاشيبي لا يستطيع أن يكون بديلاً للمفتي. أما الهامش الصغير الذي إستخدمته قيادة المفتي، والناشيء عن التناقضات الجزئية التي كانت قائمة بين الإستعمار الفرنسي في سوريا ولبنان والإستعمار البريطاني، فلم يكن ليستطيع أن يؤدي إلى تغيير جذري في ميزان القوى، وما لبث هذا الهامش أن ضاق إلى حد الإختناق عشية الحرب العالمية الثانية.

■ إن مجمل هذه الحقائق يشير إلى أن الثورة الفلسطينية في الفترة ما بين 1936 و1939، قد ضربت على مفاصلها الثلاثة: **المفصل الذاتي**، بمعنى عجز وتذبذب وضعف وذاتية وفوضى قيادتها المتخلفة. **والمفصل العربي**، بمعنى تواطؤ الأنظمة العربية على إجهاضها في وقت لم تتفاعل الحركة الوطنية العربية الشعبية (الضعيفة) مع الثورة الفلسطينية إلا بصورة إنتقائية وذاتية وهامشية. **والمفصل العالمي**، بمعنى الخلل الكبير في ميزان القوى الموضوعي، والناشيء عن تحالف مجموع المعسكر الاستعماري فيما بينه، وكذلك فيما بينه وبين الحركة الصهيونية التي صارت تتمتع منذ ذلك الوقت بقوة محلية ضاربة لا يستهان بها عشية الحرب العالمية الثانية■

6- الخسائر البشرية

(1)

الخسائر الفلسطينية

■ إن أفضل تقدير للخسائر البشرية العربية في ثورة 1936–1939 هو ذلك التقدير الذي يقول أن الخسائر في السنوات الأربع هذه قد بلغت 19.792 ما بين قتيل وجريح، وهذا التقدير يتناول الإصابات التي لحقت بالعرب على أيدي العصابات الصهيونية في هذه الفترة.

ويستند هذا التقدير على الإعترافات الأولية المتحفظة التي كانت تتضمنها التقارير الرسمية البريطانية مع إمتحانها على صعيد وثائق أخرى[102]، ويثبت هذا الإحصاء أنه في عام 1936 قتل 1200 فلسطيني، وقتل 120 (1937)، و1200 (1938)، و1200 (1939)، كما تم إعدام 112 فلسطينياً وقتل 1200 فلسطيني في عمليات إرهابية مختلفة، وذلك يجعل عدد القتلى الفلسطينيين العرب في ثورة 1936 –1939 حوالي 5.032، قتيلاً وعدد الجرحى في الفترة نفسها 14.760 عربياً، كما بلغ عدد القتلى اليهود 415 من أصل تجمع يهودي بلغ تعداده وقتذاك 450 ألف نسمة.

■ أما أعداد المعتقلين فقد بلغ في 1937 حوالي 816، وفي 1938 حوالي 2.463 معتقلاً، وفي 1939 حوالي 5.679 معتقلاً. وبالمقارنة يتبدى مايلي: خسائر الفلسطينيين البشرية بين 1936–1939 توازي خسارة البريطانيين (قياساً على عدد السكان) لـ 200 ألف قتيل و600 ألف جريح ومليون و224 ألف معتقل.

■ على أن الخسائر الحقيقية، والأكثر خطراً، كانت في ذلك النمو السريع لأسس الوجود الإستيطاني الصهيوني في فلسطين، عسكرياً وإقتصادياً. وليس من المبالغة بشيء القول بأن ذلك الوجود الإقتصادي والعسكري، والذي تزايد إرتباطه بالإمبريالية وعبّر عن نفسه بكثافة في 1948 كان قد أرسى قواعده الرئيسية في هذه الفترة الممتدة بين 1936 و1939. ويذهب أحد المؤرخين الإسرائيليين إلى حد الإقرار بأن «ظروف الإنتصار في 1948 كانت قد خلقت إبان فترة الثورة العربية (1936)»[103]■

(2)

تماثل المصالح بين الصهيونية وبريطانيا

■ إن السياسة العامة التي إتبعها الصهاينة في هذه الفترة يمكن رؤيتها في قرارهم العميق بتجنب إنشاء أي تناقض بينهم وبين سلطة الإنتداب البريطاني، حتى حين كان هذا الإنتداب، تحت وقع ضربات الثوار العرب، يُضطر إلى تجاهل بعض المطالب الحيوية للحركة الصهيونية. وكان الصهاينة يعرفون كما يبدو أنهم إذا هيأوا للبريطانيين فرصة سحق الثورة العربية في فلسطين، فإن الحركة الصهيونية تكون قد قدمت للبريطانيين تلقائياً خدمة فائقة الأهمية.

■ وهكذا، فقد سارت المخططات الصهيونية الرئيسية على خطين متوازيين: **من جهة**، التحالف إلى أقصى حد مع البريطانيين، حتى أن المؤتمر العشرين للحركة الصهيونية الذي عقد في صيف 1937 أبدى إستعداده لقبول التقسيم من خلال المهادنة مع بريطانيا والإصرار على تجنب الصدام معها، وذلك ليتيح للإمبراطورية الإستعمارية

قمع الثورة العربية التي تجددت في ذلك الصيف. **ومن جهة أخرى** تعبئة التجمع الصهيوني الإستيطاني داخلياً تعبئة متواصلة، تحت الشعار الذي أطلقه بن غوريون آنذاك، والذي ينادي بـ«لا بديل»، وإرساء قواعد المجتمع العسكري، وأدواته الحربية والإقتصادية.

وقد كانت مسألة الإصرار على مهادنة البريطانيين إلى أقصى مدى، بالرغم من أن هؤلاء قاموا بخطوات خفضوا فيها الهجرة اليهودية مثلاً، مسألة مركزية في تاريخ السياسة الصهيونية في تلك الفترة. ورغم أنه كان يوجد في داخل الحركة الصهيونية جهات ترفض ما كان يسمى بـ «ضبط النفس»، إلا أن أصوات الأقلية هذه لم تستطع أن تؤدي إلى نتيجة، فقد كان القانون الذي يسوق خطوات الحركة الصهيونية في تلك الفترة هو ذاك الذي لخصه وايزمن بقوله: «**هناك تماثل مصالح تام بين الصهيونية وإنجلترا في فلسطين**»■

(3)

في المجال الإقتصادي

■ خلال هذه الفترة أدى التعاون والتداخل بين هذين الخطين، التحالف مع الإنتداب إلى أقصى مدى وتعبئة التجمع الإستيطاني اليهودي، إلى نتائج خطيرة للغاية: فقد إنتهزت البورجوازية اليهودية إنتشار الثورة العربية لتنجز الكثير من المشاريع التي لم يكن بوسعها أن تنفذها في ظروف مغايرة. وإذ تحررت هذه البورجوازية، فجأة، من منافسة المنتوجات الزراعية العربية التي كانت رخيصة الثمن، فقد راحت تنصرف إلى تنمية وجودها الإقتصادي، ومن الطبيعي أنه لم يكن من الممكن تنفيذ ذلك دون البركة البريطانية.

■ في فترة الثورة نجح الصهاينة وسلطات الإنتداب في بناء شبكة من الطرق بين المستعمرات الرئيسية والمدن شكلت فيما بعد جزءاً أساسياً من الهيكل التحتي للإقتصاد الصهيوني، وبالإضافة لهذه الطرق، تم تعبيد الطريق الرئيسي بين حيفا وتل أبيب، وجرى توسيع ميناء حيفا وتعميقه وبناء ميناء تل أبيب الذي قضى فيما بعد على حيوية ميناء يافا. وإنفرد الإسرائيليون بتعهد تزويد القوات البريطانية التي أخذت تتدفق على فلسطين بالمؤن وبالمعدات.

وقد تأسست خمسون مستعمرة إسرائيلية في الفترة الممتدة بين 1936 و1939، ففي الفترة من 1936 إلى 1938 وظف اليهود مليوناً و268 ألف جنيه لأعمال البناء في 5 مدن يهودية مقابل 120 ألف جنيه فقط وظفها العرب في البناء في 16 بلدة عربية في نفس الفترة(!). وإنهمك اليهود بالعمل في مشاريع الأمن البريطانية التي نشطت في تلك الفترة لمحاصرة الثورة العربية، وبينها مشروع بناء حاجز من الأسلاك الشائكة على الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لفلسطين الذي «وظف البريطانيون فيه عمالاً يهوداً بـ 100 ألف جنيه فلسطيني ليتموا بناءه»[104]، بالإضافة لعشرات من المشاريع الأخرى.

■ وتعطينا أرقام نشرات صدرت فيما بعد فكرة أدق: فقد إزدادت قيمة الصادرات من البضائع المصنوعة محلياً من 478.807 ج.ف عام 1935 إلى حوالي الضعف (896.875 ج.ف) في 1937 رغم أحداث الثورة[105]. ولا يوجد تفسير لذلك إلا النشاط المضاعف الذي طرأ على الإقتصاد اليهودي■

(4)
في المجال العسكري

■ إتسع نطاق هذه التعبئة من المجال الإقتصادي المتحالف مع الإنتداب، إلى المجال العسكري المتواطيء معه، فقد شعر البريطانيون بأن حليفهم الصهيوني مؤهل للعب دور لا يمكن لغيره أن يلعبه بنفس المستوى. وفي الواقع فإن بن غوريون لا يذكر إلا جزءاً من الحقيقة حين يعترف بأن عدد المجندين اليهود في البوليس الإضافي المسلح بالبنادق قد إرتفع إلى 2.863 في أيلول(سبتمبر) 1936. فذلك لم يكن إلا جزءاً من القوة اليهودية التي كان تعدادها، في الهاغاناه، 12 ألف رجل عام 1937 بالإضافة إلى ثلاثة آلاف من أتباع جابوتنسكي (التنظيم العسكري القومي)[106].

[يقول بيجال آلون في كتابه بناء الجيش الإسرائيلي: «كانت السنوات 1937 – 1939 ذروة الإستيطان الطليعي والتسرب العسكري إلى مناطق مكشوفة.. والفوز بموطيء قدم في مناطق حيوية إستراتيجية»].

■ أدى تحالف هؤلاء، كممثلين حقيقيين للحركة الصهيونية، مع الإستعمار البريطاني إلى ولادة فكرة «**قوة البوليس الإضافي**» في ربيع 1936، وهي الفكرة التي خدمت كتغطية للوجود الصهيوني المسلح المتمتع ببركة الإستعمار وتشجيعه. وقد خدمت هذه القوة كفترة إنتقالية لمدة شهور، هيأت خلالها الهاغاناه للإنتقال في بداية 1937 إلى مرحلة جديدة لم يكن البريطانيون غير غافلين عنها فحسب، بل كانوا مساعدين في بلورتها، وهي مرحلة تسيير دوريات والقيام بعمليات محدودة ضد العرب، هدفها الرئيسي إشغالهم وتشويشهم. وكان من غير الممكن الإنتقال إلى هذه المرحلة والحفاظ على «الهدنة» (التحالف) مع سلطة الإنتداب، دون أن يكون ذلك نتيجة خطة مشتركة. ويقر بن غوريون بأن قوة البوليس الإضافي اليهودية شكلت «إطاراً ممتازاً لتدريب الهاغاناه»[107].

في صيف 1937 أطلق على هذه القوة إسم «**الدفاع عن المستعمرات اليهودية**»، ثم تغير إلى «**بوليس المستعمرات**»، وجرى تنظيمها برعاية الانتداب البريطاني في طول البلاد وعرضها. وتعهد البريطانيون بتدريب عناصرها. وفي 1938 جرى تعزيزها بثلاثة آلاف آخرين. ولعب جميعهم دوراً مباشراً في أعمال القمع المسلح ضد الثوار الفلسطينيين، خصوصاً في الشمال. وفي حزيران(يونيو) 1938 قرر البريطانيون أنه لابد من شن عمليات هجومية ضد الثوار. وأنشأوا دورات دراسية في هذا المضمار تدرب فيها عدد كبير من إطارات الهاغاناه التي شكلت فيها بعد إطارات الجيش الإسرائيلي[108].

■ في أوائل 1939 نظم الجيش البريطاني عشر مجموعات من بوليس المستعمرات في مجموعات حسنة التسليح، وأعطيت أسماء عبرية، وسمح لأفراد هذه القوة بتغيير «القلبق»، لباس الرأس الرسمي بقبعة أسترالية لتعزيز التمايز، وقد بلغ عدد هؤلاء 14.411 رجلاً، يتزعم كل مجموعة منهم ضابط بريطاني يساعده وكيل تعيّنه الوكالة اليهودية، وفي ربيع 1939 صار عند اليهود 62 وحدة آلية، كل واحدة تحوي من 8 إلى 10 رجال.

وفي حزيران (يونيو) 1938 قررت القيادة البريطانية تكليف العناصر اليهودية هذه بحماية خطوط السكة الحديدية بين حيفا واللد التي نسفها الثوار العرب مراراً، وقد أرسلت 434 عنصراً لتنفيذ هذه المهمة، إلا أنه بعد ستة شهور فقط نجح رجال الوكالة اليهودية في رفع هذا العدد إلى 800. إن هذا التطور لم يخدم فقط عملية بناء القوة الصهيونية العسكرية، بل ساعد أيضاً على إمتصاص وتوظيف أعداد كبيرة من العمال اليهود العاطلين عن العمل

والذين كانت أعدادهم تتزايد باضطراد في المدن، وهكذا جرى تحويل قوة العمل هذه نحو العمل في مؤسسات القمع، ليس فقط في مشاريع الأمن البريطانية المضادة للثورة ولكن أيضا في القوة العسكرية الصهيونية الصاعدة.

■ كانت أسس الجهاز العسكري الصهيوني ترسى برعاية البريطانيين، وإذا كانت القوة اليهودية قد كلفت بحماية خطوط السكة الحديدية بين حيفا واللد، فقد جرى تكليفها بحماية خط أنابيب النفط في سهل بيسان، الذي كان قد بني حديثاً (1934) لنقل النفط من كركوك إلى حيفا والذي نسفه الثوار العرب عدة مرات. ولعل قيمة ذلك بالذات هنا، قيمة رمزية مثيرة للدهشة: إن الثوار الفلسطينيين الذين أدركوا قيمة هذا النفط بالنسبة للمستغل البريطاني قد نسفوا الأنبوب لأول مرة في 15 تموز (يوليو) 1936 قرب إربد. وبعد ذلك جرى نسفه عدة مرات قرب قرية كوكب الهوا ومحنة إسرائيل واكسال وبين العفولة وبيسان، وفي تل عدس، والبيرة، وأرض المرج، وتمرة، وكفر مصر، وجسر المجامع، وجنجار وبيسان وعين دور. وقد عجز البريطانيون عن حماية هذا الخط الحيوي وإعترفوا بهذا العجز عدة مرات، وفي الوقت نفسه دخلت «الماسورة»، كما كان يسميها الفلاحون العرب، في صلب الفولكلور الذي يمجد البطولات الشعبية. وعلى أي حال، فقد توصل البريطانيون إلى تأمين حد أدنى من الحماية للأنابيب هذه عن طريقين: أعطوا لعصابات اليهود مهمة حمايتها في الداخل، أما في الأراضي الأردنية فقد أوكلوا مهمة حراستها إلى «الشيخ تركي بن زين، رئيس فخذ الزين من عشيرة بني صخر، وقد خوَّلته الشركة حق التجوال في الصحراء بأية واسطة كانت»[109].

■ إن هذا الأمر مهم للغاية، ذلك أن هذا الحادث بالذات عزز القناعات البريطانية بأن إنشاء قوة ضاربة يهودية يحل الكثير من الإشكالات بالنسبة لحماية المصالح الإمبريالية عموماً. إن بن غوريون يكاد يكشف هذه الحقيقة بمباشرة لا حد لها حين يتحدث عن الجهد البريطاني في إنشاء قوة يهودية مسلحة مهمتها حماية هذه المصالح. وفي هذا المجال لعب الضابط البريطاني **وينغيت** دوراً بارزاً في ترجمة التحالف البريطاني– الصهيوني إلى واقع عملي. وبالرغم من أن المؤرخين الصهاينة يحاولون الإيحاء وكأن جهد وينغيت كان نتيجة مزاج شخصي وولاء «مثالي»، إلا أنه من الواضح أن ضابط الاستخبارات هذا، الذي أرسله رؤساؤه إلى حيفا في خريف 1937، كان مكلفاً بمهمة محددة وهي إنشاء النواة الضاربة للقوة اليهودية المسلحة التي كانت موجودة قبل ذلك بستة شهور على الأقل، ولكن التي كانت تحتاج إلى بلورة وإعداد. وقد جعل هذا الضابط البريطاني، الذي يعتبره العسكريون الإسرائيليون المؤسس الفعلي للجيش الإسرائيلي، مسألة حماية أنبوب النفط همه الأساسي. إلا أن هذه المهمة كانت مدخلاً لسلسلة عمليات إرهاب وقتل، أخذ هذا الضابط على عاتقه مهمة تعليم تلامذته في عين دور– ومن بينهم دايان– إجادتها.

ولا شك أن وينغيت كان يتسلح بالإضافة لكفاءته كضابط إستعماري متمرس، بكراهية عنصرية غير محدودة للعرب، ويبدو من سيرة حياته كما أرَّخها الذين عملوا معه أنه كان يجد متعة في قتل الفلاحين العرب أو تعذيبهم أو ممارسة أي شكل من أشكال الإحتقار لهم[110]. وبواسطة رجال مستعمرين من طراز وينغيت، وقادة عرب رجعيين، كان البريطانيون يهيئون للحركة الصهيونية فرصة أن تصبح عسكرياً وإقتصادياً المخفر الأمامي الذي يحمي مصالحهم، وكان ذلك كله يجري من خلال قناعة هؤلاء جميعاً بأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ليست في حالة من الثورية تؤهلها للوقوف في وجه هؤلاء الأعداء المتكاتفين.

■ لقد إهتدى البريطانيون في وقت مبكر إلى الإستراتيجية التي أطلق عليها الأميركيون بعد ذلك بثلاثين سنة (نسبة إلى فييتنام) إسم «**الفتنمة**». ووسط ذلك كله وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شلّتها، بالإضافة للعوامل الذاتية التي ذكرناها، الهجمات العنيفة التي شنها البريطانيون من جهة والصهيونيون من جهة أخرى، إلى موقف حرج عشية الحرب العالمية الثانية. إن إدعاءات بعض المؤرخين بأن العرب «أوقفوا» ثورتهم ليتيحوا لبريطانيا، مرة أخرى فرصة خوض حربها العالمية ضد النازية، هي إدعاءات ساذجة لا ينفيها واقع الحال فحسب، ولكن ينفيها أيضا كون الحاج أمين الحسيني نفسه قد لجأ إلى ألمانيا النازية طوال سنين الحرب■

(5)

سبب الركود

■ إن مجمل هذه الصورة هي التي توضح حقيقة الخارطة السياسية والإجتماعية التي هيمنت طوال الأعوام الممتدة بين 1936 و1939. وذلك كله هو الذي يفسر ذلك الركود الذي خيّم على الواقع الوطني الفلسطيني طوال سني الحرب (1939–1945). وقد إنتهت الحرب العالمية الثانية ليجد البريطانيون أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد دُجّنت بصورة تكاد تكون نهائية؛ فقد كان رأسها محطماً ومشتتاً وكانت قاعدتها قد أنهكت وإهترأ نسيجها الإجتماعي وتفتتت نتيجة للتحول العنيف الذي كان يجرى في المجتمع، ونتيجة إخفاق قياداتها وأحزابها في تنظيمها وتعبئتها، ونتيجة، أيضاً، لضعف اليسار وحيرته وميوعة الحركة الوطنية في الأقطار العربية المجاورة.

■ وهكذا دخلت الحركة الصهيونية أربعينيات ق.20 لتجد الميدان أمامها فارغاً تقريباً، وليكون الجو العالمي ملائماً للغاية في أعقاب جو التعاطف النفسي والسياسي الذي عمّمته المذابح الهتلرية ضد اليهود، ولتجد في الأنظمة العربية المحيطة أنظمة بورجوازية واقعة في مأزق تاريخي، ولا قوة حقيقية لها. ولم تكن توجد داخل المجتمع اليهودي في فلسطين، آنذاك، أية حركة يسارية لتضغط باتجاه معاكس، فقد كان المجتمع هذا، في مجمله تقريباً، مجتمع غزو إسكاني. أما اليسار الفلسطيني الشيوعي فقد بدأ، منذ الحرب العالمية الثانية، يفقد الجذوة التي كانت قد بدأت تسيره منذ أواسط ثلاثينيات ق.20. وكان هذا الفقدان نتيجة لتغير في إستراتيجية الكومنترن رافقه فشل في تعريب الحزب، يضاف إلى ذلك أن هذا اليسار – وبالذات جناحه التقدمي – تعرض أكثر فأكثر إلى قمع القيادة العربية المهزومة (مثلاً: قيام رجال المفتي باغتيال النقابي اليساري سامي طه في حيفا في 12 أيلول (سبتمبر) 1947، وقبل ذلك إغتيال النقابي ميشيل متري في يافا، وهو الذي لعب دوراً مهماً في تعبئة العمال العرب قبل إنفجار الأحداث في 1936).

■ هذا كله يسّر للحركة الصهيونية في أواسط الأربعينيات رفع درجة تناقضها الجزئي مع الإستعمار البريطاني في فلسطين بعد سنوات مديدة من التحالف. وهكذا، وما إن جاء عام 1947 حتى كانت الظروف ناضجة كلياً لقطف ثمار الهزيمة التي منيت بها ثورة 1936، والتي أخّرت الحرب العالمية الثانية موعد حصادها، ولذلك فإن الفترة التي إستغرقها الفصل الثاني في الهزيمة (من أواخر 1947 إلى أواسط 1948) كانت فترة مذهلة بقصرها، وذلك أنها كانت مجرد تتمة لفصل دموي طويل كان قد إستمر من نيسان(إبريل) 1936 إلى أيلول(سبتمبر) 1939■

المراجع

(1) **النظام الإقتصادي في فلسطين** – تحرير سعيد حمادة، نشر جامعة بيروت الأمريكية – بيروت 1939، ص32.

(2) Mushe Menuhin , **The Decadence of Judaism in our Time,** (p92) ,Institute of Palestine Studies, Beirut , 1969.

(3) Weinstock**, Le Sionisme contre Israel** , Maspero , Paris , Nathan, 1968

(4) فاينشتوك، المصدر ذاته.

(5) حمادة، المصدر ذاته، ص 26 وص 27.

(6) فاينشتوك، المصدر ذاته.

(7) حمادة، المصدر ذاته، ص 376.

(8) حمادة، المصدر ذاته، ص 376.

(9) **مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية** – مطبعة الإعتدال – دمشق 1938 – ص54.

(10) المصدر ذاته، ص55.

(11) حمادة، المصدر ذاته، ص15 (وقد إرتفع عدد العاطلين عن العمل بعد 1936 إلى أربعة آلاف في يافا وحدها كما يقول المصدر رقم 9 ص 55).

(12) **مجموعة شهادات**.. ص 55.

(13) المصدر ذاته ص 55.

(14) «**دافار**» العدد 3462 – ذكرها المصدر السابق – ص 56.

(15) **شهادات**.. ص 59.

(16) المصدر ذاته، ص 56.

(17) المصدر ذاته، ص 59.

(18) **The Revolt of the Arabs**, Yehuda Bauer, **Out Look** (p50 - 81) , vol.6 , No. 9, 1936 - Tel Aviv.

(19) المصدر ذاته، ص 51.

(20) في 1930 إنخفض عدد عمال البناء العرب في القدس من 1500 إلى 500، وإرتفع عدد اليهود من 550 إلى 1600.

(21) حتى عام 1931 كان الصهاينة قد طردوا 20 الف فلاح عربي بعد أن إستولوا بالشراء على أملاكهم أو على الأرض التي كانوا يعملون فيها.

(22) **The Class Nature of Israel**, Haim Hanegbi , Moshe Machover , Aciva Orr, New Left Review, jan-feb 1971,p.6.

(23) Theodor Herzl: **Book Selected Works** , Newman Ed. , Vol. 7 ,(p1) , Tel Aviv 86.

(24) **A study of Jewish, Arabs** , **and British Policies,** Esco Foundation for Palestine Inc. , Yale University Press vol. 1 , (p61) , 1947.

(25) **تاريخ فلسطين الحديث** – الدكتور عبد الوهاب الكيالي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1970، ص 174.

(26) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية (1948 – 1939)، نشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص22، 23، 24، 25.

(27) العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيوني – موضوعات الحزب الشيوعي الفلسطيني لعام 1931 – وثيقة في كتاب «**الأممية الشيوعية والثورة العربية**»، دار الحقيقة، بيروت – ص54.

(28) المصدر ذاته، ص 122 و 121.

(29) المصدر ذاته، ص 124 و 125.

(30) المصدر ذاته، ص 162.

(31) حمادة، المصدر ذاته، ص39.

(32) الأممية الشيوعية..، ص 135 – 145.

(33) فاينشتوك، المصدر ذاته.

(34) مجموعة شهادات.. ص34.

(35) كان الباب العالي قد منح هذه الأرض لعائلة سرسق اللبنانية لقاء خدماتها – (راجع سامي هداوي: **فلسطين تحت الإنتداب، 1920 – 1948**، دراسات فلسطينية، جمعية الخريجين الكويتية. ص34 وص36). وكذلك كان الصهاينة في 1934 قد كسبوا إمتياز تجفيف حوض الحولة من عائلة سلام البيروتية، بمساعدة الإنتداب.

(36) مجموعة شهادات..، ص 34 (شهادة جمال الحسيني).

(37) المصدر ذاته، ص39.

(38) هداوي، المصدر ذاته، ص29.

(39) مجموعة شهادات..، ص 25 (شهادة عوني عبد الهادي).

(40) مجموعة شهادات..، ص56 (شهادة جورج منصور).

(41) مجموعة شهادات..، ص58.

(42) حمادة المصدر ذاته، ص 376.

(43) مجموعة شهادات، ص 60 (شهادة جورج منصور).

(44) مجموعة شهادات..، ص 62 – 63 (شهادة فؤاد سابا).

(45) المصدر ذاته، ص 62.

(46) المصدر ذاته، ص44.

(47) المصدر ذاته، ص 63.

(48) Rony E. Gabbay**, A Political Study of the Arab – Jewish Conflict** (p 29), Droz1959, Librairie de Geneve (p 29).

(49) الأممية الشيوعية..، ص 143 – 144.

(50) مجموعة شهادات..، ص82.

(51) حمادة، المصدر ذاته، ص45.

(52) المجتمع العربي – الدكتور على أحمد عيسى، ص99، ذكرت في كتاب يسرى عرنيطة، **الفنون الشعبية في فلسطين**، بيروت، مركز الأبحاث، م.ت.ف، ص 187.

(53) **حياة الأدب الفلسطيني الحديث** – الدكتور عبد الرحمن ياغي – المكتب التجاري بيروت – ص232 (عن: **ديوان الفلسطينيات**، ص113 – 114).

(54) المصدر ذاته، ص 237.

(55) المصدر ذاته 283.

(56) **أغانينا الشعبية**– نمر سرحان، وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، ص 157.

(57) المصد ذاته، ص 299 – 300.

(58) المصدر ذاته، ص 301.

(59) يهودا بوبير، المصدر ذاته، ص49.

(60) **فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية** – عيسى السفري، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1937، الكتاب 2. ص10.

(61) **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** – صالح مسعود بويصير – دار الفتح – بيروت – ص180 .

(62) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين** – دار الهنا – دمشق – صبحي ياسين، ص 30 .

(63) بويصير، المصدر ذاته، ص 181 .

(64) الكيالي، المصدر ذاته، ص 302 .

(65) **مجموعة شهادات..**، ص 96 .

(66) هداوي: المصدر ذاته، ص 38 .

(67) صبحي ياسين، المصدر ذاته، ص 22 و 23 .

(68) المصدر ذاته، ص 22.

(69) الكيالي، المصدر ذاته، ص 296 .

(70) راجع «**فلسطين**» – بيروت (الهيئة العربية العليا) – العدد 94 (69/1/1) والعدد 95(69/2/1).

(71) المصدر ذاته، العدد 94 ص 19 .

(72) الكيالي، المصدر ذاته، ص 296 .

(73) **Palestine's Economic Future**, Percy Lund H. London,1946, p. 61

(74) سفري ، المصدر ذاته، ص 39 و 40 .

(75) الكيالي، المصدر ذاته، ص 311 .

(76) السفري، المصدر ذاته، ص 60 .

(77) المصدر ذاته، ص 93.

(78) الكيالي، المصدر ذاته، ص 319 .

(79) الوثائق، ص 454 .

(80) المصدر ذاته، ص 457 .

(81) المصدر ذاته، ص 458 .

(82) **مجموعة شهادات..**، ص 8 .

(83) الكيالي المصدر ذاته، ص 326 .

(**84**) Neville Barbour, Nisi Dominus, London, PP 183-193

(**85**) الكيالي، المصدر ذاته، ص 338 .

(**86**) بن غوريون ، **Jewish Observer**, London, 1963 Sept. 20,pp.14–13

(**87**) عبد القادر ياسين – الكاتب، القاهرة، نيسان 1971، العدد 121 **حول تاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني**، ص 114.

(**89**) المصدر ذاته، ص 346 .

(**90**) في أيار (مايو) 1983 إحتل الثوار الخليل، وقبلها إحتلوا القدس القديمة، وفي 9 أيلول (سبتمبر) إحتلوا بئر السبع وأطلقوا سراح السجناء وفي تشرين الأول (أكتوبر) إحتلوا طبريا، وفي أوائل آب (أغسطس) داهموا نابلس وسيطروا على بعض أحيائها..الخ.

(**91**) بويصير، المصدر ذاته، ص 247 .

(**92**) المصدر ذاته، ص 247 .

(**93**) المصدر ذاته، 258 .

(**94**) **الأهرام**، القاهرة – 1939/3/1 .

(**95**) ياسين، المصدر ذاته، ص 115 .

(**96**) المصدر ذاته، ص 114 .

(**97**) الكيالي، المصدر ذاته، ص 359 .

(**98**) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** – نشر «المحرر» بالإشتراك مع المكتبة العصرية، بيروت 1966 – ص 150 .

(**99**) المصدر ذاته – وكذلك راجع: الباقوري – الطليعة المصرية العدد 4/س 7 نيسان (إبريل) 1971، ص 98.

(**100**) الكيالي، المصدر ذاته، ص 348.

(**101**) من رسالة لوزارة الخارجية البريطانية من بغداد (1938/10/31) ذكرها الكيالي، المصدر ذاته ص 349 .

(**102**) Walid Khalidi**, From Haven to Conquest**, ed,Beirut 1971, pp 836 - 849

(**103**) بويصير، المصدر ذاته، ص21 .

(**104**) باربور، المصدر ذاته، ص 193 .

(**105**) حمادة، المصدر ذاته، ص 323 .

(**106**) بويصير، المصدر ذاته، ص 372 .

(**107**) بن غوريون، المصدر ذاته، ص 372 .

(**108**) المصدر ذاته، ص 373 .

(**109**) السفري، المصدر ذاته، ص 131 – 132 .

(**110**) الخالدي، المصدر ذاته، ص 375 – 378 ■

التشكيلات السياسية للحركة الوطنية

1919 – 1948

■ مقدمة.....187
1– الجمعيات الإسلامية – المسيحية.....189
2– الجمعيات غير الدينية.....191
3– المؤتمرات العربية الفلسطينية.....195
4– تشكيل الأحزاب السياسية.....205
• التجارب الأولى.....205
• الكتل السياسية تشكل أحزابها.....208
• الأحزاب المشكلة.....209
• العمل المشترك للأحزاب.....212
■ المراجع.....215

فيصل حوراني

مقدمة

■ لم ترث فلسطين عن عهد تبعيتها للدولة العثمانية أي تقاليد للعمل السياسي العصري الذي عرفته البلاد الأخرى المتقدمة؛ فقد إفتقدت الأشكال المتطورة لتمثيل الطبقات والفئات الإجتماعية المختلفة في أحزاب ونقابات، كما إفتقدت التمثيل البرلماني لمجموع الشعب في مؤسسات وطنية يختارها الناخبون كافة. وكان ذلك، على أي حال، متعذراً في ظل سيادة الدولة العثمانية والذهنية الإقطاعية التي هيمنت على البلاد حتى العام 1908 وحكمتها أغلب الوقت بدون دستور. وهكذا، فإن فلسطين لم تعرف، قبل الإنتداب البريطاني، الأحزاب والنقابات أو التنظيمات المهنية. وكان قانون الجمعيات العثماني يبيح لأصحاب الحرف تنظيم جمعيات تعاونية، دون أن يبيح تشكيل نقابات[1].

■ وعندما أتى الإنقلاب البورجوازي بالدستور في الدولة العثمانية وأباح الحريات السياسية، كان ذلك في العام 1908، أي قبل عشر سنوات من إنفصال فلسطين عن الدولة العثمانية، وهي سنوات إنقضت، بمعظمها، في ظروف الإعداد للحرب العالمية الأولى والحرب ذاتها، فلم يتح للبلاد أن تكوّن تقاليد جديدة تتجاوز صيغ التقاليد العتيقة السابقة. وقد جرت، في هذه الفترة، على سبيل المثال، أربعة إنتخابات عامة من تلك التي كانت تجري على درجتين؛ وتدخلت سياسة الإتحاديين الرامية إلى تتريك البلاد التابعة للدولة العثمانية في نتائجها؛ فكان تأثيرها محدوداً في مجال إشاعة الإهتمام بالحياة السياسة العامة؛ وكان مجموع من إختيروا، في الإنتخابات الأربع من مناطق فلسطين لتمثيلها في برلمان الإمبراطورية أربعة عشر شخصاً، ليس أكثر[2].

أما على الميدان المحلي، فلم يعرف الفلسطينيون من أشكال إختيار الهيئات القروية والمدينية إلا أشدها تخلفاً، فكانت هيئات المسنين (الختيارية) في القرى، وهي سلطة قروية تعنى ببعض الشؤون، تُختار بالتراضي بين سكان القرية وفق مقاييس تعتمد أخذ التقسيمات العائلية ومستويات الثروة والجاه بعين الإعتبار، كما كانت المجالس البلدية تختار وفق الأسس ذاتها، وبأسلوب الإنتخابات التي تتم على أكثر من درجة ولا يشترك فيها إلا من توفرت فيه شروط عديدة متميزة.

■ أما الحياة الحزبية فكانت معدومة، حتى نهاية القرن الـ 19 وبدايات القرن الـ 20، وكان التعبير التنظيمي عن مصالح الطبقات والفئات المتعددة يتخذ، في ظل الحكم الإقطاعي الإستبدادي، أشكال التجمعات ذات الطبيعة التآمرية، أكثر مما يتخذ شكل التجمعات ذات البرامج والأهداف السياسية المعلنة. كما كانت التجمعات أو الكتل التي من هذا النوع تضم المتفقين في الرأي أو المتواطئين عليه من أفراد النخبة الموجودة في عاصمة الدولة أو في عواصم الولايات ومدنها الهامة، وحدها.

وعندما تطورت الكتل والتجمعات إلى صيغة الجمعيات الثقافية أو السياسية التي راحت تتبلور مع أواخر القرن الـ 19، بقي الطابع النخبوي وطابع التمركز في العواصم هما المميزين لوجودها. ولهذا، لم تنشأ في فلسطين جمعية سياسية ذات وزن يعتد به عندما راحت الجمعيات التي من هذا النوع تتشكل في عاصمة الدولة الآستانة (إسطنبول) وفي بيروت ودمشق وفي أوروبا. وكل ما في الأمر أن فلسطينيين وجدوا هناك إنضموا لهذه الجمعيات أو أسهموا في تأسيسها.

وهكذا، لم ينخرط في العمل السياسي العام، حتى العمل الذي من هذا النوع، إلا نسبة قليلة من صفوة المتعلمين وأبناء العائلات الإقطاعية أو الدينية والعائلات المنتقلة من الإقطاع إلى البورجوازية وأبناء الشرائح الميسورة من الفئات الوسطى.

■ وكان الذين إنخرطوا من هؤلاء في الجمعيات السياسية، كلها، من قلة العدد بحيث أمكن حصر أسمائهم في قائمة واحدة فلم تتجاوز الخمسين إسماً. وقد تقاسمت هذه الأسماء ستة تشكيلات: **جمعية الإخاء العربي، والمنتدى الأدبي، والكتلة النيابية العربية، وجمعية العهد، وحزب اللامركزية، والجمعية العربية–الفتاة**، وإستأثرت هذه الأخيرة، وحدها، بقرابة نصفهم[3]. وكان أغلب هؤلاء طلبة يدرسون في الآستانة، أو في غيرها، عندما إنضموا للجمعيات التي نشأت هنا وهناك[4].

وكان من هذه الجمعيات ما هو علني، مثل جمعية الإخاء العربي والمنتدى الأدبي والكتلة النيابية، وما هو سري، نشأ في ظل الهيمنة العثمانية الإستبدادية أو سياسة التتريك ولمقاومتهما، مثل جمعيتي العهد، والعربية ـ الفتاة[5]. كما كان منها، أيضاً، التجمع الذي إتخذ إسم الحزب وهو حزب اللامركزية الذي تأسس في مصر بعيداً عن سطوة العاصمة العثمانية، وإن لم تبدل تسميته هذه من طبيعته كجمعية[6].

■ وعلى كل حال، فإن أولى هذه الجمعيات تأسست في العام 1908 وآخرها في العام 1912، أي أن المدة التي عاشتها، قبل أن ينفرط عقد الحركة العربية الواحدة مع بداية عشرينيات ق.20، لم تكن من الطول بحيث تسمح بتطوير تجاربها والتوصل عبرها إلى صيغ أكثر تقدماً في العمل السياسي. ولذلك، فإن قصر المدة التي عاشتها هذه الجمعيات وضآلة عدد المساهمين في أنشطتها وبعدها الجغرافي عن فلسطين جعلت الخبرة المكتسبة في البلاد من العمل فيها قليلة الأهمية ومحدودة الإنتشار، إن لم تكن معدومة■

(1)

الجمعيات الإسلامية – المسيحية

■ بأخذها حصيلة ما تقدم، وبإضافة حقيقة ضعف البنى الإجتماعية والإقتصادية في فلسطين وتخلفها الشديد، وبالتركيز، خصوصاً، على مساهمة أفراد من النخبة، وحدها، في العمل العام، يمكن أن ندرك، على نحو جلي، السبب الذي جعل أشكال التعبير السياسي عن الجمهور الفلسطيني ضعيفة ومحدودة ومفتقرة إلى المشاركة الشعبية الواسعة فيها، وخصوصاً في سنواتها الأولى. وقد شهدت فلسطين، إثر الإحتلال البريطاني لها حركتين للعمل السياسي غير منفصلتين بل متداخلتين، في واقع الأمر: فأفراد النخبة الذين إنضموا للجمعيات العربية القومية المناوئة للأتراك ونشطوا في إطارها قبل الحرب العالمية الأولى، إنتقلوا، إبان الحرب، للعمل في أطر الثورة العربية الإستقلالية التي تولى شريف مكة حسين بن علي قيادتها، ثم إستمروا لسنوات قليلة، بعد الحرب، في النشاط في الإطار العربي العام وإستقطبهم الحكم العربي الذي نشأ في دمشق، وذلك حتى سقوطه في العام 1920.

في غضون ذلك، وتحت تأثير الظروف الخاصة التي ألمَّت بفلسطين مع وقوعها تحت الإحتلال وإتضاح المخططات الصهيونية بشأنها، أنشأ هؤلاء بالتعاون مع وجاهات محلية حفَّزت الظروف الجديدة نشاطها، البدايات الأولى للتعبير المستقل عن النشاط السياسي لعرب فلسطين. وشهدت السنوات من 1918 إلى 1920 إختلاطاً شديداً بين الحركتين، بحيث لم يتضح ما إذا كانت البدايات التي نشير إليها قد نشأت لتؤسس لحركة وطنية فلسطينية مستقلة أو لتدعم، على الجانب الفلسطيني، مطالب الحركة العربية القومية الواحدة. لكن، ما تم، في الحصيلة، جاء على هذا النحو، بحيث لم يعد للنوايا والدوافع الأولى إلا قيمتها التاريخية، إذ أن هذه البدايات تحولت لتصبح النواة التي نشأت حولها الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة عن شقيقاتها العربيات.

■ هذه البدايات تمثلت، أول ما تمثلت، وبأهم ما تمثلت، في تأسيس **الجمعيات الإسلامية – المسيحية**. ولا يظهر أي من المصادر المتيسرة، على نحو يقيني، مبعث الفكرة التي أملت الإبتداء ببداية كهذه. وقد ذكر اللبناني وديع البستاني أن ضباطاً بريطانيين، وصفهم بأنهم معادون لليهود، هم الذين حثوا على قيام جمعيات كهذه[7]. وهي رواية يصعب التعويل عليها. ومع ذلك، فليس من المتعذر تفسير اللجوء لهذا الأسلوب في ضوء واقع البلاد في تلك الفترة. إذ أن هذه الجمعيات نشأت للتعبير عن رأي العرب في مواجهة الخطر الصهيوني المتمثل عياناً بالوجود اليهودي. وبتأسيس جمعيات تضم مسلمين ومسيحيين، شاء العرب أن يظهروا أنهم متحدون في رفض المشروع الصهيوني اليهودي.

لقد كان إسم الجمعيات، في الظروف التي ظهرت فيها، يدل على «تضامن العرب على إختلاف طوائفهم»[8]. وفي بلاد كفلسطين تتميز بمكانة دينية خاصة، عند أتباع الديانات الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية، وتستقر فيها، منذ قرون، هيئات دينية وجمعيات لطوائف متعددة، كان أيسر السبل هو اللجوء إلى هذه الصيغة في التنظيم، إنطلاقاً من تجميع ممثلي الجمعيات والهيئات الدينية القائمة بالفعل كما سنرى، مثلاً، عند التطرق لتأسيس جمعية القدس الإسلامية ـ المسيحية.

ويمكن أن نضيف لهذا السبب سبباً آخر أسهم في إملاء بنية كهذه. إذ، سواء صح أن ضباطاً بريطانيين كانوا وراء تأسيس الجمعيات، أو لم يصح، من المؤكد أن العرب الفلسطينيين الذين إستقبلوا القوات البريطانية بالترحيب، إختاروا، عند الحاجة للتعبير عن معارضتهم للصهيونيين، أقل أشكال التنظيم والعمل إستفزازاً للبريطانيين، فأقاموا هذه الجمعيات ذات التسمية الدينية، آخذين بعين الإعتبار أن السلطات البريطانية ستعترف بها.

■ ومهما يكن من أمر، فالثابت أن الجمعية الأولى الإسلامية – المسيحية أسست في يافا، في وقت ما قبل أيار (مايو) 1918. وقد إستند تأسيسها كما إستند تأسيس غيرها، إلى قانون الجمعيات العثماني الذي بقي ساري المفعول بعد الإحتلال البريطاني للبلاد. وكانت هذه الجمعية علنية، وإعترفت السلطات البريطانية بها كممثل للسكان[9]. ثم توالى تأسيس الجمعيات الأخرى بعد جمعية يافا، حتى صار لمعظم مدن البلاد جمعياتها.
وحين وصلت حركة تأسيس هذه الجمعيات نهايتها، بلغ عدد ما تأسس منها خمس عشرة، وذلك في كل من بيت لحم والخليل وغزة وبئر السبع وطولكرم ونابلس وجنين وبيسان وحيفا وعكا والناصرة وطبريا وصفد، فضلاً عن يافا والقدس، حيث تميزت جمعيتاهما بالنشاط والمثابرة[10].

■ وكانت العضوية في هذه الجمعيات مفتوحة، بمعنى أنه من حق أي مواطن مسيحي أو مسلم، من حيث المبدأ، أن ينتمي إليها. لكن هذه الجمعيات لم تصبح تنظيماً للجمهور في أي وقت من الأوقات، بل إحتفظت بالطبيعة النخبوية التي تميّزت بها الجمعيات القومية، فكان نشطاؤها من أبناء النخبة. لكن هؤلاء أظهروا حرصاً زائداً على توسيع التمثيل في الجمعيات التي يؤسسونها بمقدار ما تسمح به رؤيتهم للأمر. وفي هذا السياق، ضمت اللجنة الإدارية لجمعية القدس الإسلامية والمسيحية، مثلاً، عند تأسيسها ثلاثين عضواً، منهم: عشرة يمثلون الجمعية الخيرية الإسلامية الإدارية، وخمسة يمثلون الجمعية الإدارية اللاتينية، وخمسة يمثلون الجمعية الإدارية الأرثوذكسية، والعشرة الباقون القرى المحيطة بالقدس[11].

■ أما هدف هذه الجمعيات فقد تحدد، من الناحية الرسمية، على نحو يتطابق مع ما يسمح به قانون الجمعيات. وهكذا حدد النظام الأساسي للجمعيات الإسلامية والمسيحية، الذي صاغته جمعية القدس، غرضها في «المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والإقتصادية والتجارية وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية»[12]. ووراء هذه العبارات العامة، إختفت الغاية الحقيقية السياسية التي أنشئت الجمعيات من أجلها، وهي غاية تكشفت، على كل حال، عبر نشاطها منذ «أخذت على عاتقها رفع صوت العرب والإحتجاج والمطالبة بحقوقهم المشروعة في وطنهم والدفاع عنها»[13].
الحقيقة أن تكوين الجمعيات، على هذا النحو النخبوي، أثر في تحديد أسلوب عملها، فلم يتعدَ، حتى بالنسبة لأنشطتها، تنظيم مظاهر الإحتجاج ضد المظالم التي يتعرض لها عرب فلسطين وإرسال المذكرات التي تعرض حججهم وبراهينهم في الدفاع عن حقوقهم ودحض الإدعاءات الصهيونية.
أما تمويل نشاط هذه الجمعيات فكان يتم عبر قيامها بجمع التبرعات من القادرين، وكان المتبرعون يحصلون على إيصالات رسمية. وعند إشتداد الحاجة للمال من أجل تغطية نشاط طارىء لا تفي صناديق الجمعيات بأعبائه، تمّ اللجوء لتشكيل لجان خاصة مالية لجمع المطلوب[14]■

(2)

الجمعيات غير الدينية

■ ظهرت صيغة الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية بوصفها الصيغة الأكثر نجاحاً والأكثر دواماً لبلورة جهود الحركة الوطنية، في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات حملت إسماً من طبيعية دينية فقد كان نشاطها، كله سياسياً ولم يعرف لها نشاط واحد ديني. وقد سَهَّل هذا الأمر للجمعيات إستقطابها نسبة كبيرة من أفراد النخبة السياسية في البلاد، بمن فيهم أصحاب المنطلقات القومية، في حين كانت نسبة أخرى منهم ما تزال منضوية في صفوف الجمعيات القومية العربية. ولعل في هذا وذاك ما يفسر تأخر نشوء الجمعيات والأحزاب الفلسطينية الخاصة ذات السمات غير الدينية.

■ على الرغم من ذلك، لم يخلُ الأمر من وجود عدد آخر قليل من الجمعيات التي أسسها أصحابها، في وقت مبكر، على أسس غير دينية. وكانت أولى هذه الجمعيات تلك التي تأسست في حيفا، في العام 1918، وحملت إسم **الحزب العربي** الموالي لبريطانيا. فقد إجتمع في هذه المدنية الفلسطينية عدة أشخاص من المتعاطفين، أكثر من غيرهم، مع بريطانيا، وكان بينهم نجيب نصَّار صاحب جريدة «الكرمل»، وهم من ممثلي البورجوازية المدينية[15]، فقرروا المطالبة بالترخيص لحزب بهذا الإسم، فلما حصلوا على الترخيص، دعوا لإجتماع عام فلبى ثلاثون شخصاً دعوتهم، وقبِل ستة من هؤلاء الإنضمام إلى المؤسسين فإنتخبت هيئة إدارية للحزب الذي لم يتجاوز عدد أعضائه الأربعين[16]. ثم لم يُعمِّر هذا الحزب طويلاً بعد ذلك، إذ أن هيئته الإدارية قررت الإندماج في الجمعية الإسلامية – المسيحية في حيفا، بعد أن إطلعت على قانون الجمعيات الإسلامية– المسيحية ووجدت أن غاياتها مطابقة لغايات الحزب[17]. وقد فعلت الهيئة ذلك، في واقع الأمر، لكي يصبح من الممكن تمثيلها في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، الذي إنعقد على أساس تمثيل الجمعيات الإسلامية – المسيحية[18]، ولأن عدداً من أعضائها «الموالين لبريطانيا» هؤلاء أصيب بخيبة أمل في ولائه حين إتضح أن المشروع الصهيوني قادم تحت الراية البريطانية.

■ وقد أظهر تأسيس الحزب العربي أحد أشكال التعبير عن نظرة النخبة البورجوازية للإحتلال البريطاني عند وقوعه بوصفه حضوراً لقوة حليفة ومحررة. ولذا، لم يتخفَ مؤسسو الحزب وراء أي تسمية أخرى بل وصفوا أنفسهم، بأنفسهم، بأنهم موالون لبريطانيا، وكان تأسيسه إحدى ثمرات التعاون الذي سبق أن جرى بين هذه النخبة وبريطانيا ضد الدولة العثمانية[19].

وكان مؤسسو الحزب العربي شديدي الفصاحة في التعبير عن رغبتهم في إستمرار التعاون مع الإمبريالية البريطانية. وعندما خطب رئيس الحزب، نجيب نصّار في الناصرة، في 17 تشرين الثاني(نوفمبر) 1918، أشاد بفضل الأمة البريطانية على فلسطين والبلاد العربية، وندد بسوء الحال الذي وصلت إليه البلاد في عهد حكومة الأتراك، ونوَّهَ «بفضل الإحتلال البريطاني الذي أنقذ البلاد والعباد من ذلك النير القاسي»[20].

وكان نصَّار أشد صراحة حين جزم، في خطابه، بأنه «لا حياة ولا نجاح ولا تقدم حقيقياً للبلاد العربية إلا بموالاة الأمة البريطانية، صاحبة الفضل في تحرير البلاد»[21]. وكان نصَّار كذلك صريحاً، أيضاً، في التعبير عن حاجة البورجوازية للتعاون مع بريطانيا، حين قال إن أفضل طريقة لخدمة الأمة العربية ورد الجميل للأمة البريطانية هو

تأليف حزب موال لبريطانيا العظمى، «الغرض منه خدمة مصالح العرب الإجتماعية والإقتصادية بجمع كلمتهم وربط قلوبهم بالأمة البريطانية وحملهم على إحترام مصالحها، وترويج التجارة وإيجاد تعاون بين المحال التجارية هنا وفي بريطانيا العظمى وترجيح البضائع البريطانية على سواها»[22].

في مقابل ذلك، أظهر الضمور السريع لهذا الحزب وإضطراره للإندماج في الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كي يقبل في صفوف الحركة الوطنية الوليدة، أن هذه الدعوة السافرة لموالاة بريطانيا، بلا قيود ولا شروط، لم ترج بين الجمهور العربي بما فيه أوساط النخبة التي كانت راغبة في التعاون مع بريطانيا، ولكنها كانت تتصور لذلك عدداً من الشروط.

■ بالإضافة لهذا الحزب الموالي لبريطانيا، ووفق نهج مختلف عن نهجه، تم في العام 1918، ذاته، تأسيس **النادي العربي في القدس**، أسسه شباب عرب يؤمنون بالوحدة العربية، من بينهم الحاج أمين الحسيني الذي كان، آنذاك، في الحادية والعشرين من عمره. وقد أنشيء هذا النادي على غرار النادي الذي يحمل الإسم ذاته الموجود في دمشق، ووضع لنفسه هدفين هما: الوحدة مع سورية ومكافحة الصهيونية، وجعل لنفسه شعاراً هو: «أرضنا لنا»، ولقى دعماً، أدى لتوسيع شعبيته، من جريدة «سورية الجنوبية» التي يملكها عضوا النادي عارف العارف وحسن البديري[23].

وقد إنبثقت عن النادي العربي في القدس «**اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي**» فراحت تشرف على تنظيم أنشطة أدبية ورياضية، متخذة من هذه الأنشطة كما شهد بذلك الحاج أمين الحسيني، «ستاراً للأعمال السياسية التي كان شباب النادي لا يشتركون فيها، فقط، بل يدفعون الآخرين ويحركونهم للقيام بها»[24]. كان أعضاء النادي متفقين على تأييد نهج الجمعيات الإسلامية – المسيحية وإعتبارها ممثلة للشعب[25]. ومع إتساع نشاطه وتأسيس فروع له في أنحاء أخرى من فلسطين، صار النادي العربي أحد مراكز إستقطاب النشاط الوطني، وقد إنضم إليه عدد كبير ممن صاروا هم قادة الحركة الوطنية وكوادرها الرئيسية في مقبل السنين[26].

■ وفي العام ذاته، أيضاً، أسس في القدس، أيضاً، **المنتدى الأدبي** ووضع لنفسه الهدفين ذاتهما اللذين تبناهما النادي العربي، وهما: وحدة سورية الطبيعية ومقاومة الصهيونية، وجعل شعاره: «بإسم العرب نحيا، وبإسم العرب نموت»[27]. وتعاون المنتدى مع النادي العربي في نشاطات مشتركة، وأيد، مثله، الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية ونهجها، وعاش المنتدى الأدبي قرابة خمس سنوات وضم عدداً ممن أصبحوا، في تالي السنين، من نجوم العاملين في الحقل الوطني[28].

■ لقد ضم **النادي العربي** النواة الأولى من النخبة التي تبلورت فيما بعد فشكلت قيادة الجسم الرئيسي من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تزعمها الحاج أمين الحسيني. بينما ضم **المنتدى الأدبي**، من جانبه، النخبة التي أصبح أعضاؤها، فيما بعد، قادة المعارضة المناوئة لزعامة الحسيني.

■ وبعد ذلك بسنتين، أي في أيار (مايو) 1920، فيما كانت دمشق تستقطب النشاط الرئيسي للحركة العربية القومية، شكل عدد من الفلسطينيين الذين كانوا في عداد مؤسسي النادي العربي في القدس، وكانوا، آنذاك، في العاصمة السورية، **الجمعية العربية الفلسطينية** وضمت الهيئة الإدارية للجمعية عدداً ممن سيصبحون قادة الصف الأول في الحركة الوطنية، ومن هؤلاء الحاج أمين الحسيني ذاته، ومحمد عزة دروزة، وعارف العارف.

وكان أول نشاطات هذه الجمعية إصدار بيان تحتج فيه على قرار مؤتمر سان ريمو (1920/4/20) القاضي بفرض الإنتدابات الأجنبية على البلاد العربية والإحتجاج على تعيين الصهيوني البريطاني، هربرت صموئيل، مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين[29].

■ في مقابل هيئات النخبة، هذه، جرت محاولة لتأسيس جمعية من ناس من الأوساط الشعبية. تمت هذه المحاولة في القدس وقام بها، في العام 1918، نفر ممن كانوا يوصفون بأنهم من «قبضايات» البلد. وقد أسس هؤلاء جمعية سرية مناوئة للبريطانيين وللصهيونيين، سموها **جمعية الإخاء والعفاف**، وجعلوا غايتها إزالة كل من يتعاون مع اليهود أو يبيعهم أرضاً. ولم تعش هذه الجمعية مدة طويلة، كما أنها لم تقم بأي نشاط في مجال تحقيق غرضها، فلم تزل أياً ممن دعت إلى إزالتهم. ويبدو أن أمر الجمعية إنتهى نتيجة وشاية بها لدى السلطات التي نفت ثلاثة من مؤسسيها إلى مصر ولاحقت الآخرين[30].

والواضح أن تأسيس الجمعيات المناوئة للبريطانيين والصهيونيين معاً، في مقابل الجمعيات الراغبة في التعاون مع البريطانيين، لم يقتصر على جمعية الإخاء والعفاف هذه، وإن شحَّت المعلومات بشأنها، لقد دارت أحاديث عن جمعيات عدة وعن أعمال كثيرة قامت بها جمعيات كهذه وحفظتها تقارير الأمن البريطانية[31]، مما يوحي بوجودها.

■ وهناك تقارير صهيونية تحدثت، هي الأخرى، عن جمعيات كهذه. ويذكر تقرير أعده د. وايزمن، في شباط (فبراير)1919، عن هذه الجمعيات ونفوذ أعضائها، أن من أعضاء هذه الجمعيات من إنخراط في صفوف رجال البوليس ليسهل عليه تنفيذ مهامها. ويقول تقرير د. وايزمن أن هؤلاء حاولوا، بصورة عامة، أن يبثوا روح العداء ضد الصهيونيين، وقد نظموا الإرهابيين، وأنشأوا مؤسسات سرية للقيام بحرب عصابات ضد اليهود، و«كانوا يوفدون إلى القرى لإثارة الفلاحين ضد اليهود»[32]. ومن المنطقي أن يتحفظ قارىء تقرير كهذا في قبول ما فيه من معلومات خشية أن يكون د. وايزمن قد أمعن في المبالغة بهدف تحريض السلطات البريطانية ضد العرب المناوئين للصهيونية. لكن التحفظ لا يلغي أن يكون بعض ما ذكره الزعيم الصهيوني صحيحاً، وهذا الذي ذكره، وقرائن أخرى، تظهر أن فريقاً من العرب، الأقرب إلى الأوساط الشعبية، إتخذ مواقف مناوئة لبريطانيا حين كانت النخبة ترحب بها كحليفة. وكان مبعث الموقف المناوىء هو تأييد بريطانيا للصهيونيين، مما يميزه عن موقف فريق عربي آخر ناوأ بريطانيا بدافع ولائه للدولة العثمانية الإسلامية.

■ أما فشل الجمعيات المناوئة هذه في أن تحدث تأثيراً يعتد به في مجرى الأحداث، في تلك الفترة، أو أن يصبح لها وزن تعترف به أطراف الحركة الوطنية الناشئة، فمرده، كما يمكن الإستنتاج بسهولة، إلى وجود أغلبية وطنية ترغب في التعاون مع بريطانيا كحليف وتعترض من سياستها على موقفها من الصهيونية، وحدها، لكنها ترفض اللجوء إلى العنف أو إلى العداء في ردها على هذه السياسة. وكان من شأن وجود أغلبية كهذه، يستند نفوذها إلى عوامل إقتصادية وأخرى إجتماعية ودينية تقليدية راسخة، أن يعزل المجموعات التي دعت، في وقت مبكر، إلى مقاومة بريطانيا وإلى إستخدام العنف في مقاومة سياستها، مثلما كان من شأنه، أيضاً، أن يطمس حتى الأنباء المتصلة بنشاط هذه المجموعات، فلا يصل منها إلا أقلها.

■ على الجانب المغاير، بذلت جهود بمبادرات يهودية وبدعم بريطاني على ما يبدو لإيجاد متعاونين عرب مع اليهود وتنظيمهم. وأشهر ما جرى في هذا السياق النشاط الذي قام به يهودي من الجاعونة إسمة كلفريسكي في الدعوة إلى التعاون العربي – اليهودي. وقد جاء كلفريسكي إلى دمشق أثناء الحكم الفيصلي وإتصل برجالات فلسطين الموجودين فيها داعياً إياهم إلى التعاون، فلما أخفق، كما هو متوقع، في الحصول على تأييدهم، عاد لفلسطين فظفر بعدد من العرب الموافقين على التعاون معه، وأسس، وإياهم، في العام 1920، **الجمعية العربية ـ اليهودية** التي إشتهرت بإسمه، أي بإسم **الجمعية الكلفريسكية**.

وراحت هذه الجمعية تصدر البيانات وتوقع العرائض المناوئة لمطالب الحركة الوطنية فيستفيد منها الجانب الصهيوني. لكن تأثير هذه الجمعية ظل قليلاً وبقي محصوراً في نطاق ضيق ثم لم يلبث أن تلاشى، وذلك لأنها لم تنجح في الحصول على أي تأييد من الجمهور العربي الذي نبذ من تعاونوا معها نبذاً كاملاً. وكما يقول شاهد عيان، «إندمغ المتورطون فيها بالخيانة، ونبذوا، وقوطعوا مقاطعة شديدة، حتى لقد لبث بعضهم بضع سنين لا يلقون من يسلم عليهم أو يرد لهم السلام. برغم أنهم من أسر وجيهة»[33]، وكان كلفريسكي قد نجح في الحصول على تأييد عدد من الأفندية من أبناء الفئات الوسطى حين أظهر أن إهتمامات جمعيته تنصب على تطوير الإقتصاد الفلسطيني، وأقنعهم بأن تطويراً كهذا ستحفزه الهجرة اليهودية وسيؤدي إلى تحقيق فوائد للجميع. فكان أن أيده عدد من المتعاونين مع بريطانيا[34].

■ مهما يكن من أمر، فإن بدايات تكوّن الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة، تؤكد حقيقة أن الجمعيات الإسلامية المسيحية إستقطبت نشاط غالبية النخبة الوطنية ومثلت الجسم الرئيسي للحركة والجزء الأكثر تأثيراً فيها، في حين أن ما أقيم من هيئات أخرى على يمين هذه الجمعيات أو على يسارها، مما لم يندمج فيها، لم يكن له في ذلك الوقت سوى تأثير ثانوي. وقد إستمر هذا الوضع طيلة سنوات عشرينيات ق.20، تقريباً، حتى حين لم تحتفظ الجمعيات الإسلامية بالقوة ذاتها التي كانت لها في بداية هذه العشرينيات■

(3)

المؤتمرات العربية الفلسطينية

■ أنشئت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، كما رأينا، في مدن متفرقة ولم تنشأ كجمعية واحدة لفلسطين كلها. وهذا أمر يمكن فهمه في ظروف العام 1918، حين كان تأثير الوضع الإداري العثماني ومنعكساته ما تزال طاغية. ففلسطين، كما حددت في ظروف الإنتداب البريطاني، لم تشكل وحدة إدارية واحدة في أي وقت سبق ذلك. وكانت أنحاء فلسطين موزعة، في العهد العثماني، بين عدد من الولايات والمتصرفيات[35]، مما خلق التوزعات البلدية ورسخها، فلم يعد غريباً أن تنطلق الأفكار التنظيمية الأولى من هذا الواقع، خصوصاً أن الموقف السائد، حتى ذلك الوقت، كان الموقف المتمسك بالوحدة العربية أو بالوحدة السورية. ولم يكن الإهتمام قد تركز بعد، على بلورة كيان فلسطيني.

غير أن إستهداف فلسطين، دون غيرها من البلاد العربية، بالخطر الصهيوني ونشوء الجمعيات، أساساً، في سياق الحاجة لمواجهته حملا على بلورة صيغة للعمل المشترك لهذه الجمعيات. هذه الصيغة تمثلت في المؤتمرات العربية الفلسطينية التي إنعقدت على أساس تمثيل الجمعيات في الفترة بين 1919 و1928. وقد شهدت فلسطين، في هذه الفترة، سبعاً من هذه المؤتمرات. وكان إختيار المندوبين الذي يمثلون مناطق البلاد المختلفة في هذه المؤتمرات يتم من قبل الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية في مناطقهم، وإن إنعكست في إختيارهم، بطبيعة الحال، موازين القوى السائدة، كما تحددها المؤشرات السياسية والإقتصادية و الاجتماعية والدينية المتعددة، بالإضافة لمؤشر الإنتماء للجمعيات■

1- المؤتمر الأول: 1/27 – 1919/2/9

■ إنعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس، في الفترة من1/27 إلى 1919/2/9، قبل أن ينفرط عقد الحركة العربية القومية الواحدة وتسقط دولتها المعلنة في دمشق، وكانت جمعية القدس الإسلامية ـ المسيحية هي المبادرة لتوجيه الدعوة إلى الجمعيات الأخرى لعقد هذا المؤتمر.

وقد جاء في كتاب الدعوة أن المؤتمر ينعقد «للبحث في عرض أمر المطالب الفلسطينية بشأن تقرير المصير على مؤتمر السلم والإعراب عن مخاوف العرب الفلسطينيين من الصهيونية ومن إحتمال السيطرة اليهودية»[36].

وبلغ عدد الحضور 27 مندوباً مثلوا الجمعيات الإسلامية – المسيحية في 13 بلدا بواقع مندوبين إثنين عن كل بلد[37]. أما عكا وبئر السبع فلم يمثلهما أحد في المؤتمر. وإختلفت المصادر بشأن تمثيل الخليل فذكر أحدها أنها مثلت[38]، بينما ذكر آخر أنها لم تمثل[39]. وغاب ممثلو هذين البلدين، أو هذه البلدان الثلاثة، لأن المعنيين بإختيار مندوبيها إلى المؤتمر لم يتفقوا[40].

■ وعلى قلة عدد الحاضرين، إشتمل المؤتمر على ممثلي تيارات عديدة ومتباينة، حتى أن خليل السكاكيني، وهو من شهود تلك المرحلة، قسَّم الحضور إلى ثلاثة أنواع، فعدّ منها الفريق الوطني المخلص الذي لا يراعي في قضيته شيئاً، والفريق الثاني الذي وصفة بأنه وطني لكنه جبان سهل الإنقياد، والثالث الذي هو «فريق مأجور وأجنبي النزعة ويراعي، في ما يطلب، إما مصلحة الإنجليز أو مصلحة الفرنساويين أو مصلحة الصهيونيين»[41].

وهناك ما يدل على أن العرب القوميين من قادة الرأي في البلاد، أو نفراً منهم على الأقل، ترددوا في حضور المؤتمر إزاء وجود متعاونين مع بريطانيا فيه بحكم وجودهم في قيادات الجمعيات الإسلامية – المسيحية. وقد إعتبر تقرير أعده ضابط إستخبارات بريطاني عن المؤتمر أحد عشر من أعضائه السبعة والعشرين من الموالين لبريطانيا وإثنين من الموالين لفرنسا، فيما إعتبر الإثنى عشر الباقين من أنصار الوحدة العربية[42]. وتناقش النفر من العرب القوميين الذين ترددوا في الحضور، فيما بينهم، بشأن جواز منح الثقة للجمعيات الإسلامية من عدمه وحضور المؤتمر، من عدمه، بالتالي، فقرروا الحضور مع تكثيف النشاط لكي يدفعوا قرارات المؤتمر في الإتجاه الملائم لموقفهم[43]. وفي سياق هذا النشاط، جنّد هؤلاء الهيئات التابعة لهم كالنادي العربي والجمعية العربية الفلسطينية، وأسهمت جمعية الإخاء والعفاف في هذا النشاط، وذلك من أجل التأثير على مجرى مناقشات المؤتمر[44].

أما الوجه الطبقي لتباين التيارات فتجلى في وجود كتلة الأثرياء من التجار وأصحاب الأملاك الكبار الذين كانوا، وفق تقرير ضابط المخابرات البريطاني، من الموالين لبريطانيا، مقابل ممثلي الفئات الوسطى الداعين للوحدة العربية[45].

■ وإذا كانت السلطات البريطانية إعترفت بالجمعيات الإسلامية – المسيحية وأجازت عقد مؤتمرها الأول هذا، آملة في أن يتمخض عن موقف ملائم لها، فإن نتائج مناقشات المؤتمر، بتأثير أصحاب الإتجاهات العربية القومية والمتشددين الآخرين ضد الصهيونية ومشروعها في فلسطين، جاءت مخيبة لآمال هذه السلطات. وإلى هذا، كرس المؤتمر العمل المشترك للجمعيات، فيما كانت السلطات البريطانية تعوّل على إمكانية حدوث إنقسامات تضعف الصف الوطني الفلسطيني[46].

وكان أن وضع المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، في واقع الأمر، الأسس الأولى العامة للسياسة التي إنتهجتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الإحتلال البريطاني وطورتها في السنوات اللاحقة. فقد حدد المؤتمر موقفاً واضحاً في رفض الصهيونية ومشروع الوطن القومي اليهودي، وفنَّدَ الأسس التي يستند إليها الصهيونيون في دعاواهم إزاء فلسطين، وأدان الهجرة اليهودية وإنتقال الأراضي إلى اليهود. ونجح التيار العربي القومي في المؤتمر، إلى هذا، في إستصدار قرار منه يؤكد رغبة الفلسطينيين في بقاء فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية تابعاً لحكومتها[47]. وقد رأى المؤتمر، إما بتأثير مؤيدي بريطانيا الداعين للتعاون معها بصرف النظر عن موقفها من الصهيونية، وفي غياب معارضة واسعة للتعاون معها، رأى المؤتمر أن أي حكومة وطنية تقوم في البلاد سوف تستعين «بصديقتها بريطانيا العظمى.. بشرط ألا يكون ذلك مخلاً بإستقلالها ووحدتها العربية، بوجه ما، مع المحافظة على حسن العلاقة مع جميع دول الحلفاء»[48].

■ بهذه النتائج، مأخوذة في الظروف التي إنعقد فيها المؤتمر، يمكن إعتبار المؤتمر أول نجاح للتيار الوطني المعتدل الذي كان يتهيأ لمقاومة الصهيونية دون التخلي عن صداقة بريطانيا أو الدخول في مواجهة معها، بل في ظل الحرص على التعاون معها. وكان هذا التيار يتوسل لتحقيق غرضه بالتمسك بالوحدة السورية كإطار يحقق، بين ما يحققه، حماية عربية لفلسطين ضد محاولات تهويدها، كما يتمسك بالعمل بالوسائل القانونية لإقناع بريطانيا ودول الحلفاء الأخرى بجور المطالب الصهيونية وبعدالة المطالب العربية.

بسبب ذلك، كان أهم ما تمخض عن المؤتمر التقرير المفصل الذي وجهه لمؤتمر السلم العام، شباط(فبراير) 1919، وأسهب فيه في تفنيد ما كان معروفاً، حتى ذلك الوقت، من الحجج التي يستند إليها المشروع الصهيوني، دون أن يتعرض لسياسة بريطانيا وحليفاتها إلا عند إظهار اليقين بأن مؤتمر الصلح الذي يعقده الحلفاء، هذا، «متى ما عرف حجتنا وبراهيننا، يثبت لنا حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونيين»[49]■

2- المؤتمر الثاني: 1920/5/15

■ هذه النتائج، المعتبرة معتدلة بمقاييس الوطنيين الفلسطينيين، إعتبرت متطرفة بالمقياس البريطاني وأحنقت سلطات الإحتلال التي ظنت أن وجود ما يزيد عن نصف الأعضاء من الموالين للحلفاء سوف يأتي بنتائج تظهر المواقفة على سياستها. وقد ظهرت نتائج هذا الحنق حين منعت سلطات الإحتلال إنعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني، بعد أن جرت الإستعدادات له، وحالت دون وصول معظم الأعضاء إلى المكان الذي تقرر أن ينعقد فيه. وكانت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية تنادت لعقد مؤتمر جديد، في أيار(مايو) 1920، لكي يحدد رأي البلاد في قرار مؤتمر سان ريمو (1920/4/25) الذي أعلن وضع البلاد السورية تحت الإنتدابين البريطاني والفرنسي، بعد تجزئتها إلى أربع دول هي لبنان وسورية وشرق الأردن وفلسطين.

وقد شاء الوطنيون الفلسطينيون، الذي قرر مؤتمرهم الأول، كما رأينا، التمسك بالوحدة السورية وبالإستقلال، أن يظهروا معارضة البلاد لقرار الحلفاء عبر المؤتمر الجديد، فدعو لإنعقاده في القدس، غير أن سلطات الإحتلال عطلت إنعقاده، فلم ينعقد.

وكل ما بقي من آثار هذا المؤتمر الثاني المجهض أن العدد القليل من الأعضاء الذين تمكنوا من الوصول إلى مكان الإنعقاد، وهم سبعة فقط، وقعوا على رسالة وجهوها، في 15 أيار(مايو) 1920، إلى رئاسة المؤتمر السوري العام في دمشق، يبلغون إليه فيها ما جرى من منع، ثم يؤكدون تمسك الفلسطينيين بوحدة سورية الطبيعية ورفضهم المشروع الصهيوني[50].

■ وقد ينبغي الإستطراد، هنا، للقول إن هذا المؤتمر لم يكن سيء الحظ من هذه الناحية، وحدها، بل من نواح أخرى، أيضاً. إذ أن الأنباء المتعلقة بالتحضير له ضاعت بعد فشله، فأدى ذلك ببعض المؤرخين إلى أن يظن أن المؤتمر السوري العام هو الذي إعتبره الفلسطينيون مؤتمرهم الثاني، فيما ظن بعضهم الآخر أن المؤتمر الثاني هو المؤتمر الذي عقده المندوبون الفلسطينيون إلى المؤتمر السوري العام في دمشق على هامش هذا المؤتمر السوري العام[51].

■ كما قد ينبغي أن نتعرض لسبب آخر حمل السلطات البريطانية على الحيلولة دون عقد مؤتمر فلسطيني عام، غير حنقها من نتائج سابقه، وإن نبع من هذا الحنق. فقد إتضح للبريطانيين أن ممثلي الفلسطينيين، مهما إعتدلوا ومهما بدوا راغبين في التعاون مع بريطانيا وفي موالاتها، لن يوافقوا على السياسة التي تقوم بريطانيا بتنفيذها في البلاد، وخصوصاً دعمها لمشروع الوطن القومي اليهودي، وإذ حزم الحلفاء أمرهم في مؤتمر سان ريمو (San Remo Conference)، فقرروا تطبيق سياستهم الإستعمارية في بلاد المشرق العربي على نحو أشد سفوراً من السابق، وإذا تنادى ممثلو البلاد السورية لعقد المؤتمر السوري العام لمواجهة سياسة الحلفاء، وإذ كان الفلسطينيون أشد سكان البلاد السورية تمسكاً بوحدة سورية الطبيعية وأعنفهم في رفض المشروع الصهيوني، فإن

سلطات الإحتلال البريطاني في فلسطين تشددت في إحباط عقد المؤتمر، الذي سبق أن أذنت بعقد مثيله، حتى تحول، ما وسعها ذلك، دون ظهور الآراء المعارضة لسياستها ودون تنظيم المقاومة اللازمة لها■

3- المؤتمر الثالث: 13–1920/12/19

■ لم تتشدد هذه السلطات، على النحو ذاته، عندما تنادت الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية لعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث بعد نصف سنة من فشل الثاني، أي في كانون الأول(ديسمبر) 1920، فقد كانت إجراءاتها لفرض الهيمنة الإستعمارية على البلاد السورية قد قطعت شوطاً بعيداً، فسقط الحكم العربي الفيصلي المعلن في دمشق وخضعت سورية، وقبلها لبنان، للإحتلال الفرنسي، فيما أخضعت فلسطين لإدارة مدنية تمهيداً لإعلان الإنتداب عليها.

وقد جرى تطبيق هذه الإجراءات، خصوصاً من قبل الفرنسيين، بالقدر اللازم من القسوة لإلحاق صدمة كبيرة بالحركة العربية القومية الواحدة ولتشتيتها وتيئيس فرقائها وحملهم على الإنصراف للتفكير بشؤون الأجزاء التي ينتمون إليها وطيّ الحلم بالإستقلال والوحدة العربيين. فلمّا إنعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، في هذا الجو الباعث على الإحباط، وذلك في حيفا، في كانون الأول(ديسمبر) 1920، **كان أبرز نتائجه تكريسه الوجود القطري المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة**، حيث إنصرف هذا المؤتمر إلى معالجة الشؤون الفلسطينية الصرفة وصياغة المطالب المتصلة بها، **وأهمل مسألة الوحدة السورية أو الوحدة العربية. فلم يَرِدْ لأي منهما ذكر في قراراته أو مناقشات جلساته.** ولم يكن مبعث هذا الإهمال أن وطنيي فلسطين تخلوا، كلهم، عن المطالبة بالوحدة مع البلدان الشقيقة، بل لأن هذه المطالبة فقدت، آنذاك، أساسها الذي إستندت إليه، وذلك بسقوط الحكم العربي ووضع البلدان السورية تحت الإنتدابات[52].

وفي جو الإحباط الذي وصفناه، ما كان لمقررات المؤتمر الثالث أن تأتي أقل إعتدالاً من قرارات سابقيه، بل حدث العكس فجاءت القرارات الجديدة أشد إعتدالاً من السابقة. وقد طالب هذا المؤتمر الثالث بحكومة وطنية تستند إلى برلمان ينتخبه الشعب الناطق بالعربية في فلسطين، مسقطاً بذلك، عملياً، المطالبة بالوحدة السورية[53]، وغير متعرض إلا لوعد بلفور، مع إغفال ذكر الإنتداب الذي أعلن الحلفاء أنهم سيفرضونه على البلاد[54].

■ **وفي الحصيلة، كرّس المؤتمر الثالث سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية التي إستهلتها قرارات المؤتمر الأول، والقائمة على رفض المشروع الصهيوني، إنما مع الميل إلى التعاون مع بريطانيا، مع الأمل في ثنيها عن تأييد هذا المشروع[55]** ■

4- المؤتمر الرابع: 5/29 – 1921/6/4

■ بعد المؤتمر الثالث، تعرض الصف الوطني لأول إنقسام يتعرض له في عهد الإحتلال البريطاني، إذ إحتدمت المنافسة بين العائلات النافذة فتحولت إلى خصومة حادة. وإستقطب النافذون من عائلتي الحسيني والنشاشيبي المقدسيتين، كل من جهته، طرفي الخصومة التي نشبت آنذاك حول منصبي رئاسة بلدية القدس ومفتي القدس المعتبر كبير المفتين في البلاد.

لعبت السلطات البريطانية دورها في تأجيج الخصومة وأوصلتها إلى إحدى ذراها حين مارست سلطاتها وأدارت جملة من المناورات على طريقة فرق تسد الشهيرة، فعيّنت الحاج أمين الحسيني في منصب مفتي القدس، على

الرغم من أنه لم يكن، آنذاك أبرز المرشحين له و لم يحصل في إنتخابات المجلس الإسلامي الأعلى على الأصوات التي تؤهله أكثر من غيره للمنصب، وجعلت راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية، على الرغم من وجود آخرين يظنون أنهم أولى منه في المنصب، وأطلقت العنان لمجريات الخصومة التي إمتدت وتفاقمت بمضي السنين، بعد ذلك[56].

■ في ظل الأزمة المحتدمة بين الجانبين وما أدت إليه من إستقطابات على هذا الصعيد أو ذاك، شهد الصف الوطني، فيما هو غض وحديث النشأة، بداية الإنقسام الذي بلور كتلتي المجلسيين والمعارضة. **وقد إلتف المجلسيون،** الذين إكتسبوا إسمهم من الولاء للمجلس الإسلامي الأعلى، **حول الزعامة الحسينية،** بينما **إلتفت المعارضة،** التي تراوح شأنها بين أن تكون أقلية كبيرة الشأن أو ضئيلة، حسب الأحوال، **حول الزعامة النشاشيبية.** وراحت الكتلتان تتصارعان، منذ ذلك الوقت، دون توقف فانسحبت نتائج صراعهما على مجمل عمل الحركة الوطنية ووجودها[57].

■ وعلى كل حال، فإن الأزمة التي إبتدأت بتعيين المندوب السامي للحاج الحسيني مفتياً للقدس إنفجرت. وكانت هذه الأزمة في بدايتها عندما توَّجب عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، في القدس، بين 29 أيار(مايو) و4 حزيران(يونيو) 1921. ويعزو البعض أسباب عقد المؤتمر إلى «أن الوجهاء كانوا بحاجة إلى إعادة ترسيخ زعامتهم في البلاد، وكان لابد، بالتالي، من إظهار تضامنهم السياسي على نطاق واسع»[58]. وربما أمكن أن نضيف سبباً آخر يتصل برفض السلطات البريطانية في فلسطين الاعتراف بالمؤتمر ممثلاً لعرب البلاد[59].
أما اللجنة التنفيذية المنتخبة في المؤتمر الثالث فقد ذكر بيانها في المؤتمر الرابع سبب عقده فنسبه إلى «أن جو السياسة أخذ يتبدل وأن القضية ستمر في مرحلة جديدة، بمناسبة طرح صك الإنتداب على البرلمان البريطاني»[60]. **وتمهيداً للغرض الذي توخاه الداعون للمؤتمر، وهو تشكيل وفد يفاوض بريطانيا بإسم أهل فلسطين ويساومها على إنتداب بدون وعد بلفور،** أظهر بيان اللجنة التنفيذية «أن حالتنا تدعو إلى التفاؤل والبشر وتقتضي السرعة العظيمة في إيفاد الوفد إلى أوروبا وبالقيام بما يجب علينا من أعمال لحفظ حقوقنا»[61].

■ بلغ عدد أعضاء المؤتمر الرابع 82 عضواً، إختيروا لتمثيل مدنهم وفق مضابط وقعها سكانها، وجرى التوقيع على المضابط في الجمعيات الإسلامية – المسيحية[62]. ولم يكن هذا إنتخاباً، بل كان نوعاً من إقرار أكبر عدد من الوجهاء للإختيار الذي تحدده الجمعيات الإسلامية – المسيحية في كل بلد. ولم يحضر جميع الأعضاء جلسات المؤتمر، بل كانت الغيابات كثيرة، وأكثر الجلسات إكتظاظاً بالحضور شهدها 63 عضواً، فيما إنحدر العدد في بعض الجلسات إلى 28 فقط[63]. **وأهم إنجازات هذا المؤتمر كان تشكيل الوفد الذي كلف التفاوض مع الحكومة البريطانية،** وقد ضم الوفد عدداً من أهم زعماء الحركة الوطنية، **برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المؤتمر، موسى كاظم الحسيني[64]■**

5- المؤتمر الخامس: 22– 1922/8/25

■ طال مكوث الوفد الذي إنبثق عن المؤتمر الرابع، في لندن، واستطالت المحادثات التي راح يجريها مع الشخصيات الحكومية والبرلمانية البريطانية، فيما بقيت قيادة الحركة الوطنية تترقب النتائج. وإنقضت سنة كاملة قبل أن يدرك الجميع إستحالة حمل بريطانيا على التخلي عن دعمها للمشروع الصهيوني. وفي غضون ذلك،

كانت الخلافات داخل الصف الوطني الفلسطيني تتفاعل وتتفاقم. وشكل هذا وذاك سبباً، لتأخير المؤتمر العربي الفلسطيني الجديد.

■ فلما **أصدر البرلمان البريطاني قراره بوضع فلسطين تحت الإنتداب ودمج وعد بلفور في صك الإنتداب، وتلاه قرار مجلس عصبة الأمم بهذا الصدد،** وقطع الوفد مفاوضاته في لندن، فيما عمَّ الهياج البلاد إحتجاجاً على هذا، توفرت الفرصة الإستثنائية لتجديد نشاط قيادة الحركة الوطنية في البلاد على الرغم من أنها تعرضت لهزة جديدة، حين إنسحب عارف الدجاني من اللجنة التنفيذية التي إختارها المؤتمر الرابع، مصمماً على عدم العودة إليها وموحياً بأن إنسحابه تم لعدم موافقته على موقف اللجنة المعتدل من القرار البريطاني[65]. والحقيقة أن خيبات الأمل الفلسطينية بالسياسة البريطانية وتواليها منذ 1918 حتى فشل محادثات الوفد جعلت الفلسطينيين، عموماً، يزدادون تشدداً في الموقف ضد بريطانيا. وكان لابد من أن ينعكس ذلك، بصورة أو بأخرى، في مواقف قيادات الرأي العام وكما لاحظت مصادر بريطانية، نشأت في البلاد، في ذلك الوقت، مدرستان، تدعو إحداهما إلى المقاومة السلبية غير العنيفة، والأخرى تدعو إلى إنتهاج أساليب ثورية، بضمنها حرب العصابات، في حين آثرت اللجنة التنفيذية أسلوب التعاون مع بريطانيا[66] ومحاولة إقناعها. وحتى مع فشل مهمة الوفد، وبعد عودته، ظل موسى كاظم الحسيني يؤكد أن أبواب بريطانيا لاتزال مفتوحة للمفاوضات[67].

في هذا الجو، وسط طغيان النقمة الشعبية على القرار البريطاني والحماس لمقاومته مع رغبة اللجنة التنفيذية في التهدئة، إنعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس. **وكان هذا المؤتمر**، بإجماع آراء المراقبين، **هو الأهم في سلسلة هذه المؤتمرات.**

بدأت جلسات المؤتمر الخامس في 22 آب(أغسطس) 1922. وشهدت الجلسات إنعكاسات للحماس الشعبي حتى أن كثيرين من الحاضرين كانوا يرددون الهتافات بحياة فلسطين وسقوط الإنتداب ووعد بلفور[68]، لكن تقرير الوفد الذي قدمه للمؤتمر رئيسه، وهو في الوقت نفسه رئيس اللجنة التنفيذية، رشّ ماءً بارداً على المشاعر الملتهبة [69]. وقد سعت القيادة، ما وسعها، لتهدئة العواطف ولفرض نهجها التقليدي القائم على رفض المشروع الصهيوني والتمسك بالحوار مع بريطانيا كأسلوب لحملها على القبول بمطالب الوطنيين. وتبلور حماس المتشددين في القسم الذي أدلى به الأعضاء وصار بمثابة ميثاق وطني لفلسطين، حين عاهدوا «الله والتاريخ والأمة على **أن نستمر في جهودنا الرامية إلى إستقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة»**[70].

كما تبلور في قرار المؤتمر بشأن تأييد رفض الإنتداب على فلسطين، وهو القرار الحادي عشر بين ثمانية عشر قراراً إتخذها المؤتمر[71]، **فكان المؤتمر الخامس، بهذا، هو المؤتمر الذي حدد موقف عرب فلسطين من الإنتداب بعد فشل محاولة القيادة الوطنية في التساوم مع بريطانيا بشأن قبوله.** وبين قرارات المؤتمر الأخرى قرار يرفض مشروع الدستور المقترح لفلسطين والمجلس التشريعي الذي ينص هذا الدستور على تشكيله، وقرار آخر بتشكيل لجنة لرأب الصدع داخل الصف الوطني[72]. وواضح أن جو الحماس الذي ساد البلاد وإنعكاسه على المؤتمر هو الذي أملى تغليب وجهة نظر المتشددين ضد الإنتداب مع وجود «شُذَّاذ معروفين إتخذهم الإنجليز واليهود آلات تحريك وتشويش وتوهين»، كما يقول شاهد عيان[73]. وبين هؤلاء من إعترض على القرار الذي ناقشه المؤتمر بمقاطعة اليهود إقتصادياً. وكان سبب الإعتراض:«أنه لا يرى نفعاً من المقاطعة [وأنه] إذا

كان لابد منها فتكون بعد ستة أشهر على الأقل»[74]، ممثلاً بموقفه هذا مصالح فئة من كبار التجار المتعاملين مع اليهود.

■ بلغ عدد أعضاء المؤتمر الخامس، هذا، مائة عضو حسب بعض المصادر[75]، ومائة وستة حسب مصادر أخرى[76]. **وقد جرى إختيار الأعضاء من قبل الجمعيات الإسلامية – المسيحية**، وفق الأسس التقليدية السابقة التي سارت عليها في الإختيار، **وعلى أساس تمثيل المدن المتعددة.** ولم يتخلف أي من الأعضاء عن حضور المؤتمر[77]. وبذا، ظلت أسس التمثيل في المؤتمرات نابعة من إعتبارات مقدار الثروة أو الجاه الديني ومن الإعتبارات البلدية، أيضا■

6- المؤتمر السادس: 16–1923/6/20

■ إزاء تفاقم الخلافات والإنقسامات في الصف الوطني، بهت الحماس الذي بعثه إنعقاد المؤتمر الخامس، وتأخر عقد السادس. بل إن المؤتمر السادس لم ينعقد إلا لمواجهة حدث طارىء أملى على قيادة الحركة الوطنية أن تتخذ موقفاً بشأنه، ذلك هو تفاوض بريطانيا مع الملك حسين بن علي وعرضها مشروع معاهدة عليه يستهدف، حمله على الإقرار بالإنتداب البريطاني على فلسطين وبوعد بلفور. ولما عاد، من لوزان، وفد الحركة الوطنية الذي أرسلته اللجنة التنفيذية ليكون قريباً من كواليس عصبة الأمم ثم أمرته بالتوجه إلى لندن ليكون في صورة مفاوضات الملك حسين بن علي مع البريطانيين، دعت اللجنة التنفيذية المؤتمر العربي الفلسطيني السادس إلى الإنعقاد، في يافا، في 16 حزيران(يونيو) 1923، أي بعد حوالي سنة من إنعقاد الخامس، وكان معظم أعضاء المؤتمر من الذين إشتركوا في المؤتمرات الخمسة التي سبقته، وإن إنضم إليهم عدد من الوجوه الشابة التي برزت في الحياة السياسية للبلاد[78]، وبلغ عدد الحاضرين إثنين وسبعين[79].

■ إتخذ هذا المؤتمر قراراً صريحاً برفض مشروع المعاهدة المعروض على الملك حسين بن علي. أما الموضوع الآخر الذي ناقشه هذا المؤتمر، بإسهاب، ووقع بشأنه خلاف شديد، وهو موضوع الإمتناع عن دفع الضرائب، بعد إتساع الدعوة الشعبية للإمتناع، فقد إتخذ المؤتمر بشأنه قراراً عائماً، إذ أحال الموضوع إلى اللجنة التنفيذية وخولها حق تطبيق الإمتناع «عند مسيس الحاجة، بعد إستشارة وفود البلاد أو مؤتمرها»[80]، أي أنه لم يخولها بشيء، ولم يتبن هذه الدعوة المعبرة عن التشدد في وجه بريطانيا. وكان بين من تبنوا الدعوة للإمتناع عن دفع الضرائب جمال الحسيني، في ما بدا مسايرة من الزعامة الوطنية لمشاعر الجمهور وخصوصاً لمشاعر الفلاحين.
وقد قال الحسيني، في تبرير الإمتناع، إن السلطات تجمع الضرائب وتوزعها على الجمعيات الصهيونية والمهاجرين اليهود، وتمتنع عن تزويد المزارعين العرب بالقروض الزراعية الأمر الذي يقتل الفلاح إقتصادياً. وقد حث الحسيني على التوقف عن دفع الضرائب على قاعدة أن «لا ضرائب بدون تمثيل». لكن معارضي الإقتراح تذرعوا بأنه من المتعذر تطبيق الإمتناع دون إحداث ثورة، مضيفين أنه من العبث الأمل بنجاح ثورة ضد الحكومة البريطانية في بلد صغير كفلسطين[81]، ويبدو أن الفئة من ممثلي أثرياء فلسطين التي وقفت ضد الإقتراح كانت تخشى أن تتضرر مصالحها من إجراءات الحكومة، لو إتخذ قرار كهذا[82].

■ لم يكن الموقف من الدعوة للإمتناع عن دفع الضرائب هو المظهر الوحيد لغلبة روح الإعتدال وغياب الحماس الذي هيمن على المؤتمر الخامس، عن هذا المؤتمر السادس. بل إن ذلك تمثل، أيضاً، في خلو قرارات المؤتمر

السادس من أي ذكر للإنتداب، وفي مطالباتها بشؤون تفصيلية توحي بالرضوخ للأمر الواقع حتى وهي لا تعلن ذلك، كما تمثل، في قراره بتشكيل وفد جديد للتفاوض في لندن، وهو الوفد الذي فشل حتى في مقابلة أي من المسؤولين الحكوميين البريطانيين[83]■

7- المؤتمر السابع: حزيران (يونيو) 1928

■ بعد إرفضاض المؤتمر السادس، الذي فشل في بلورة سياسة مناهضة لبريطانيا مثلما فشل وفده في تحقيق أي شيء في لندن، **أصبح صك الإنتداب على فلسطين وما إشتمل عليه من إلتزام الدولة المنتدبة بوعد بلفور، ساري المفعول، رسمياً**. وقد أدى هذا، بين ما أدى إليه، إلى تنشيط العناصر المناوئة للحركة الوطنية والموالية لبريطانيا[84]. وتضافرت عوامل الإنقسام والخصومات التقليدية مع سياسة سلطات الإنتداب ومناوراتها في تعميق الصراعات داخل الصف الفلسطيني وزيادة الإنقسامات فيه وتوسيعها. وشهدت البلاد، إثر ذلك، فترة من الركود في فعالية الحركة الوطنية وفي قدرتها على التأثير في الأحداث، مما نجم منه، أيضاً، ضعف في قدرتها على رفض الرقابة الوطنية على حركة إنتقال الأراضي لليهود أو حركة المتعاونين مع الإحتلال، فازداد عدد بائعي الأراضي والسماسرة حتى «كاد يستسيغ ذلك بعض المعروفين من الوطنيين النظاف وأن يسقطوا، هم الآخرون، في هوته، بل ومنهم من سقط فيها بشكل من الأشكال»، كما لاحظ ذلك بمرارة أحد شهود العيان وهو يتحدث عن الضغط الذي أوهن الحركة الوطنية في تلك السنوات[85].

■ في وضع كهذا، وخصوصاً مع تفاقم الإنقسامات، تعذر عقد أي مؤتمر عام في البلاد. أما اللجنة التنفيذية التي إنبثقت عن المؤتمر السادس فإنها، بعد فشل وفدها إلى لندن، راحت تفقد، شيئاً فشيئاً، نفوذها وحضورها كقيادة للحركة الوطنية، وتمزقت أوصالها كما تمزقت أوصال غيرها من المؤسسات التمثيلية. وهكذا، إفتقد المعنيون بالأمر وجود ممثلين لعرب فلسطين. وكانت السلطات البريطانية بين من إفتقد هذا الوجود، لأنها لم تجد من تتوجه إليه حين يقتضي الأمر أن تتوجه لممثلي العرب. وفي هذا ما يفسر، على ما يبدو، وقوف البريطانيين وراء الحركة التي أدت إلى إستئناف عقد المؤتمرات. فقد أجرى أحد معاوني المندوب السامي، في تموز (يوليو) 1926، إتصالاً مع عدد من القادة الوطنيين الفلسطينيين بعد أن سرَّب إليهم أنباء عن إستعداد الحكومة لتعديل سياستها. وفي هذا الإتصال، حثَّ الموظف البريطاني القادة على إتخاذ مواقف معتدلة، فيما عرضوا هم وجهة نظرهم، وإقترحوا مطالبهم. وبعد نقل مقترحات هؤلاء القادة إلى المندوب السامي البريطاني، حثَّهم معاونه، مرة أخرى، على تقديمها من قبل هيئة تمثيلية، في وقت كان يعرف فيه أن ليس ثمة هيئة كهذه، فأدى ذلك، على الجانب العربي، إلى التداعي من أجل **عقد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع[86]، بعد مضي خمس سنوات على إنفضاض سابقه.**

■ جاءت المبادرة، بهذا الدافع، لعقد المؤتمر، إذاً، من قبل قادة الحركة الوطنية، غير أن المعارضة، التي كانت قد قويت في ظل الإنتداب الرسمي ودعم السلطات لها، تشددت في إملاء شروطها للمساهمة في المؤتمر. وكان من ذلك أن **طلبت المعارضة تخصيص نصف مقاعد المؤتمر لممثليها، فكان لها ذلك[87]. وتم إختيار المندوبين، مع مراعاة شروط المعارضة من قبل الجمعيات الإسلامية – المسيحية، كالعادة، وبمشاركة الأحزاب الموجودة، آنذاك[88]**. وبلغ عدد الأعضاء مائتين وخمسين، وكانت بينهم نسبة كبيرة من خصوم القيادة الوطنية

من المتساهلين مع بريطانيا أو المتعاونين معها، وكان من هؤلاء «منافقون وسماسرة وباعة أراضي وجواسيس»[89].

■ وبوجود حشد كبير من هؤلاء، **كاد المؤتمر أن يصل إلى حدّ إتخاذ قرار صريح بقبول الإنتداب البريطاني والمطالبة بإقامة حكومة وطنية في ظله**، لولا أن أنقذ رافضو الإنتداب الموقف، حين إقترحوا إتخاذ قرار عام ينص على تأييد قرارات المؤتمرات السابقة دون تخصيص، ونجحوا في حمل المؤتمر على الموافقة عليه كصيغة تسوية[90]. وفيما عدا هذا القرار العام، خلت قرارات المؤتمر الأخرى[91] من أي إشارة حتى إلى رفض وعد بلفور والصهيونية، بل خلت من إشارة كهذه حتى المذكرة ـ البرقية التي أرسلها المؤتمر إلى عصبة الأمم، صاحبة صك الإنتداب وإدماج وعد بلفور فيه، للمطالبة بتشكيل حكومة وطنية برلمانية في فلسطين[92]. وكان من رأي البعض أن تجنب ذكر الصهيونية[93] كان متعمداً وتم بناء على ضغط غير مباشر مارسه أحد الحضور بعد إتفاقه بشأنه مع القيادة الصهيونية. وكان من رأي الحزب الشيوعي الفلسطيني، على كل حال، أن «كل الزعماء والفرق التي إشتركت في المؤتمر السابع، عدا نفر قليل منها، كانت معتدلة تطلب التفاهم مع الإنجليز»[94]؛ وهو رأي ينسجم معه رأي الزعيم الوطني القومي محمد عزة دروزة الذي وصف المؤتمر بأنه « أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية إيجاب وقوة القرارات وشمولها وطابع النضال»[95].

■ إنعكست تركيبة المؤتمر السابع في اللجنة التنفيذية التي إختارها. فضمت هذه اللجنة، حتى يتمثل فيها الجميع، ثمانية وأربعين عضواً[96]. وكان من هؤلاء 18 مسلماً مجلسياً و18 مسلماً معارضاً، كما كان منهم مسيحيان مجلسيان وثمانية مسيحيين معارضين[97]، بحيث جاءت الأغلبية في هذه اللجنة التي هي بمثابة القيادة العليا للحركة الوطنية لمناوئي هذه الحركة من المتعاونين مع البريطانيين.

وبهذا، لم تتمكن اللجنة من أن تصبح قيادة فعلية للحركة الوطنية قادرة على إتخاذ القرارات وتحريك العمل العام، خصوصاً لأنها تشكلت في الفترة التي كان فيها المزاج العام يتجه نحو التشدد في وجه بريطانيا. وكل ما في الأمر أن هذا الوضع، بمقدار ما جاء معبراً عن ضعف الصف الفلسطيني وتفسخه وإنقسامه، فإنه عنى إستمرار الركود الناجم عن هذا الضعف لفترة أخرى. ولم يكن غريباً أن تعجز اللجنة التنفيذية ذات الأعضاء الثمانية والأربعين عن القيام بأي عمل هام، أو أنها تتخبط لبضع سنين، حتى «إنحلت، في النهاية، إنحلالاً آلياً بدون قرار أو خلف»[98]■

8- نهاية صيغة «المؤتمر العربي الفلسطيني»

■ الحقيقة أن المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، وهو الأخير في سلسلة المؤتمرات التي حملت هذا الإسم، شكل نهاية المطاف لصيغة تمثيل عرب فلسطين عبر الجمعيات الإسلامية – المسيحية والمؤتمرات التي تنظمها، **بعد أن ظلت هذه الصيغة قائمة طيلة عشر سنوات إمتدت بين 1919 و1928**. وقد يصح القول إن هذه النهاية لم تكن وليدة إنقسامات الصف الوطني وخصومات فرقائه، بل إنها، هي وهذه الإنقسامات والخصومات نجمت، كلها، من بروز ظاهرة التمايز الطبقي في البلاد في ظل التطورات الذي شهدتها سنوات عشرينيات ق.20، مما لم تعد معه صيغة هذا التجمع العام صالحة لتمثيل الجمهور؛ ومما أفسح المجال لظهور صيغة أخرى للتمثيل.

وبإنتهاء هذه الصيغة التي مثلتها الجمعيات الإسلامية – المسيحية، وبعجز اللجنة التنفيذية التي شغل المعارضون أغلبية مقاعدها **عن قيادة العمل الوطني، إنتهت، أيضاً، صيغة إعتماد التعاون مع بريطانيا كواحدة من أسس السياسية الوطنية.** وبهذا كله، إنفسح المجال أمام نمو التيارات المستقلة الداعية لمعاداة بريطانيا والأخرى الداعية لمقاومة إحتلالها.

■ كانت الصيغة السابقة تنطوي على التناقض الذي طالما أشرنا إليه، وهو تناقض قائم بين توجيه المطالب ضد السياسة البريطانية وتمسك القيادات بنهج التعاون مع بريطانيا. وفي هذا، كان ينعكس الضعف السياسي الذاتي لممثلي الطبقات والفئات المتضررة من الإحتلال، مع وجود قوة العوامل التقليدية التي ترسخ نفوذ الفئات الغنية، التي، وإن أضر الإحتلال بمصالحها، فقد كانت تخشى أي إصطدام معه.

غير أن وجود هذا الضعف الذي قلل الدور السياسي للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ومن هم على شاكلتهم في حياة البلاد **لا ينفي أن عملية التمايز الطبقي وما رافقها من تبلور تنظيم الفئات المتباينة في نقابات ومنظمات جماهيرية، قد أديا، بين ما أديا إليه، إلى زيادة تعميم الوعي الوطني إزاء مخاطر الصهيونية والإحتلال، كليهما،** بعد أن كانت القيادة الوطنية تصر على تركيز الإنتباه على الخطر الصهيوني وحده، كما لا ينفي إسهام هذه العملية في دفع أعداد أكبر من ممثلي البورجوازية، وخصوصاً منها المتوسطة، ممن إشتدت خيبة أملهم ببريطانيا، إلى الدعوة لمقاومة الإحتلال[99]■

(4)
تشكيل الأحزاب السياسية

1- التجارب الأولى

■ رأينا كيف أن المحاولة الأولى لتأسيس حزب في فلسطين جرت مع دخول القوات البريطانية إلى البلاد حين أسس عدد من المتعاونين مع البريطانيين، في العام 1918، الحزب العربي الموالي لبريطانيا[100]، غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، فما سمي بالحزب لم يَعدُ أن يكون جمعية صغيرة، وقد إنتهى أمره، أو أمرها، على كل حال، بالإنضمام إلى الجمعية الإسلامية ـ المسيحية، متبعاً، أو متبعة، صيغة العمل السياسي التي واءمت ظروف تلك المرحلة.

■ في عشرينيات ق.20، ومع وجود الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، جرت محاولات أخرى إستهدفت تأسيس أحزاب، لكنها جاءت متفرقة ومتباعدة. ففي العام 1923، أسس نفر من المتصلين بالبريطانيين، وممن سيصبح بعضهم نجوم المعارضة في المستقبل، **الحزب الوطني**. وقد أراد البريطانيون، في ضغوطهم على المؤسسين، أن تنص مباديء الحزب على تأييد وعد بلفور، فلم يتحقق ذلك، إزاء تعذر إقناع الجمهور الفلسطيني، أو أي طرف عربي في البلاد، به[101]. وجعل مؤسسو الحزب القدس مقراً له، ثم أسسوا له فروعاً في الرملة والناصرة وحيفا وعكا وطولكرم وغزة، فكانت فروعاً صغيرة بسبب العزلة التي ووجه بها الحزب من قبل الجمهور والتي سببها وجود متعاونين مع الصهيونيين وسماسرة بيع أراضي وباعة أراض في صفوفه. وهذا الحزب لم يعش، على كل حال، لأكثر من سنة[102].

وفي العام 1924، أسس حزب آخر مناويء للحركة الوطنية سماه مؤسسوه **حزب الزراع**، وكان قوامه زعامات قروية وأفندية مدن من المتعاونين مع البريطانيين، وأسست لهذا الحزب[103]، على غرار سابقته، بعض الفروع، غير أن ذلك كله لم يفض إلى شيء ذي بال، إزاء العزلة الجماهيرية التي حاصرت الحزب. وقد حملت تشكيلة هذا الحزب فكرة التفريق بين الريف والمدينة[104]، وإستمر عدد من أعضائه، بعد إنحلاله، في نهج التفريق بينهما، في حين تركه أعضاء آخرون وإنضموا إلى الجمعيات الإسلامية – المسيحية[105].

هذان الحزبان لعبا دوراً في دفع الحركة الوطنية إلى الإنقسام وتأجيج الخلافات بين صفوفها، لكنهما لم ينجحا في جعل أي منهما أكثر من جمعية صغيرة للمتعاونين مع بريطانيا المناوئين للحركة الوطنية.

■ في مقابل هذين الحزبين المناوئين للحركة الوطنية، تأسس في العام 1925 **حزب الأهالي**؛ أسسه، في نابلس، شبان من الفئات الوسطى من الراغبين في تعزيز مكانة هذه الفئات في حياة البلاد، الطامحين لانتهاج أساليب أكثر جدية ونجاعة من تلك التي تنتهجها الجمعيات الإسلامية – المسيحية ومؤتمراتها ولجانها التنفيذية. وكان أن حاول هؤلاء الشبان طبع حزبهم بطابع عصري، فجعلوا له برنامجاً، ونص برنامجه على «نشر المباديء الديمقراطية بين الأهالي وإتخاذ الطرق العملية والتدابير الإيجابية الموصلة إلى تحقيق مثل الأمة الأعلى، وهو الإستقلال السياسي التام، والتي ليس من شأنها الإعتراف بوعد بلفور»[106]. ودعا البرنامج إلى «جعل الوطن العربي الفلسطيني من القوة المادية والأدبية بحيث يتمكن من دفع الخطر المحدق به»[107]. وتوسل البرنامج إلى ذلك «بالسعي سعياً شرعياً من أجل إنعاش تجارة البلاد وإقتصادياتها، وترقية الزراعة والفلاحة، وتخفيف أعباء

الضرائب الباهظة على عاتق الفلاح، وإستخدام أسلوب التشويق، وليس الردع والمنع، للحيلولة دون بيع الأراضي من قبل الوطنيين، وتكثير مواد الزراعة والثروة والسعي وراء فتح أسواق لها في البلدان الأجنبية، «وإنتقاد المشاريع القانونية المخالفة لعادات البلاد والمضرة بها، إنتقاداً نزيهاً، والإحتجاج عليها لدى جميع المراجع»[108]. كما توسل البرنامج لتحقيق أهدافه بوسائل أخرى، فعد منها «مراقبة أعمال الإدارة والقضاء وتعليم أبناء الأمة اللغات الضرورية وتدريبها على محاربة العدو بالعلم الصحيح»[109].

كما عبّر برنامج حزب الأهالي عن جانب آخر من طموح مؤسسيه حين نص على أن «يسعى الحزب في إقامة العرب الوطنيين على رأس الإدارة والقضاء، بحسب نسبة نفوسهم»[110]. وبهذا، قدم الحزب برنامجاً يعكس، بصورة أنموذجية، رغبات المتعلمين من الفئات الوسطى ويظهر عزيمتهم في رفض المشروع الصهيوني، من جهة، وخورهم في تجنب التعرض للإنتداب، من الجهة الأخرى، كما يظهر الإفتراق في ذهنيتهم بين تصوراتهم لأهدافهم ووسائلهم، وبين معطيات واقع الحال التي تجعل هذه التصورات أقرب إلى الأحلام.

■ وإنسجاماً مع أهداف البرنامج، جعل مؤسسو الحزب له لجاناً إقتصادية وزراعية وتجارية ولجنة مصاريف، وجعلوا له، أيضاً، عمدة، أي قيادة، بلا رئيس دائم، بحيث يتناوب أعضاؤها رئاسة جلساتها، وقرروا أن تعقد الهيئة العامة للحزب إجتماعاً كل ثلاثة أشهر، وأن تنتخب، بالتصويت العام، العمدة المكونة من ثلاثين عضواً، مرة كل سنة. وعقدت هيئة الحزب العامة أولى جلساتها، وآخرها على ما يبدو، في نابلس، في 20 نيسان(إبريل) 1925، فاختارت العمدة، ووجهت نداء إلى الأمة، ودعت لإنشاء فروع للحزب في كافة أنحاء فلسطين. وأسس الحزب مستوصفاً في نابلس لمعالجة الأهالي من قبل الأطباء المنتمين إليه. غير أن هذا الحزب ظل محدود التأثير حتى في منطقة نابلس التي نشأ فيها وهو لم يتعدها، على أي حال، إلى منطقة أخرى، وبقي موجوداً حتى العام 1928[111]، كان حزب الأهالي، بكل هذا، أنموذجاً لجمعيات النخبة من متعلمي الفئات الوسطى.

■ في العام 1927، جرت محاولة أخرى تمثلت في تأسيس **الحزب الحر الفلسطيني**، أسسته في يافا جماعة من رجال السياسة وكبار التجار وجعلت هدفه «السعي للإستقلال التام، بتحقيق الأماني الوطنية والسيادة القومية والدفاع عن الحرية الشخصية، بأنواعها، والسير بالبلاد نحو وحدة قومية إجتماعية»[112]. وقد تجنبت هذه الجماعة ذكر وعد بلفور أو تحديد موقف من الإنتداب، كما أنها أسقطت مطلب الوحدة العربية. ومن الناحية التنظيمية، كان للحزب هيئة قيادة دون رئيس دائم، إذ أن أعضاء الهيئة يتناوبون رئاسة إجتماعاتها. ولم يعمر هذا الحزب طويلاً، كما أنه لم يحقق إنتشاراً في يافا ولم يؤسس فروعاً خارجها[113]، فلم يَعْدُ كونه جمعية يافاوية صغيرة.

■ آخر تجارب التنظيم السياسي التي شهدتها العشرينات كانت تشكيل **جمعيات الشبان المسلمين** في العام 1928. وقد جرى تشكيلها بتأثير موجة قادمة من مصر. وكانت مصر قد شهدت، قبل ذلك، تأسيس أولى التجمعات المماثلة، التي شكلت نواة جماعة الإخوان المسلمين الشهيرة. وإحتفظت جمعيات الشبان المسلمين الفلسطينيين بالعلاقة بنظيراتها المصرية[114]. وقد إنطلق العمل لتأسيس هذه الجمعيات، في فلسطين، في سياق ردود الفعل التي شهدتها البلاد ضد إنعقاد مؤتمر تبشيري مسيحي فيها إجتمع في القدس، بمبادرة من المجلس الدولي للإرساليات التبشيرية، وحضره مندوبون قدموا من 51 دولة، دون أن يكون بينهم مندوب واحد من مسيحيي فلسطين[115].

ففي معرض الرد على هذا المؤتمر، قرر إجتماع عقدته، في يافا، النوادي الإسلامية، في نيسان(إبريل) 1928، «تعميم النوادي الإسلامية في البلاد وربط هذه النوادي بجمعية الشبان المسلمين في مصر»[116]. وكما ذكر أحمد الشقيري وكان أحد الحضور، فإن هذا الإجتماع هو الذي «قرر تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في كل أنحاء البلاد»[117]. وكما ذكر الشقيري، أيضاً، «حرصنا على أن تظل الجبهة الوطنية في فلسطين، الإسلامية – المسيحية، قوية متماسكة، وبات مفهوماً لدى الأوساط المسيحية أن تأليف جمعيات الشبان المسلمين هو قوة جديدة للحركة الوطنية وليس إنفصاماً للجبهة القومية»[118].

وإذا كان من شأن أقوال كهذه أن تظهر نية القادة الوطنيين في عدم تحويل الجمعيات الإسلامية إلى وسيلة جديدة لشق الحركة الوطنية، فإن نشأتها لم تأت، في واقع الأمر، بمعزل عن الهزات التي كانت تتعرض لها هذه الحركة. فقد جرى إنشاء جمعيات الشبان المسلمين بعد تأسيس أندية مسيحية خاصة دون إنتظام المسلمين فيها، كما ذكرت ذلك إحدى المجلات المسيحية. وكان الأهالي، على كل حال، يعتقدون أن نشأة هذه الأندية تمت بدعم من السلطات البريطانية[119].

■ ولكي يتفق وجود جمعيات الشبان المسلمين مع قانون الجمعيات وترخص السلطات وجودها، نص نظامها على أنها لا تشتغل في الشؤون السياسية ولا «تدخل... في غمار النزعات الحزبية ولا يسمح لأي عضو من أعضائها أن ينزع بها إلى ذلك»[120]. لكن حياة البلاد السياسية وإنقسامات الصف الوطني سرعان ما إنعكست في نشاط هذه الجمعيات، فصار بعض فروعها يتلقى توجيهاته من قيادة الحركة الوطنية وبعضها الآخر يتلقاها من المعارضة؛ وساعد على ذلك أن اللجنة التنفيذية التي إنتخبها المؤتمر السابع، قبل تأسيس الجمعيات الإسلامية، ضمت الجانبين.

■ بعد تأسيسها، عقدت هذه الجمعيات، بوصفها أندية، في نيسان(ابريل) 1928، المؤتمر التأسيسي لتوحيدها؛ وكان أغلبية النشطاء ممن حضروه من العاملين في الحقل الوطني[121]. ثم إنعقد المؤتمر الثاني في العام 1929. وفي العام 1930، إنعقد المؤتمر الثالث. بعد ذلك، ضعفت هذه الجمعيات، وكان من أسباب ضعفها نشوء الأحزاب الجديدة وتوزع العاملين في الحقل السياسي عليها[122]. وهو سبب يمكن أن نضيف إليه أن مستوى تطور العمل الوطني، إذا كان قد سمح بإنقسام الصف الوطني على أساس مجلسيين ومعارضة، وفق الموقف من المسائل المطروحة، فلم يكن يسمح بإنقسامه، أو حتى بتوزعه، على أسس طائفية إسلامية ومسيحية. فالمجلسيون، وكذلك المعارضون، ضموا في صفوفهم، من مستوياتها، كافة، مسلمين ومسيحيين دون تمييز. ثم إذا كان مستوى التطور، هذا، قد أدى إلى التخلي عن صيغة الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية لإفساح المجال أمام الصيغة الحزبية، فقد صار بالأحرى، محتوماً فشل صيغ تأسيس جمعيات إسلامية منفصلة أو مسيحية منفصلة. وبهذا كله، إنضافت عملية تأسيس الجمعيات الإسلامية هذه، إلى التجارب التي شهدتها عشرينيات ق.20، ولم يكتب لها الدوام■

2- الكتل السياسية تشكل أحزابها

■ فشلت، إذاً، محاولات التمثيل على أسس بلدية، حين فشلت الأحزاب أو الجمعيات التي نشأت في مدن بعينها. وفشلت كذلك، محاولات التمثيل على أسس مدنية وريفية متمايزة بفشل حزب الزراع. وإنطبق الأمر ذاته على محاولات التمثيل على أسس طائفية منذ عجزت جمعيات الشبان المسلمين، وما قابلها من أندية أو جمعيات مسيحية، عن أن تصبح شيئاً ذا وزن في حياة البلاد العامة. وعلى هذا، يصح القول مع توخي الإيجاز، إن المواقف من الإستعمار البريطاني ومن الصهيونية، رفضاً وقبولاً أو شدة ولياناً، وهي، في صلبها، مواقف ذات دوافع إقتصادية وإجتماعية، شكلت الدوافع الأشد بروزاً للتمايز السياسي الذي تبلور وتكرس مع دخول البلاد فترة ثلاثينيات ق.20 ومع إشتداد تأثير الأزمة الإقتصادية التي راحت تطحنها طحناً. وذلك إلى جانب نتائج التطور العام الذي تحقق منذ إنسلاخ البلاد عن الدولة العثمانية ووقوعها تحت الهيمنة البريطانية.

■ مع نمو البورجوازية العربية، في سياق هذا التطور، وإشتداد الخطر الناجم عن إنتقال الأرض إلى أيدي اليهود وتأثيره على الفلاحين، وبروز الطبقة العاملة، على صغرها، ومبادراتها لتنظيم نفسها[123]. وحتى مع إستمرار الغلبة لقوة الأوضاع التقليدية السابقة، كان لا بد من أن تتبلور الكتل السياسية على أسس تتجاوز الصيغ التقليدية السابقة، حتى وهي تحمل طابعها وتأثيراتها. من هنا جاءت حركة تشكيل الأحزاب العربية الفلسطينية لتمثل القوى السياسية المتبلورة في كتل. ومن هنا، أيضاً، حملت هذه الأحزاب مظاهر الأحزاب البورجوازية المعاصرة التي تنشأ في المجتمعات الرأسمالية، وإن ظلت، في الوقت نفسه، أسيرة تأثير العوامل التقليدية فاحتفظت بتأثير النفوذ العائلي أو البلدي أو الشخصي، أو ما شابه. **وكان تطور البلاد السياسي قد سمح بتبلور ثلاثة تيارات رئيسية في أوساط النخبة السياسية في البلاد..**

■ **التيار الأول:** وهو تيار الأغلبية الذي إشتهر باسم المجلسيين، ضم، من الكتل والأفراد، المتضررين بالمشروع الصهيوني من الراغبين في التعاون مع بريطانيا المشترطين أن يتم هذا التعاون في ظل تخليها عن دعمها لهذا المشروع. لقد إتخذ أصحاب هذا التيار موقفاً باتاً في رفض الصهيونية ورفض الموافقة على أي من أهدافها في فلسطين. **وبعد محاولات طويلة لمساومة بريطانيا بأمل حملها على التخلي عن الصهيونية، إنتهى هؤلاء إلى ربط إستعدادهم للتعاون مع بريطانيا بتخليها عن الوطن القومي اليهودي.** وإنعقدت زعامة هذا التيار لعائلة الحسيني المقدسية، وتمثلت، خصوصاً، في زعامة الحاج أمين الحسيني، ولعدد آخر من العائلات النافذة في عدد من المدن. هذه العائلات نشأ نفوذها لأسباب إقتصادية، كعائلات كبار ملاك الأرض والتجار، أو لأسباب دينية أو للنوعين من الأسباب، معاً. وكانت زعامة هذا التيار ذات تأثير شديد في الأوساط الريفية، وخصوصاً في أوساط ملاك الأرض على إختلاف درجاتهم وكذلك في أوساط الفئات الوسطى في المدن.

■ **التيار الثاني:** وهو الذي ناوأ الأول وإشتهر باسم المعارضة، ضم، من الفئات المماثلة لفئات التيار الأول، من كان فيها أشد رغبة في التعاون مع بريطانيا، فلم يتشدد في رهن تعاونه معها بتخليها عن تأييدها للصهيونية، بل مال، في بعض الأحوال، حتى إلى التساهل في هذه النقطة. وقد تبلورت زعامة هذا التيار حول أغنياء أسرة النشاشيبي المقدسية، أيضاً وخصوصاً منهم راغب النشاشيبي، وكان لها تأثير في أوساط مدينية وريفية، هي، عموماً، الأوساط الأشد تخلفاً والأكثر محافظة.

■ **التيار الثالث:** شكله، على العموم، المتعلمون المستنيرون من الفئات الوسطى، ممن لم تجتذبهم المعارضة، ولم يقنعوا بالوسائل التي يتبعها المجلسيون، كما لم يقبلوا موقف المجلسيين الراغب في التعاون مع بريطانيا أو حتى مهادنتهم لها. وقد ضم هذا التيار، من هؤلاء، أولئك الذين حملهم وعيهم على الإقتناع بتعذر مقاومة المشروع الصهيوني دون معاداة الإحتلال البريطاني.

■ أما الأوساط الشعبية، فكان معظمها يتأثر بهذه أو تلك من كتل القيادات الثلاث، وكانت أغلبيتها الواضحة تتكون من المتأثرين بالمجلسيين. وفي ظل التخلف الشديد وسطوة عوامل النفوذ التقليدية وطغيان تأثير المسألة الوطنية الهائل على تأثيرات التقسيم الطبقي، لم تجد الأوساط الشعبية سبيلاً لتمثيل نفسها في منظمات سياسية متمايزة عن الكتل الثلاث. وإذا إستثنينا **التجربة الفريدة للحزب الشيوعي الفلسطيني** الذي تقدم ليكون ممثلاً للمتحررين من أسر الصهيونية اليهودية من العمال اليهود ومن يقبل التعاون معهم من العرب، فإن البلاد، لم تعرف خارج أحزاب النخبة، حزباً، واحداً يمثل الأوساط الشعبية العربية■

3- الأحزاب المشكلة

أ) حزب الإستقلال

■ مهما يكن من أمر، ففي ضوء تبلور تيارات النخبة وحاجتها لتجاوز صيغة الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية ولإنشاء الأحزاب، كان أول ما تأسس من أحزاب في ثلاثينيات ق.20 هو حزب الإستقلال. بادر إلى تأسيس هذا الحزب نفر من قادة الحركة الوطنية غير الراضين عن تردد القيادة المجلسية في رفع راية العداء لبريطانيا المحتلة دون أن يكونوا خصوماً لهذه القيادة أو أن يصبحوا كذلك. بل إن هؤلاء حين فكروا بتأسيس حزبهم أصروا، كما رووا، هم، أنفسهم، على التفاهم مع الحاج أمين الحسيني لعله يقبل وجهة نظرهم؛ فحاولوا إقناعه بتبني نهج معاداة بريطانيا ومجاهرتها بهذه المعاداة. وهم لم يتخلوا عن هذه المحاولة إلا حين إقتنعوا بأن لدى المجلسيين «إعتبارات تحملهم على السير على أسلوب آخر»[124]، فأتموا محاولتهم وأسسوا حزب الإستقلال، في تموز(يوليو) 1932.
مع أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تتجه آنذاك، بمجملها، نحو التشدد فلم تكن الزعامة الحسينية قد توصلت، حتى ذلك الوقت، إلى الإقتناع بضرورة رفع شعار معاداة بريطانيا إلى جانب معاداة الصهيونية.
يضاف لذلك أن الحاج أمين الحسيني زعيم الأغلبية المعتبر من قبلها زعيم الوطن كله والذي قامت زعامته على أسس تقليدية راسخة، ما كان من السهل عليه أن يقبل قيام حزب معاصر يبادر آخرون إلى تأسيسه، حتى وهم يعترفون بزعامته[125]. وكان هناك سبب ثالث جعل الحاج أمين الحسيني غير مستريح لتأسيس حزب الإستقلال، إذ «لم يرق له أن يتأسس الحزب، نظراً للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بمعظم مؤسسيه، فتشكيل الحزب يعني إبتعاد هؤلاء عنه، وهذا يمكن أن يُعطى له تفسيرات عدة في مقدمتها عدم الرضى عن سياستة»، كما بيّن أحد هؤلاء المؤسسين[126].

■ تميّز حزب الإستقلال، منذ تأسيسه، بجهره بضرورة معاداة بريطانيا بإعتبارها السبب الرئيسي لما حل بفلسطين. ووجه الحزب جل نشاطه، خلال عمره القصير، إلى التحريض ضد الإحتلال البريطاني والدعوة لاعتبار بريطانيا أصل الداء ورأس البلاء. وإستطاع الحزب، بنشاطه هذا، أن يحظى بتعاطف العديد من العاملين في الحقل الوطني، وكان له «تأثير كبير في تنبيه الناس وتوجيههم وفي ما كان، خاصة، من حركات إيجابية ونضالية

موجهة للإنجليز مباشرة، منذ أواخر 1933 وما بعده»[127]. وحتى بعد إنحلال الحزب، تحت تأثير أزمته المالية[128]، في كانون الأول(ديسمبر) 1933، ظل مؤسسوه وأركانه من أنشط العاملين في الحقل الوطني وقد مُثلوا، أكثر من مرة، في الهيئات القيادية التي شكلتها الحركة الوطنية[129]. وقد إستعادوا، على كل حال، موقعهم بالقرب من الزعامة الحسينية، وإن إحتفظوا بتميّز نظرتهم وسلوكهم.

■ **لكن حزب الإستقلال لم يستطع أن يصبح حزباً جماهيرياً**، وذلك، بالإضافة للأسباب التي أشرنا إليها، لأن مؤسسيه، عاكسين على نحو نموذجي عقلية فئتهم الإجتماعية، تمسكوا، صراحة، بأن يكون **حزباً للنخبة**، ورفضوا حتى إعتماد مبدأ الإنتخابات الداخلية لإختيار الهيئات القيادية للحزب، خشية أن تصبح الإنتخابات «اللغم الذي ينسف الهيئات... ووسيلة للفساد والتشاد»[130]. بل إن مؤسسي الحزب قرروا «أن لا يكون قائماً، كذلك، على فكرة تكثير المسجلين فيه... وأن لا يهتم لأن يكون، من هذه الناحية، قلة أو كثرة»[131].

ورأى مؤسسو الحزب «أن يكون أعضاؤه مختارين إختياراً من العاملين المخلصين أصحاب المباديء والغيرة»[132]. أي من نخبة النخبة. لهذا وعلى الرغم من أن مباديء الحزب كانت، بين الطروحات السياسية الوطنية المتعددة، هي الأقرب لقناعات الجمهور ومشاعره، لم **يحقق الحزب إنتشاراً تنظيمياً ولم تنظم أي قاعدة شعبية له**[133]، ولم يتعد، كثيراً، كونه جمعية ضمت هذه النخبة التي أسسته فيما بقي الجمهور الواسع ألصق بالقيادات التقليدية، التي بحوزتها العديد من أقنية الإتصال به والتأثير على قناعاته.

شيء آخر يجوز تسجيله بالنسبة لنشاطات حزب الاستقلال، هو أن هذه النشاطات لم تتعد الإدلاء بالخطب في الاجتماعات العامة وكتابة المقالات وإصدار البيانات ونشرها في الصحف. وهو، مع دعوته لمقاومة بريطانيا وإعتراضه على سلبية قيادة الحركة الوطنية في هذا المجال، لم يرتق بالمقاومة إلى ما بعد مستوى التحريض ضد السياسة البريطانية، وذلك مع الإقرار بأن تحريضاته كان لها، دون شك، دور في الدفع نحو المقاومة[134].

يضاف لذلك أن الحزب الذي دعا إلى تجاوز الإعتبارات الشخصية والعائلية والبلدية وغيرها من الإعتبارات التقليدية المؤثرة في العمل الوطني، لم تخلُ تجربته، على تميزها، من تأثير هذه الإعتبارات، إذ «لم يخلُ الحزب من أعضاء ظهرت فيهم نقائص تلك الصفات، ولم يكونوا في نجوة من تلك السياسات»[135]■

ب) حزب الدفاع الوطني

■ هو الحزب الثاني الذي تأسس بعد حزب الاستقلال، أسسته المعارضة النشاشيبية، بعد أن إتخذت اللجنة التنفيذية التي تشترك فيها بأغلبية أعضائها قراراً، في آب(أغسطس) 1934، يحث على تأسيس أحزاب في البلاد، تستقطب المحاور السياسية القائمة فيها[136]، وبعد أن «إشتد اليقين، أكثر من ذي قبل، بعدم إمكان إستمرار العمل الوطني في نطاق اللجنة التنفيذية، وإنبثق من هذا اليقين خطوات في سبيل تشكيل الأحزاب»[137]. ففي تشرين الأول(أكتوبر) 1934، أسست المعارضة لجنة تحضيرية برئاسة راغب النشاشيبي، فهيأت هذه اللجنة إجتماعاً عاماً إنعقد في كانون الأول(ديسمبر) 1934، في يافا، حسب أحد المصادر[138]، أو في القدس، حسب مصدر آخر، فحضره قرابة خمسمائة شخص وأعلن تأسيس حزب الدفاع الوطني. وإختار المجتمعون قيادة للحزب برئاسة زعيم المعارضة[139]، ضمت إلى جانبه، عدداً من رؤساء البلديات وكبار ملاك الأرض وزعماء

العشائر[140]. ويبدو أن عدداً من قادة الحزب طمحوا لأن يجعلوه حزباً عصري المظهر فجعلوا للحزب دستوراً، وجعلوا له هيئة عامة وأخرى مركزية تختارها الهيئة العامة.

■ حدد دستور الحزب غاياته بثلاث: فجعل **الغاية الأولى** «السعي لاستقلال فلسطين إستقلالاً تاماً يكفل السيادة العربية وعدم الإعتراف بأية تعهدات دولية تؤدي إلى أية سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو أي وضع سياسي أو إداري يمس ذلك الاستقلال»[141]. أما **الغاية الثانية** فربطها دستور الحزب بالأولى وأوجب عليه أن يسعى «بجميع الطرق الممكنة التي تؤدي لتأليف حكومة وطنية تتفق مع رغبات الشعب العربي في فلسطين وتستمد قوتها من إرادته»[142]. وحدد الدستور **الغاية الثالثة** في «السعي لتقدم البلاد إقتصادياً وإجتماعياً وزراعياً وتحسين حالة الفلاح والعامل العربيين وترقية شؤونهما»[143]. ووفق هذه العبارات العامة، إتسقت غايات الحزب مع التوجه العام للحركة الوطنية حتى حين خلت من أي ذكر صريح للإنتداب أو لوعد بلفور، ولم يكن لدى جمهور الحركة الوطنية ما يأخذه عليها، بل نجمت المؤاخذة من وجود الزعماء الذين إتصفت سيرتهم العملية بالولاء للسلطات البريطانية وبمناوئة الحركة الوطنية في صفوف الحزب [144].

إلى هذا، **تابع الحزب**، مثله مثل الكتلة المعارضة التي مثلها، **الصلات الحميمة مع أمير شرق الأردن** على أساس مساندة الحزب لرغبة الأمير ومطالبته بحكم الأردن وفلسطين معاً، مقابل أن يوفر حكمه للحزب المكانة السياسية الأولى في المملكة المأمولة[145].

■ وبحكم تمثيله لكبار الأغنياء في البلاد، كان هذا الحزب أغنى أحزاب فلسطين العربية، فلما قرر، على سبيل المثال، إنشاء شركة لشراء أراضي بئر السبع، برأسمال قدره 250 ألف جنيه، يتضاعف فيما بعد، قدم أعضاء هيئة الحزب العامة، في إجتماع واحد عقدوه، تبرعات لهذا الغرض بلغت 11.200 جنيه، وهو مبلغ كبير ما كان بمقدور حزب آخر أن يجمعه في وقت قصير[146] ■

ج) الحزب العربي الفلسطيني

■ بعد ذلك بشهور قليلة، أي في آذار(مارس) 1935، تكللت جهود اللجنة التحضيرية التي شكلها المجلسيون بتأسيس حزبهم، وقد جعلوا إسمه الحزب العربي الفلسطيني. وكان المجلسيون واضحين في جعل **أولى غايات** حزبهم، كما نص عليها نظامه الأساسي، إستقلال فلسطين ورفع الإنتداب[147]، **وثاني غاياته** المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود[148]. لقد أظهر ذكر هاتين الغايتين أن موقف المجلسيين، في ثلاثينيات ق.20، كان قد صار باتاً في رفض الإنتداب إلى جانب رفضهم للوطن القومي لليهودي، وهم لم يفتهم أن يجعلوا **الغاية الثالثة** للحزب «**إرتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة إستقلالاً تاماً**» [149].

ولم يتميّز الحزب العربي عن الوطني بالنص الصريح على رفض الإنتداب ومقاومة الوطن القومي اليهودي، فحسب، بل تميّز، أيضاً، بأنه إستقطب غالبية النخبة من العاملين في الحقل الوطني وأوجد، في الوقت نفسه، قواعد نفوذ واسعة له في المدن والريف.

■ ولكي يحتفظ الحزب بالطابع النخبوي الذي تؤهله له بنيته الطبقية، من جهة، ولا يفتقر إلى التأييد الشعبي الذي تتأكد به زعامته، من جهة أخرى، جعل قانون الحزب العضوية فيه من نوعين: عضوية عاملة تنطبق على طالبي

الإنتساب ممن تتوفر فيهم شروط معنية وتوافق لجنة الحزب التنفيذية على منحهم العضوية العاملة؛ وعضوية مؤازرة، «والأعضاء المؤازرون هم أنصار الحزب الذين يؤيدونه، أدبياً ومادياً، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية»[150]. وحصر النظام الداخلي حقوق الإنتخاب والترشيح لهيئات الحزب بالحاصلين على العضوية العاملة، وحدهم[151]. وتحوَّط قانون الحزب بأكثر من هذا فأفرط في إيلاء الصلاحيات للجنة التنفيذية، فجعل لها، بضمن ذلك، حق إضافة أعضاء إليها أو إلى مكتب الحزب، دون أن يكونوا منتخبين إنتخاباً[152].

■ ومع أن الحاج أمين الحسيني نفسه لم يتولَ رئاسة الحزب، رسمياً، بل تولاها قريبه ومساعدة **جمال الحسيني**، فقد كانت له الزعامة الفعلية فيه وكان الحزب أحد ركائز الزعامة الشعبية لمفتي القدس. وكان من المفهوم أن تجنب المفتي إشغال منصب رئيس الحزب نجم من الحرص على الإحتفاظ بهيبته بما هو زعيم للبلاد بأسرها.
وعلى وما بين الحزبين، الدفاع العربي والعربي الفلسطيني، اللذين مثَّلا المعارضة والمجلسيين من تمايزات عديدة، فإن أنظمتهما تعكس الأمر ذاته، فتظهر رؤية بورجوازية متقدمة لصيغ تنظيمات حزبية. لكن التطبيق العملي لهذه الأنظمة، في كلا الحزبين، لم يأتِ على قدر هذه الرؤية بل ظلّ دونها بكثير. وقد بقي الحزبان، على كل الحال بمثابة تجمعين تحكم كلا منهما، بالدرجة الأولى، المؤثرات التقليدية الناجمة من قوة الزعامة والنفوذ العائلي والبلدي والولاء لها. وقد ساعدت هذه العوامل على نشر نفوذ الحزبين في أوساط تتجاوز النخب التي شكلتهما: فمثَّل حزب الدفاع الوطني المعارضة وما أمكن أن تحتاز عليه من تأييد الأوساط المدينية والريفية؛ فيما مثل الحزب العربي الفلسطيني المجلسيين بوصفهم الجسم الرئيسي للحركة الوطنية الأقرب إلى تحسس مزاج الجمهور، ومن يواليهم في المدن والأرياف■

د) أحزاب أخرى

■ عدا هذه الأحزاب الثلاثة، أنشئت في سياق الحركة التي قررتها اللجنة التنفيذية لتأسيس أحزاب، بضعة أحزاب أخرى تمثل تجمعات صغيرة لفئات متباينة من الطبقة الوسطى أو لفئات أخرى تقف بين الكتلتين الكبيرتين أو على هامشهما. فكان منها **حزب الإصلاح**[153]، **وحزب الكتلة الوطنية**[154]، **وحزب مؤتمر الشباب**[155]، وتجمعات سياسية أخرى أقل أهمية■

4ـ العمل المشترك للأحزاب: «هيئة قيادات الأحزاب»

■ لأن تأسيس الأحزاب تم بناء على قرار اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، بأمل أن تشكل صيغة تسمح باستئناف العمل المشترك للوطنيين الفلسطينيين، على إختلافهم، بعد أن تعذر ذلك في ظل الصيغة التي إنبثقت عن الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، كما رأينا، فقد راح قادة الأحزاب يعقدون، إثر تأسيسها، إجتماعات مشتركة، هدفها التوصل لصيغة للعمل المشترك. وكان أول ما قامت به الهيئات التي تضم ممثلين عن هذه الأحزاب هو تقديم مذكرة مشتركة إلى سلطات الإحتلال للإحتجاج على تسليح اليهود والمطالبة بجمع السلاح منهم.
فلما تجاهلت السلطات المذكرة وأهملت الطلب الوارد فيها، تعاونت مع الأحزاب لتنظيم إضراب عام، في 25 تشرين الأول(أكتوبر) 1935. وفي الوقت ذاته، دعا المتشددون إلى إجتماع وطني كبير إنعقد في نابلس في ذكرى وعد بلفور، في 2 تشرين الثاني(نوفمبر) 1935، وقرر حث العرب على التسلح، ودعا إلى تنظيم إضراب جديد، فاختلف قادة الأحزاب، هذه، إذ رفضت أغلبيتهم الإستجابة لهذه الدعوة إلى العنف وما إشتملت عليه من

شعارات معادية لبريطانيا. على الرغم من ذلك، تم الإضراب في13 تشرين الثاني(نوفمبر) يوم عودة المندوب السامي من السفر، وإشتركت معظم المدن فيه، بمبادرات شعبية جرت من وراء ظهر هيئة قادة الأحزاب[156].
وكان نجاح الإضراب على هذا النحو إشارة إلى الإفتراق الذي راح يتسع بين المزاج الشعبي العام المتجه حثيثاً نحو مقاومة الإحتلال وبين مواقف قيادات النخبة وحساباتها وترددها، بل كان بمثابة نذير شؤم لها لأنه أظهر أن الأمور على وشك أن تفلت من يد القيادات. والظاهر أن أعضاء هذه القيادات أنفسهم كانوا يدركون طبيعة الوضع وخطورته على نفوذهم. ولما قابل وفد من قيادات الأحزاب المندوب السامي، ومعه مذكرة بالمطالب الوطنية المألوفة، قال متحدث باسمه للمندوب السامي، إنهم فقدوا سلطتهم على الشعب وعلى إتجاهه للتمرد بسبب سوء الحكم القائم[157].

■ لقد تعرضت **هيئة قيادات الأحزاب** لإمتحان آخر، حين عرض المندوب السامي، في ذلك الوقت، مشروعاً جديداً للمجلس التشريعي، فانقسمت الهيئة بين من أيدوه بحماس ودون شرط ومن مالوا لتأييده مع وضع بعض الشروط، ثم لم تتفق على موقف موحد بشأنه، فانفردت المعارضة بإصدار بيان بتأييده وإتهمت الآخرين بالمزايدة.
وكان ذلك نهاية المطاف للتجربة القصيرة التي عملت فيها قيادات الأحزاب عملاً مشتركاً قبل ثورة 1936– 1939، وعنى، تقريباً، نهاية المطاف، أيضاً، للتجربة الحزبية بأسرها، إذ لم تلبث الأحزاب المتشكلة أن أخذت تتلاشى في حرارة الأحداث التي أججت الثورة، وبعد أن أدت الغرض الذي تصورته اللجنة التنفيذية عندما قررت تشكيلها، فأسست **اللجنة العربية العليا** في إبان الثورة.
■ وبهذا، تكون البلاد شهدت في الأعوام بين 1919 و1936 وجود هيئتين قياديتين للحركة الوطنية الفلسطينية هما: **اللجنة التنفيذية** التي كانت المؤتمرات العربية الفلسطينية تختارها؛ و**هيئة قيادات الأحزاب** التي تكونت في العام 1935 وشكلت نواة **اللجنة العربية العليا** كما ستظهر في العام 1936. وكانت هاتان الهيئتان، كلتاهما، ممثلتين لتنظيمات النخبة، فلم تضم أي منهما ولو عضواً واحداً من ممثلي الأوساط أو المنظمات الجماهيرية. وقد كان ذلك كذلك حين لم تكن قد نشأت في البلاد النقابات العمالية والمهنية العربية، وظل كذلك، أيضاً، بعد نشأتها وبعد أن صار لها شأن في حياة البلاد العامة.
ومما لا شك فيه، أن بناء مؤسسات الحركة الوطنية على أسس نخبوية صرفة قد أسهم في أمرين إثنين: **1– أبقى الخط السياسي الذي تقرره قيادة الحركة الوطنية وأسلوب النضال المعتمد من قبلها دون المستوى الذي يطمح إليه الجمهور وتفرضه متطلبات الصراع؛ 2– جعل هذه المؤسسات دون المستوى الذي يتطلبه حتى تطبيق السياسات التي تقررها هذه القيادة. وفي هذا وذاك ما يفسر الظاهرة التي إتسم بها العمل الوطني العام في حالات عديدة حين كان الجمهور يسبق القيادة الوطنية ويأخذ زمام المبادرة في مقاومة الإحتلال البريطاني والصهيونية بالأساليب التي تتهيب القيادة إتباعها■**

المراجع

(1) أنظر بصدد ذلك: ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الإقتصادي – الإجتماعي**، بيروت: دار إبن خلدون، 1985، ص 177.

(2) أنظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917–1948**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981، ص 17 و 18؛ وأنظر قائمة بأسماء هؤلاء في: المصدر نفسه، ص 846.

(3) أنظر قائمة بأسمائهم وتوزعم في: المصدر نفسه، ص 848.

(4) أنظر بصدد ذلك: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا وبيروت: المكتبة العمومية، 1959، ص 26 وما بعدها.

(5) المصدر نفسه، ص 27–31.

(6) لمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: المصدر نفسه، ص 37.

(7) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 81؛ عن مقابلة شخصية أجرتها المؤلفة مع عجاج نويهض في بيروت، في 1983/12/14.

(8) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(9) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 80.

(10) المصدر نفسه، ص 81.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه؛ عن: **أكرم زعيتر، أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، المجموعة الثالثة الوثيقة رقم 1، القدس، تشرين الأول (أكتوبر) 1918.

(13) دروزة، مصدر سبق ذكره ص35.

(14) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص81.

(15) كامل محمود خلة، **فلسطين والإنتداب البريطاني 1922–1939**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف، 1974، ص127.

(16) قائمة بأسماء أعضاء الحزب في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 850.

(17) المصدر نفسه، ص 85.

(18) خلة، مصدر سبق ذكره، ص127.

(19) أنظر بصدد ذلك ما ذكره: المصدر نفسه، ص126.

(20) أورده: المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه، ص127.

(22) المصدر نفسه.

(23) لمزيد من التفاصيل، أنظر: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص86.

(24) أورده: المصدر نفسه؛ من مقابلة أجرتها المؤلفة مع الحاج أمين الحسيني، في المنصورية (لبنان)، في آذار (مارس) 1972.

(25) المصدر نفسه.

(26) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص 86 و 87.

(27) المصدر نفسه، ص87.

(28) لمزيد من التفاصيل عن المنتدى، أنظر: المصدر نفسه، ص 87 و88.

(29) لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية، أنظر، خلة، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(30) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بيان نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص89؛ عن مقابلة أجرتها المؤلفة مع مؤسسة الجمعية زهدي حسن جاد الله، في بيروت في 1974/1/9.

(31) أنظر بصدد ذلك، ما ذكره: المصدر نفسه، ص90.

(32) أورده: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970، ص142.

(33) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص41.

(34) لمزيد من التفاصيل أنظر: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص.180

(35) بشأن تفاصيل التقسيمات الإدارية وتبدلها عبر التاريخ، أنظر ما ذكره: عصام سخنيني، **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، نيقوسيا (قبرص): مركز الأبحاث– م.ت.ف، 1985، ص 23–26 وص 31–33.

(36) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(37) راجع قائمة بأسماء الحاضرين في: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 850 و851؛ وكذلك في: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(38) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(39) خلة، مصدر سبق ذكره، ص131.

(40) المصدر نفسه.

(41) المصدر نفسه، ص131؛ عن: هالة السكاكيني (إعداد)، كذا أنا يا دنيا، يوميات خليل السكاكيني، القدس، المطبعة التجارية، 1955، ص 164 و 165.

(42) أورده: الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(43) المصدر نفسه، ص 131 و132؛ عن السكاكيني (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص 165 و166.

(44) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: المصدر نفسه، ص 132.

(45) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(46) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 36؛ وكذلك: نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 98 و99.

(47) نص برقية المؤتمر إلى مؤتمر السلام في: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، 1968، ص3؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 133؛ وكذلك بشأن المطالبة بوحدة سورية 1968، ص3؛ أنظر كذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 133؛ وكذلك بشأن المطالبة بوحدة سورية، أنظر مذكرة المؤتمر إلى مؤتمر السلم في: بيان نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق المقاومة الوطنية الفلسطينية 1918–1939، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979، ص 16 و17؛ وبصدد تفنيد الحجج الصهيونية، أنظر المصدر نفسه، ص 14–16.

(48) المصدر نفسه، ص17: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 134.

(49) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(50) المصدر نفسه، ص 124؛ ولمزيد من التفاصيل عن محاولة عقد المؤتمر، أنظر: المصدر نفسه، ص 123 و124؛ وأنظر، كذلك الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص 156 و157.

(51) أنظر بصدد هذا الإلتباس: نويهض الحوت، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(52) أنظرما ذكره بصدد ذلك: الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص 165.

(53) أنظر: تقرير المؤتمر إلى المندوب السامي في 1920/12/18، في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة...**، مصدر سبق ذكره، ص 16 و17.

(54) أنظر إحتجاج المؤتمر إلى الحكومة البريطانية على وعد بلفور ولاحظ عدم تعرضه للإنتداب أو للإحتلال البريطاني، في: المصدر نفسه، ص 18 و19.

(55) لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر الثالث، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 154 – 156؛ وكذلك: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 139؛ وكذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 37 و38؛ أنظر كذلك، محاضر إجتماعات هذا المؤتمر في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص 42 – 58.

(56) أنظر بهذا الصدد، ولمزيد من التفاصيل، ما رواه: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 49 – 53.

(57) أنظر، بصدد ذلك، المصدر نفسه، ص 53 وما بعدها.

(58) الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص 179.

(59) بصدد هذه الحملة، أنظر ما أورده عن نشاط اللجنة التنفيذية للمؤتمر الثالث: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص 42 – 58.

(60) أورده: المصدر نفسه، ص 150.

(61) أورده: المصدر نفسه.

(62) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(63) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 149؛ وأنظر كذلك محاضر جلسات المؤتمر في: نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص 76 – 86.

(64) أنظر قائمة بأسماء أعضاء الوفد في: المصدر نفسه، ص 854.

(65) أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(66) الكيالي، **تاريخ فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(67) المصدر نفسه.

(68) المصدر نفسه، ص 201.

(69) المصدر نفسه.

(70) المصدر نفسه، ص 202.

(71) نص القرارات في: الكيالي (جمع وتصنيف) **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص 55 و56؛ وكذلك في: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 164 و165؛ وكذلك في عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، 1937، ص 95، وقد ذكر أن القسم هو الميثاق الوطني.

(72) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص 55 و 56.

(73) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(74) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 228.

(75) المصدر نفسه، ص 227.

(76) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، مصدر سبق ذكره، ص 163.

(77) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 227.

(78) المصدر نفسه، ص 235.

(79) أنظر قائمة بإسمائهم في: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 858.

(80) هذا القرار وقرارات المؤتمر الأخرى السبعة والعشرين في: المصدر نفسه، ص 172 و173؛ كذلك في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص 73 – 75.

(81) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 235 و236.

(82) أنظر ما أورده، بهذا الصدد، عن موقف أحد كبار ملاك الرض: المصدر نفسه.

(83) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص 236 و237.

(84) المصدر نفسه.

(85) الشاهد هو محمد عزة دروزة، أنظر: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(86) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإتصالات، أنظر: المصدر نفسه، ص 58 و59؛ وبشأن المطالب التي عرضها الوطنيون ومصيرها، أنظر: عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 – 1936**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب،1974، ص 164 و165.

(87) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 196.

(88) المصدر نفسه.

(89) دروزة، مصدر سبق كره، ص 59.

(90) المصدر نفسه.

(91) نصها في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(92) نص البرقية في: المصدر نفسه، ص 112.

(93) أنظر ما رواه بصدد ذلك: خلة، مصدر سبق كره، ص 281.

(94) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 197؛ عن الجامعة العربية، العدد: 147، 1928/7/9

(95) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(96) نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 195.

(97) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 281 و282.

(98) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(99) أنظر بهذا الصدد ما ذكره: إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف، 1973، ص 147 – 150.

(100) لمزيد من التفاصيل عن هذه المحاولة، أنظرك نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 84–86؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(101) المصدر نفسه، ص 181.

(102) لمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: المصدر نفسه، ص 181 – 183؛ وكذلك: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 28؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 238.

(103) لمزيد من التفاصيل أنظر: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(104) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(105) نويهض الحوت **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(106) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 260.

(107) المصدر نفسه.

(108) المصدر نفسه.

(109) المصدر نفسه.

(110) المصدر نفسه.

(111) لمزيد من التفاصيل أنظر، المصدر نفسه، ص 260 و261.

(112) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 185؛ عن: الحزب الحر الفلسطيني، دستوره ونظامه الداخلي، 1927، يافا: مطبعة فلسطين، 1927.

(113) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص 184 و185.

(114) المصدر نفسه، ص 188 و189.

(115) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 279.

(116) المصدر نفسه، ص 280.

(117) أورده: المصدر نفسه.

(118) المصدر نفسه.

(119) المصدر نفسه.

(120) أورده: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 189؛ عن: الجامعة العربية، العدد 127، 1928/4/26.

(121) المصدر نفسه.

(122) المصدر نفسه، ص 190.

(123) أنظر بصدد ذلك ما ذكره: توما، مصدر سبق ذكره، ص 190 و191.

(124) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(125) أنظر ما ذكره بهذا الصدد: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 334.

(126) هو محمد عزة دروزة، أنظر: سميح شبيب، **حزب الإستقلال العربي في فسطين 1932 – 1933**، بيروت: مركز الأبحاث – م.ت.ف، ص 45؛ عن مقابلة للمؤلف مع محمد عزة دروزة، في دمشق، 1979/3/26.

(127) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(128) المصدر نفسه.

(129) المصدر نفسه، ص 108 و 109.

(130) المصدر نفسه، ص 103.

(131) المصدر نفسه.

(132) المصدر نفسه.

(133) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 338؛ وكذلك، أنظر ما ذكره بهذا الصدد: توما، مصدر سبق ذكره ص 198 و 199.

(134) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات حزب الإستقلال، أنظر: شبيب، مصدر سبق ذكره، ص 63 – 81؛ ولمزيد من التفاصيل عن حزب الإستقلال عموماً، أنظر: المصدر نفسه، ص 44 – 51؛ وانظر بيان تشكيل الحزب وقانونه في: الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص 260 – 265؛ وكذلك في نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص 360 و 361.

(135) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(136) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص 301.

(137) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(138) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة...**، مصدر سبق ذكره، ص 304.

(139) خلة، مصدر سبق ذكره، ص 364.

(140) نويهض الحوت (إعداد)، وثائق الحركة، مصدر سبق ذكره، ص 305.

(141) أورده: جمال قدورة، **نشوء الأحزاب في فلسطين، حزب الإستقلال الوطني**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 142 و 143، كانون الثاني/ شابط (يناير/ فبراير) 1985، ص 68.

(142) المصدر نفسه.

(143) المصدر نفسه.

(144) نويهض الحوت (إعداد)، **وثائق الحركة**، مصدر سبق ذكره، ص 304.

(145) المصدر نفسه.

(146) المصدر نفسه، ص 306.

(147) الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص 359.

(148) المصدر نفسه.

(149) المصدر نفسه.

(150) المصدر نفسه، ص 361.

(151) أنظر المادة الثالثة من النظام الداخلي في: المصدر نفسه، ص 363.

(152) المصدر نفسه، ص 361.

(153) لمعرفة التفاصيل عن هذا الحزب، أنظر: خلة، مصدر سبق ذكره، 371؛ وكذلك نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 310 – 312.

(154) لمعرفة التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص 312 – 314؛ وكذلك: خلة، مصدر سبق ذكره، ص 372.

(155) لمعرفة التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(156) أنظر بصدد ذلك: نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات**، مصدر سبق ذكره، ص 315.

(157) لمزيد من التفاصيل عن العمل المشترك للأحزاب أنظر: المصدر نفسه، ص 314 وما بعدها■

من الحزب الشيوعي إلى عصبة التحرر الوطني

1923 – 1943

1– سنوات التأسيس.....223
2– مركز واحد في المشرق العربي؟!.....225
3– الأولية لـ «تعريب» الحزب.....227
4– بين «النخبوية» و«الإنعزالية».....229
■ ملحق: ما بعد النكبة.....230
■ المراجع.....233

ماهر الشريف

(1)

سنوات التأسيس

■ أُسست الأحزاب الشيوعية في دول المشرق العربي بعد إنتصار ثورة أكتوبر(تشرين الأول) 1917 في روسيا وظهور الحركة الشيوعية العالمية، ممثلة في الأممية الشيوعية (الكومنترن): فشهدت عشرينيات القرن العشرين ولادة ثلاثة أحزاب شيوعية في كل من فلسطين ومصر وسوريا، إنتسبت إلى الكومنترن، وإلتزمت مقررات مؤتمراته العالمية، وخضعت لتوجيهات لجنته التنفيذية.

عقد المؤتمر التأسيسي للكومنترن في موسكو، في الفترة 2–1919/3/6، بمشاركة ممثلين لـ 35 حزباً ومنظمة شيوعية. وأقر النظام الداخلي للأممية الشيوعية في مؤتمرها العالمي الثاني، الذي إفتتح في بتروغراد ثم واصل أعماله في موسكو في الفترة ما بين 7/32–1919/8/7، السنة نفسها، وأكد هذا النظام ضرورة أن يتبنى كل حزب إشتراكي يريد الإنتساب إلى الكومنترن إسم «الحزب الشيوعي في... فرع الكومنترن»، ونص على أن يكون المؤتمر العالمي هو الهيئة القيادية العليا للكومنترن، والجهة المخولة إنتخاب اللجنة التنفيذية التي تشرف على نشاط الكومنترن وفروعه في الفترة الواقعة ما بين مؤتمرين. من جهة أخرى، أقر المؤتمر العالمي الثاني الشروط الـ 21 للإنتساب إلى الكومنترن، ومنها أن يحوز برنامج كل فرع مصادقة المؤتمر العالمي أو اللجنة التنفيذية، وأن تقوم الهيكلية التنظيمية لكل فرع على قاعدة المركزية الديمقراطية وأن يلتزم كل فرع تنفيذ مقررات المؤتمر العالمي وتوجيهات للجنة التنفيذية[1] للكومنترن.

■ في تشرين الأول(أكتوبر) 1919، أسس ثوريون يهود، قدموا إلى فلسطين في إطار الهجرات الصهيونية، النواة الأولى للحزب الشيوعي الفلسطيني، بإسم **حزب العمال الإشتراكي**. وكان عليهم أن ينشطوا في بيئة غريبة عنهم، لا يعرفون لغة شعبها ولا عاداته ولا تقاليده، وأن يؤسسوا حزباً شيوعياً، فرضت عليه قيادة الكومنترن التحرر من تأثير الفكرة الصهيونية، والسعي لـ «تعريب» نفسه. وبعد صراعات سياسية وفكرية شديدة داخل هذا الحزب، **أعلن رسمياً قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، في 9 تموز(يوليو) 1923**، على قاعدة توجيهات قيادة الكومنترن، التي شكلت لجنة خاصة أصدرت تقريراً في 26 شباط (فبراير) 1924، أفاد بأنه إستوفى «كل الشروط المطلوبة»، وصار «فرعاً رسمياً للكومنترن». وورد في القرار بأنه ينبغي لـ «الحزب الفتي أن يسعى إلى إقامة أوثق الصلات مع أوسع الجماهير العربية بغية تحويل الحزب من منظمة للعمال اليهود إلى حزب قطري حقيقي». كما دعا هذا القرار «الشيوعيين في فلسطين إلى دعم حركة التحرر الوطني للسكان العرب في نضالها ضد الإحتلال البريطاني ــ الصهيوني»[2].

■ أصبح الحزب الشيوعي الفلسطيني السائر في طريق «التعريب»، منذ سنة 1924، جزءاً من حركة شيوعية عالمية، مرتبطة بمركز أدى دور المرجعية لفصائلها، أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، وكان خاضعاً لقيادة الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي، وبالتالي بات على الحزب إلتزام توجيهات اللجنة التنفيذية للكومنترن، سياسياً وتنظيمياً، وهي توجيهات لم تنسجم في الغالب مع خصوصية الواقع الفلسطيني.

وكانت علاقات الحزب الشيوعي الفلسطيني بقيادة الكومنترن في موسكو تتم عن طريق هيئات عديدة، أهمها: القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية؛ السكرتاريا السياسية لهذه اللجنة ومكتب التنظيم التابع لها؛ هيئة الرقابة

الأممية. وبالإضافة إلى الرسائل التي كانت قيادة الكومنترن توجهها إلى قادة الحزب، وأحياناً إلى كل أعضائه، والإجتماعات التي تعقدها معهم في موسكو، فإنها كانت توفد، بين الحين والآخر، بعض ممثليها إلى فلسطين، للتعرف إلى الأوضاع عن كثب. وقد شكّلت كل من فيينا وبرلين حلقة إتصال مهمة بين موسكو وفلسطين في عشرينيات ق. 20.

■ في مطلع سنة 1924، كنا في فلسطين أمام ثوريين يهود لا يتجاوز عددهم العشرات، مثّلوا في نظر السواد الأعظم من الجماهير العربية، التي كان من المفترض أن يتوجهوا نحوها، مجموعة من المستوطنين الأجانب قدموا إلى فلسطين في إطار هجرات بشرية هدفها غزو البلد وإقامة دولة يهودية فيه. ففي أحد التقارير التي قدمت إلى قيادة الكومنترن في موسكو سنة 1922، أشير إلى أن الحركة الشيوعية في فلسطين ضعيفة، «وتستند عملياً إلى العنصر اليهودي»، ويعود هذا إلى عدد من الأسباب، منها: «تخلف مستوى التطور الثقافي والإقتصادي للجماهير الكادحة العربية الخاضعة للتأثيرات الدينية، ومشاعر عدم الثقة التقليدية تجاه اليهود، وغياب أي نوع من الأدبيات الإشتراكية باللغة العربية، وعدم إطلاع الأوروبيين على لغة الجماهير العربية ونمط حياتها»[3].

■ كان الإحتكاك بين الشيوعيين اليهود والعمال العرب يتم في أماكن العمل أو في الأحياء العربية ـ اليهودية المختلطة، مثل حي المنشية في مدينة يافا. وتعاقد الحزب مع إيليا زكا، ناشر مجلة «حيفا»، في تشرين الأول (أكتوبر) 1924، من أجل إمتلاك وسيلة دعائية تساعد الحزب على نشر أفكاره بين العمال العرب. واتفق معه على تحويل مجلته الأسبوعية إلى دورية تنطق باسمهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم. ويبدو أن الحزب نجح في ضم بعضهم إلى صفوفه منذ تلك الفترة.

كان إنجاز تعريب الحزب الشيوعي الفلسطيني مرهوناً بمدى قدرة قيادته على إعداد كوادر حزبية عربية تستطيع المساهمة بفعالية في قيادة النشاط الشيوعي بين العمال والفلاحين العرب. ومنذ آب(أغسطس) 1924، دعا الكومنترن قيادة الحزب في فلسطين إلى إيفاد بعض الدارسين إلى «**الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق**» لإعدادهم ككوادر حزبية. فردت، بعد فترة قصيرة، أن هناك مجموعة من العمال ترغب في السفر إلى موسكو للإنتساب إلى هذه الجامعة، طالبة من قيادة الكومنترن أن تجيبها عن الأسئلة التالية: «كم هو عدد الأمكنة المحددة لنا في هذه الجامعة؟ وما هي شروط الإنتساب إليها؟ وهل سيكون في وسع رفاقنا الحصول على نفقات السفر؟ وكيف يمكن لنا تأمين تأشيرات السفر؟»[4].

■ وفعلاً، قررت قيادة الحزب، في السنة التالية، إرسال مجموعة من الأعضاء العرب إليها لتلقي الإعداد الحزبي الملائم. وكانت هذه الجامعة قد أسست في أواخر سنة 1920، حينما قرر «مجلس العمل والدعاية الذي تشكّل في أعقاب إنتهاء المؤتمر الأول لشعوب الشرق في باكو، تنظيم دورات دراسية لمدة ستة أسابيع، أطلق عليها «الدورات الصدامية» وكانت تهدف إلى إعداد شيوعي الأحزاب العاملة في بلدان الشرق في مجالات الإقتصاد السياسي والتاريخ والفلسفة الماركسية والإدارة الإشتراكية السوفياتية. وقد قررت اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا، عشية إنعقاد المؤتمر العالمي الثالث للأممية الشيوعية في عام 1921، العمل على تطوير هذه الدورات التعليمية وإنشاء الجامعة الشيوعية لشعوب الشرق، التي تم إلحاقها بمفوضية القوميات»[5].

■ كانت قيادة الحزب تتواصل مع طلبة هذه الجامعة من خلال الزيارات المباشرة، والتقارير الحزبية التي ترسلها إليهم، وتطالبهم بإبداء آرائهم في القضايا التي تطلعهم عليها وبكتابة مقالات عن الحياة السوفياتية ونشرها في صحيفة الحزب، وإرسال تقارير دورية منتظمة عن أحوال الفرقة الحزبية. ويبدو أن عدداً كبيراً منهم كان يتجنب العودة إلى فلسطين، بعد إنتهاء أعوام دراسته في الجامعة، ويفضّل البقاء في موسكو، لعدة أسباب، منها الزواج بفتيات روسيات.

لذلك صارت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني تلحّ، منذ أواخر عشرينيات ق.20، في ضرورة عودة الدارسين إلى فلسطين، وتطالب قيادة الكومنترن بتقصير مدة دراسة موفديها، إذ نقرأ في إحدى الرسائل: «وبما أن حزبنا لا يزال صغيراً ويحتاج إلى كل رفيق، لذا نرجوكم الإكتفاء بدورة دراسية لمدة سنة واحدة للرفاق الموجودين عندكم والعمل على إعادتهم إلينا سريعاً. ففي السنوات الخمس الماضية، أوفدنا للدراسة 25 رفيقاً عربياً و15 رفيقاً يهودياً لم يعد منهم سوى أربعة رفاق عرب ورفيق يهودي واحد»[6].

■ على الرغم من بعض النجاحات التي حققها الحزب عن طريق التغلغل في الوسط العربي، فإن قيادة الكومنترن بقيت تعتبر أن نقطة ضعفه الرئيسية هي نفوذه الضعيف في هذا الوسط، وتدعو قيادته إلى تركيز إهتمامها على تحقيق مهمة التغلغل بين صفوف الجماهير العربية، عبر الإنخراط النشيط في النضال الوطني التحرري وإقامة علاقات وثيقة مع الحركة القومية العربية التحررية■

(2)

مركز واحد في المشرق العربي؟

■ إرتأت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني أن توسع نشاطها ليشمل مصر وسوريا، بهدف زيادة نفوذها بين صفوف العمال والفلاحين العرب. فطرحت، في هذا السياق، فكرة قيام **إتحاد للأحزاب الشيوعية في دول المشرق العربي** تؤدي، في إطاره، دوراً مركزياً. وكانت النواة الشيوعية الأولى في مصر قد أنشئت، في آب(أغسطس) 1921، بإسم الحزب الإشتراكي المصري وبعد صراعات حامية شهدها هذا الحزب، ودارت حول قضايا عديدة، بينها قضية الإنضمام إلى الكومنترن، أعلن الإتجاه «الثوري» داخل الحزب بقيادة حسني العرابي وأنطون مارون (وهو محام من أصل سوري)، في تموز(يوليو) 1922، إنشقاقه عن الإتجاه «الإصلاحي» وقبوله شروط اللجنة التنفيذية للكومنترن، ومن أهمها: تغيير إسم الحزب إلى الحزب الشيوعي المصري؛ صوغ برنامج للعمل في أوساط الفلاحين.

■ في كانون الثاني(يناير) 1923، أسس الحزب الشيوعي المصري رسمياً[7]. كان طموح الشيوعيين في فلسطين إلى نسج علاقات وثيقة بمصر قد برز منذ مطلع العشرينيات، حتى قبل إعلان تأسيس الحزب الشيوعي المصري رسمياً. وعندما تعرض هذا الحزب بعد ذلك لحملة قمعية شديدة على يد حكومة حزب الوفد، في ربيع سنة 1924، أسفرت عن إعتقال معظم أعضاء لجنته المركزية، أدى الحزب الشيوعي الفلسطيني دوراً رئيسياً في إطار حملة التضامن الدولية مع الشيوعيين المصريين، كما ساهم في تأمين الإتصالات بين الحزب الشيوعي المصري، من جهة، وقيادة الكومنترن في موسكو، من جهة أخرى. وصارت قيادة الحزب في فلسطين تزود الشيوعيين المصريين بالأدبيات الشيوعية، وترسل إليهم نسخاً عن مجلة «حيفا» العربية[8]. كما سعت، بعد أشهر على إعتراف

الكومنترن بها، لمد نشاطها إلى سوريا ولبنان، فأوفدت، في تشرين الأول(أكتوبر) 1924، **جوزف برغر** إلى بيروت بهدف إقامة الروابط مع عدد من العمال والمثقفين الذين كانوا قد أبدوا تعاطفهم مع الثورة البلشفية ومع الأفكار الشيوعية، ومن أبرزهم الصحافي **يوسف يزبك**، وسكرتير نقابة عمال التبغ في لبنان **فؤاد الشمالي**. وفي الإجتماع الذي عقد مساء الجمعة الموافق فيه 24 تشرين الأول(أكتوبر) في ضاحية الحدث ببيروت، بحضور برغر ويزبك والشمالي وعدد آخر من العمال والمثقفين اللبنانيين، تم الإتفاق على تأسيس حزب الشعب ليكون الواجهة العلنية للحزب الشيوعي السوري – اللبناني[9].

■ بيد أن الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان لم يتشكل حقيقة إلاّ في حزيران(يونيو) 1925، وذلك بعد إتحاد المجموعة الشيوعية العربية مع مجموعة شيوعية أرمنية، كانت تطلق على نفسها إسم «شبيبة سبارتاكوس»، ويتزعمها **أرتين مادويان**. وقد أدى موفد قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني يعقوب تيبر، أو شامي، الذي وصل إلى بيروت في أيار(مايو) من السنة نفسها، دوراً رئيسياً في توحيد هاتين المجموعتين.

■ بعد تأسيس الحزب الشيوعي السوري – اللبناني، أخذت قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين تلح على قيادة الكومنترن في موسكو من أجل الموافقة على تشكيل إتحاد للأحزاب الشيوعية في دول المشرق العربي.
لكن، يبدو أن قيادة الكومنترن عارضت فكرة إقامة إتحاد شيوعي، يؤدي الحزب الشيوعي الفلسطيني دوراً قيادياً فيه، وطالبت هذا الأخير بالتخلي عن فكرة إقامة مركز واحد للإشراف على تسيير النشاط الشيوعي في المنطقة، والإهتمام بالقضايا التي تتعلق بفلسطين فقط. كذلك كان قادة الأحزاب الشيوعية الأخرى يعارضون، من جهتهم، «الوصاية» التي يريد رفاقهم الفلسطينيون فرضها عليهم. ففي المؤتمر العالمي السادس للكومنترن في موسكو، في صيف سنة 1928، إجتمع فؤاد الشمالي، موفد الحزب الشيوعي السوري، بالطلبة العرب في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق، وأعلمهم بأنه طرح أمام دوائر الكومنترن قضية إستقلال حزبه عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، وإنتقد الأمين العام «أبو زيام» الذي كان يصر دوماً على أن الحزب الشيوعي السوري – اللبناني هو فرع للحزب الشيوعي الفلسطيني[10].

■ في آذار (مارس) 1929، عبّرت قيادة الكومنترن عن موقفها الصريح من هذه المسألة في الرسالة التي وجهتها السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للكومنترن إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، بشأن طبيعة العلاقات المتبادلة التي يجب أن تقوم ما بين الحزب الشيوعي الفلسطيني والشيوعيين في الدول المجاورة لفلسطين، إذ ورد فيها: «نرى أن من الضروري أن يقوم الحزب (الشيوعي الفلسطيني)، بوصفه الحزب الأكثر نضجاً على الصعيد السياسي والأكثر خبرة على الصعيد العملي، بتقديم المساعدة إلى الحزبين الشيوعيين في مصر وسورية (عبر تزويدهما بالأدبيات والمطبوعات العربية، على سبيل المثال)، على أن يجري التعامل معهما بوصفهما فرعين كاملي الحقوق من فروع الكومنترن ويرتبطان مباشرة بلجنته التنفيذية. وبهذا الخصوص، لا توافق اللجنة التنفيذية للكومنترن على المقترح الذي تقدم به الحزب الشيوعي الفلسطيني بخصوص تشكيل مركز واحد للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، وسنعمل، في الفترة القريبة المقبلة، على إيجاد صيغة أكثر عملية تضمن قيام تنسيق وثيق ونشاط شيوعي موحد في المشرق العربي[11]■

(3)

الأولوية لـ «تعريب» الحزب

■ في الأسبوع الأخير من آب (أغسطس) 1929، شهدت فلسطين أحداثاً ثورية نجمت عن وقوع صدامات عنيفة بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود في عدة مدن فلسطينية، تفجرت نتيجة تخوف العرب من سيطرة اليهود على حائط البراق في الحرم القدسي الشريف، سقط خلالها عشرات القتلى والجرحى من الجانبين، كما تخللتها إشتباكات مع قوات الشرطة البريطانية. وقد فاجأت هذه الأحداث قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني وجعلتها تتخذ، في البدء، موقفاً سلبياً منها، الأمر الذي دفع السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للكومنترن إلى إنتقاد هذا الموقف، وإرجاعه، في القرار الذي أصدرته في 16 تشرين الأول(أكتوبر) من السنة نفسها «حول حركة الإنتفاضة في عربستان»، إلى عجز قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني عن سلوك نهج واضح بشأن تعريب صفوفه وتوظيف نشاطه الرئيسي في إتجاه العمال والفلاحين العرب. وقد دعت قيادة الكومنترن الشيوعيين اليهود في الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى أن يؤدوا دور «المساعدين» لا «القياديين»، إزاء رفاقهم العرب، وإستدعت الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، أبو زيام، إلى موسكو لإبعاده عن قيادة الحزب في فلسطين[12].

■ أثار موقف اللجنة التنفيذية للكومنترن هذا، وخصوصاً قرارها إستدعاء أبو زيام إلى موسكو، إستياء عدد كبير من الشيوعيين اليهود الذين رأوا فيه «محاولة من الكومنترن لإبعاد الرفاق اليهود، بشكل ميكانيكي، عن اللجنة المركزية للحزب وإحلال الرفاق العرب محلهم» وإدعى بعضهم أن «مقررات الكومنترن تثير صراعاً قومياً داخل الحزب». وفي الإجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في أواخر أيار(مايو) 1930، إتخذ قرار «ينص على أن عملية التعريب يجب أن تسير بصورة متوازية مع عملية البلشفة، الأمر الذي يعني أنه لا يجوز تقديم رفاق عرب إلى الهيئات القيادية قبل أن يكونوا قد تبلشفوا»، أي قبل أن يكونوا قد تضلّعوا «في العلوم الماركسية»، وإغتنت تجربتهم «في الكفاح اليومي»، وأثبتوا «إخلاصهم للمباديء الشيوعية»[13].

■ تجاه هذه المعارضة للتطبيق الفعلي لخطة التعريب، قررت قيادة الكومنترن إنهاء فترة دراسة مجموعة من الكوادر الشيوعية العربية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق، وإرجاعها إلى فلسطين، وكان من أبرزها محمود الأطرش. كما قررت، في 23 تشرين الأول(أكتوبر) 1930، توجيه رسالة مفتوحة إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، توضح فيها موقفها من شعار التعريب، وتنتقد فيها شعار «التعريب زائد البلشفة»، ورد فيها: «إن جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني متساوون، ويتوجب على الرفاق اليهود أن يشغلوا، مع العمال العرب، المواقع القيادية في صفوف الحزب، ولا سيما بعد أن مرّوا في مدرسة عظيمة من النضال. غير أن الشيوعيين اليهود لا يجب أن يكونوا «موجهين» أو «معلمين» بل «مساعدين» للرفاق العرب. ولا يعني طرح مهمة التعريب على أساس معادلة «التعريب زائد البلشفة» سوى الحد من مشاركة العمال العرب الكاملة في حياة الحزب وفي قيادته، وذلك إلى أن ينضجوا. وتتخفى خلف هذه العبارة «اليسارية» نزعة شوفينية صهيونية تبرر الإنعزالية اليهودية داخل الحزب. إن شعار «التعريب زائد البلشفة» هو شعار غير سليم، لأن للتعريب الأولوية والأهمية الأكبر من البلشفة في ظروف تطور الحركة الشيوعية في فلسطين»[14].

■ بدأت حملة واسعة للتحضير لمؤتمر حزبي جديد بعد عودة الكوادر العربية التي كانت تدرس في موسكو إلى فلسطين، وعقد **المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني** في مدينة القدس في النصف الثاني من كانون الأول (ديسمبر) 1930، بمساهمة 40 مندوباً، وبمشاركة ممثل عن قيادة الكومنترن. وبعد أن ناقش مندوبوه قرارات اللجنة التنفيذية للكومنترن بشأن الأوضاع في فلسطين وداخل الحزب، وإنتقدوا «الأخطاء السياسية» التي إرتكبتها قيادته السابقة، إنتخبوا لجنة مركزية جديدة ضمت، أول مرة، أغلبية من الشوعيين العرب، وإنبثق منها سكرتاريا حزبية من ثلاثة أعضاء هم: **نجاتي صدقي، ومحمود الأطرش، وجوزيف برغر**. لكن، لم يكد يمضي سوى أسابيع قليلة على عقد هذا المؤتمر حتى قامت السلطات البريطانية في فلسطين بإعتقال العضوين العربيين في سكرتاريا اللجنة المركزية عقب خروجهما من أحد الإجتماعات، في مدينة القدس، عشية 1931/2/2. كما إعتقلت 80 عربياً ويهودياً من أعضاء الحزب الشيوعي ومنظماته الرديفة في نيسان(أبريل) 1932[15].

■ ساعد غياب الكوادر القيادية العربية عن الحزب، نتيجة الإعتقال، على بروز مقاومة جديدة لخطة التعريب بين صفوف الشيوعيين اليهود، وخصوصاً بين صفوف إتحاد الشبيبة الشيوعية. ومن جديد، إنتقدت قيادة الكومنترن هذا الموقف، وقررت إيفاد مجموعة جديدة من الدارسين العرب في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق إلى فلسطين، كي يتسلموا مناصب قيادية في الحزب الشيوعي الفلسطيني، كان من أبرزهم **الطاهر المغربي**، شقيق محمود الأطرش، الذي صار يشغل منصب سكرتير اللجنة المركزية للحزب. كما قررت إرسال أحد كوادرها، وإسمه بيرس، للإشراف على نشاط الجزب[16].

وعادت قيادة الكومنترن فوجهت من جديد، رسالة مفتوحة إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، في 17 أيلول(سبتمبر) 1933[17]، دعت فيها إلى تشكيل قيادة جديدة له من أفضل الشيوعيين العرب، ومما ورد فيها: «إن النتائج التي حققها الحزب، في عمله، تبقى غير مرضية إلى حد كبير. وهي تدل على أنه لم يتمكن، بعد قيامه بتصحيح مواقفه السياسية الخاطئة، من تثبيت الخط السليم الذي أقره المؤتمر السابع.. إن القيادة التي كانت في أيدي الرفاق اليهود لم تستطع أن تطبق على أرض الواقع التوجيه اللينيني الداعي إلى أن يكون الرفاق اليهود في الحزب «مساعدين»، وليس «معلمين أو مرشدين» للرفاق العرب.. ومع أن عدداً كبيراً من العرب قد إنضم إلى صفوف الحزب إلا أنهم لم يروا فيه بصورة قاطعة، منظمتهم الخاصة..»[18].

■ بناء على توجيهات قيادة الكومنترن، تسلّم **رضوان الحلو** (أو يوسف أو مختار أو إبراهيموف)، وهو أحد الموفدين العرب، في الفترة 1930–1933، إلى الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق، منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، فشرع في تطبيق خطة التعريب بصورة عملية، إذا دعا إلى إجتماع حزبي موسع، في تشرين الثاني(نوفمبر) 1934، إنتخب لجنة مركزية جديدة مؤلفة من خمسة من الشيوعيين العرب وإثنين من الشيوعيين اليهود[19].

■ وبهدف تكريس خطة «التعريب» داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني، في مواجهة معارضة يهودية، وداخل الحزب الشيوعي السوري – اللبناني، في مواجهة معارضة أرمنية، تم الإتفاق على إقامة إتصالات أكثر إنتظاماً وثباتاً بين قيادتي الحزبين، وتنسيق نشاطهما، وتبادل الكوادر فيما بينهما. فكان محمود الأطرش من أبرز الكوادر القيادية الفلسطينية التي ساهمت، مساهمة فعالة، في قيادة الحزب الشيوعي السوري – اللبناني وتوجيهه■

(4)

بين «النخبوية» و«الإنعزالية»

■ كان لارتباط الحزب الشيوعي الفلسطيني بالكومنترن، خلال عشرينيات ق. 20 وثلاثينياته، آثار إيجابية وسلبية في آن واحد. فعلى الصعيد الإيجابي، ساعد الكومنترن على تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأدى دوراً بارزاً في دفعه إلى السير في طريق التعريب. أمّا على الصعيد السلبي، فقد حدّ إرتباط الحزب الشيوعي الفلسطيني بمركز عالمي، كانت برامجه وتوجهاته غير منسجمة دوماً مع خصوصية الواقع الفلسطيني، من قدرة هذا الحزب على تطوير سياسات مستقلة، وحال دون تمكين الشيوعيين الفلسطينيين من بلورة تجربة خاصة بهم على صعيد بناء الحزب. وكدليل على تلك البرامج والتوجهات غير منسجمة مع خصوصية الواقع الفلسطيني، يمكننا التوقف عند المثالين التاليين حَكَمُهما شعاري «بلشفة» الحزب النخبوي، و«طبقة ضد طبقة» الإنعزالي..

■ **المثال الأول** يتعلق بشعار «البلاشفة»، ففي صيف سنة 1924، تبّنى الكومنترن، في مؤتمره العالمي الخامس، شعار «البلشفة» الذي كان يعني العمل على تعزيز البناء الأيديولوجي «اللينيني» للأحزاب الشيوعية، وإعادة تنظيمها على أساس الخلايا الحزبية المشكّلة في المصانع والمعامل، باعتبارها المواقع الرئيسية لعملية الإستغلال الرأسمالي. وهكذا، قام الكومنترن بتعميم هذا الشعار على كل فروعه، بما فيها تلك التي كانت تناضل في بلاد إتسمت أوضاعها بضعف الطبقة العاملة أو بغيابها كلياً، الأمر الذي فرض على قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني أن تنقل هذا الشعار«النخبوي» قياساً على الأوضاع السائدة، نقلاً ميكانيكياً، إلى فلسطين، إذ زعمت في تقرير بعثته إلى موسكو، يتعلق بنشاط الحزب في الفترة ما بين تموز(يوليو) 1924 وشباط(فبراير) 1925، أن عملية «البلشفة» إنطلقت في فلسطين، وأن الحزب شرع في إعادة تنظيم صفوفه على أساس الخلايا الموسعة المشكّلة في المواقع الإنتاجية، علماً بأنه كان يضم 88 عضواً، بحسب وثائقه، في أيار(مايو) 1924، أكثر من نصفهم من العاملين في قطاع البناء، والموزعين على عدد كبير من الورش الصغيرة والمبعثرة[20].

■ أمّا **المثال الثاني**، فيتعلق بالمؤتمر العالمي السادس للكومنترن، الذي عقد في موسكو في صيف سنة 1928. ففي ذلك المؤتمر، تخلى الكومنترن عن سياسة «الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية»، وتبنى سياسة «طبقة ضد طبقة»، متخذاً موقفاً «إنعزالياً» من البورجوازية الوطنية في الدول المستعمرة والتابعة، وطرح أمام الأحزاب الشيوعية فيها مهمات «يسارية»، مثل «إنجاز الثورة الزراعية» و«إقامة حكومة العمال والفلاحين»، كخطوة في طريق «ديكتاتورية البروليتاريا».

إنعكس هذا التوجه «اليساري الإنعزالي» على سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي صار يهاجم، في أعقاب المؤتمر العالمي السادس، «القوميين الإصلاحيين» المسيطرين على قيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، وينتقد سياستهم القائمة على قاعدة المطالبة بإقامة «مجلس تشريعي»، معتبراً أن البرلمانية «هي هدف الزعماء الخونة، الذين يرون فيها وسيلة لتسلم المناصب العليا في الإدارة، وفرصة للجلوس إلى جانب الإمبرياليين الإنكليز»، كما صار يدعو إلى ربط شعر تحرير فلسطين بشعار إقامة «حكومة عمالية فلاحية»، باعتبار أن طبقة العمال والفلاحين «هي الطبقة الوحيدة التي تسعى فعلاً، وبشكل حقيقي، إلى تحرير فلسطين[21].

■ لم تبرز الإرهاصات الأولى لمحاولات الشيوعيين الفلسطينيين إبتداع سياسات مستقلة ومنسجمة مع خصوصية واقعهم إلا في ظروف الثورة الكبرى في الفترة 1936ـ1939، ولا سيما بعد أن أوصى المؤتمر السابع للكومنترون، الذي عقد في صيف سنة 1935، لجنته التنفيذية بالعمل على مراعاة الأوضاع والخصائص الملموسة في كل بلد من البلاد، والإمتناع من التدخل المباشر في الشؤون التنظيمية الداخلية لفروع الكومنترن التي عليها الإعتماد على إمكاناتها الذاتية وتحديد سياساتها بنفسها.

■ لكن ما إن خفّت قبضة «المركز» على الحزب الشيوعي الفلسطيني حتى ظهرت خلافات شديدة بين صفوف قيادته، وخصوصاً بعد أن سعت سكرتاريا «القسم اليهودي»، في سنة 1937، لإقامة «جبهة شعبية» مع بعض القوى والأحزاب الصهيونية «المعتدلة»، هي خلافات عمّقتها، في ظروف الثورة، صعوبات الإتصال بين الشيوعيين العرب واليهود[22]، وأسفرت في النهاية، وخصوصاً بعد حل الكومنترن في أيار (مايو) 1943، عن إنشقاق الشيوعيين العرب وتشكيلهم – في العام 1943 – تنظيماً يسارياً عربياً جديداً بإسم «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، بينما إقتصر الحزب الشيوعي الفلسطيني على أعضائه من اليهود■

ملحق(*): ما بعد النكبة

■ بعد تشكيل عصبة التحرر الوطني، بقي أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني من اليهود محافظين على إسم الحزب نفسه، وذلك حتى صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، حيث تبنوا إسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

بعد النكبة توصل أعضاء اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني الذين بقوا في المناطق التي شملتها حدود دولة **إسرائيل**، في نهاية أيلول(سبتمبر) 1948، إلى إتفاق مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، قضى بـ «إعادة بناء حزب شيوعي موحد في دولة إسرائيل». كما قضى الإتفاق بالعمل على مواصلة النضال، بالتعاون مع القوى الديمقراطية اليهودية، من أجل «إنشاء الدولة العربية في الحدود التي قررتها منظمة الأمم المتحدة» (أي دولة فلسطينية على 45,5% من مساحة فلسطين التاريخية)، ومقاومة «سياسة الضغط والتمييز العنصري التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب»، والسعي من أجل «تثبيت حق اللاجئين العرب بالعودة إلى وطنهم» (من قرار اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في فلسطين، في أواخر شهر أيلول(سبتمبر) 1948، بعنوان: «عودة الوحدة الأممية إلى الحركة الشيوعية في فلسطين»).

■ في **قطاع غزة**، الذي خضع للإدارة المصرية، إستفاد الشيوعيون من بقاء القطاع أرضاً فلسطينية، لم يكن لها وضع سياسي ودولي محدد، ونجحوا في الحفاظ على كيانيتهم المستقلة بعد أن قرروا، في منتصف شهر آب (أغسطس) 1953، تحويل فرع عصبة التحرر الوطني المحلي إلى حزب شيوعي في قطاع غزة.

■ أما في المناطق الوسطى من فلسطين التي خضعت للسيطرة الأردنية، أي في **الضفة الغربية**، فقد وقف الشيوعيون، أعضاء عصبة التحرر الوطني، في البدء ضد عملية ضم هذه المناطق إلى شرقي الأردن، ودعوا إلى

(*) ماهر الشريف: «البحث عن كيان – دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني – 1908 – 1993»، عن «مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي»، نيقوسيا (قبرص)، الطبعة الأولى: 1995، ص57 – 59.

مقاطعة الإنتخابات البرلمانية (1950/4) لإضفاء الشرعية على عملية الضم هذه؛ إلا أنهم أخذوا يتكيّفون في ما بعد، شيئاً فشيئاً، مع الواقع الجديد، وقرروا، في مطلع العام 1951، تحويل عصبة التحرر الوطني إلى حزب شيوعي أردني (..).

لقد رأى الشيوعيون الفلسطينيون أن من واجبهم المبادرة إلى تكوين «حزب موحد للطبقة العاملة الفلسطينية – الأردنية»، وإلى طرح برنامج سياسي لمرحلة «التحرر الوطني الديمقراطي» في الأردن، تحددت أهدافه في النضال من أجل القضاء على سيطرة الإستعمار البريطاني، وإلغاء المعاهدة العسكرية التي تربط الأردن ببريطانيا وضمان الإستقلال الوطني، والعمل من أجل تنفيذ قرار التقسيم، وتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم، ومن أجل قيام مجلس تأسيسي، منتخب إنتخاباً حراً ويمثل الشعبين الفلسطيني والأردني، تكون مهمته وضع دستور ديمقراطي يؤمن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة، ويؤمن للشعبين الفلسطيني والأردني أن يقررا بحرية كاملة إذا ما كانا يريدان الإتحاد مع بعضهما أم الإنفصال (عن قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني: «حول الوضع الذي نشأ في فلسطين بعد نجاح المؤامرة الإستعمارية الدامية عليها، وعن أخطاء عصبة التحرر الوطني، وعن تكوين حزب موحد للطبقة العاملة في القسم العربي من فلسطين وشرق الأردن – 1951»)■

المراجع

(1) ماهر الشريف (جمع وتقديم)، «**فلسطين في الأرشيف السري للكومنترن**» (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2004)، ص15–16.

(2) ماهر الشريف، «**الأممية الشيوعية وفلسطين: 1919–1928**» (بيروت: دار ابن خلدون، ط1، 1980)، ص157.

(3) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص 47–48.

(4) المصدر نفسه، ص109.

(5) الشريف، «**الأممية الشيوعية وفلسطين...**»، مصدر سبق ما ذكره، ص226–227.

(6) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ما ذكره، ص312.

(7) رفعت السعيد، «**تاريخ الحركة الإشتراكية في مصر: 1900–1925**» (بيروت: دار الفارابي،1972)، ص222–224.

(8) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص96–97، 115.

(9) محمد دكروب، «**جذور السنديانة الحمراء: حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني، 1924–1931**» (بيروت: دار الفارابي،1974)، ص250–254، الشريف؛ «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص129.

(10) الشريف، «**الأممية الشيوعية وفلسطين...**»، مصدر سبق ذكره، ص257.

(11) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص229.

(12) ماهر الشريف، «**الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين: 1919–1948**» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1981)، ص57، 67؛ الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص268–269.

(13)الشريف،«**الشيوعية والمسألة القومية...**»، مصدر سبق ذكره، ص58؛ الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص283ـ284.

(14) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص289.

(15) الشريف، «**الشيوعية والمسألة القومية...**»، مصدر سبق ذكره، ص60 ،73.

(16) المصدر نفسه، ص73–74.

(17) الشريف، «**فلسطين في الأرشيف...**»، مصدر سبق ذكره، ص386–391.

(18) المصدر نفسه، ص 388؛ **(19)** المصدر نفسه، ص409؛ **(20)** المصدر نفسه، ص101.

(21) الشريف، «**الشيوعية والمسألة القومية...**»، مصدر سبق ذكره، ص71.

(22) المصدر نفسه، ص 96–98■

مـلحــق

- **إستخلاصات عامة.....237**
- **وثائق تأسيسية(*).....239**
  - **وعد بلفور.....239**
  - **المادة 22 من عهد عصبة الأمم.....239**
  - **صك الانتداب على فلسطين.....240**

(*) أخذت هذه الوثائق من كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين – من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية»، المجموعة الأولى: 1915– 1946، إعداد وتحرير أمين عقل، تقديم وليد الخالدي، من إصدارات «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، بيروت، الطبعة الثانية: نيسان (أبريل) 2016.

إستخلاصات عامة[1]

عجزت مقاومة الحركة الوطنية الفلسطينية عن منع تحقيق المشروع الصهيوني، وعجزت كذلك، عن تحقيق أي من الأهداف التي تتناسب مع حجم الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلها عرب فلسطين، خلال الأعوام الثلاثين التي شهدت إضطراد العمل لبناء دولة إسرائيل، على أنقاض الوجود القومي لشعب فلسطين. وقد كان من بين أسباب ذلك وجود عدد من الأسس غير المواتية التي وسمت سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، فجعلتها قليلة الفعالية، وفيما يلي عرض مكثف لهذه الأسس:

■ **أول الأسس** التي نتحدث عنها وأشدها وقعاً، بدون شك، كان التناقض الذي بلبل سياسة الحركة الوطنية، بين رفضها المشروع الصهيوني وأي مظهر من مظاهر تحققه وبين تمسكها، في الوقت نفسه، بنهج التعاون مع بريطانيا المؤيدة له. ومبعث هذا التناقض متصل بالبنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني التي أفرزت قوى الحركة الوطنية، والتي حددتها أطر إقطاعية متخلفة وأخرى شبه رأسمالية أو رأسمالية ضعيفة.

■ **ثاني هذه الأسس**، تمثل في تأخر الوعي على أهداف السياسة البريطانية وصلتها الوثيقة بالصهيونية وإصرارها على المضي في مساندة مشروعها في فلسطين. وقد نجم ذلك من الجهل بطبيعة الصهيونية وطبيعة الإمبريالية البريطانية، كليهما، أما الجهل ذاته فهو من إفرازات البنية الطبقية التي تحدثنا عنها.

■ **ثالث الأسس**، تمثل في الوهم الذي جعل قيادة الحركة الوطنية، حتى بعد أن ظهر لها إصرار بريطانيا على دعم المشروع الصهيوني، تظن أن بالإمكان إقناع بريطانيا بوقف هذا الدعم وبإلغاء وعد بلفور من خلال عرض المزايا التي يمكن أن تتوفر لها من تعاون العرب معها، بدل اليهود.

■ **رابع الأسس**، هو عجز الحركة الوطنية الفلسطينية عن إدراك الأهمية القصوى لأن تتصدى لتمثيل البلاد بأسرها، بعربها ويهودها، وما اقترن بذلك من إحجامها عن القيام بأي مبادرة للإتصال بأي فئة من فئات اليهود ورفضها، من حيث المبدأ، وبصرف النظر عن التفاصيل، التواجد مع اليهود في أي مؤسسات أو مشاريع مشتركة وإنصرافها، بالتالي، إلى محاولة بناء مؤسسات كيانية عربية محضة دون نتيجة ذات شأن، في مواجهة المؤسسات الكيانية اليهودية، وما فعله ذلك من مجال الإسهام في تعميق التمايز بين الجانبين العربي واليهودي.

■ **خامس الأسس**، هو قصور مفاهيم الحركة الوطنية عن إدراك أهمية البحث عن تحالفات مع القوى والتيارات اليهودية المناوئة للصهيونية، أو مع الدول والقوى العالمية، غير اليهودية، التي تعادي الصهيونية أو لا تؤيدها. لقد كان هذا القصور صارخاً، وزاده خطورة الإمعان في نشدان العون ضد الصهيونية من بريطانيا المساندة الأولى لها.

([1]) الفصل الختامي من كتاب فيصل حوراني: «جذور الرفض الفلسطيني.. 1918 – 1948». مصدر سبق ذكره.

■ **سادس الأسس،** هو المبالغة في تصور أهمية الإهتمام العربي والإسلامي بفلسطين وفي تصور فعالية المساندة التي يمكن أن تقدمها لعرب فلسطين الحركات الوطنية في البلاد العربية والإسلامية وحكومات هذه البلاد.

■ **سابع هذه الأسس،** هو إيلاء حكام البلاد العربية دوراً في صياغة السياسة الفلسطينية وعدم إلإنتباه إلى العوامل التي تدفعهم إلى التدخل في الشأن الفلسطيني وتجعلهم حريصين على أن لا تتحول قضة فلسطين إلى سبب يحرك ضدهم جماهير بلادهم أو يعكر صفو تعاونهم مع الدول الإمبريالية، وهي عوامل جعلت هؤلاء الحكام، في نهاية المطاف يصادرون حقوق القيادة الفلسطينية في تقرير شؤون وطنها، وحتى في تمثيل شعبها ويستأثرون، هم، بذلك.

■ **ثامن الأسس،** هو تهيّب قيادة الحركة الوطنية إستخدام العنف في وجه الإحتلال البريطاني وتهيبها، أيضاً، وبصورة عامة، اللجوء إلى إستخدام السلاح، واستمرار هذا التهيّب لسنوات طويلة.

■ **تاسع الأسس،** هو إنطلاق غالبية قيادة الحركة الوطنية من القناعة بأن عدو عرب فلسطين هو الصهيونية، وحدها، وتأخرهم في الإقتناع بأن الإحتلال البريطاني هو العدو الأول الذي جاء بالصهيونية إلى البلاد.

■ **عاشر الأسس،** هو نخبوية مؤسسات الحركة الوطنية وقصور قيادتها في الإعتماد على الجمهور واكتفاؤها بالإتكاء عليه أو باستثمار مواقفه، بين وقت وأخر، أو في أحوال التأزم الشديد، وحدها.

■ **وآخر الأسس** تمثل في عدم إيلاء الأهمية الكافية لمسألة السلطة الوطنية والغياب الطويل لأي تصور لما يمكن أن تلعبه هذه السلطة من دور، ففي هذا المجال بدت الحركة الوطنية مشتتة، بين رغبتها في جعل فلسطين جزء من وحدة سورية كبرى أو عربية أكبر وبين حاجتها لمساومة الإمبريالية البريطانية على إنتداب بغير وعد بلفور أو حكم ذاتي تصان فيه مصالح بريطانيا...الخ.

■■■

بعد إيجاز هذه الأسس، ينبغي القول إن الكارثة لم تحل بالشعب العربي الفلسطيني ووطنه، في العام 1948، بسبب منها، فقد كان هذا الشعب موجوداً في وطنه وكان من شأنه، لولا العدوان الإمبريالي الصهيوني عليه، أن يظل فيه، سواء توفرت له حركة وطنية قوية أو ضعيفة، قويمة السياسة أو معوجتها. لقد جاءت الكارثة من صنع التحالف الوطيد بين الصهيونية وبين الإمبريالية البريطانية والإمبريالية الأميركية لاحقاً، وما بذله هذا التحالف من جهد وما وفره من إمكانيات هائلة لبناء «الوطن القومي اليهودي في فلسطين» خطوة خطوة، ولإقامة دولة إسرائيل فيها في نهاية المطاف■

وثائق تأسيسية

وعد بلفور

[في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيراً للخارجية، إلى اللورد روتشيلد، وفيما يلي نص الكتاب:]

«يسرني جداً أن أبلغكم، بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى»■

المادة 22 من عهد عصبة الأمم

[يؤلف عهد (أو ميثاق) عصبة الأمم القسم الأول من معاهدة فرساي. لقد وقع هذا العهد بتاريخ 28 حزيران (يونيو) 1989، وأصبح نافذ المفعول في 10 كانون الثاني سنة 1920. وفيما يلي نص المادة 22 التي بموجبها تم إقرار مايسمى بـ «نظام الإنتداب»:]

إن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعتبر وديعة مقدسة في عنق المدينة وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد.

1- وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسئولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم.

2- أن نوع الإنتداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الإقتصادية وغير ذلك من الظروف المماثلة.

3- أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في إختيار الدولة المنتدبة.

4- أن الشعوب الأخرى وخصوصاً شعوب وسط إفريقيا فإنها في مثل الدرجة التي هي عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام

ومباديء الأخلاق وأن تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والخمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكرياً إلا بقصد إستخدامهم في البوليس وفي الدفاع عن البلاد، وأن تضمن أيضاً فرصاً متساوية في المتاجرة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم.

5- وهناك بلدان مثل جنوب غربي إفريقيا وبعض جزر المحيط الهادي الجنوبي، نظراً لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الإتصال الجغرافي في بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف، يمكن إدارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين.

6- في كل حالة يفرض فيها الإنتداب، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريراً سنوياً يتعلق بالبلد الذي عهدت إليها شؤونه.

7- أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة، إن لم تكن قد إتفق عليها سابقاً من قبل أعضاء عصبة الأمم المتحدة، يجب أن تحدد بصراحة في كل حالة من قبل المجلس.

8- يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة وفحصها، ولتقديم المشورة في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شؤون الإنتداب■

صك الانتداب على فلسطين

[أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 تموز(يوليو) سنة 1921، وصودق عليه في 24 تموز(يوليو) 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول(سبتمبر) 1923. وفما يلي مقدمة الصك + مواد مختارة تسلط الضوء على مايخدم أهداف المشروع الكولونيالي الإستيطاني الصهيوني، وهي المواد 2، 4، 6، 7، 11 و22:]

مقدمة

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني(نوفمبر) 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى،

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد،

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره،
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية،
ولما كانت الفقرة السابعة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم،
ولذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

[..]

■ **المادة الثانية:** تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسئولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

[..]

■ **المادة الرابعة:** يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعا دوماً لمراقبة الإدارة.
يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

[..]

■ **المادة السادسة:** على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

■ **المادة السابعة:** تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

[..]

■ **المادة الحادية عشرة:** تتخذ إدارة فلسطين ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة

الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك، من بين الأمور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

[..]

■ **المادة الثانية والعشرون:** تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية.

■[..]